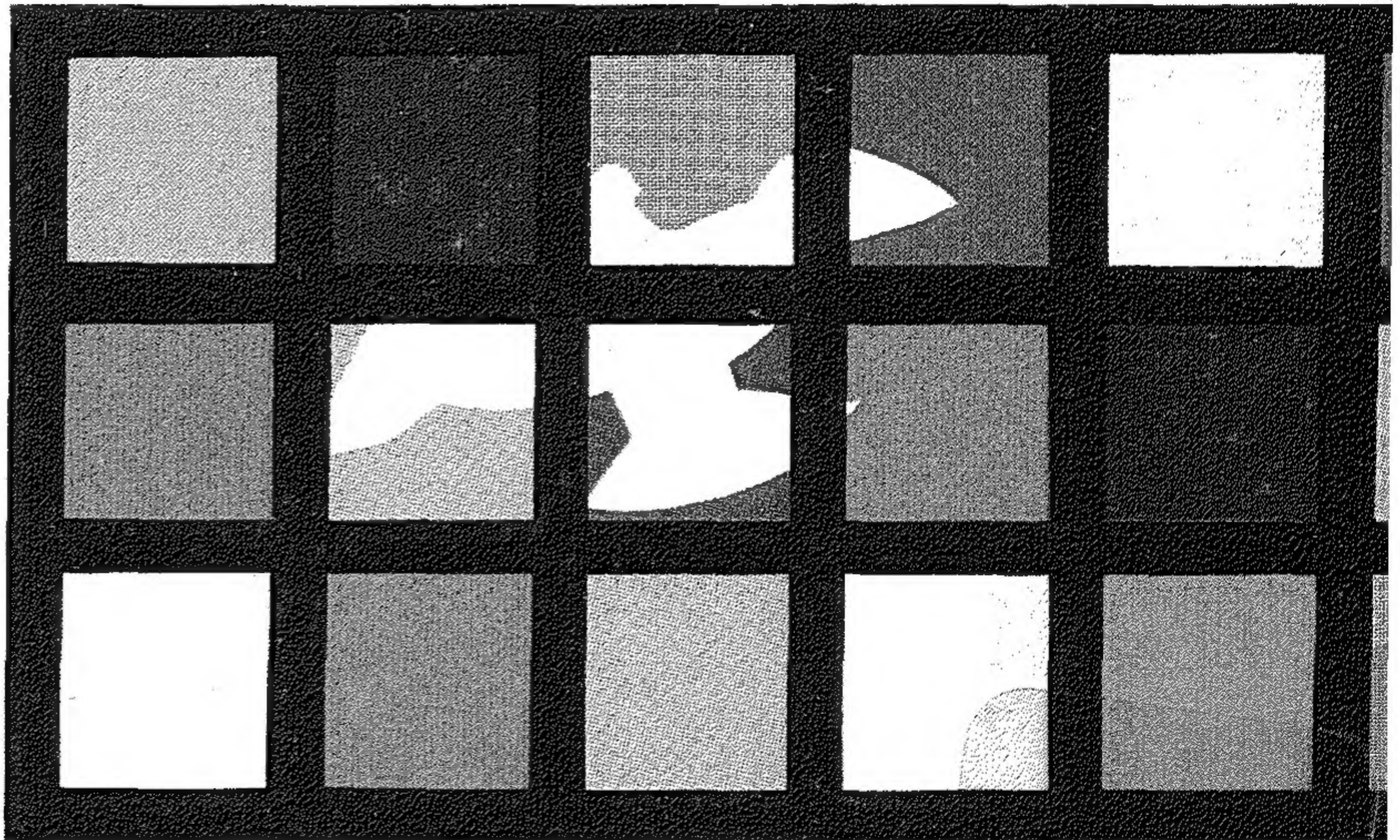
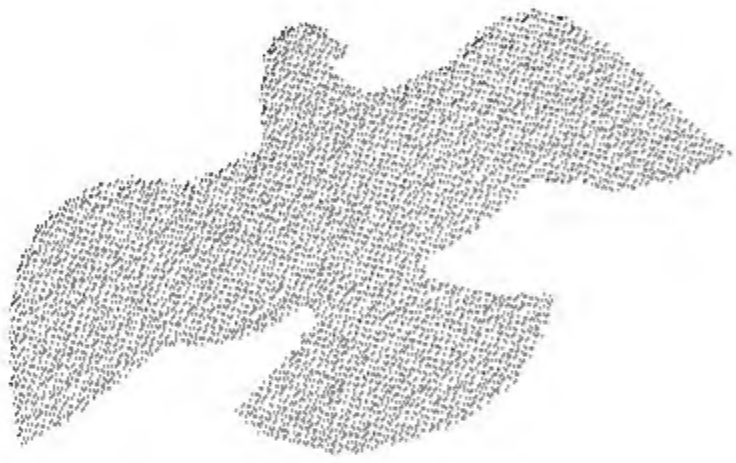
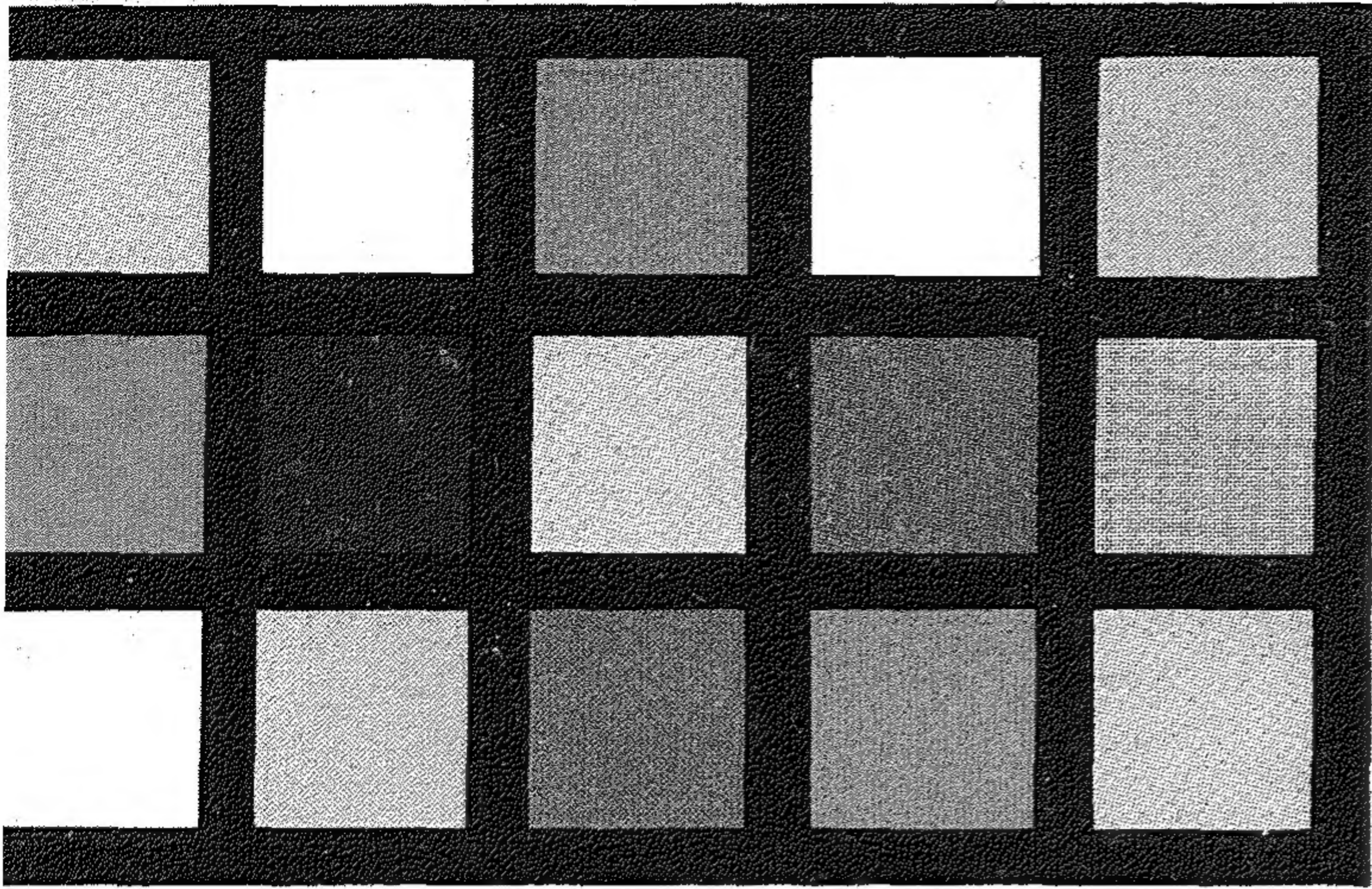


نزع السلاح.. مستقبل الإنسانية



بقلم بوريس باتسانوف
وقلاد بحير ايغانوف
تعریب وتعلیق
غیری حماد



نزع السلاح... مستقبل الإنسانية

بقلم : بوريس باتسانوف
فلاديمير إيفانوف

تأريب وتعليق : غيري صمد



الهيئة المنشورية العامة للكتاب

١٩٧٤

هذه هى الترجمة العربية الكاملة لكتاب :

DISARMAMENT MANKIND'S FUTURE

by

Boris Batsanov and Vladimir Ivanov

تقدمة العرب

« يحاول تجار الموت في العالم ؛ بيع الناس الفكرة القائلة بأن لا أمل في نزع السلاح ، وأنه أمر غير عملي ، ولكننا نقول من الناحية الأخرى ان هناك آمالا كبيرة معلقة على نزع السلاح ، لأنه أمر واقعي وممكن ، وان كنا لا ننكر أن واقع نزع السلاح ، يمثل شكلا من أشكال الواقع . فهو ليس بالمفهوم المطلق ، بل انه مجموعة من بعض التحركات الدبلوماسية . وهو ليس باللغة الحافلة بالاستعارات التي يستخدمها الدعاة في مؤتمراتهم كما يستعملها الوعاظ في مواعظهم . فنزع السلاح واقع اذا دعم بالنضال الواقعي من الدول المحبة للسلام ، وبنضال الجماهير العريضة لتعزيز السلام ؛ وبالجهود التي لا تكل ولا تمل من جانب جميع المنظمات والرجال الشرفاء لتبيان الأخطار التي يتعرض لها الجنس البشري من احتمال نشوب الحرب النووية ، ولشرح الطريقة التي يمكن بها تنفيذ نزع السلاح . »

بمثل هذه العبارة لحص مؤلفا هذا الكتاب الانساني الرائع ، تصورهما لموضوعه ؛ أي « نزع السلاح الشامل والكامل مستقبلا الانسانية » ، وان كانا قد عرضا في جوانبه المختلفة وفي فصوله المتعددة . رؤياهما لما يحققه نزع السلاح في العالم من ضمان لهذا المستقبل ؛ ومن تقدم حيث الخطى في البناء الاقتصادي والاجتماعي ؛ وفي تسخير الموارد التي تنفق في كل عام بددا على سباق التسلح ، لخدمة

التقدم الحضارى ، والقضاء على التخلف . ولا شك فى أن هذا الكتاب الذى يؤلف دراسة علمية فذة وقيمة لقدرات العلم والتقنية والهندسة . ولثروات العالم الطبيعية غير المكتشفة والمستغلة ؛ يحسر النقاب بوضوح عن أهمية نزع السلاح من ناحية ، وعن موقف النظامين العالميين منه ، ومن قضايا السلام والحرية فى العالم من الناحية الأخرى .

يركز الكتاب فى مجموعه على عدد من النقاط المهمة ؛ والأسئلة الكثيرة التى تشغل أذهان الشعوب كلها ؛ ويثير تساؤلاتها . فهو فى مجموعه محاولة صادقة وأصيلة لاستشفاف الغد . وتصور احتمالات المستقبل وهو يضم أفكارا صدرت عن العلماء والمهندسين وخبراء الكهرباء والرى ، والقادة السياسيين الذين ينادون بالسلام الدائم على الأرض ، بعد أن سجلت عجلة التاريخ روائع المنجزات العلمية والتقنية . وهذه المنجزات لا يمكن أن تستمر وتسير قدما الا اذا تحقق السلام وساد فى كل مكان فى العالم . ومن هنا يكون هذا الكتاب دراسة للمشكلات التى تعترض طريق تحقيق السلام العالمى ؛ بواسطة نزع السلاح الشامل والكامل ، وكيفية التغلب عليها ، والتطلعات الانسانية المرتكزة على هذا التحقيق .

ويركز المؤلفان اكثر ما يركزان فى كتابهما الرائع على النقاط التالية :

أولا : تملك القوى الامبريالية فى العالم الأسلحة النووية ، كما تملكها القوى العالمية الداعية للسلام والحرية ؛ وهناك أصابع على الزناد ؛ تقف على أهبة لاشعال نيران الحرب النووية . ولذا فان النضال العالمى يجب أن يتجه الى وضع حد للمرعب الذى يسيطر على العالم من وجود هذا الوضع . فلا يكفى أن تكون الشعوب ، حتى ولو كانت كلها ، ضد الحرب ، مع ازالة هذا الرعب النووى ، طالما ان الامبريالية العالمية التى تمثل مصالح القلة من المحتكرين على الصعيد العالمى ؛ تملك الأسلحة النووية الرهيبة . فلو كانت هذه الأسلحة فى أيدي الشعوب بدلا من أن تكون فى أيدي هذه القلة ، لما بقيت هذه الأسلحة حتى الآن ؛ وذلك لأن الشعوب تقف موقفا صادقا أصلا من رغبتها فى ازالتها من الوجود . ومن هنا يتركز الراجب الأول على الجماهير فى كل مكان وعلى أوسع نطاق ؛ فى أن تناضل باصرار وشمول يصلان حد الثورة اذا تطلب الأمر ، ضد خطر الحرب وسباق التسلح ، وفى سبيل تحقيق نزع السلاح الشامل والكامل . فالصراع من أجل السلام صورة من أهم صور الصراع الانسانى من أجل بقاء الانسانية ووجودها .

ثانياً : شهدت الانسانية فى الحقب الأخيرة ثورة ضخمة فى العلم والتقنية والهندسة ، وبات لزاماً على الانسان أن يفكر بأسلوب جديد ؛ اذ ان المستقبل يصنع من جديد ؛ وهو يولد الآن من مخاض الحاضر وآلامه . ويتطلب المستوى الجديد للقوى الانتاجية ، بعد أن اكتسب طابعه العالمى ، تنظيمًا جديدًا للعلاقات العالمية والحياة الدولية . ويتطلب هذا التنظيم أول ما يتطلب محو الاستعمار فى العالم محوًا كاملاً ، وتعايشًا سلميًا بين الدول المختلفة فى أنظمتها الاجتماعية والاقتصادية ، والتكافؤ بينها ، والقضاء على التخلف والعدوان على حقوق الشعوب فى أوطانها وحرّياتها ، والوصول الى نزع السلاح الشامل والكامل . وتكون هذه الظواهر ، لمصلحة كافة البلاد والشعوب جميعهم ، ولذا فهى تتطلب العمل لا مجرد التصور .

ثالثاً : يتركز على تنفيذ نزع السلاح الشامل والكامل ، وضع برنامج اقتصادى على الصعيد العالمى ؛ يحدد الطرق التى ستستخدم فيها الأموال المتوافرة من وقف سباق التسلح فى تطوير العالم اقتصادياً ؛ وضمان التنمية السريعة للبلاد المتخلفة ، ودفعها فى طريق النمو والتقدم والحضارة . فهناك واجبات كثيرة تواجه الجنس البشرى على هذا الصعيد ، وفى مقدمتها تأمين الرى للأرض ، والصرف للمستنقعات ، وحفر الأقنية وخلق المزيد من الطاقة المحركة والقدرات الصناعية . ولو كرس الجنس البشرى جهوده وموارده كلها لأداء هذه الواجبات ، بدلا من الاشتباك فى الحرب ، فان المستحيل يتحول الى ممكن . ولو ان العمل بدأ جادا فى استغلال الموارد المائية للأنهار فى البلاد المتخلفة ؛ فان معنى جديدا لا بد أن يخلق للسياسات الخارجية والعلاقات الدولية ؛ بعد أن بات الانسان مسيطرًا على الطبيعة بصورة تفضل سيطرته عليها فى الماضى ، اذ انه يملك قوة أكبر ووسائل أكثر للسيطرة على تنمية المجتمع وعلى الشؤون الدولية .

رابعاً : تمثل المصالح الانوية للاحتكارات العاملة فى صناعات الأسلحة العقبة الأولى فى طريق نزع السلاح ، اذ أن مصالحها تستند الى أساس واحد ؛ وهو جنون سباق التسلح اعدادا للحرب الجديدة . ومن هنا يكون الواجب الأول للشعوب عزل « الوحوش » الذين ينادون بالتسلح ؛ والسعى الى تحويل الكثيرين عن ايمانهم بلا عملية نزع السلاح فالانسان الذى اكتشف أدق أسرار المادة ، ووصل الى الفضاء الخارجى ، واخترع أكثر الأجهزة دقة وعلمًا ؛ وابتكر وسائل الضغط العالى فى نقل الكهرباء الى مسافات بعيدة للغاية ، واخترع أدق وأعقد المركبات

الكيمائية ، وشيد المصانع الآلية الذاتية ؛ والعقول الالكترونية الحاسبة لا يمكن أن يظل متمسكا الى الأبد ؛ بالنظام الدولي العتيق الذي تحل فيه المشكلات الدولية عن طريق الحرب .

خامسا : لا بد أن يعقب اجراء نزع السلاح ؛ وما يتطلبه من رقابة دولية صارمة وفعالة ، بنظم آخر للرقابة على تنفيذ البرنامج الاقتصادى لهذا النزاع . فعلى الأمم المتحدة أن تمارس الرقابة الدقيقة على الأموال المتوفرة من نزع السلاح ، وكيفية تسليمها الى الحكومات المعنية بالبرنامج وتنفيذه ، للتأكد من أن العمل يدور بنجاح ودقة فى المشروعات التى يتضمنها هذا البرنامج ، كاقامة السدود والحواجز ؛ وشق مشروعات الرى ، واقامة المصانع . وعليها أن تتأكد مما اذا كانت الدول كلها تنفذ التزاماتها التى تفرضها الاتفاقات الدولية . ولا شك فى أن هذه الرقابة يجب أن تتضمن وجود محاسبة دقيقة وفعالة للانفاق الذى تقوم به الدول على الأغراض السلمية من الموارد التى تبدد الآن على سباق التسلح . فلو التزمت دولة كبرى كالولايات المتحدة مثلا بتخصيص عشرين فى المائة من نفقاتها العسكرية الحالية لمساعدة الدول المتخلفة على القضاء على تخلفها ؛ فان من الضرورى مراقبة الطريقة التى ينفذ فيها هذا الالتزام والتأكد فى الوقت ذاته قدر الامكان من أن الثمانين فى المائة الباقية من الموازنة العسكرية الأمريكية الواهنة تنفق على الغايات السلمية الصحيحة .

سادسا : لا يمثل نزع السلاح حلما طوبائيا يتعلق به الواهمون كما يدعى أنصار سباق التسلح ؛ ودعاة النزعة الحربية . فهؤلاء لا يعيشون فى واقع الحياة الراهنة ، ولا يرون القوة الهائلة المتزايدة لحماية السلام والمدافعين عنه . فلقد بات الناس يدركون الآن وبمنتهى الوضوح ان المثل الأعلى والمضى للتقدم الانسانى يتجسد فى اقامة سلام دائم على الأرض ، يكون نتيجة طبيعية لنزع السلاح الشامل والكامل ؛ ولكن هذا النزاع لا يتحقق الا عن طريق النضال . لأن هناك قوى عالمية ما زالت تعمل وستعمل فى المستقبل ؛ وبكل طاقاتها لمنع تحول التطلع المثالى الى واقع ، مدفوعة الى ذلك بنزعاتها الشريرة ومصالحها الاستغلالية . ولا شك فى أن هؤلاء ما زالوا يعيشون فى الماضى دون أن يفهموا أهمية النضال الراهن من أجل بناء الغد المشرق . فالبرنامج الاقتصادى لنزع السلاح ، يعتمد أول ما يعتمد على أن السلام والتعايش السلمى يمكن أن يضمنا عن طريق عقد اتفاق بين الدول حول نزع السلاح الشامل والكامل ؛ وحول الاتفاق على تعاونها ضمن اطار التنافس

الاقتصادي بين النظامين الاشتراكي والرأسمالي ؛ وهو التنافس الذي لابد أن يشمل أيضا الكفاح للتغلب على التخلف الاقتصادي في البلاد النامية .

سابعاً : يتحتم على الانسان أن يناضل من أجل السلام وتسوية المشاكل الدولية واحترام الحقوق السيادية للدول والحقوق الطبيعية للشعوب في أوطانها ، والتصفية الشاملة لجميع صور الاستعمار والعدوان . فليس في وسع أحد أن يوفق بين التعايش السلمي للمذاهب في الصراع بين نزع السلاح وبين النزعة العسكرية ؛ ولا بين العدوان والاعتصاف وسياسات القهر وبين حق الشعوب في الحرية الكاملة في أوطانها . وبالرغم من الايمان بإمكان تحقيق التعايش السلمي ، إلا أن هذا التعايش لا يمكن أن يقوم بين الحرب والسلام . فليس ثمة وسيلة أخرى غير نضال الشعوب الطويل والعنيف والمتعدد الجوانب لتحقيق النصر لارادتها في تحقيق الحرية ؛ ولإخراج الاستعمار بجميع صورته وأشكاله من جميع قواعده . ولا يمكن إلحاق الهزيمة بالاستعمار على الصعيد السياسي ، دون تحطيمه خلقياً وتعويقه . ومن هنا تكون الضرورة ماسة ، نظراً لوجود قوى العدوان والنزعة العسكرية ، وانتشارها في كثير من أنحاء العالم ؛ إلى توحيد القوى المحبة للسلام ، للوصول إلى الهدف الرئيسي وهو منع الحرب النووية الحرارية؛ وضمان السلام العالمي ، ونزع السلاح الشامل .

ثامناً : لا تعني الدعوة إلى التعايش السلمي ونزع السلاح السماح ببقاء الأوضاع المستندة إلى العدوان والاعتصاف ، والاستعمار الاستيطاني؛ واستغلال الشعوب والاعتداء على حقوقها الطبيعية . ومن الواضح أن التعايش السلمي يفترض أول ما يفترض احترام الحقوق السيادية لكل شعب ، واحترام حق كل شعب في أن يعيش حراً في وطنه ، وتحرير هذا الوطن إذا كان مغتصباً ، وأن يعيش الشعب في ظل النظام الذي يختاره . فبقاء الاستعمار في أي مكان ؛ وعدم تمسك الدول باحترام سيادة الدول الأخرى والتدخل في شئونها ، واستمرار الاستغلال الاقتصادي في ظل نظام الاستعمار الجديد ، كلها مظاهر ، تؤدي في النهاية إلى أزمات دولية حادة تهدد السلام العالمي بالخطر .

ومن هنا يكون صراع الشعوب لتحرير أوطانها من الاستعمار في مختلف صورته ، كصراع شعب فلسطين لاسترداد وطنه وحقه في تقرير مصيره ، وصراع شعب فيتنام للقضاء على العدوان الأمريكي على أراضيها ،

وضراع شعوب موزمبيق وأنجولا وغينيا المسماة بالبرتغالية لتحرير أوطانها من الاستعمار البرتغالي . وصراع شعوب جنوب افريقيا وروديسيا وافريقية الجنوبية الغربية للقضاء على التمييز العنصرى وسيادة الرجل الأبيض الممثل للأقلية المستعمرة ، وصراع شعوب أمريكا اللاتينية للقضاء على نظام الاستعمار الجديد الممثل فى السيطرة الاقتصادية ؛ صراع حر وعادل وحق . فهو لا يتعارض مع التعايش السلمى لأن من أهم شروط هذا التعايش ، أن يتوافر التكافؤ بين الشعوب ؛ وأن تحقق هذه الشعوب حريتها الكاملة .

تاسعا : يخلق نزع السلاح الشامل والكامل ؛ أفضل الأوضاع لوجود التنافس السلمى الاقتصادى بين النظامين العالميين ، ويكون مفيدا وناफعا لجميع الشعوب . ولا شك فى أن البرنامج الاقتصادى يحقق الوصول الى أحسن النتائج والمنجزات فى ميادين العلم والتقنية ، كما يؤدى الى أفضل الأوضاع المادية والتقنية الجديدة بالنسبة الى تطوير المجتمع الانسانى وتنميته .

عاشرا : يتطلب وجود الأسلحة الصاروخية - النووية فى العالم اتساع ميدان النضال ضد الحرب ، وتغير طبيعته . فلو حدث ونشبت الحرب النووية - الصاروخية لأى سبب من الأسباب ؛ فلن يخلص أحد من أذى هذه الحرب ؛ مهما كانت الطبقة التى ينتمى اليها . فليس فى مكنة أى عالم ، كما يقول الكتاب ؛ أن يخترع قنبلة ذرية ؛ لا تقتل الا العمال أو الرأسماليين . ومن هنا تبرز المصلحة المشتركة للانسانية ، وتتجسد فى النضال من أجل السلام . واذا ما اتحدت الانسانية فى هذا النضال ، ولم تبق الا الفئة المستغلة لسباق التسلح خارجها ، فانها تمثل قوة جبارة تستطيع فرض ارادتها على احتكارات صناعة الأسلحة .

أحد عشر : تقف الامبريالية الى جانب الرجعية فى كل مجال وميدان ويعنى هذا ان من المستحيل تحقيق التطلعات الديموقراطية ؛ بما فيها تلك التى تقوم فى شكل علاقات ديمقراطية بين الدول فى ظل الامبريالية لكن تحقيقها يتطلب كفاحا شاقا طويلا . ولما كانت الامبريالية والديمقراطية تتعارضان كل التعارض . فان حركة الشعوب الهادفة الى التقدم والديمقراطية هى المنتصرة فى النهاية على الرجعية والامبريالية . ولقد بات حق الشعوب فى تقرير مصيرها واقعا قائما ، وان كان هناك واقع آخر ، وهو ان الامبريالية ما زالت قوية نسبيا فى بلاد عدة . ويقوم بين هذين الواقعين عهد طويل من الثورات التحررية الوطنية والاجتماعية .

فالحياة تمثل عملية تطويرية تمر بفترات يتعايش فيها الماضي والحاضر والمستقبل . لكن الغد المشرق القائم على الحرية والتقدم ، والسلام والعدل ، هو الذى يتبلج بضوئه على الجنس البشرى قاطبة .

هذه بعض وجهات النظر الأساسية التى يحسر هذا الكتاب الذى أقدمه الى المكتبة العربية النقاب عنها ، وهى نظرات تتلخص فى الايمان الكامل بأن نزع السلاح هو مستقبل الانسانية . وفى أن السلام والتقدم حتميان فى العملية التاريخية التى يشهدها تطور الانسان فى هذا العالم .

ولعلى أكون فى تعريب هذا الكتاب القيم تعريبا أميناً صادقاً قد أسهمت فى اطلاع القارئ العربى على بعض القضايا التى تهم كل انسان مهما كان اتجاهه ، يعيش فى وطننا العربى الذى يشترك اشتراكاً فعالاً فى بناء الغد المشرق للانسانية .

القاهرة فى ٣ أكتوبر ١٩٦٩

خيرى حماد

مقدمة المؤلفين

أوقف كثير من المؤلفين مؤلفاتهم على بحث المشكلات التي يتولى هذا الكتاب درسها ؛ وما زال عدد هذه المؤلفات آخذاً في التزايد . ولا شك في أن هذه الحقيقة تقيم الدليل على أهمية موضوعه . ولقد ركز مؤلفا الكتاب اهتمامهما على دراسة المشروعات الهندسية والعلمية المتعلقة بمختلف القارات . ولقد تبلور الكثير من هذه المشروعات دون أن يكون ثمة أمل كبير في الافادة منها في المستقبل القريب . وقد يعتبرها بعض أدعياء العلم من المتحذلقين ؛ انحرافات أو خروجاً على المألوف ؛ ولكنها بالرغم مما قد تنطوى عليه من الشذوذ ، تعين العلم والتقنية والفن على التقدم ؛ أكثر من المخطوطات التي تطلبت سنوات طويلة من الجهود المضيئة التي تنحسر في النهاية فعلاً عن تكرار تصميمات معروفة؛ أو طلاء زائف لبعض الحماقات القائمة .

ولو شئنا التعميم لقلنا ان المشكلات التي يناقشها هذا الكتاب هي صورة من صور العثرات التي تسد طريق التقدم الاجتماعي وسبيل تطوير الفكر الاجتماعي . ولا شك في ان هذه المشكلات تجتذب الناس وترعبهم في وقت واحد . فلا يمكن للمرء أن يتجاهلها ، بل عليه أن يعالجها ، وأن يكون علاجه لها اليوم ان لم يكن غداً . ولا بد من اخراج تلك القوى الاجتماعية في العالم ؛ التي تقف في طريق التقدم ؛ من المسرح التاريخي كعدوة لجميع الشعوب ، بل للانسانية كلها .

وليس هذا الكتاب الا ملخصا مقبولا للأفكار التي تطرح الآن علناً
فى كل مكان بعد أن اكتسبت اطراء الجميع حتى من الخصوم المكشوفين .
واذا كانت هذه الأفكار تنتشر بهذه السرعة فى كل مكان فى العالم ، فان
هذا يعنى أن الأوضاع غدت ناضجة لانتشارها .

ونحن لم نحاول أن ندرس دراسة شاملة جميع نواحي المشكلات
التي يعالجها هذا الكتاب . فلقد اكتفينا بلمس بعض هذه المشكلات
لمسا رقيقا ؛ أو ناقشناها بكثير من التصميم . وعرضنا بعضها الآخر
كقضايا أو أسئلة لا يقدم الكتاب عنها ردا أو حلا . ومع ذلك فقد تكون
الأسئلة أكثر أهمية من الردود التافهة أو المبتذلة ، إذ أن فى وسعها أن
تستفز العقل ، وتستحثه على البحث ، وأحيانا هى فوق طاقات أولئك
الذين كانوا أول من حاول مناقشة هذه المشكلات . وهذا وحده يمثل
شيئا ولا سيما فى القضايا التي تعتبر واضحة وصريحة أو على العكس
مجرد خيال ووهم .

المؤلفان

استهلال

لعل مما يثير الدهشة أو الاستغراب ؛ اذا كان كل ما نقوله فى هذا الكتاب ؛ مجرد خيال أو أساطير • فهل من الممكن أن يكون كل ما يحبه الناس من حاضر ومن مستقبل للحضارة الانسانية ؛ ومن وطن وأسرة وأطفال ، ومهن عزيزة ؛ قد فقد معناه ؟ وهل يمكن لشيء من هذا أن يكون قد حدث بدقة فى وقت كان الانسان فيه قد تسلل الى أعماق أسرار الطبيعة ، ونفذ اليها ، وكانت فيه أمم عدة قد اكتسبت حرياتهما الاجتماعية والقومية ؟

ولقد كتب مورجان (١) العالم الأمريكى البارز قبل نحو من مائة عام يقول ••• «ليس الزمن الذى مر منذ بدأت الحضارة الا مجرد شطر من العهد الذى مضى على الوجود الانسانى ، والا مجرد شطر آخر من العصور التى لا بد من مرورها فى المستقبل •

ولقد حسب العلماء عمر الكوكب الذى نعيش عليه وقدروه بنحو من خمسة آلاف مليون سنة ؛ وهو عمر يقل فى الغالب عن نصف

(١) لويس هنرى مورجان (١٨١٨ - ١٨٨١) - كاتب أمريكى ولد فى نيويورك ، وعمل فى المحاماة • كتب دراسة عن القبائل الهندية الحمراء بعد ان عاش فيها ليدرس طباعها وعاداتها • ومن بين كتبه البارزة أيضا «الناسج الأمريكى» وكتاب «المجتمع القديم» وكتاب «الحياة البيئية للهنود الحمر» •
المغرب •

عمره الحقيقي • ويقدر عمر الجنس الانساني ؛ أو على الأصح عمر الانسان صاحب العقل بما يتردد بين خمسين وسبعين ألف سنة • وفي وسع الانسان أن يتطلع الى ملايين الأجيال في المستقبل • ولو اننا درسنا ما حققه تقدم الصناعة والعلم في غضون المائة الى المائة والخمسين سنة الماضية ؛ فليس في وسع أى خيال مهما كان خصبا ؛ أن يرسم صورة تقريبية لما سيكون عليه المجتمع الانساني بعد مائة عام من هذا التاريخ •

ولقد بين عالم الطبيعة البريطاني وحامل جائزة نوبل جورج طومسون في كتابه « المستقبل المتوقع » ، وبطريقة محددة ، استمدتها من العلوم التطبيقية ، ان جميع الأوضاع اللازمة لوجود الناس ستتغير تغيرا جذريا باتجاه الأفضل وفي فترة قصيرة ، اذا أمكن الحفاظ على السلام في العالم ؛ وان في الامكان العثور على حلول لجميع المشكلات المحتملة في ميادين الطاقة والمواد الأولية والغذاء ؛ وحفظ الصحة والتعليم • وأكد أن الاكتشافات في المستقبل ستتجاوز طاقة كل ما نعتبره من الاستحالات المطلقة في هذه الأيام •

ويقدر العلماء ان الانجازات الحديثة في ميادين العلم والهندسة لا تقل في أهميتها التاريخية عن اكتشاف النار أو ظهور الزراعة • وهم يرون ان الوقت لم يعد بعيدا ؛ عندما يصبح الانسان قادرا بوجه خاص على التحكم في العمليات الطبيعية • ويصل سيميونون ؛ العالم السوفييتي في الكيمياء وحامل جائزة نوبل ، الى النتيجة التالية • • « تصل سيطرة الانسان على الطبيعة الى آفاق غير متوقعة • فهناك لأول مرة في التاريخ احتمال فعلي للقدرة على سد جميع المتطلبات المادية والروحية لكل انسان على وجه البسيطة » •

ومع ذلك ، وهنا يكمن عنصر المأساة في عصرنا هذا ، يقف العالم الآن على مفترق طريقين ، الطريق المؤدية الى الحياة ؛ وتلك المؤدية الى الموت الذرى • ولسنا في حاجة الى القول بأن الناس لا يرغبون في اختيار طريق الموت • وبالرغم من أنهم قد قطعوا أحلك العهود ظلاما وأقساها في تاريخهم ؛ الا أنهم أخذوا يواجهون الآن مخاطر تهدد وجودهم •

فمن المعروف أن قبلة هيدروجينية ضخمة واحدة ؛ تحمل قوة تفجيرية أقوى وأشد من تلك التي حملها جميع العتاد المستخدم في الحروب السابقة وبينها الحربان الأولى والثانية •

ولقد تم انتاج قنابل تحمل مائة ميجاتون . وفى وسع صواريخ واحد من عابرات القارات ، يحمل مثل هذا الرأس النووى الحرارى بمثل هذه الطاقة الحربية أن يدمر جميع الأهداف العسكرية والصناعية فى منطقة تتسع عدة ألوف من الكيلو مترات المربعة ، تدميرا كاملا وشاملا ، فى حين قد تشمل المنطقة المعرضة للاشعاعات الخطرة والناشئة عن مثل هذا التفجير ، مئات الألوف من الكيلو مترات المربعة . وفى وسع أى صاروخ عصرى من عابرات القارات (J. C. B. M.) يتمتع بطاقة قاذفة تتفوق بأصناف عدة على طاقة أكبر محطة لتوليد الكهرباء المائية (كمحطة براتسك على نهر أنجسارا التى تبلغ قوتها (٣٦٠٠٠ ر٠٠٠٠) كيلو واط ساعة) ؛ أن يحمل رأسا نووية الى أية نقطة فى العالم .

ويقدر العلماء أنه فى حالة استخدام أكوام الأسلحة النووية التى تم تجميعها ، فإن ما يتردد بين سبعمائة وثمانمائة مليون من البشر أو نحو من ٢٥ فى المائة من سكان العالم ، سيتعرضون للفناء والابادة ، نتيجة الضربة النووية الأولى وحدها .

ويتضح من هذا أن العالم يتأرجح على براميل من البارود ، ملأى بالأسلحة النووية الحرارية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل .

ومع ذلك فإن سباق التسلح النووى فى العالم ، ما زال قائما على قدم وساق ، وذلك بالرغم من أنه قد فقد كل معنى له حتى من وجهة نظر التكتيك العسكرية . فليست الساعة فى حاجة عند طرقها أو كسرها الا الى ضربة واحدة من مطرقة صغيرة . ولو انك شددت من ضربة المطرقة ، فإن هذا التشديد لن يفعل فى الساعة أكثر مما فعلته بها فى الضربة الأولى . وينطبق نفس القول أيضا على الأسلحة النووية التكتيكية . ولو حدث وتفجر نحو مائة رأس نووى من عيار ميجاتونين فى فترة قصيرة فى سماء دولة تتردد مساحتها بين ثلاثمائة وخمسمائة ألف كيلو متر مربع ؛ فإن هذه الانفجارات ستحيل مناطقها الصناعية والادارية الى أنقاض ، وتجعل من أراضيها كلها صحراء تخلو من الحياة وملوثة بالاشعاعات الذرية والنووية (١) . ويدرك الوزراء والمستشارون والجنرالات العسكريون وأمراء البحر وضباط الأركان وجميع العلماء والمخططين الذين يكرسون جميع جهودهم لتحسين الأساليب والخطط

(١) تبلغ مساحة المملكة المتحدة التى تضم بريطانيا وايرلندا الشمالية نحو من ٢٤٤ ألف كيلومتر مربع ، كما تبلغ مساحة ألمانيا الاتحادية نحو من ٢٤٨ ألف كيلومتر مربع ، ومساحة فرنسا نحو من ٥٥٢ ألف كيلومتر مربع .

العسكرية التكنيكية فى الدول الغربية جميع هذه الحقائق ، ومع ذلك فهم يركزون جميع جهودهم على الاسراع فى سباق التسلح . ولقد بلغ مجموع اتفاق جميع الدول على الأهداف العسكرية فى عام ١٩٦٥ نحواً من ١٣٠ ألف مليون دولار ؛ انفقت الدول الأعضاء فى الحلف الأطلسى وحدها منها نحواً من خمسة وسبعين ألف مليون . وفى وسعنا أن نقول على سبيل المقارنة ان الاتفاق الحربى المباشر من جميع الدول فى الحقبة التى سبقت الحرب العالمية الثانية بلغت نحواً من أربعة آلاف مليون دولار ليس الا .

ويخلص المرء من مطالعته للصحف البورجوازية فى البلاد الأعضاء فى الحلف الأطلسى الى الانطباع بأن ليس ثمة ما هو أكثر أهمية من انشاء « قوة نووية متعددة الأطراف » لدول حلف الأطلسى : تحشد الغواصات النووية الحاملة لصواريخ بولارىس على مقربة من الفاتيكان والقدس ومكة والمدينة ، أو تزود جيش ألمانيا الاتحادية بالأسلحة النووية بأى سبيل من السبل . ويلقى هذا الضجيج المنطوى على النوايا الشريرة ، كل دعم من الدوائر المغالية فى نواياها العدوانية فى الولايات المتحدة التى تمثل دعامة النزعات العسكرية والاستعمارية والرجعية فى العالم كله .

وليس الشيوعيون وحدهم الذين يدركون أهمية الحفاظ على السلام . فلقد عبر البابا يوحنا الثالث عشر فى شهر أبريل من عام ١٩٦٣ فى رسالة وجهها الى العالم ؛ عن هذا الادراك ؛ كما شارك فى التعبير عنه الرئيس الأمريكى السابق جون كيندى فى خطاب ألقاه فى إحدى الجامعات الأمريكية ، والمؤتمر الإسلامى الذى عقد فى بغداد فى عام ١٩٦٢؛ ومؤتمر القمة لرؤساء الدول والحكومات اللامنحازة الذى عقد فى القاهرة فى عام ١٩٦٤ . ومع ذلك ما زال العدوان الأمريكى الامبريالى فى فيتنام والتدخل الأمريكى المسلح فى الشيشون الداخلية لشعب جمهورية الدومنيكان ؛ وأعمال العصابات التى يقوم بها الامبرياليون فى الكونجسو وغيرها من أجزاء العالم ، تمثل الطبيعة الشريرة لأعداء السلام .

ولا يعتبر الشعب السوفياتى الحرب أمراً حتمياً ، ولكنه يرى فيها احتمالاً قائماً . فقد تندلع نيران الحرب النووية الحرارية فجأة ، بل بصورة عارضة وخارج اطار النوايا الذاتية لحكومات الدول الامبريالية . وبينت أزمة البحر الكاريبى فى خريف عام ١٩٦٢ ؛ غرابة السفير الذى يفصل العالم اليوم عن الحرب النووية الحرارية . ولو قدر ونشبت حرب جديدة ؛ فانها ستعنى حتماً نهاية الامبريالية ؛ اذ ان أحداث فيتنام الراهنة

تؤكد هذه الحقيقة . ولكن مئات الملايين من الناس ، سيواجهون الدمار والفناء ؛ كما ستواجه أهم مراكز الحضارة في العالم الدمار . ولا شك في أن العميان والمقارمين المتهورين هم الذين لا يرون هذه الحقائق .

ولا يمكن الحفاظ على السلام في العالم ، اذا لم تضمن الحقوق المتساوية لجميع الدول والأمم ، صغيرها وكبيرها . ولم يعد النضال من أجل السلام الآن معزولا عن النضال من أجل السيادة ، كما لم يعد الاستعمار قديمه وجديده ؛ مفصولا عن خطر العدوان المسلح ؛ وانتهاك السيادة والحرية .

وعلى جميع العقليين المكافحين الذين يقدرّون أهمية السلام والحياة ؛ أن يكرسوا جميع جهودهم للنضال ومكافحة احتمال نشوب الحرب النووية الحرارية . فهذا الاحتمال يمثل في الوقت نفسه المشكلة الكبرى التي تواجه العالم ، وذلك لأن في وسع الأمم أن تحل جميع المشكلات الأخرى التي تواجهها في أوضاع السلام .

وكتب جي طومسون (١) يقول . . « ليس ثمة ما يدعو الى توقع حدوث ضرر لا يمكن اصلاحه في الارض من الناحية المادية لملايين السنين القادمة » . ثم مضى يقول متهمًا : « . . فمن العسير اباداة جنس من المخلوقات توطدت أقدامه . ولا شك في أن جهود الانسان لقتل الجنس البشرى و ابادته ؛ لن تكون أكبر نجاحا من آثار ميكروبات الطاعون أو جراثيم الأنفلونزا . وفي وسع الانسان حتى مع وجود هذه الأدمغة الراهنة للعباقرة من الناس أن يتوقع مستقبلا رائعا » .

وليس توقع المستقبل الرائع بالحلم الطوبىئى فلقد أكدته التبدلات التي وقعت في الحياة الاجتماعية للأمم . ولو أننا قارنا بين الوضع العالمى الراهن وبين ماكانت عليه الاوضاع العالمية قبل خمسين أو مائة عام ، لوجدنا بمنتهى الوضوح ان التبدلات التي وقعت في حياة المجتمع شاملة ومهمة في كل جانب من الجوانب ، ولا تقل أهمية وشمولا عن تلك التي وقعت في علوم الطبيعة وفي الصناعة .

ولقد وقعت الثورات الصناعية في القرن التاسع عشر أول ما وقعت

(١) السير جورج باجيت طومسون (١٨٩٢ -) عالم طبيعى بريطانى - درس في كمبريدج ، عمل في القوة الجوية - وقام ببحوث كثيرة في علم الطيران . أصبح أستاذا للفلسفة الطبيعية في جامعة لندن نال جائزة نوبل للفيزياء في عام ١٩٢٧ . من أشهر مؤلفاته « الذرة » و « الالكترونات » - نظرية وتطبيقا ، و « وحى العلم » . - العرب .

فى اكثر البلاد الرأسمالية تقدا فى أوروبا ، ثم عادت فوقعت فى الولايات المتحدة واليابان . ولقد خلفت الكهرباء وآلات الديزل ؛ الآلات والمحركات البخارية والسفن والقاطرات البخارية . وكلها فى خدمة الانسان وكان الاستخدام العملى لجميع هذه الاكتشافات محصورا فى البداية فى مجال ضيق للغاية ؛ وعمل على توسيع استغلال الانسان للانسان ؛ وعلى تعميق الفجوة القائمة بين الدول والأمم ، وهى الهوة التى طفت على السطح بالنسبة الى الاغلبية الغالبة من شعوب البلاد المضطهدة .

وسرعان ما بدأت عملية التحولات الاجتماعية الهائلة . ودخل العالم فى عصر من المفاهيم الجديدة كمفاهيم « الاشتراكية » و « تقرير الشعوب لمصيرها » و « الخطط » ؛ و « التعاون » و « التعايش السلمى » ، و « القضاء على الرأسمالية ونزع السلاح الشامل والكامل » و « السبوتنيك » ، و « ورواد الفضاء » ، وهلم جرا .

وشهدت الحقب القليلة الأخيرة ظهور ثورة ضخمة فى ميادين العلم والهندسة ؛ أخذت تبرز بوضوح أمام أعيننا . ولا شك فى أن هذه الثورة فاقت كل ما سبقها من ثورات فى أهميتها ومداه . ولقد كان الاختراع الواحد أو الاختراعات يمثلان فى الماضى القوة الحافزة للثورات الصناعية ؛ كاختراع الآلة البخارية مثلا ؛ أو المغزل أو آلة الضغط الداخلى أو الكهرباء ولقد فتح ادخال هذه الآلات فى عالم الانتاج آفاقا جديدة فى تطوير بعض الفروع الأساسية فى الصناعة والنقل والوصول بها الى ذرا جديد . وسرعان ما امتدت التبدلات الى فروع جديدة بصورة متدرجة ، ولكنها لم تؤثر تأثيرا شاملا على الاقتصاد ككل ، وظلت محصورة فى مجموعة من البلاد النامية والمتطورة . وكان هذا هو الاسلوب الذى تحققت فيه تنمية القوى الانتاجية حتى أواسط القرن الذى نعيش فيه .

ولكن تبدلات جذرية وقعت بعد هذا التاريخ . فلقد دفع العلم الحديث بسيل متدفق وواسع من الاكتشافات والاختراعات الى ميدان الانتاج . وخطت هندسة الفضاء والصناعات الكيماوية والقوى المحركة خطوات واسعة فى هذا الميدان . وتحققت أعظم الاكتشافات فى علوم الرياضة والطبيعة والعلوم النووية والحياتية . وتم الوصول الى صور جديدة من المواد الأولية ومن المصادر الجديدة للطاقة ؛ كما تم تطوير عمليات تقنية جديدة ، كما يجرى التحول الى التآلية فى عمليات كثيرة من عمليات السلوك الذهنى .

ولا شك فى أن هذه الابتكارات كلها قد تركت أثرا ضخما على

الانتاج وعلى حياة الشعوب . وبات العلم الآن يمثل دورا أكبر فى حياة المجتمع . ولم تعد البحوث العلمية الآن مقتصرة على بعض المشروعات الفردية أو الشركات أو المعاهد ، وانما باتت تتحقق الآن على الصعيد القومى ، بل على الصعيد الدولى أيضا .

ونحن لا ننكر ان البلاد الأكثر تقدما فى مجال الصناعة ، مازالت حتى الآن تحتل المكان الأول فى الانتفاع من ثورة الصناعة والهندسة . ولكن هذه الثورة ؛ لا تستطيع الجمود عند هذا الحد .

ولا بد أن تتحول الثورة الراهنة فى العلم والهندسة الى رأس مال ضخّم بل موجود لدى جميع البلاد والشعوب بلا استثناء . ولا بد أن تؤدى الى فيض عالمى ورفاه شاملين . وألا يقتصر خيرها على رخاء صفة مختارة من الناس . فلقد بتنا نعيش فى عهد من النهوض بالنسبة الى الجنس البشرى كله . ولقد أخذت الشعوب تدرك أكثر فأكثر أن المنجزات المادية والتقنية ومجالات التقدم الاجتماعى متوافرة للجميع ، وان ليس فى الامكان وقف عجلة التقدم على الاطلاق .

ترى ما الذى يحتاجه الناس الآن ؟

انهم فى حاجة أولا الى الحفاظ على التعايش السلمى بين الدول ، وان يضمنوا عدم الاستيقاظ ذات صباح ، ليجدوا ان الشمس قد كسفت وأن أسلحة الدمار الشامل تمطر الجنس البشرى بوابلها . لتدفن تحت هذا الوابل ، كل ما حققته الحضارة من منجزات ؛ وتطمس معها آمال غالبية هذا الجنس التى لم يمض طويل وقت على تحررها من أصفاد النير الاستعماري وأغلاله .

وهم فى حاجة ثانيا الى أن يفيدوا عقلانيا من جميع القوى البشرية وتجاربها ومعرفتها ؛ وكل ما حققته العلوم الاجتماعية والطبيعية من منجزات ؛ فى كبح جماح المقامرين والمعتدين المتهورين الذين لا يراعون الا ولا ذمة ، وليخلقوا عالما يخلو من الأسلحة والحروب عن طريق الجهود المتضافرة لجميع الشعوب .

وكتب جون بيرنال (١) ، العالم البريطانى المعروف والرئيس

(١) جون بيرنال (١٨٠١ -) عالم طبيعى بريطانى - عمل أستاذا فى كامبردج - عمل مستشارا علميا للقيادة العسكرية المشتركة ابان الحرب العالمية الثانية - نال جائزة لينين فى عام ١٩٥٣ - من اشهر كتبه «العالم والجسد والسيطان» و «العمل الاجتماعى للعلم» و «الحرية من الحاجة» و «العلم فى التاريخ» - المغرب -

السابق للجنة التنفيذية لمجلس السلام العالمى فى كتابه الرائع
«عالم بلا حرب» ، يقول : « لا شك فى ان عملية « الوفرة » أكثر قدرة
على النجاح من أية عملية عسكرية أخرى فى أية حرب من الحروب ، ولكنها
فى حاجة كأية عملية عسكرية ثانية الى التفكير والتخطيط ؛ والتنفيذ ؛
لا عن طريق الفكر وحده ، بل مع النية الصادقة والحماسية
والحيوية » .

ويسود الاضطراب والارتباك العالم كله فى الوقت الحاضر . فلقد
أصاب التحول كل شىء فيه تقريبا ؛ وشرعت بعض أوضاعه فى تكييف
نفسها لتتلاءم مع الصورة الجديدة . ولقد نهضت شعوب عدة ؛ لتبأشر
حياة نشطة حافلة بالواجبات والحاجات الملحة . وتضم هذه الواجبات
أكثر المشكلات الدولية إلحاحا ، كتأمين الغذاء ومكافحة المجاعة والفقر ؛
والدمار الاقتصادى والافتقار الكلى للسلع الضرورية . ويكرس ملايين
الناس بصورة طبيعية . كل جهد لديهم ، لمواجهة هذه الواجبات والوقوف
ندا لأدائها . وقد يقول هؤلاء وما الخير فى التفكير فى المشكلات
العالمية العامة ، وفى نزع السلاح الشامل والكامل على الصعيد العالمى ؛
فى حين يتحتم على الشعوب التى تطحنها الفاقة الوصول الى ذرا الحضارة
المعاصرة ؟ أو ليس من الخير لهذه الشعوب أن تركز على الحاجات الفورية
الملحة ؟ فقد لا تكون ثمة جدوى فى « النظريات العالمية » ولا سيما
نظرات الاشتراكيين الطوبائين من أمثال توماس مور (١) وكمبانيلا (٢)
وسان سيمون (٣) وفوريير (٤) الذى مازالت أفكارهم حية حتى الآن تطل
عبر غياهب القرون وظلماتها .

(١) توماس مور - (١٧٧٩ - ١٨٥٢) - شاعر انجليزى رومانسى . يعتبر من أوائل
الطوبائين الاشتراكيين . ولد فى ايرلندة ولكنه عاش فى انجلترا حيث درس الحقوق .
من أشهر كتبه «رحلات بحثا عن الحقيقة» .

(٢) توماس كامبانيلا (١٥٦٨ - ١٦٢٩) - فيلسوف ايطالى . ولد فى كالابريا .
عاصر السير فرانسيس بيكون وكان مثله يحاول ان يثبت ان للفلسفة أسسها وقواعدها .
سجنته حكومة كالابريا بتهمة التأمر عليها ليصبح حاكما لها . ومن أشهر كتبه «الفلسفة
العقلية» وكتاب «الحواس والعودة الى الخيال» .

(٣) سان سيمون (١٧٦٠ - ١٨٢٥) فيلسوف وكاتب فرنسى ومن الاشتراكيين الأول .
حارب مع الأمريكيين فى حرب الاستقلال - وضع عددا من المشروعات الاشتراكية الطوبائية
التي ترمى الى اصلاح المجتمع على أسس اشتراكية . نشرت مؤلفاته كلها فى ٤٧ مجلدا .
(٤) فرانسوا - ماري فوريير (١٧٧٢ - ١٨٧٣) - كاتب اشتراكي فرنسى - طاف
كثيرا فى فرنسا وهولندة والمانيا . من أشهر كتبه «نظرية حركات أربع والمصير العام» وقد
لخص فيها نظرياته فى تطوير المجتمع . - المغرب -

حقا ، ان مثل هذه الشكوك ؛ لم تعد ضرورية ؛ فلم يعد عصرنا مقتصرًا على ضرورة معالجة المشكلات المحدودة والملحة وحدها ؛ وانما هو عصر معالجة المشكلات العامة أيضا . فمن الضروري تأكيد جميع التفاصيل المهمة والحيوية والتفكير فى القضايا التى تهم الجنس البشرى كله .

ولا شك فى أن الأفكار المتعلقة بالسلام والتقدم ، والعزيزة على قلوب جميع الأشراف فى العالم ، تفقد كل معنى لها ، اذا لم تتحول الى تطلعات عامة ومشتركة ، وتفقدو ، الايمان ، والالهام ، والفكر السائد والهدف فى النضال الذى تخوضه الجماهير .

ولهذا فليس من الاصطناع فى أى حال من الأحوال أن نبين اليسوم وبمنتهى الوضوح والواقعية والعملية ، الفرص المتوافرة امام الجنس البشرى . لتمكين الشعوب من التطلع الى المستقبل ورؤية الطرق المتاحة لها ؛ والتفكير فيما يجب عمله فى ظل الأوضاع العصرية ، بالنسبة الى جميع الشعوب ؛ وكيف يتحقق هذا العمل ، وحمل الناس على التفكير فى أسباب التقاعس عن القيام به .

ومن الصحيح اننا فى عملنا هذا نستكشف مجاهل الغيب الى حده ما ؛ أو نحاول استقرار عالم المستقبل . ولكن لم لا نفعل ذلك ؟ فلقد ارتقت الحياة بكل ما تتميز به من حيوية ونشاط وها نحن نواجه من المشكلات الآن ما كان الكثيرون يعتبرونها حتى الأمس قضية من قضايا المستقبل البعيد . وهاقد بات حاضرا الآن هو عين مستقبلنا غدا . وعلينا أن نفكر الآن بأسلوب جديد ، لا على الصعيد القومى فحسب بل على الصعيد العالمى أيضا .

١ في قصر الأمم ...

ما زالت لجنة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة تجتمع منذ سنوات عدة في جنيف في قصر الأمم • وتغطي الرسوم الضخمة التي رسمها بشيء من التجريدية الفنان الأسباني سيرت (١) ، والمكرسة للسلام والعلم والتقدم والصداقة بين شعوب القارات كلها ، سقف القاعة التي تعقد فيها اجتماعات هذه اللجنة وجدرانها •

وتجتمع اللجنة التي تضم ممثلي ثمانى عشرة دولة ، عدة أشهر في السنة ، وتحولت اجتماعاتها الى حدث من الاحداث في هذه المدينة الهادئة والى مصدر من مصادر الدخل بل الى لوحة رسم دولية •

ويمثل المشتركون في اللجنة أناسا من مختلف الصور • فبعضهم يعتبرون بالطبع من الاحرار، أو انهم يؤثرون على الأصح اعتبارهم كذلك • وهم يؤثرون الوصول الى نزع سلاح متدرج ومتأن ، ولذا فهم يعتبرون التدرج والاضاع غير المقررة أهم من نزع السلاح نفسه • وهم لا يكادون يبدئون أعمالهم حتى يروحون في أغراق أنفسهم في جميع صور التفاصيل ،

(١) خوزيه سيرت ولد عام ١٨٠٢ معمارى اسباني المولد وأمريكي الجنسية • عمل في الفن التجريدي وأقام عددا من الابنية الرائعة ومنها عدد من السفارات الامريكية في الخارج وجامعة هارفارد ومتحف فرنسي • - المغرب -

وفى حل جميع المشكلات الثانوية . وهم يستلهمون فى عملهم ، فكرة اغراق أنفسهم فى العمل ، ولكنهم لا يحلون كما كان الوضع فى عصبة الأمم السابقة أيا من المشكلات الرئيسية لنزع السلاح التى تؤدى بدورها الى حل ألوف القضايا والمشكلات الثانوية . وما زالت تعبيرات هؤلاء السادة المنطوية على الجزالة ، ميالة الى محاولة التأثير على الآخرين فى بعض الأحيان ، وما زالت ابتساماتهم المداهنة ، تميل الى خلق جو من المرح ، كما تدفع الاسئلة - التى يوجهونها - الآخرين الى التفكير ، كما لا يزال المصباح الخافت لنظرياتهم العسكرية الليبرالية ، كسيف الضوء فى وضوح النهار . ولقد قابلنا فى جنيف أيضا وفى أجهزة لجنة نزع السلاح ، أناسا كانوا يعملون فى الأجهزة المماثلة لعصبة الأمم السابقة ، وكانوا متميزين بالنشاط والنزعة الشكية .

وتضم اللجنة أيضا أناسا آخرين ، لا يمثل نزع السلاح لهم مجرد تعبير خال من كل معنى ومضمون ، ولا يتخذون منه مجرد ذريعة للزيف والنفاق ، وانما يمثل مشكلة ملحة وجد حيوية . وهم يحاولون ، الخروج على الهدوء المتجمد الآسن فى أعمال اللجنة ، والشروع فى مناقشات حادة وخطيرة . ولكن لما كنا لا نحاول وضع رواية عن أعمال اللجنة ، فليست ثمة حاجة الى الغوص فى تحليل الشخصيات .

ولقد انقضت ثلاث سنوات على لجنة جنيف وهى غارقة فى مناقشاتها لوثيقتين اثنتين ليس الا . وأولى هاتين الوثيقتين مسودة معاهدة نزع السلاح الشامل والكامل التى قدمها الاتحاد السوفياتى . ولو اننا اعتبرنا نزع السلاح احتمالا واقعيا وحقيقيا فى التطور الاجتماعى ، فان فى وسعنا أن نقول ان هذه الوثيقة تحدد طريق المستقبل للجنس البشرى . وفى وسعنا أن نعرف بما يعهد فى صياغات الوثائق من تحديد للمعاني خال من كل عاطفة ، عن طريق هذه الوثيقة حقيقة ما يخبئه المستقبل للكرة الارضية التى نعيش فيها وما يجب أن يكون عليه هذا المستقبل .

وتنص المسودة السوفياتية على زوال جميع القوات المسلحة باستثناء بعض الوحدات التى حددتها المسودة من الوجود الى الأبد بعد خمس سنوات من وضع معاهدة نزع السلاح الشامل والكامل موضع التنفيذ ، كما تنص على منع بعثها من جديد فى أية صورة من الصور ، وعلى اختفاء جميع الجيوش والأساطيل البحرية والقوات الجوية من العالم . وسيتحول الشبان الذين انتزعوا من حقول الدراسات والأعمال السلمية ، والضباط والقادة العسكريون ، وخبراء الحرب فى جميع الميادين والمجالات الى الأعمال النافعة على الصعيدين الاجتماعى والسلمى . وسيتوقف التدريب

العسكري ، كما ستلغى جميع قوانين التجنيد • وستحال وزارات الحرب وهيئات الاركان العامة ، وكل ما تضمه من أدوات وأجهزة الى المتاحف التي يجب أن تمت اليها •

ولو تحقق المشروع السوفياتي ، لتم تدمير أكوام جميع الأسلحة ولا سيما النووية والهيدروجينية والكيمياوية والحياتية والاشعاعية ، ولتوقف انتاجها • وسيكون مصير الصواريخ المعدة لاطلاق الاسلحة النووية ونقلها الى أهدافها ، اما التدمير ، أو الخضوع لرقابة دقيقة لاستخدامها في الغايات السلمية ، سواء في رحلات الفضاء أو للنقل الى مسافات بعيدة • وستغدو الطائرات الحربية صورة من صور الماضي • ويخيم السلام على الطرق البحرية ، وتعرض الغواصات والبوارج الحربية اما للتحويل الى « خردة » أو الى سد الاحتياجات السلمية • وستصفى القواعد العسكرية التي احتفظت بها بعض الدول الكبرى مدة طويلة بعد الحرب •

وستصهر الدبابات والمدافع والهاونات وغيرها من الاسلحة التقليدية ، ليعاد استخدامها في الاغراض السلمية •

ولن يجد الناس أنفسهم مجبرين على دفع ضرائب مباشرة أو لا مباشرة باهظة لتمويل الاغراض الحربية •

وستتحول المثل السامية للبشرية عن قيام عالم يخلو من الحروب ومن الاسلحة التي تبدو الآن مجرد شطحات من الخيال الى واقع بل الى وجود يومي •

وستحتفظ الدول بمجرد وحدات صغيرة ومحدودة للغاية من الشرطة أو من المتطوعين المزودين بالاسلحة الصغيرة للحفاظ على الامن والنظام ، ولأداء بعض الواجبات - عندما يتطلب الأمر - المتعلقة بالحفاظ على السلام والامن في ظل ميثاق الامم المتحدة •

وينص المشروع السوفياتي على أن تسير جميع اجراءات نزع السلاح في كل مرحلة من المراحل ، جنبا الى جنب مع اجراءات من الرقابة الدولية الفعالة ضمن اطار الامم المتحدة • فالمبدأ الذي يستند اليه هذا المشروع هو ضمان نزع السلاح الشامل والكامل في ظل رقابة عامة وشاملة ودقيقة للغاية •

ولكن ما السبيل الى الشروع في نزع السلاح ؟ وما المراحل التي

يتم تنفيذه فيها ، اذا أخذنا في عين الاعتبار ، الاوضاع الراهنة السائدة للعلاقات الدولية • والمواقع الاستراتيجية للدول ؟

ينص المشروع السوفياتي المستند الى فكرة كان الرئيس الفرنسي ديغول قد تقدم بها في البداية على وجوب تدمير جميع وسائل نقل الاسلحة النووية في السنتين الاوليين من تنفيذ نزع السلاح ، وبينها الصواريخ العابرة للقارات وغيرها ، والطائرات والسفن والغواصات والمدافع المختلفة (١) • ولا بد في الوقت نفسه من تصفية جميع القواعد العسكرية القائمة في اراض اجنبية ، وسحب جميع القوات الحربية من الاراضي الاجنبية مهما كانت اسباب وجودها ومبرراته ، وسواء أكانت بقصد الاحتلال ، أم لأي هدف آخر •

ومن العسير على المرء أن يحمل على محمل الجد ، اعتراضات الدول الغربية الكبرى على اغلاق القواعد العسكرية البريطانية في ليبيا أو القواعد العسكرية الامريكية في الفلبين مثلا ، تحت ستار الادعاء بأن هذه القواعد تهدف الى الدفاع عن حرية ليبيا والفلبين واستقلالهما ، أو عن «العالم الحر» بوجه عام •

ياله من قول هراء !! فلقد حققت ليبيا والفلبين ومنذ عهد قريب للغاية ، وعلى حساب تضحياتهما العظيمة ، حريتهما واستقلالهما وبعد استخلاصهما من براثن المستعمرين ، ولكن هؤلاء ما زالوا مصممين على «الدفاع» عن هذين البلدين ضد الليبيين وشعب الفلبين • ولا شك في ان هذه الحماية التي لا يطلبها أحد ، انما تستخدم الحجة الغربية نفسها التي كان ملك انجلترا يلجأ الى استعمالها في نهاية القرن الثامن عشر

(١) ادعى ممثلو الدول الغربية في المناقشات التي جرت في قصر الامم في جنيف ان ازالة جميع ناقلات الاسلحة النووية ستضع حلفاء الولايات المتحدة الامريكية في وضع استراتيجي غير متكافئ مع حلفاء الاتحاد السوفياتي • وسرعان ما اعلنت الحكومة السوفياتية استعدادها للموافقة على استيفاء كميات محددة من الصواريخ عابرات القارات، وغيرها من الصواريخ التي تحمل اسلحة نووية تحت تصرف الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وفوق اراضيها لضمان وجود ما يسمى بالمظلة الجوية الى نهاية مدة نزع السلاح • على ان يضمن الاشراف الكامل على ما يتبقى من الصواريخ ومن رموسها النووية الحربية • ورد الممثل الأمريكي على هذا التساهل من جانب الاتحاد السوفياتي ، باقتراح «تجميد» الوسائل الاستراتيجية لحمل الاسلحة النووية ، أي الاحتفاظ باعداد الموجود منها في المستوى الراهن • ولكن هذا الاقتراح الأمريكي ، يمثل في الواقع خروجاً صارخاً على الصدق في المناقشة بنزع السلاح •

لإقامة الدليل على «حقه الذى لا ينازع» فى أن تحتفظ بلاده ، « بريطانيا العظمى » بقواعدها العسكرية فى الولايات المتحدة ، بعد أن حققت هذه تحررها من السيطرة البريطانية الاستعمارية . ولقد برع توماس بين (١) فى الرد على بريطانيا نيابة عن الولايات المتحدة ، ولكن وقتا طويلا انقضى على العهد الذى كان فيه أهل وول ستريت (٢) ، يقرءون ما يكتبه توماس بين . فلقد ذكر هذا المناضل المشهور فى دفاعه عن حرية أمريكا فى كتيبه المعروف «المنطق» ، الذى أصدره فى عام ١٧٧٦ يقول « . . » وقد يزعم البعض ، ان بريطانيا ستتولى الدفاع عنا اذا اتفقنا معها . ولكن أتكون بريطانيا من الحق ، بأن تحتفظ فى موانئنا بأسطولها لهذه الغاية ؟ ان المنطق يقول ان الدولة الكبرى اتى ظلت تحاول حتى الآن إخضاعنا ، غير مؤهلة أكثر من غيرها من الدول ، للدفاع عنا . فقد يتنكر الاحتلال تحت ستار الصداقة ، وقد نخدع بعد مقاومتنا الباسلة ، والطويلة ، فنندفع الى العبودية . . . واذا كان لنا بعد كل هذا أن نحمل أنفسنا ، فلم لا نقوم بذلك بأنفسنا ؟ . . . ولم يتولى غيرنا هذا الدفاع ؟ . . . ولقد أقامت التجارب التى شهدتها السنوات الاخيرة مرات عدة الدليل على صحة الاستنتاجات التى توصل اليها توماس بين وهى ان القواعد العسكرية التى تقام على أراض أجنبية انما تؤدي الى انزال الظلم بالدول الضعيفة لا الى حماية حريتها واستقلالها .

وقد نتساهل فتوافق دعاة الولايات المتحدة الامريكية على ادعاءاتهم بأن بلادهم تنشر أكثر من مليون ضابط وجندى يمثلون أكثر من أربعين فى المائة من قواتها المسلحة ، فى أكثر من ثلاثين دولة كما تحتفظ بنحو من ٥٤٠ قاعدة عسكرية ومراكز تدريب ومنسورة وبالكثير من الاهداف العسكرية الاخرى فى بلاد أجنبية بقصد الحفاظ على السلام العالمى . ولكن . . لا ، ان هذا التساهل مستحيل اذ اتضح لنا من الأحداث الأخيرة فى جنوب شرق آسيا والكونجو ، وجنوب شبه الجزيرة العربية وجمهورية الدومنيكان وغيرها ، ان وجود القوات الاجنبية فى أية بلاد لا يساعد على الحفاظ على السلام ، وانما يؤدي الى تفاقم التوترات الدولية ، ويؤدي الى

(١) توماس بين (١٧٣٧ - ١٨٠٩) - مؤلف وسياسى بريطانى - هاجر الى أمريكا ، من أشهر كتيبه «المنطق» وقد ناقش فيه اسباب الحرب ضد أمريكا . عمل فى الجيش الأمريكى . وله كتاب «حقوق الانسان» وكتاب «عصر العقل» . عمل مع الثورة الفرنسية ثم سجنه روبسبير ، وعاد فهاجر ثانية الى أمريكا حيث مات فيها .

(٢) وول ستريت هى المال ورجال الاعمال فى نيويورك . - المغرب -

مثول خطر فوري يهدد سلامة الدول وأمنها ، وحريتها واستقلالها القومي .

وكان هذا هو السبب الذي دفع الحكومة السوفياتية الى أن تقترح فى شهر مايو من عام ١٩٦٥ ، على لجنة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، أن تقوم جميع الدول التى تملك قواعد عسكرية فى بلاد أجنبية لتصفية هذه القواعد فوراً ، وبأن يعقد اتفاق فوري يقضى بسحب جميع القوات الاجنبية على التو من أراضى الدول الاخرى . ويعتبر هذا الاقتراح عنصراً مهماً كل الأهمية فى برنامج نزع السلاح الشامل الذى تقدم به الاتحاد السوفياتى .

وينادى المشروع السوفياتى بخفض ضخمة فى المرحلة الاولى من مراحل نزع السلاح التى تمتد الى سنتين فى أعداد القوات المسلحة والاسلحة التقليدية لجميع الدول . ومن الطبيعى أن يؤثر هذا الخفض أول ما يؤثر على الدول الكبرى التى تملك أكبر الطاقات الحربية ، وذلك لأن الدول الفتية لا تملك جيوشاً ضخمة .

ويتصور المشروع منع الاسلحة النووية والكيمياوية والحياتية والصور الاخرى من أسلحة الدمار الشامل ، منعاً كاملاً فى المرحلة الثانية من مراحل نزع السلاح التى قد تمتد الى عام ونصف عام ، كما يتصور وقف تصنيعها ، وتدمير جميع الأكداس المقدسة منها . ويقضى المشروع باستخدام المواد المتفجرة والباقية منها تحت تصرف الدول فى الأغراض السلمية وحدها ، وتحت اشراف دولى دقيق كل الدقة . وسيؤدى تخفيض آخر للقوات المسلحة والأسلحة التقليدية ، الى أن تغدو الدول ، فى نهاية المرحلة الثانية من مراحل نزع السلاح وهى لا تملك الا بقايا من جيوشها الراهنة .

ويتضح من هذا ان جميع اجراءات نزع السلاح الرئيسية ستتحقق فى المرحلتين الأوليين . وستمثل المرحلة الثالثة التحول الى عالم منزوع السلاح . وستسود فى نهاية السنة الخامسة ، أى فى نهاية المرحلة الثالثة من مراحل نزع السلاح ، أوضاع تختفى فيها الحرب من حياة المجتمع الانسانى الى الابد .

ويصبح نزع السلاح الشامل والكامل حقيقة واقعة . وقد يكون هناك من يعتقد ان نزع السلاح يمكن أن يتحقق بأسلوب مختلف . فقد يكون هناك من يظن على سبيل المثال ان لابد فى بداية نزع السلاح من

الوصول الى اتفاق على المنع الكامل للأسلحة النووية الحرارية لا مجرد وسائل حملها ، وتدمير الموجود منها • ولا شك في ان مثل هذا الأسلوب ، يصل بالعالم الى النتيجة نفسها • فالمشروع الذى نتحدث عنه يحمل طابع وآثار المحادثات السابقة التى دارت فى أجهزة الأمم المتحدة • ولكن الاقتراحات السوفياتية السابقة والملحة بمنع الأسلحة الحرارية النووية فوراً ، والتى سبق أن قدمتها الحكومة السوفياتية فى المراحل السابقة من المفاوضات ، كانت ترفض من الدول الغربية •

وليس المشروع السوفياتى الذى نتحدث عنه هنا الا محاولة للتوفيق بين مواقف الاطراف المعنية كلها ، وهو توفيق يستند الى القرارات الجماعية التى اتخذتها الأمم المتحدة حول الحاجة الى الوصول الى نزع السلاح الشامل والكامل بأسرع وقت ممكن • ومن الصحيح أن يقال على أى حال ، ان هذه القرارات قد اتخذت منذ عام ١٩٥٨ •

ويبدأ معارضو المشروع السوفياتى لنزع السلاح الشامل والكامل معارضتهم باثارة مخالفتهم للحدود الزمنية لنزع السلاح واقتراح الاشراف على الأسلحة نفسها • وهم يدعون ان ليس فى وسعهم أى فى وسع الدول الغربية أن يشرعوا فى نزع السلاح اذا لم يتحقق هذا الاشراف • ولكن هذا الادعاء ليس الا مجرد ذريعة ، بل محاولة لوضع العراقيل فى طريق نزع السلاح • ولقد أعلنت الحكومة السوفياتية المرة تلو المرة انه اذا قبلت اقتراحاتها الخاصة بنزع السلاح ، فانها على «استعداد لقبول أية اقتراحات من جانب الغرب حول موضوع الرقابة الدولية» • ولكن الولايات المتحدة ، وغيرها من الدول الغربية الاعضاء فى الحلف الاطلسى لم ترد بشئ على هذه البيانات الواضحة الصريحة • ولهذا علينا ألا ننسى أن مسودة المشروع السوفياتى تشترط أيضاً أن تكون جميع اجراءات نزع السلاح التى يطلب تنفيذها فى كل مرحلة ، مصحوبة بقدر من الرقابة الدولية الفعالة • وفى امكان منظمة دولية وفعالة لنزع السلاح أن تمارس مثل هذه الرقابة على أن تتألف المنظمة من ممثلين عن جميع الدول الموقعة على معاهدة نزع السلاح • وستكون هذه المنظمة مسئولة عن التحقق من تنفيذ المعاهدة والتزاماتها من جانب كل دولة ، مسجلة استكمال الاجراءات المتفق عليها فى كل مرحلة من مراحل نزع السلاح ، وعن تقديم التقارير الى الدول الموقعة على المعاهدة ، والى مجلس الامن والجمعية العامة للأمم المتحدة • ولا بد أن يكون للمنظمة مجلس رقابة دائم العمل يضم مفتشين مهمتهم التثبت الدائم الشامل من تنفيذ اجراءات نزع

السلاح في جميع البلاد . وتؤخذ قرارات المجلس بأغلبية الاصوات ، ودون اشتراط الاجماع أو حق النقض (الفيتو) . وتعرض هذا الاقتراح الايجابي المنطقي ايضا لؤامرة صمت من جانب دول حلف الأطلسي . ولأسباب محددة كل التحديد .

ويدعى معارضو المعاهدة ان الرقابة يجب أن تفرض على جميع أسلحة الدول ، دون اكتراث بطبيعة اجراءات نزع السلاح ومداهها ، أى على جميع الاسلحة والمنشآت الصاروخية والاسلحة النووية التى تملكها الدول المحبة للسلام ، وايا كان موقعها . ويعنى هذا أيضا ، انهم يطالبون بالرقابة دون اكتراث بنزع السلاح ، أى ضمن اطار عملية خفض فى الاسلحة . ومع ذلك فان ثلاثة فى المائة من مجموع الاسلحة النووية الموجودة فى العالم الآن ، كافية لتدمير بلاد كالولايات المتحدة . ويتضح من هذا ان خفض فى التسليح لم يعد يحقق الحل للمشكلة فى هذه الايام .

فلا يمكن تحقيق الرقابة الكاملة الا اذا تحقق نزع السلاح الشامل . وهذا منطق واضح وصريح ، ولكنه لا يبدو مؤثرا على عقول الدول الأعضاء فى الحلف الاطلسي . وكل ما يقترحونه تحت ستار الرقابة ليس الا مجرد تجسس بمعنى الكلمة ، وهدف هذا التجسس تسهيل أمر العدوان . وقد يبدو تعبير «الرقابة على التسليح» نزيها وشريفا ، وقد يتساءل الانسان فى الشارع . . «ولم لا تفرض الرقابة ؟» . ويستغل دعاة سباق التسليح ومخطوطو الحرب النووية الوقائية هذه النقطة تمام الاستغلال . ويقول ممثلو بعض الدول الكبرى فى محادثات جنيف ان ليس فى وسعهم الموافقة على نزع السلاح ، اذا لم يعرفوا مسبقا ما يملكه أعداؤهم المتوقعون من أسلحة ، وأين يخزنونها . ولهذا لا بد ، كما يقولون ، من فرض الرقابة على الاسلحة لا على نزع السلاح .

ونحن لا ننكر ان الدول الغربية لا تعرف حقيقة ما تملكه الدول المحبة للسلام من أسلحة ، ولا أين تختزنها . ولكن هذا الوضع يفرض كابحا على النزعة العدوانية ، وذلك لأن من المهم للغاية للمعتدين بالنسبة الى الأسلحة الصاروخية النووية ، أن يعرفوا أين توجد هذه الأسلحة ليحددوا المنشآت الدفاعية التى يجب أن توجه اليها ضربتهم النووية الاولى أو الثانية . ولا شك فى أن الرقابة على الاسلحة تساعد الدول المعتدية على أداء هذه الواجبات التجسسية الصريحة والمكشوفة . ومن الواضح وضوحا مطلقا ان ليس لهذه الاجراءات أى شأن مهما كان أو

علاقة بنزع السلاح • ولا شك أيضا في انها مناقضة كل التناقض لفكرة نزع السلاح •

ومع ذلك ، فلنفرض أن تسليح الدول الكبرى قد خفض بنسبة النصف ، وان احتمالات حمل الاسلحة النووية الحرارية وبينها القواعد في أراضي البلاد الاخرى قد ألغيت وأزيلت من الوجود ، وان الرقابة الدولية الفعالة قد فرضت على جميع اجراءات نزع السلاح • ان خطر نشوب الحرب ولا سيما النووية الحرارية ، سيقول الى حد كبير في هذه الحالة • وسيكون هذا الوضع في الوقت نفسه ، بداية مشجعة ، لتحقيق المزيد من الشمول والاتساع في الرقابة على نزع السلاح انسجاما مع المرحلتين الثانية والثالثة اللتين يقترحهما المشروع السوفياتي • ولا شك في ان قصر مدة نزع السلاح ، سيضمن السرعة والاستمرار للعملية ، وستكون اجراءات الرقابة متزامنة ومتماثلة مع اجراءات نزع السلاح • ولا حاجة بنا الى القول بأن هذا يوطد أقدام السلام ويضمن الأمن للجميع ولا يغير الافتقار المؤقت الى معرفة الاسلحة الموجودة أثناء فترة الانتقال القصيرة ، من الواقع الراهن طالما ان الدول لا تملك مثل هذه المعلومات في الوقت الحاضر • ولا شك في أن هذا يشجع على وجود السلام ، طالما انه يكبح جماح المعتدين ويمنعهم من الهجوم •

وليس من العسير علينا أن نفهم أن الوضع لا يمكن أن يعتبر مأمونا في الوقت الحاضر ، طالما ان الجانبين المتواجهين ، يملكان ترسانات نووية هائلة ، تقف على قدم الاستعداد للشروع في الحرب النووية •

أهناك ما هو أوضح من هذا ؟ ولكن المنطق الذي يستطيع طلاب المدارس الثانوية فهمه بسهولة ، لا يلعب الا دورا تافها في تفكير بعض الدول الكبرى في موضوع نزع السلاح • وليس هذا بالامر العارض على أي حال •

ولقد تقدم الاتحاد السوفياتي بمشروعه من عقد معاهدة لنزع السلاح الشامل والكامل ، على النحو الذي بيناه ، الى مؤتمر جنيف في الرابع عشر من مارس من عام ١٩٦٢ • وكتبت الصحف الغربية في تلك الأيام تقول ان « قنبلة السلام » قد تفجرت في قصر الأمم في جنيف • أو هناك خير في تفجير «قنبلة للسلام» وسقط أناس حزموا أمرهم وهم يجتمعون على حل مشكلة نزع السلاح ؟ ولكن الارتباك الطويل الواضح سيطر على الوفود الغربية في المؤتمر • وجرت المحاولات الفورية لتسليم المشكلة الى اللجان الفرعية « والخبراء » ، لدراستها • وكان من الواضح ان

الدوائر ذات النفوذ في البلاد الغربية لم ترض عن المشروع السوفياتي .
واكتفت المجلات والصحف المرتبطة بحكومات هذه البلاد ، بالإشارة الى
المشروع اشارات عابرة .

وكان رد فعل الغرب على المشروع السوفياتي ان «جنيف لم تأت
بشيء جديد وان السوفيات يعزفون اسطوانة قديمة » . ولكن الحديث عن
عدم وجود «شيء جديد» أسلوب بال وقديم كثيرا ما استخدمه خصوم نزع
السلاح ، ليعكسوا مخاوفهم وافتقارهم الى أية حجج قوية ومهمة . فهو
يعكس محاولات اناس تافهين مغرورين للسخرية من المنطق ولتصوير
الآمال العريضة التي يعلقونها على سلطان الصحافة وخضوعها لاحتكارات
مشروعات صناعات السلاح الضخمة .

ولكن الدوائر الغربية العدوانية لم تكتف بالرد على المشروع
السوفياتي بابتسامة ساخرة ليس الا . فلقد رفع العسكريون عقائدهم
يطالبون بتوسيع سباق التسلح ، وصناعة الاسلحة بما فيها الاسلحة
النووية الحرارية . فلقد تخلى جيلباتريك مساعد وزير الدفاع الامريكى
آنذاك في الخامس عشر من مارس من عام ١٩٦٢ ، أى فى اليوم نفسه الذى
تلا تقديم المشروع السوفياتي فى جنيف ، عن جميع الكياسات الدبلوماسية
وراح يعرض الحجج القديمة التى طالما نادت بها الدوائر الامريكية
العدوانية .

وقال ان الحكومة الامريكية قد درست مطولا الواجبات التى تواجه
الدفاع الامريكى فى فترة الخمس أو العشر سنوات القادمة . وأضاف انها
أعدت بالنسبة الى هذه الواجبات برنامج خمس سنوات لا برنامج سنة
واحدة . وكان من الواضح منذ البداية انه يحاول تحديد الطاقات التى
لا بد للولايات المتحدة من امتلاكها .

وذكر ان من الضروري أولا تحديد سلسلة الاهداف المعادية التى
يتحتم على الولايات المتحدة أن توجه الضربة اليها أول ما توجه وبمنتهى
الدقة ، وذلك كعمل انتقامى ، وأن تقرر أيضا درجة الوثوق من اصابة
هذه الاهداف وقال أن بلاده حددت بعد ذلك تكاليف التأكد من احتمال
توجيه هذه الضربة الثأرية بمختلف وسائل الحمل النووى .

وقال جيلباتريك ، ان بلاده حاولت بوجه عام العثور على سبل
تحقيق أهدافها بأقل ما يمكن من التكاليف . ولكنها لم تسع الى البحث
عن سبيل واحد يستطيع أن يضمن لها كل شيء وفورا ، وانما سمحت

عوضاً عن ذلك إلى البحث عن مجموعة من السبل ، لا سيما وأن تقرير السبيل الأكثر فاعلية بالنسبة إلى كل هدف يعتمد على عدة عوامل تفرضها طبيعة الهدف نفسه ، كما يفرضها مدى المعلومات المتوافرة عن موقع كل هدف على انفراد . وكانت الخطوة الثانية تقدير تكاليف إضافة عدد من الأهداف الأخرى إلى هذه المجموعة ، والتثبت من النفقات التي تفرضها زيادة درجة احتمالات تحطيم هذه الأهداف وقدرة الحكومة الأمريكية أيضاً ما تستطيع توفيره عن طريق التوفيق إلى حد ما بين مدى إمكانات تحقيق هذا الهدف . ولا شك في أن هذا الطراز من الحسابات أعطى لأمريكا فكرة عن الانفاق المرتبط بالمستويات المختلفة للقوات اللازمة لتوجيه ضربة نووية .

حقاً إن جيلباتريك يستحق التهنئة . فلقد أفضى ببعض الأسرار المتعلقة بأوجه نشاط الحكومة الأمريكية في ميدان نزع السلاح والرقابة على الأسلحة والذي يتولى القيادة فيه صديقه فوستر . فهو يريد معرفة الأهداف التي ينشد ضربها . وسرعان ما حذفت واشنطن الحدة الشفوية التي فاه بها جيلباتريك عن «الضربة الثأرية» من البيان الرسمي الذي صدر عن واشنطن حول احتمال «المبادرة النووية من جانب الولايات المتحدة» . ويبدو أن جيلباتريك كان أول رسمي أمريكي يقدم الدليل على موقف أمريكا من الرقابة النووية ، ويحسر النقاب عن السياسة التي تتبعها القوى العسكرية التي تلعب دوراً بارزاً الأهمية في الولايات المتحدة في هذه الأيام . فلم تعد القضية تمثل خطة خمسية لنزع السلاح الشامل والكامل ، وإنما خطة خمسية سرعان ما تحولت إلى عشرية لتحقيق سباق يخذ سيره ويتصاعد على التسليح . ولم يعد الموضوع متعلقاً بالرقابة على نزع السلاح ، وإنما يتلخص في استكشاف المنشآت الدفاعية التي تقيمها الدول المحبة للحرية ، وتحديد الأهداف التي توجه إليها الضربة النووية بدقة بالغة والأعداد الكاملة والدقيق لتوجيه هذه الضربة . وتبين أن القضية لم تعد تعني التعايش السلمي والتعاون بين الدول ، وإنما باتت تعني التأهب لحرب نووية حرارية .

واعتبر البيان الذي أصدره جيلباتريك ، عن حق ، تحدياً صريحاً ومكشوفاً من جانب الدوائر العسكرية الأمريكية للأمم المتحدة في موضوع نزع السلاح . ولكن ما قاله جيلباتريك آنذاك ، سرعان ما أصبح الشعار

الذى يشادى به بمنتهى الصراحة والوضوح كل من ماكنمارا(١) واديناور(٢) وفون هازيل(٣) .

ويبدو ان السياسة التى تتبعها الدول القيادية فى الحلف الاطلسى فى موضوع نزع السلاح ، ذات وجهين ، وجه يحمل طابع النزعة الحربية ، ووجه يحمل ظاهرا طابع الميل الى السلام . فلقد وصل الى جنيف بعد شهر من الخطاب الذى ألقاه جيلباتريك ، رسول يحمل تعليمات جديدة الى الوفد الأمريكى . وقدمت الولايات المتحدة وثيقة جديدة فى قصر الامم ، تحمل عنوانا مخادعا وهو «خطوط عريضة للنصوص الأساسية التى يجب أن تتضمنها معاهدة عن نزع السلاح الشامل والكامل فى عالم يسوده السلام» . ولا شك فى ان البنجاجون (٤) قد أقر هذه الوثيقة قبل ارسالها .

ونحن لا ننكر ان تعبير «نزع السلاح الشامل والكامل» قد ظهر فى عنوان الوثيقة الأمريكية ، ولكنه كان مصحوبا بتحفظ ذكى بارع وهو تعبير «فى عالم يسوده السلام» . ترى ما الذى يعنيه هذا التعبير الاخير أو هذا الشرط المسبق لنزع السلاح ؟

علينا ألا نضيع وقتنا فى الفرضيات المتعلقة بالسبب الذى أدى الى تسمية هذه الوثيقة «بالخطوط العريضة» . أكان هذا السبب هو ان واضعى الوثيقة لم يرغبوا فى أن يلزموا الولايات المتحدة الأمريكية بمسودة معاهدة لنزع السلاح أو انهم أرادوا الاحتفاظ لأنفسهم بمخرج يمكنهم من الشروع بجولة جديدة من المحادثات الحالية واقرت ؟ لا شك فى ان جنيف قد شهدت جميع صور الاضاليل والالاعيب ؟

وسنعرض هنا بعض الظواهر البارزة للخطوط الأمريكية العريضة . انها تتصور كالمشروع السوفياتى ، استكمال نزع السلاح فى ثلاث مراحل ، ولكنها أطول من الناحية الزمنية . وكان كل ما قيل فى هذا المشروع الأمريكى عن المرحلة الثالثة وهى مرحلة نزع السلاح الشامل والكامل ، فى منتهى الغموض ، اذ لم يحدد موعد لهذه المرحلة ، بل اشترط المشروع أنه فى حالة عجز الخبراء عن ابتكار وسائل التثبيت من

(١) وزير دفاع أمريكا فى تلك الأيام .

(٢) مستشار ألمانيا الغربية آنذاك .

(٣) الناطق الرسمى باسم حكومة ألمانيا الغربية .

(٤) مقر وزارة الدفاع الأمريكية .

تدمير جميع الاسلحة النووية . فان الاستحالة ستكون نصيب حل مشكلة نزع السلاح الشامل والكامل . ويعنى هذا بعبارة أخرى ان واضعى « الخطوط العريضة » الأمريكية أرادوا تحويل المسؤولية من الدبلوماسيين الامريكيين الى الخبراء الامريكيين . وان كان الجانبان يلقيان الدعم من القوى نفسها تقريبا . ويحاول واضعو الخطوط العريضة التهرب والفرار من الحل الصريح الواضح لمشكلة نزع السلاح الشامل والكامل .

يضاف الى هذا ان شروط التحول من مرحلة الى أخرى من مراحل نزع السلاح ، صيغت فى « الخطوط العريضة » ، بطريقة تضمن التسويق الى أجل غير مسمى حتى بالنسبة الى عملية نزع السلاح الجزئى .

ويمكن القول فعلا بأن الخطوط العريضة الأمريكية لا تتحدث الا عن خفض نسبى للأسلحة ، يتحقق عن طريق التسويق فى فترات طويلة .

ولا ينص المشروع الأمريكى أيضا على التدمير الكامل للأسلحة النووية اذ انه بالاضافة الى «التحفظ العام» المتعلق بما «يكتشفه الخبراء» ، نص أيضا على الحفاظ على احتمال تزويد ما يسمى بالقوة الدولية المسلحة التى ستظل قائمة بعد استكمال نزع السلاح ، وبالاسلوب الامريكى المعروف ، بهذه الاسلحة النووية .

ويحافظ المشروع الأمريكى أيضا على بقاء القواعد العسكرية فى اراضى الدول الأجنبية ، كما يؤجل منع وجود الأسلحة النووية حتى فى هذه القواعد ، الى نهاية عملية نزع السلاح الشامل والكامل ، وهى نهاية لم تحدد لها أية مدة زمنية .

ويبدو ان جشع المخابرات الأمريكية قد عدل أو خفف بعض الشئ ظاهرا فى الصورة الاخيرة من الاقتراحات الأمريكية . فلقد نصت هذه الاقتراحات على اقامة مناطق مختارة للرقابة على الاسلحة (لا على نزع السلاح) . وألا تكون هذه الرقابة على البلاد كلها . ويتضح من هذا الاقتراح ان جهاز المخابرات الأمريكية يود الحصول فى المرحلة الاولى من مراحل تخفيض السلاح على معلومات مسبقة عن توزيع القوات المسلحة بوجه عام والاسلحة فى جميع بلاد الدول المحبة للسلام ، وأن يحصل بعد ذلك على معلومات دقيقة عن مواقع المنشآت العسكرية فى ثلاثين فى المائة من اراضيها . ولما كانت الاقتراحات الأمريكية تشترط أن تختار الدول الغربية نفسها مناطق «التثبيت» هذه ، فانها ستختار حتما وعلى الفور المناطق التى يحظر دخولها على العملاء الاجانب والتى تمثل مراكز فى منتهى الاهمية للمعتدين طبعا .

ويقول الناس الآن أن في وسع الأقمار الصناعية بالطبع أن تصور كل ما على الأرض ، باستثناء العواطف البشرية في الغالب . ولنسلم جدلاً بهذه الفكرة ولكن لو كانت صحيحة ، ألا يحق لنا أن نتساءل عما كان يفعله جى . اوبرى ، الملحق العسكرى الأمريكى وزميله البريطانى ان . نافيل ، ومعهما ليف كبير من المعاوين فى سكة حديد سيبيريا عندما اعتقلوا فى شهر سبتمبر من عام ١٩٦٤ ، وهم يصورون المنشآت الدفاعية السوفياتية ؟ أكانوا يقومون بدور أقمار أرضية صناعية ؟ ، أم كانت وزارة الحرب الأمريكية عاجزة عن تأمين الأموال لاطلاق قمر صناعى آخر ؟ . ويبدو أن الآلة تستطيع أن تعمل الكثير ، ولكن الإنسان يستطيع أن يفعل أكثر منها .

ولا شك فى أن العقل البشرى ، لا تنضب قدراته على اختراع المفاهيم ، والأفكار . فالخطوط العريضة الأمريكية تشير إلى أن فى الامكان وقف اجراءات نزع السلاح فى أية لحظة ، حتى ولو أمكن الوصول إلى اتفاق على نزع السلاح . ويكفى على هذا الأساس أن يعلن ممثل أحد البلاد أنه غير راض عن سير عملية نزع السلاح . وأنذاك يستأنف السباق على التسليح بما فيه التسليح النووى ، وبحيوية ونشاط مضاعفين . فلم تذهب المعلومات التى سيجمعها متزمتو البنتاجون أثناء عملية « الرقابة على الأسلحة » بددا ودون فائدة ؟

وتدعو «الخطوط العريضة» فوق هذا إلى انشاء قوة مسلحة دولية، تعطى الحق فى التدخل فى الشؤون الداخلية للدول المستقلة ذات السيادة . وهل من المهم ، فى شيء ، أن كانت هذه الدول ذاتها لا توافق على تدخل الآخرين فى شئونها ؟

وهناك ما هو أدهى من هذا وأمر . فالخطوط العريضة تعلن وجود حاجة ملحة ومقدسة إلى توسيع صلاحيات محكمة العدل الدولية إلى الحد الذى يجعل قراراتها ملزمة لجميع الدول ، وذلك فى المرحلة الثانية من مراحل نزع السلاح بحيث تصبح قراراتها ملزمة فى جميع الخلافات التى قد تنشأ بين الدول ، دون استثناء .

وتتصور «الخطوط العريضة» أساليب أخرى للتدخل المباشر فى جانب الدول الامبريالية فى الشئون الداخلية للدول الاخرى كوضع «قواعد للسلوك الدولى» ، وفرض التفتيش السياسى على الدول فى صورة فرق للرقابة الدولية وهلم جرا . وهنا لا بد أن يثور التسؤل . فى ضوء

المأساة التي وقعت في الكونجو ، عن الدولة التي قد تغامر بأن تصبح ضحية مثل هذا الخداع الدنس .

أو يتحتم علينا بعد كل هذا أن نتحدث فعلا عن بعض «السخافات» الأخرى التي تضمنتها «الخطوط العريضة» الأمريكية ، كمحاولة حل مشكلة الصواريخ العابرة للقارات فورا لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية أى عن طريق تدميرها فورا منذ البداية ، بل حتى ، اذا شئنا الدقة في الوقت ، قبل البدء بعمليات نزع السلاح .

وفى وسعنا في ضوء هذا أن نرى ، ان وراء هذا المظهر الهادئ والسلمي للخطوط العريضة الأمريكية تكمن ألغام مختلفة منها المباشرة ، ومنها المؤقتة ، في أعماق مختلفة تهدف الى نفس نزع السلاح الشامل والكامل .

فهو يشير الى ان الاقتراحات الغربية لنزع السلاح ، لم تلق الدعم من ممثلي الدول المحايدة في لجنة الثماني عشرة دولة . وهو يقيم الدليل على دهاء وزارة الخارجية الأمريكية التي عملت كل ما في وسعها لاستبعاد ممثلي الدول الاعضاء من لجنة نزع السلاح هذه .

وللاقتراحات الأمريكية تاريخها الخاص بها . ففي عام ١٩٥٥ ، وعندما كان رؤساء حكومات الدول الأربع يجتمعون في جنيف ، أعلن الرئيس ايزنهاور بمنتهى الصراحة ، ان الولايات المتحدة الأمريكية . ستفرض على الاتحاد السوفياتي خوض سباق لا يطاق على التسلح ، بهدف عرقلة برامجه للتنمية الاقتصادية السلمية ، واحداث الارتباك فيه . وأطلق اديناور مثل هذه التصريحات . ونحن لا ننكر ان عشر سنوات قد انقضت منذ أطلق ايزنهاور تهديداته ، وان الجنرال قد تقاعد منذ ذلك التاريخ (١) ، وكذلك اديناور ، ولكن سباق التسلح وصل مرحلة جديدة ولا تقل اتساعا . وتتساقط القذائف وقنابل النابالم المحرقة والغازات السامة على القوى الآمنة الوادعة في فيتنام ولاوس . ولم تعد أوروبا تعيش حياة وادعة آمنة . اذ ان دعاة الثأر من الألمان الغربيين وأصحاب النزعة العسكرية . منهم الذين تدعمهم الدوائر العدوانية النزعة في الولايات المتحدة يهددون الأمن الأوربي عامة ، ويواصل الغرب نباحه عن صواريخ بولاريس وعن أسلحة حلف الأطلسي الذرية ، وعن تحويل البحر الأبيض المتوسط الى عوامة « للصواريخ

(١) توفي كل من الرئيس السابق ايزنهاور والمستشار الألماني السابق اديناور في

في السنوات الأخيرة .

— المغرب —

النووية العائمة » . ولا يجد المرء بين كل مائة كلمة تقال عن التسليح فى الصحافة الغربية أكثر من كلمة واحدة على الاكثر تقال عن نزع السلاح .

ولكن ما الذى حدث ابان المدة التى تزيد على عشر سنوات والتى انقضت منذ أطلق ايزنهاور تهديداته فى جنيف ؟ ونحن لا ننكر بالطبع ان الاتحاد السوفياتى وغيره من الدول الاشتراكية ، ينفق الكثير من الموارد على الأهداف الدفاعية لأنه وحلفاءه يواجهون هذا السلوك العدوانى من الدول الامبريالية .

وكان فى الامكان اتفاق هذه الموارد التى تحتاج اليها البشرية فى الرفع من مستوى الشعوب ورخائهم ، وبناء المزيد من المدارس والمستشفيات ودور السينما . ولكن الأمر الذى لا شك فيه أن أولئك الذين كانوا يرغبون فى الوصول بالاتحاد السوفياتى الى شفير الانهيار الاقتصادى أخطئوا الحساب .

فلقد حقق الاتحاد السوفياتى والبلاد الاشتراكية تقدما كبيرا فى ميدان التنافس السلمى مع البلاد الرأسمالية المتقدمة ، كما ان احتمالات المنافسة السلمية تثير القلق فى العواصم الغربية . وحقق الاتحاد السوفياتى التفوق على الغرب فى ميدان الصواريخ وفى عدد من المجالات المهمة والحديثة فى ميادين الاسلحة النووية الحرارية وغيرها .

ترى أكان ايزنهاور يتوقع شيئا من هذا ؟ طبعا لا . ويدعى الصحفيون الغربيون ان تفوية البلاد الاشتراكية هى التى تدفع « العالم الحر الى اتخاذ الاجراءات اللازمة . لاستعادة التوازن » . لقد اخطأ الجنرال فمرحى له !!

ويحتل تمثالا فرانكلين روزفلت وجون كيندى ، منزلة الشرف فى البيت الأبيض ، ولكن يبدو ان أكثر رؤساء أمريكا السابقين مكانة الآن، ثيودور روزفلت ، الذى نادى بسياسة « العصى الغليظة » مع الدول الضعيفة . وكان الشعار الذى رفعه « تحدث بنعومة ، ولكن احمل معك عصى غليظة » . ولكن العالم لم يعد الآن منطقة بوليسية يتحكم فيها سكان ذلك البيت الواقع على نهر بوتوماك فى أمريكا .

ومازال التوتر الدولى قائما . فالأمر اليومى للدول الغربية ينطوى على قضية انتشار الأسلحة النووية وامتدادها الى البلاد الأخرى ، وفى مقدمتها ألمانيا الغربية . أو هناك عقلاء عبر المحيط الأطلسى ؟ طبعا هناك

عقلاء • فلقد ذكر الصحفي الأمريكي المعروف جون جونتير (١) ان تمكين ألمانيا الغربية من انتاج الأسلحة النووية ، سيؤدى الى سير دول أخرى على هذا المنوال ، ويصبح في وسع بنزاجواى مثلاً أن تتحدث عن قدرتها على اشعال نيران حرب عالمية •

ولاشك في ان ينبوع الفصاحة في الكلم في قصر الأمم في جنيف والذي ينبثق باستمرار ، يتفوق في انتاجه وتدفعه حتى على « النافورة » المشهورة في بحيرة جنيف • ولكن لجنة الدول الثماني عشرة تعرضت للتضليل والسير في المتاهات نتيجة الجهود التي يبذلها حملة النزعة العسكرية من دول الحلف الأطلسي السياسي والعسكري • وهكذا فنحن نعود بأفكارنا الى تاريخ طويل ، هذا اذا اعتبرنا ان أربع سنوات هي بالطبع فترة طويلة • ولقد قيل كل شيء بوجه عام عن مشروعات نزع السلاح ، في الجلسات الأولى التي عقدتها لجنة الثماني عشرة في جنيف • ولا يمل العقل البشري ولا يكل من ابتكار التركيبات التعبيرية الرائعة • ولذا فليس ثمة من سبب يدعو الى مواصلة هذه المحادثات التي لا تنقطع في جنيف •

ولقد حسر المتظاهرون بالرغبة في نزع السلاح من رجال البنتاجون النقاب بوضوح عن أنفسهم كأعداء لنزع السلاح • ولكن هذا كان خيراً لا شراً •

فالنضال من أجل السلام عامة ، ومن أجل نزع السلاح الكامل بوجه عام ، غدا في الأوضاع الراهنة ، المهمة المتفوقة والبالغة الأهمية التي تواجه جميع الدول المحبة للسلام والقوى المدافعة عنه ، بل تواجه كل انسان شريف على وجه البسيطة • وفي وسع الشعوب بقوتها الهائلة الضخمة أن توقف الجري المحموم من جانب جواد الامبريالية النازع الى الحرب والمتجه الى الهاوية ، بل ان من واجبها أن تفعل ذلك •

وهذه قضية لا تنطوي على منع الحرب فحسب ، وانما تتعلق أيضاً بحل مشكلات أخرى ذات أهمية بالغة •

(١) جون جونتير ولد عام ١٨٠١ - صحفي أمريكي - درس في جامعة شيكاغو ، عمل مراسلات في الخارج في باريس ورومة وجنيف وبرلين وموسكو وفيينا ولندن • وارتحل الى بلاد عدة ومنها الهند والصين واليابان وأمريكا اللاتينية • وضع عدداً من الكتب ومنها «الخصلة الذهبية» و «داخل أوروبا» و «داخل آسيا» و «داخل أمريكا اللاتينية» و «لغز ماك ارثر» وغيرها كثير • - الحرب -

٢ الجانب الآخر للقضية

يعود سباق التسلح الذى تدينه الأمم المتحدة ، والذى تستنكره مئات الملايين من الناس فى طول العالم وعرضه الى ما تبديه بعض الجماعات الاجتماعية المحددة من تعصب . فالجماعات التى يهملها الاستمرار فى سباق التسلح هى تلك الاحتكارات للصناعات الحربية . وأولئك الذين يرغبون فى وقف التبدلات الاجتماعية الحتمية بقوة السلاح . ويعلن المطلعون على بواطن الأمور مثلا أن الكونجرس الأمريكى لا يستطيع تصديق أكثر الاتفاقات الدولية منطقا فى موضوع نزع السلاح الشامل والكامل ، الا اذا تعرض لضغط شديد وقوى من رأى العام الأمريكى ويقول الشيخ كلارك فى كتابه « تقرير عن السلام العالمى » ، ان الآمال فى ابرام مجلس الشيوخ لمعاهدة فى موضوع نزع السلاح ، أو حتى الاتفاق عن حظر التجارب ، تظل ضئيلة الا اذا فرض رأى العام الأمريكى ضغطا شديدا وحازما على المجلس . ولم تبرم معاهدة حظر التجارب على الأسلحة النووية فى المجالات الثلاثة الا بعد فرض مثل هذا الضغط وبعد تقديم كثير من التنازلات الى الدوائر العسكرية فى مختلف القضايا الأخرى .

ويعنى سباق التسلح من الناحية الأولى ، حشد وسائل الحرب ، التى تعزز مثل الخطر فى نشوب الحرب ، كما يعنى من الناحية الأخرى ،

نحويل الكثير من القوى والموارد ، اللازمة لسد متطلبات السلام فى المجتمع .

وينفق الكثير من نسب مجمل الانتاج القومى فى البلاد الغربية للابقاء على الجيوش الضخمة وعلى سباق التسلح . ولقد بلغ انفاق الولايات المتحدة المباشر على الشئون الحربية فى سنة ١٩٦٤ - ١٩٦٥ المالية نحواً من ٥٤ ألف مليون دولار . كما ينتظر أن تصل أرقام عام ١٩٦٦ - ١٩٦٧ الى نحو من ستين مليونا . ويرصد نحواً من ثلاثة أرباع الموازنة الأمريكية للأهداف العسكرية . ويعمل أكثر من ثلث علماء أمريكا ومهندسيها فى الصناعة الحربية . وهذه بعض تفصيلات الحياة فى بلاد رأسمالية نموذجية .

وتصرف مئات الألوف من ملايين الدولارات على صناعة وسائل القتل البشرى ، ويؤدى هذا الانفاق ، الى مواجهة مئات الألوف من الناس على الكوكب الذى نعيش فيه خطر التضور جوعاً فى أوقات السلام . ولا تعمل المشروعات الكبرى التى تنتج الأدوات الآلية ، والملابس والأحذية؛ جهد طاقتها . كما أن بلاداً كثيرة فى العالم ، فى حاجة ماسة الى انتاجها . وهناك فى البلاد الرأسمالية المتقدمة ، اعداد كبيرة من العمال المؤهلين والمهندسين الاقتصاديين والتقنيين ، والبناء المنشئين وعلماء الزراعة والمعلمين ، عاطلين عن العمل ، فى حين تحتاج الشعوب الأخرى الى معارفهم ومؤهلاتهم . ووضع المهندسون مشروعات جريئة لتطوير مناطق بكاملها بل بلاد بأسرها ، وأجزاء كبيرة من قارات عظيمة ، تطويراً سليماً ، ولكن هذه المشروعات تعامل وكأنها أكوام لا قيمة لها من الورق ، أو تستخدم من جانب الاحتكارات فى تضليل الجماهير وتمنياتها بالآمال البعيدة فى المستقبل ، فى حين أن الاحتمالات لوضعها موضع التنفيذ فى أوقات قريبة نسبياً قائمة الآن . وما زال أصحاب النزعات العسكرية مصممين على ان يفرضوا على البشرية مخططاتهم لدفع عجلة سباق التسلح الى الامام ، والتقليل من فرض البناء الاقتصادى السلمى .

وتعرض البلاد المحبة للسلام من الناحية المقابلة مخططها الموجه ضد سباق التسلح ، وهو مخطط للبناء الاقتصادى السلمى والتعاون على مقياس عالمى واسع .

ومازلنا ندرس نزع السلاح حتى الآن من زاوية واحدة ، وهى تدمير ما لدى الدول من أجهزة حربية . وسيضمن تنفيذ المشروع السوفياتى للسلاح الشامل والكامل الذى تحدثنا عنه سابقاً التدمير الكامل للأجهزة

الحربية • كما يضمن للشعوب تطورها السلمى ، ويزيل من العالم الخوف من خطر الموت والدمار • وفى وسع النظامين الاجتماعيين والاقتصاديين المتعارضين أن يعرضا على الشعوب ما يتمتعان به من مزايا فى الأوضاع السلمية • وسيمثل هذا العرض تنافسا اقتصاديا سلميا للدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة فى أوضاع من التعايش السلمى ونزع السلاح •

ولكن هناك ناحية أخرى للمشكلة ، فلقد سبق لنا ان ذكرنا ان الدول تنفق تقريباً ما قيمته ١٣٠ ألف مليون دولار فى لسنة على سباق التسلح والابقاء على القوات المسلحة • ويضم هذا الانفاق انبشار على التسلح كما تعلنه الدول بصورة رسمية • ويعنى هذا أن نحوا من ٦٥٠ ألف مليون دولار - تنفق على الأهداف العسكرية فى غضون كل خمس سنوات أو نحوا من ٣٢٠٠٠٠٠ مليون دولار فى غضون ٢٥ سنة بالمعدل الراهن • ويعادل المبلغ الأخير تقريباً مجموع قيمة الثروة التى يخلقها الجهد الانسانى فى هذه الايام •

ويعنى هذا ان فى الامكان مضاعفة ثراء العالم على الأقل فى غضون خمسة وعشرين عاماً عن طريق التوفير من نفقات التسلح ، ودون أخذ التوسع فى إعادة انتاج الاقتصاد فى عين الاعتبار • ولو استخدمت القوى والموارد المنوفرة من منع النسلح استخداما معقولا فى الأهداف الانتاجية قبل كل شئ ، فان هذا سيؤمن تحقيق تطلعات لا نظير لها للجنس البشرى •

وما زالت الثورة الصناعية والتقنية العلمية الجديدة ، التى كانت محصورة حتى الآن فى البلاد المتقدمة صناعياً ، تستخدم حتى هذه اللحظة فى البلاد الغربية فى انتاج وسائل دمار الشعوب ، وتوسيع استغلال شعوب البلاد الأقل تنمية من جانب الاحتكارات الامبريالية • ولكن العلوم الالكترونية ، والأساليب الحديثة فى التحليل الرياضى ، وعلوم الفضاء ، وعلوم الصواريخ ، والاستعمالات السلمية للطاقة النووية ، كلها قادرة على خلق أوضاع جديدة كل الجدة ، تضمن التقدم للمجتمع الانسانى على صعيد عالمى شامل • وتعرض عمليات ارتياد الفضاء والسير فيه ، والتى بدأها الاتحاد السوفياتى ، الذرى العالية التى وصلت اليها العلوم الحديثة والهندسة والصناعة • وهناك أيضا ، الطاقات الضخمة للاكتشافات الجديدة التى يحتفظ بسريتها أو تلك التى يوشك على البدء بها والتى يمكن استخدامها فى تحقيق التقدم السلمى •

ويؤكد لنا العلم الحديث ان الطبيعة سخية كل السخاء وان فى

وسعها أن تؤمن الكثير من الغذاء والماء للجميع . وفى وسع الجنس البشرى ان يعرف الاسرار الخفية للكرة الأرضية التى تعيش عليها ، فهى أوسع وأغنى مما كان فى وسع الانسان فى الماضى ان يعرفه ، كما ان فى وسع البشرية فى الوقت نفسه ان تستخدم المعلومات التى تجمعت للحضارات الانسانية عبر التاريخ وان تستعمل الأساليب الصحيحة لانقاذ الأرض من الجوع والفقر والمرض فى فترة قصيرة من الوقت وضمان الزيادة السريعة فى الطاقة الانتاجية للعمالة ، ورفع مستويات الحياة فى جميع البلاد ، دون اغلاق الطريق فى وجه أى شعب أو أى بلاد .

ولقد حلم الناس منذ مئات السنين بحياة الوفرة ، وهم يعيشون حياة الشقاء والفاقة . ولقد تصوروا وجود مثل هذه الحياة الوفيرة فى العالم الثانى ، كما برزت هذه الصورة فى التعاليم الطوبائية للاشتراكيين الأول . وانعكست احلام الشعوب هذه فى جنان الفردوس السماوى التى نادى بها المسيحيون وفى حياة السعادة الأخرى للمسلمين فى الدار الثانية وفى جميع الاديان الراهنة الأخرى .

وها نحن نشهد الآن وللمرة الأولى فى تاريخ العبقريّة الانسانية والعمل الانسانى ، ان العلم والهندسة قد تطورا الى ذلك الحد الذى حول أكثر الاحلام الى واقع ، وفى وقت قصير على هذه الأرض .

وتدور عملية التجديد الرائع على هذه الأرض ، وفى هذا العالم . وبات أكثر من ثلث سكان الأرض يرفضون طريق الرأسمالية ، ويتخلون عنها الى الأبد ليستعضوا عنها بأسلوب التنمية الاشتراكي . وحطمت الشعوب المقهورة على أمرها أغلال الاستعمار ، وأقامت دولها القومية الخاصة بها ، وشرعت بنشاط وحيوية فى بناء الحياة الجديدة . وتطوف الاقمار الصناعية حول الأرض ، وتمكنت سفن الفضاء من اختراق مجال الكون . ولم يسبق للتاريخ ان شهد مثيلا لما يقع الآن ، ولا لما يمكن عمله لتحسين أوضاع الانسان على الكرة الأرضية . ويحمل المستقبل فى طياته مجموعة من المعجزات الجديدة ، اذا كان الناس سيختارون طريقا جديداً ومعقولا لحل المشكلات الاجتماعية فى العالم ، وفى مقدمتها جميع المشكلات الدولية التى تشمل أول ما تشمل موضوع الحرب أو السلام .

وستستخدم القوى الجديدة التى يملكها الانسان فى خدمة جميع الشعوب ، وعندما يسود النظام المعقول فى كل مكان على سطح الكرة الأرضية ، تصبح الوفرة فى كل المواد الغذائية الضرورية وسبل الحياة ،

وكذلك الازدهار العام ، والرخاء لجميع الشعوب فى الأمور المضمونة .
ومع ذلك يمكن استخدام القوى نفسها فى مواصلة سباق التسلح ، ويؤدى ذلك فى النهاية الى دمار المراكز الرئيسية والمناطق الحضرية ، والى قتل مئات الملايين من الناس . والحرب النووية الحضرية هى البديل عن التعايش السلمى بين الدول ، ولا شك أن من الواضح أين يقع الخيار فى مثل هذا الوضع .

وسيطلق نزع السلاح الكامل والشامل ، الموارد الضخمة من عقالها لاستخدامها فى اقتصاد السلام . ومن حق الدول نفسها أن تقرر الطريقة التى تستخدم فيها هذه الموارد . ولكن فى وسعنا اليوم على أى حال ، أن نرسم صورة للبرامج الاقتصادية السلمية الواسعة التى تؤدى الى تحقيق التحسين الجذرى فى مواقف جميع الدول صغيرها وكبيرها ، وسواء أكانت من المتقدمة أم من المتأخرة اقتصادياً .

ووصلت الأوضاع المادية والتقنية فى النصف الثانى من القرن العشرين الى مستوى بات فيه من الممكن درس المشكلات الخاصة بالاقتصاد العالمى فى مجموعه ، بعد أخذ التفاعل بين مختلف المناطق بعين الاعتبار . ويجب أن يكون فى متناول جميع الدول والشعوب الوصول الى مجمل ما حققته البشرية من معرفة والى الموارد المادية التى تملكها حتى يكون فى وسع كل البلاد استخدام مواردها الطبيعية والبشرية لتحقيق التقدم فى اقتصادها السلمى بسرعة فائقة ، ضامنة فى الوقت نفسه التحسين اللازم فى رفع رخاء الشعب وتحقيق رفاهه ولا شك فى أن اقتصاد العالم وتقنيته سيرتقيان فى هذه الحالة الى ذرا لم يسبق لهما الوصول اليها .

ولا ريب أيضاً فى أن الدول المستقلة الفتية التى حررت نفسها مؤخراً من أغلال الرأسمالية ، والبلاد الاشتراكية ، والبلاد الرأسمالية الصناعية كلها مؤهلة للاستفادة من البرنامج الاقتصادى لنزع السلاح .

ولابد أن يتركز البرنامج الاقتصادى لنزع السلاح على الصعيد المادى التقنى أول ما يتركز على تنمية القوى الانتاجية ، ورفع مستوى التقنية . ويتفق هذا مع المخطط العام لتنمية جميع البلاد ، ولا سيما بوجه خاص تلك التى كان الاستعمار قد أعاق تنميتها الاقتصادية . وكتب ادوارد مينديو عضو المجلس الاستعمارى البلجيكي قبيل اعلان استقلال الكونجو أن الرجل الافريقى فى ليوبولد فيل (يحلم طول الوقت

بالآلات التى تثير دهشته بفاعليتها ، عندما يقارنها بالآلات الأولية التى
يستخدمها) . ومن الواضح أن الافريقى فى ليوبولد فيل يعرف طبيعة
العصر ، بدقة أكثر من معرفة جيلباتريك لها .

وتمثل المهمة الأولى بصورة دقيقة فى وضع جميع قوى الطبيعة
فى خدمة الانسان فى كل مكان . وتشمل هذه القوى ، الطاقات المحركة
للماء والبتروول والغاز الطبيعى وجميع الثروات الطبيعية الأخرى .

ويمثل البرنامج الاقتصادى لنزع السلاح ، المشعل العلمى بالنسبة
الى تطلعات التنمية الاقتصادية لجميع البلاد ، والى التعاون الاقتصادى
الدولى فى أوضاع نزع السلاح الشامل والكامل .

ويتطلب النضال من أجل التسليح الشامل والكامل ، كما يتطلب
اطلاق سفن الفضاء كتمهيد ، الاستشفاف العلمى لآفاق الكون الواسعة
برنامجا محددا للأجراءات التى يمكن تطبيقها لمصالح الدول فى عالم
منزوع السلاح .

واقرت الدورة السابعة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة فى
شهر ديسمبر من عام ١٩٦٢ ، الاقتراح الذى تقدم به الاتحاد السوفياتى
بإصدار اعلان عن تحويل الموارد التى يوفرها نزع السلاح الى الأغراض
السلمية وحثت الأمم المتحدة فى هذا الاعلان بمنتهى الجدية حكومات
جميع الدول فى العالم على مضاعفة جهودها لتحقيق نزع السلاح
الشامل والكامل تحت إشراف دولى مؤثر وفعال . وأعربت عن إيمانها
الذى لا يتزعزع فى نصر مبادئ المنطق والعدل ، وفى خلق تلك الأوضاع
العالمية التى تستبعد أخطار الحروب من حياة المجتمع الانسانى ، والتى
تستبدل سباق التسلح الذى يستنزف الموارد الهائلة بالتعاون الشامل
والمثمر بين جميع الدول لتحسين الحياة على الأرض وأكد الاعلان ان
نزع السلاح الشامل والكامل فى ظل الإشراف الدولى سبفيد الجنس
الشرى كله .

ولم يحقق البرنامج الاقتصادي لنزع السلاح منذ ذلك التاريخ
تقدما اكبر من التقدم الذى حققه نزع السلاح نفسه . ولاشك فى ان
اللوم فى ذلك يقع على القوى الامبريالية . ومع ذلك فان افكار البرنامج
الاقتصادي لنزع السلاح ، تدفع الوعي الاجتماعى الى الانتشار فائزا
بعدد متزايد من عقول الناس . ولقد بات تحقيق الدقة والاتقان للبرنامج
الاقتصادي لنزع السلاح يؤلف قضية ملحة . ويظهر التغير الكبير فى
الاقتصاد العالمى الذى يمكن أن ينبع من نزع السلاح الشامل والكامل ،
فى تلك البلاد التى تعمل على محو التخلف المتسوارث من الحقبة
الاستعمارية .

٣ مشكلة عالمية أخرى

حققت الأغلبية الغالبة من شعوب آسيا وأفريقية وأمريكا اللاتينية تحررها الوطني عن طريق النضال ، ووضعت بذلك حدا للرق الاستعماري الكريه . ولكن الشعوب المتحررة لم تجد على شطآن استقلالها الوطني الذي حصلت عليه بشق الأنفس ، المن والسلم يهبطان من السماء كمكافأة على ما عانته في الماضي من آلام ، وانما وجدت الفاقة والعوز والتخلف في الانتاج . والنقص في الأشخاص الفذيين والمدرين ، والنسبة العالية من وفيات الأطفال في العالم .

وننقل هنا أرقاما من احصاءات الأمم المتحدة عن مجمل الدخل القومي للفرد بالنسبة الى بعض البلاد في عام ١٩٦٢ أو ١٩٦٣ بالدولارات الأمريكية ..

الولايات المتحدة	٢٥٢٨ر	جمهورية مصر العربية	١٦٨
كندا	١٥٩٣ر	إيراجواي	١١٩
المانيا الغربية	١٣٠٧ر	الهند	٧٢
فرنسا	١٢٧٠ر	تنجانيقا	٦٠
بريطانيا	١٢٤٧ر	بورما	٤٩

ويتضح من هذا ان الدخل القومي بالنسبة الى الفرد في البلاد النامية يكون بنسبة تتردد بين واحد من عشرة أو من عشرين من الدول

الراسمالية ذات التنمية الصناعية العالية . ولقد اتسعت هذه الفجوة طيلة سنوات الحقبة الماضية .

ولكن هذه المعلومات الاحصائية لا تعكس الحقيقة كلها وذلك لان الكثير من دخل البلاد المتخلفة اقتصاديا مازال يمضى الى جيوب الاحتكارات الأجنبية . ولقد أكد مندوب العراق الى مؤتمر التجارة والتنمية الدولية التابع للأمم المتحدة في عام ١٩٦٤ ان « المأساة كلها تكمن في الحقيقة الواقعة وهي ان نصيبنا من السعر المطلق لكل برميل من البترول المكرر وهو أحد عشر دولارا تدفعها البلاد الصناعية لا تزيد على ٧٤ في المائة ، أي ٦٧ في المائة من السعر المبيع في حين تحصل البلاد الغنية على أكثر من ٩٠ في المائة تذهب الى جيوب ملوك البترول في العالم » . وقال جى . ويانو . وزير التجارة والصناعة في كينيا في نفس المؤتمر . « اننا نقرأ في الكتب والمؤلفات الأكاديمية والجامعية باستمرار ، عن توزيع الدخل القومي السنوي بنسبة ٣٠ دولارا او ٦٠ دولارا او مائة دولار - في البلاد النامية . وان كانت هذه الأرقام لا تروى القصة كلها . . فهناك الملايين من الناس الذين لا دخل لهم على الإطلاق . وهم لا يعرفون المصدر الذي سيحصلون منه على وجبتهم التالية : أو المكان الذي سيأوون اليه في ليلتهم الثانية . وهم لا يرون سنتا واحدا من الدخل الفردية التي نقرأ عنها في الكتب » .

ولا ريب في أن الجدول التالي يمثل دليلا آخر على المفارقة الصارخة بين الدول النامية المتقدمة وبين الدول الغنية .

انتاج القوة الكهربائية بالنسبة الى الفرد في عام ١٩٦٣ (بالكيلوات ساعة) .

البلاد الرأسمالية		البلاد النامية	
كندا	٦٠٥١٩	الهند	٦٤
الولايات المتحدة	٦٣٦	العراق (١)	٥٢
بريطانيا	٣٢٢٣	الباكستان	٢٩
ألمانيا الغربية	٦٥٧	أندونيسيا	١٣
بلجيكا	٠٤٩	نيجيريا	١٧
اليابان	٦٠٨	الحبشة (١)	٧

(١) أرقام عام ١٩٦٢ .

وتتحدث هذه الأرقام ببلاغة كاملة عن الفجوة الرهيبة بين مجموعتي دول العالم وذلك بالنسبة الى حجم الانتاج الصناعى ولا سيما على الصعيد التقنى وبقينا اننا نجد الشطر الأكبر من مصادر الطاقة الكهربائية المائية والبتروى والغاز الطبيعى والمواد الصالحة للتفتيت الذرى فى البلاد النامية بوجه خاص ، بالاضافة الى احتمالات استخدام السولار وطاقت التيارات البحرية . ولكن اذا أتيح للموارد البترولية فى هذه البلاد أن تستغل حتى الآن ، فان استغلالها يكون فى الغالب فى الحفاظ على الأجهزة الصناعية فى البلاد الامبريالية وتزويدها بالطاقت اللازمة ، وهو التزويد الذى يؤمن القاعدة المادية لمركزها الممتاز فى النظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى .

ونحن نجد فى البلاد غير الاشتراكية فى افريقية وآسيا وأمريكا اللاتينية عالما من الفاقة المباشرة ، كما نجد فى الوقت نفسه عالما من التضحية الوطنية بالذات والوعى المعتر بالكرامة القومية والانسانية ، ويعيش خسا سكان العالم أى نحو من ١٣٠٠ مليون انسان فى هذه الدول التى أقيم الكثير منها على حطام الامبراطوريات الاستعمارية مؤخرا . ويؤلف الانفاق الحربى للدول الغربية الى حد كبير . نصيبا مباشرا من الثروات التى يخلقها سكان البلاد النامية التى يمكن استخدامها فى تطوير اقتصادها السلمى (١) .

وكان نظام الاستعمار القديم ينهب هذه البلاد بصورة مكتوفة ، ويعمل على القضاء على كل ما يميز شعوبها من خصائص مميزة ، ويضطهد الملايين ويستغلهم . وكانت مصاصة الدماء الرأسمالية . تمتص دماء الشعوب المستعبدة المنهوكة القوى فى قارات بكاملها . وقدر خبراء الاقتصاد الهنود ان بريطانيا سلبت منذ نهاية القرن ما يتردد بين عشرة وعشرين فى المائة من مجموع دخل الهند القومى . واغضب المستعمرون من الكونجو البلجيكية السابقة أثناء حكمهم لها أكثر من خمسين فى المائة من دخلها القومى . وكان رد المستعمرين على نضال

(١) تعتبر الفكرة القائلة بان دافعى الضرائب من الامريكان هم الذين يؤمنون النفقات الحربية لبلادهم على سبيل المثال وان دافعى الضرائب من أهل المانيا الغربية أو بريطانيا يسددون فواتير حكومتيهما مجرد وهم خاطيء لا أساس له من الصحة . فلاشك فى ان اجزاء كبيرة من الموازنات الحربية للدول الغربية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالدخول التى تحصل عليها الاحتكارات الكبرى التى تقوم باستغلال سكان البلاد النامية وسرقة ثرواتهم . وتتمثل هذه الدخول فى تحويل أرباح الشركات الاجنبية من هذه البلاد وعدم التساوى فى تحويل النقد ، واستخدام الاسعار الاحتكارية وتكييفها ورسوم الشحن وهلم جرا .

الشعب من أجل حريته القومية التعذيب والسجن المؤبد والاعدام دون محاكمة أو تحقيق ، وهو نفس ردهم الآن في انجولا ، على كل مواطن يتعلم الابجدية .

ولقد عانت جميع هذه البلاد أشد العناء في ظل الاستعمار الطاغى الذى لا يعرف اللين ولا الرحمة . وكان الحرمان من الحقوق والتمييز العنصرى ضد الشعوب الأصلية من أهل البلاد والامية بنسبة مائة فى المائة والأمراض المنتشرة والنسبة المرتفعة للوفيات ، واستعمال الآلات والمعدات البدائية واقتصاد المحصول الواحد ، وعدم وجود العناصر الأولية المكونة للصناعة القومية ، والسيطرة من جانب الاحتكارات الأجنبية ووكالاتها وأجهزتها على التجارة الخارجية بل على التجارة الداخلية أيضا الى حد كبير ، وعلى المؤسسات المالية والنقدية والمصرفية ، كلها ظواهر ناشئة عن سياسة متعمدة يتبعها الامبرياليون الذين يعتبرون المستعمرات والبلاد الخاضعة لهم مصادر للربح والثراء العاجل والسهل . وليس غريبا أن تكون هذه البلاد والحالة هذه ، بالرغم من توافر الموارد الطبيعية المجزية والكثيرة فيها ، عاجزة حتى الآن عن تزويد سكانها بما يحتاجون اليه من غذاء ولباس وماوى . وهم مجبرون نتيجة تعرضهم للنهب ، وبالرغم من حياة الفاقة التى يعانونها على توفير الأموال لتمويل التنمية الاقتصادية فى البلاد الغربية الصناعية .

ولقد أسفر الاستغلال الطويل من جانب المستعمرين عن انتشار البطالة فى البلاد النامية ، وجعل من المستحيل عليها أن تفيد افادة كاملة من مواردها الطبيعية . ولقد قدر الاقتصاديون أن هذا وحده ، يؤدى الى خسارة سنوية تتردد بين سبعين ألف مليون ومائة ألف مليون دولار فى الطاقة الانتاجية المحتملة ونحو من ستين الى ثمانين فى المائة من الدخل القومى فى هذه البلاد .

ولقد تمكنت شعوب معظم البلاد المستعمرة تقريبا من طرد الطغاة الأجانب من بلادها ، ومن رفع راياتها القومية لتخفق فى سماءها ، ولحق التغيير أيضا بالأوضاع الدولية والسياسية لشعوب ما يسمى بالبلاد التابعة وفى طليعتها بلاد أمريكا اللاتينية .

واقامت الشعوب بعد أن أصبحت المتحكمة فى مصائرها الأدلة المقنعة على أن ليست هناك شعوب أدنى من غيرها ، أو دول أو أجناس متفاوتة . ومع ذلك فما زال الطغاة والمستغلون الاستعماريون ذوو الصلات الوثيقة بالعسكريين ، حتى هذه اللحظة يحاولون اهتبال كل

فرصة ، للبقاء على البلاد التي كانت تتعرض لطغيانهم وظلمهم في الماضي في نفس أوضاعها السابقة من التخلف والشقاء .

وحققت الدول الحديثة ذات السيادة حريتها السياسية ، ولكن هذا التحقيق لا يكون كافيا لإطعام شعوبها أو تأمين الكساء لها . وعندما يفشل الحصول على الاستقلال الوطني في تحقيق أى تغيير في الحياة اليومية للشعب ، فإن التناقض بين الادعاءات عن الاستقلال ، وبين الحقائق المرة للحياة لا بد أن تظهر عاجلا أو آجلا . ولا بد أن تكون السيادة السياسية مؤدية الى بعث اقتصادى للشعوب التي كانت تتعرض للظلم والاضطهاد .

ولم تؤد الانجازات المذهلة في السيطرة على قوى الطبيعة وتحويل الحياة على سطح الأرض ، الى أى تغيير في أوضاع معظم المستعمرات السابقة . وما زالت أوضاع سوء التغذية والمجاعة والفاقة والمرض هي المسيطرة في كثير من البلاد والقارات ، وتفرض آثارها على ضحاياها بصورة مستمرة ، وتقول أرقام الأمم المتحدة ان ٥٩ في المائة من السكان في العالم غير الاشتراكي يعانون من المجاعة ، في حين لم تتعد هذه النسبة قبل الحرب الأخيرة ٣١ في المائة (١) ويقول جى ميردال (٢) العالم الاقتصادى السويدي المشهور : انه بالرغم مما وضعت له البلاد المتقدمة جدا في مجال التنمية من برامج فعالة ، فان الكيان الاقتصادى لكل مجتمع انساني خارج نطاق العالم السوفييتي ، قد انحط عما كان عليه في عام ١٩١٣ بل حتى في عام ١٩٠٠ (٣) .

وننقل هنا شطرا مما جاء في تقرير المجلس الاجتماعى والاقتصادى للأمم المتحدة في عام ١٩٦٣ عن الأوضاع الاجتماعية في العالم ، اذ قال . . « لم يظهر أى تحسن كبير وملحوظ بالنسبة الى الدخل الشخصى والاستهلاك في غضون الحقبة الأخيرة في غالبية المناطق الريفية في آسيا التي يصل فيها معدل الدخل الفردى الى أدنى حد في العالم . فلقد ظل معدل الدخل الفردى في كثير من هذه البلاد على حاله ، بل انه قد هبط في بعضها . ولم يصل الانتاج الفردى للمواد الغذائية الى

(١) «سكان العالم وموارده» - ١٩٥٦ - ص ٧ .

(٢) كارل جانر ميردال ولد عام ١٨٩٨ . عالم اقتصادى وسياسى سويدي . وأستاذ في الاقتصاد السياسى . له كتب عدة ومنها كتاب «تكاليف الحياة في السويد» و «مشكلة السكان» و «العنصر السياسى في التنمية الاقتصادية» .

(٣) كتاب «التنمية والتخلف» - لجى ميردال - ١٩٥٦ - ص ٣ - الحرب -

المستوى الذى كان عليه قبل الحرب » . ويصل الاقتصاديون الذين يدرسون الأوضاع فى افريقيا والكثير من بلاد أمريكا اللاتينية الى نفس الاستنتاجات .

وتواجه شعوب الدول الحديثة المستقلة اليوم مشكلة جديدة أكثر تعقيدا ، وان كانت فى الأصل من المشكلات التاريخية القديمة ، وهى الحصول على الاستقلال الاقتصادى ، والحاق بركب البلاد الأكثر تقدما فى معايير التنمية الاقتصادية . ولا ريب فى ان هذه المهمة ستقرر على أى حال ، والى حد كبير سير التطور التاريخى لهذه الدول فى غضون الحقب القليلة القادمة .

وما زال الهرم المتسلسل للأمم والشعوب والقبائل الذى تحتل البلاد الامبريالية الثرية قمته ، وتحتل الشعوب الفقيرة والدول المعذبة والمضطهدة قعره ، ارثا انتقل من النظام السابق للعلاقات الدولية . ولا بد من تحطيم هذا الهرم لمصلحة السلام والاستقلال الدولى والتقدم الاجتماعى ويجب ألا يتأخر وقوع هذا ، بل لابد من وقوعه على الفور .

ويصور ما سلف ذكره الطرفين المتباعدين من العالم الرأسمالى . ترى كيف تنعكس هذه الصورة فى خيالات الناس ؟

وأطلق «العالم الثالث» عقيرته معبرا عن سخطه فى المؤتمر العالمى للتجارة والتنمية الذى عقدته الامم المتحدة فى جنيف فى عام ١٩٦٤ . وكانت هذه العقيرة صادرة عن بلاد مختلفة تبعد بعدا كبيرا عن بعضها البعض كالجزائر وجمهورية مالاياشى ومالى والباكستان وبورما وأندونيسيا والارجنتين وغيرها . وكانت تضم الملكيات والجمهوريات والبلاد التى تسير على النظام الرأسمالى وأخرى تسير فى النهج اللارأسمالى للتنمية ، وثالثة حققت استقلالها قبل أمد قصير للغاية ، ولا يزيد ما تملكه على شعار خاص بها . ومع ذلك كانت هذه البلاد كلها تشترك فى ظاهرة واحدة توحيدها وتفصل بينها وبين العالم الرأسمالى . وهذه الظاهرة هى تخلفها الاقتصادى الطويل جدا واصرارها على التخلص من نظام الاضطهاد الامبريالى ومن عمليات السلب التى مازالت قائمة .

وتبذل البلاد المتحررة من النير الاستعماري جهودها البالغة للتغلب على التخلف الاقتصادى . وارتفع مجمل الانتاج فى هذه البلاد بنسبة

سنوية بلغت أربعة في المائة بين عامى ١٩٥٠ و ١٩٦٠ مقابل نسبة واحد في المائة قبل الحرب العالمية الثانية . ومع ذلك تحتاج البلاد النامية مع هذا المعدل في النمو الى ما يتروود بين ١٧ و ١٨ سنة لمضاعفة مجمل الانتاج الحالى والى ما بين ٨٠ و ١٠٠ في المائة للوصول الى المعدل الراهن للانتاج فى البلاد الرأسمالية المتقدمة النمو . ونحن نشير هنا الى مجمل الانتاج لا الى معدل الانتاج الفردى . فستحتاج البلاد الغنية فى ضوء المعدلات الراهنة لتنميتها الاقتصادية الى عدة قرون حتى تصل الى المستوى الراهن لانتاج الفرد .

واتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى عام ١٩٦١ قرارا أعلن ان حقبة الستينات ستكون « حقبة للتنمية » ، وفرضت على الدول الأعضاء أن تحقق فى نهاية هذه الحقبة زيادة سنوية قدرها خمسة في المائة على الأقل فى الدخل القومى للبلاد النامية . وكان هذا التحديد متواضعا فى حد ذاته ، ولكن العالمين ببواطن الأمور رأوا فيه واجبا متعذرا على التحقيق الا اذا وقعت تبدلات كبيرة وجادة فى مواقع البلاد النامية فى نظام العلاقات الاقتصادية العالمية التى ولدتها الامبريالية . وليس العدوان الأمريكى فى فيتنام وتدخل الدول الكبرى الاستعمارية فى شئون الكونجو الداخلية الا محاولتين للحفاظ على الأوضاع الراهنة بالقوة ، ولمنع الانهيار الكامل للرأسمالية وللحيلولة دون سير الشعوب المتخلفة فى طريق الحضارة .

ولقد وضع رأسمال الاحتكار الخطوط لتحديد نظام استغلال البلاد المتخلفة . ولم يعد هذا النظام قوميا فى طبيعته ، اذ اكتسب طبيعة عالمية الطابع ، يعززها كل ما تمثله أحلاف الاطلسى والمركزى وجنوب شرق آسيا من قوة ووزن . وها هم المستعمرون الجدد ، كما هو الوضع فى الكونجو يرغبون فى استخدام سلطان الدولة الغنية ومحاكمها وقواتها فى الدفاع عن ممتلكاتهم الأجنبية الواسعة فى تلك الدولة .

ولم تعد الأمم والشعوب التى وعت الآن الحياة الجديدة ، رغبة فى البقاء على حياتها السابقة فى فاقة ومجاعة . وهى ترغب فى أن تحتل مكانها المناسب فى هذا العالم ، وأن تكون قادرة على استخدام كل ما تؤمنه الحضارة الحديثة لشعوبها بحرية كاملة .

ولا شك فى انها على حق فى ذلك تماما . فلا يمكن أن تكون ثمة مساواة او تكافؤ طالما ان الفجوة الرهيبة بين البلاد الامبريالية وبين

البلاد الأقل تنمية وتطورا في مجال التنمية الاقتصادية ما زالت قائمة . ولم تعد راية الثراء القائمة على أساس القاعدة التي تقول بأن « من يملك يعطى ويجزى » ، تستهوى البلاد التي لا تملك والتي أفقرت افقارا رهيبا ، وستظل فقيرة نتيجة نهب الدول الامبريالية واستغلالها . وليست الخطب الجوفاء التي تلقى عن تصفية الاستعمار والديمقراطية البرلمانية للدول الغربية وعن الخطر المزعوم النابع من الاشتراكية الا مجرد زيف واصطناع يقصد منه التأثير على الشعوب المحرومة من الضرورات المجددة للحياة والعاجزة عن الخروج من الهاوية .

وتعلم الشعوب المحررة حديثا وتأمل في اللحاق اقتصاديا بالبلاد المتقدمة جدا في غضون حياة هذا الجيل .

والهدف العظيم وحده هو القادر على خلق الجهود العظيمة التي تبذل .

وهل كان في وسع شعوب آسيا وافريقية أن تحقق الاستقلال السياسي والحرية القومية لو انها لم تكن لتقاتل بحماسة بالغة وبايمان عميق بقوتها الخاصة من أجل التحرر الكامل طيلة السنوات الطويلة المظلمة للحكم الاستعماري ، رافضة الاقتناع ببعض الاصلاحات التافهة القليلة ؟ وما هي البلاد المحررة تواجه الآن مشكلات اقتصادية ضخمة . ولكن في وسعها أن تختار الطريق الصحيح ، وأن تطبق احسن الأساليب والسبل لمواجهة المشكلات الاقتصادية الراهنة والبعيدة المدى، مهما كان وضعها الراهن صعبا ؛ وذلك اذا حددت تطلعاتها الاقتصادية تحديدا شاملا وصحيحا .

واقترح لينين في أكثر سنوات الحرب الأهلية حلوكا وادلهاما ، وسنوات الدمار الاقتصادي قسوة ، بوصفه مؤسس الدولة السوفياتية خطة جريئة للغاية ؛ لكهربة البلاد كلها . وحققت شعوب الاتحاد السوفياتي مستوحية أفكار لينين العظيمة الخطة الكبيرة لكهربة البلاد قبل موعدها المقرر . وذلك بالرغم من تراث التخلف الذي كان يسود البلاد ومن المتاعب التي وضعها العالم الرأسمالي كله في طريقها ومعارضته . ولم يتلق الاتحاد السوفياتي ابان ذلك أية مساعدات اقتصادية ، من أية ناحية من النواحي . وكان الوضع الدولي أقل مواتاة للدولة السوفياتية الفتية آنذاك في مواتاته الآن لدول افريقية وآسيا .

ويبدو هدف اللحاق بالبلاد المتقدمة النامية في غضون جيل واحد على الصعيد الاقتصادي أسطوريا ، اذ ان هناك مسافة بعيدة لا بد أن تقطعها بلاد آسيا وافريقية وأمريكا اللاتينية قبل الوصول اليه . ولكن لو أمعنا النظر في الوضع العالمي الراهن ، وأخذنا في عين اعتبارنا

المستوى الحالى للعلم والهندسة والامكانيات المتوافرة أمامهما لتطوير الصناعة والزراعة ؛ يتضح لنا ان مهمة ازالة التخلف الاقتصادى فى البلاد المتحررة غدت ممكنة وميسورة فى حياة جيلنا الراهن .

وكانت مظاهر الفشل التى لحقت بالكثير من الثورات فى الماضى نابعة من التقليل من أهمية الجانب الاقتصادى . وظل الحديث والأفكار عن المؤسسات البرلمانية والحرية والمساواة والاخاء ، مجرد كلمات جوفاء ، وأفكار تختلف اختلافا كبيرا عن الواقع ، الذى مل الناس منه ؛ وكانوا على حق فى مللهم . وكان فى وسع الجماهير أن تفهم النكتة الساخرة فى الادعاء الزائف بأن المتشرد هو نفس الرجل الذى يتمتع بعين الحقوق المدنية التى يتمتع بها روكفلر .

ويدعى الاقتصاديون البورجوازيون أن من المتعذر تزويد جميع الناس على ظهر البسيطة بكميات كافية من الغذاء ولا سيما فى المناطق المأهولة جدا بالسكان كالهند . وما نحن ندرج أرقام عام ١٩٦٣ عن المحاصيل فى مختلف البلاد بمئات الكيلو جرامات من الهيكتر الواحد .

المحاصيل الزراعية	البلاد النامية	البلاد الرأسمالية
الحنطة	الهند ٨٣	هولنده ٤٢١
	المغرب (مراكش) ٧٢	بريطانيا ٣٩١
	العراق ٥١	
الأرز	سيام ١٥٥	اليابان ٥٢٤
	الهند ١٥٤	الولايات المتحدة ٤٤٤
الذرة	المكسيك ٩٤	الولايات المتحدة ٤٢٤
البطاطس	أمريكا اللاتينية ٥٠ - ٨٠	هولنده ٢٨٧
الفول السودانى	السنغال ٩٠	اليابان ٢٣٦

وتظهر هذه الأرقام أن الحاجة الى الغذاء فى بعض البلاد تخضع الى أسباب محددة كل التحديد ، وأن هذه الأسباب لا تمت الى التركيب الحياتى للسكان بل تخضع الى أوضاع حياتية اجتماعية وتقنية .

فالمعروف ان الهند تحتاج الى استيراد أربعة ملايين طن من الحنطة والأرز كل سنة من الولايات المتحدة وغيرها من البلاد لسد المتطلبات الغذائية الملحة لشعبها . ولقد قال افريل هاريمان ، المليونير والسياسي الأمريكي في هذا الصدد ما نصه « تدفع الهند مائة مليون دولار عن كل مليون طن من القمح الذي تستورده من الولايات المتحدة ، في حين أنها قادرة على زيادة انتاجها منه بنسبة مليون طن في كل عام . هذا اذا أنشأت مصنعا آخر للأسمدة الكيماوية لا يكلفها أكثر من أربعة وأربعين مليوناً من الدولارات ، (١) »

وهناك مصدر احتياطي آخر لزيادة الانتاج في البلاد النامية ؛ وهو التوسع في رقعة الأرض المزروعة . ويقول ستامب وبآد وكيلوج وهم من أكبر العلماء ؛ ان في الامكان مضاعفة الأراضي الصالحة للزراعة في آسيا وأفريقية وأمريكا اللاتينية وزيادة مساحتها بأكثر من ثمانمائة مليون هكتار . ولا شك في أن التوسع في الزراعة والرى واستصلاح الأراضي سيمكن العالم من زيادة حجم انتاجه الزراعي الحالي بخمسة أو ستة أضعاف في عام ٢٠٠٠ ، ولن تزيد نسبة التضخم السكاني آنذاك على ضعف عدد السكان الحالي في العالم .

ومع ذلك ، وبالرغم من الموارد الاحتياطية الهائلة الراهنة لتوسيع الانتاج الزراعي ؛ فان مستوى هذه الزيادة على صعيد الفرد ظل على حاله بين عامي ١٩٣٩ ، ١٩٥٩ ، بل هبط بنسبة واحد في المائة في افريقية وبنسبة اثنين في المائة في بلاد الشرق الأقصى .

ويؤثر التخلف الاقتصادي لهذه البلاد على جميع مجالات الحياة وآفاقها ، بما فيها المسرح الدولي ؛ ولا تعاني الجماعات العاملة وحدها في هذه البلاد من هذا التخلف ومن الإبقاء على الاستعمار قديمه وحديثه ، وانما يمتد العناء نفسه الى جميع الشعوب ، بل الى الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية أيضا . وليس في وسعنا حتى أن نحلم بقيام سلام دائم ، وبتطور سريع في اقتصاد البلاد النامية في افريقية وآسيا وأمريكا اللاتينية ؛ اذا لم يقض بالزوال على الظلم الاستعماري ؛ وعلى الافتقار الى التكافؤ بين الدول في العلاقات الدولية ، واذا لم يتحرر المجتمع الانساني من الأعباء الثقيلة التي تفرضها النزعة العسكرية وسباق التسلح يضاف الى هذا من الناحية الأخرى أن توسيع السوق العالمية لتنسجم مع التطورات الحديثة في العلم والهندسة ، لا يمكن أن يتحقق اذا لم

(١) صحيفة نيويورك تايمز . عدد ٩ مارس ١٩٥٩ .

يصحبه تطوير سريع لاقتصاد هذه البلاد . والمزيد من التطوير بالتالى
فى اقتصاد السلام فى بلاد الغرب الكبيرة التقدم والتنمية .

وتؤيد الكتب الكثيرة التى صدرت فى بلاد الغرب بعد الحرب
العالمية الثانية الحقيقة الواقعة وهى ان التحليل للوضع العالمى الذى
نعرضه هنا مشابه لما اضطر الكثيرون من المتزنى الفكر من ممثلى المعسكر
الامبريالى الى الاعتراف به رغما عنهم . ولقد اضطر يوجين بلاك ؛
الرأسمالى الأمريكى البارز والمدير التنفيذى السابق لبنك الانشاء والتعمير
الدولى السابق الى التصريح بما يلى « لا بد لى عند وصف الجزء الآخر
من العالم المعاصر من أن أجمع فى مجموعة واحدة جميع بلاد القارة
الآسيوية باستثناء اليابان واسرائيل . وجميع بلاد افريقية وغالبية بلاد
أمريكا اللاتينية . فجميع هذه البلاد تشترك فى الفاقة المدققة ؛ بل ان
بعضها يسير فى طريق المزيد من الافقار . ولكن هناك عددا متزايدا من
الناس فى ذلك الجزء من العالم يرفضون الآن تصديق القول بحتمية
فقرهم ، وان مشيئة الله شاءت لهم هذا المصير . ولقد شرع هؤلاء فى
تفهم الحقيقة الواضحة وهى ان سلطان الانسان على الطبيعة عظيم ، وان
فى وسعهم أن يتحكموا فى دولهم ؛ والى حد كبير ، بأسلوب أو بآخر ؛
فى مصائرهم . وبالرغم من أن أولئك الذين تفهموا هذه الحقيقة ما زالوا
يمثلون أقلية فى غالبية هذه البلاد ؛ وبالرغم من ان هذه الأقلية ما زالت
قليلة ومعدومة الحول والطول فى بعض الحالات الا أن هؤلاء الناس
والمجموعات التى تضمهم يتلهفون على قيادة التحرك الجديد على الطرق
الجديدة ، وقد ظهروا فى كل مكان وباتوا تواقين للحصول على نفس
القدرات التقنية التى ساعدت الجزء الآخر من العالم ، على تحقيق الثراء
والقوة . وتحاول هذه الطلائع وقياداتها تحقيق نفس الانجازات التى
حققتها الاصلاح والنهضة لأوروبا فى بلادها ؛ وان تنفذ فى غضون الحقب
القليلة القادمة الى جميع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التى استغرق
تحقيقها فى الجانب الآخر من العالم قرنا بكامله أو يزيد . وهى تحاول
أن تنقل شعوبها الى مرحلة النهضة دون ابطاء أو تأخير » .

ولم يصدر هذا القول عن أحد الشيوعيين وانما صدر عن رجل
رأسمالى بارز . ولسنا نشك فى أن يوجين بلاك ، يحاول فى قوله هذا
أن يجمع بين الحقيقة والأسطورة ، ولا يميز الدول المغايرة للدول
الرأسمالية وهى البلاد الاشتراكية النامية اقتصاديا ؛ عن غيرها . ولكن
أعمال التخريب المذهبية من هذا الطراز لا تخدع حتى السذج من الناس
فلقد تطورت الدول الرأسمالية على حساب المستعمرات ، وهى تحاول

حتى الآن أن تحيا الى حد كبير عن طريق استغلال البلاد الأخرى . وأقامت الدول الاشتراكية بعد أن تحررت من طغيان الامبريالية الدليل الأول على أن في وسع الشعوب المتحررة من العبودية الامبريالية والاستغلال ؛ أن تحقق الكثير بجهود عمالها وأهلها .

وذكر ادلاى ستيفنسون ، رئيس الوفد الأمريكى الأسبق فى الامم المتحدة ؛ فى تعليق سابق له على الوضع فى البلاد الآسيوية فقال . . « ان المشكلة الأساسية التى تواجهها معظم المناطق المتخلفة التى استقلت حديثا هى كيفية تحقيق الوعود التى مننت ثوراتها بها شعوبها ؛ وكيف تكافح الأمية وتعمل على تحسين الصحة العامة ، وكيف تنمى مواردها الأولية وتستصلح أراضيتها البور ، وكيف تحسن انتاج السلع الزراعية والسلع الاستهلاكية ؛ وكيف تستطيع بالاختصار ، تحقيق ثورة صناعية متأخرة عن موعدها ؛ وتحسين ظروف شعوبها وأوضاعها ، بسرعة ؛ وذلك بالرغم من ضالة رهوس الأموال المحلية الموجودة تحت تصرفها وضيق المواد الأولية اللازمة لذلك .

وأضاف ستيفنسون قائلا . . . « انها واجبات ضخمة ؛ وهذا أقل ما يقال فيها ، وليس من الغريب والحالة هذه اذا كانت منجزات الاتحاد السوفياتى المذهلة فى ظروف مماثلة قد اجتذبت الاعجاب وأثارت الفضول لدى الناس جميعا » (١) .

ولقد عرض كل من بلاك وستيفنسون تقييما صحيحا بوجه عام عن بعض المظاهر والاتجاهات الرئيسية والصحيحة فى قصة التطور العالمى . فما زالت البلاد المتحررة من النير الاستعماري ، فقيرة كما كانت فى السابق ، ولكن ليس فى وسع أحد أن يوقف تحركها فى طريق المعرفة والتقدم والنور . فليس فى وسع الأمور أن تظل طويلا على حالها السابق .

ولقد أخذ الناس يعون وعيا متصاعدا ومتزايدا ؛ ان الصناعة والهندسة والعلم هى السبل الرئيسية لتحقيق التعمير والبناء فى المناطق المتخلفة والأقل تنمية . ولا شك فى أن الزراعة التى يعمل فيها أكثر من ثلاثة أرباع سكان العالم ؛ تعتبر أساسا لتنمية الصناعة ، وسوقا لمنتجاتها ؛ وممونا لها بالمواد الأولية والغذائية ؛ ومصدرا للاحتياطي المصدر لها والمطلوب لتقدمها الاقتصادى . ويمكن تصوير لباب المشكلة

(١) ادلاى ستيفنسون فى كتابه «نداء للعظمة» - نيويورك ص ٨٥ .

الاقتصادية على النحو التالى وهو تأمين الأساس العلمى والتقنى الجديد للزراعة وتزويدها بالآلات العصرية فى الوقت نفسه الذى يتحقق فيه التقدم الصناعى . ويتطلب هذا بدوره . تقدما سريعا فى الصناعة فى البلاد الصناعية المتقدمة من الناحية الأولى والبلاد الأقل تنمية من الناحية الثانية . ومن الصحيح أن يقال ان هذا يتطلب موارد ضخمة يستطيع العصر الراهن تأمينها لو توفرت له الشروط المطلوبة .

ولننظر الى افريقية أولا كان الملايين من الافريقيين يتلقون الفتات الحضارى من موائد البلاد الاستعمارية الغنية والحافلة بالطعام وما زال الافريقيون الآن فى حاجة الى التعليم والتقدم ورأس المال ، وهى أسس لا يستطيعون بدونها تحقيق أى تقدم فى سبيل الوصول الى فرص الحياة الكبرى . ومع ذلك فان الدول الغنية ما زالت تنفق الثروات الضخمة على خزن الأسلحة . وما زالت الأموال الثمينة التى قد تنفق فى رفع مستوى افريقية وآسيا تبدد فى سباق التسلح .

ولقد سبق لنا أن تحدثنا عن البرنامج الاقتصادى لنزع السلاح ، فلقد وضعت المسودة السوفياتية للاعلان عن التحول الى المتطلبات السلمية للموارد التى يحررها نزع السلاح ، والتى قدمت الى الدورة السابعة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة فى عام ١٩٦٢ الأسس لدرسها والخطوط العريضة لهذا البرنامج . وسنعرض هنا بعض المقتطفات من هذا البرنامج التى تحسر النقاب عن لباب المفهوم القائل بالانتصار على التخلف الاقتصادى من جانب البلاد النامية الحديثة ، عن طريق نزع السلاح الشامل والكامل .

تقول مسودة الاعلان « لو استخدم على سبيل المثال خمس الموارد التى تنفق على الأغراض الحربية من جانب الدول المنتمة الى التجمعات السياسية والعسكرية ؛ فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية للبلاد الأقل تنمية ، فان هذا الاستخدام سيوفر عشرين ألف مليون دولار فى السنة لهذا الهدف أو خمسمائة ألف مليون دولار فى مدة خمس وعشرين سنة . وتقول التقديرات الراهنة ان استخدام هذا المبلغ بالاضافة الى الجهود والموارد المحلية لكل بلاد ، سيكون كافيا لتمكين جميع البلاد المتخلفة اقتصاديا فى العالم من التغلب على تخلفها الاقتصادى والدنو من المستوى الراهن للانتاج الصناعى فى البلاد المتقدمة كبريطانيا وفرنسا فى غضون الجيل الحالى أى بين عشرين وخمسة وعشرين عاما .

وسيكون فى الامكان عن طريق هذه الموارد اقامة ما يتردد بين ثلاثين وأربعين مركزا صناعيا ذا أهمية عالمية ومستندا الى قاعدة محرك قوة فى البلاد الأقل تنمية فى آسيا وأفريقية • وأمريكا اللاتينية • وسيكون من الضرورى تسخير الموارد الوفيرة لهذه البلاد من القوة المائية والبتروولية والغازية ومن الخامات المعدنية الحديدية وغير الحديدية ، ومن ثرواتها الطبيعية الأخرى واستعمالها على اوسع نطاق • وسيكون فى قدرة التنمية الصناعية استغلال المناطق الزراعية المجاورة على أساس تقنى عصى • وعلى الدول المعنية أن تحدد المجالات المهمة ، وأن تصفها حسب الأولوية •

•• وسيؤمن نزع السلاح وتحويل الموارد الهائلة الى الحاجات السلمية ، المجال الفسيح لتطوير التعاون السمنى بين الدول على أسس من المساواة والتكافؤ ولمصلحة جميع المعنيين • ولاشك فى ان توسيع التجارة الدولية والعون المتبادل سيعود بالخير والنفع على جميع البلاد كبرها وصغيرها ، وسواء آكانت متخلفة أم رفيعة التنمية الصناعية ، وسيضمن نمو الانتاج ، ويؤمن فرص العمل لمزيد من ملايين العمال •

ومن هنا كان الاتجاه الأساسى للبرنامج الاقتصادى لنزع السلاح فى هذا المجال ، خلق ما يتردد بين ثلاثين وأربعين مركزا صناعيا متساوى الاعتماد على الطاقة ومتكافىء الأهمية العالمية • فى بلاد آسيا وأفريقية وأمريكا اللاتينية • ويمكن لهذه المراكز أن تكون قاعدة لتنمية الموارد المحلية من الطاقة الكهربائية المائية ، والطاقة البتروولية أو الغازية ، ومن التعدين ، والثروات الطبيعية الأخرى • وستؤمن هذه المراكز أيضا الفرصة لتحويل المناطق المجاورة من زراعية وتعدينية الى الأساس المادى والتقنى العصى ، ولتغيير التقسيم الحالى للعالم الى مناطق صناعية قوية ودول فقيرة التنمية تغييرا جذريا •

وتقول مسودة الاعلان السوفياتى •• « وليست هذه المشروعات مجرد أوهام لا فائدة ترجى منها ، وانما هى تقديرات واقعية • ولقد

قام عدد كبير من العلماء البارزين بأعدادها ، في ضوء الانجازات الأخيرة
في ميادين العلم والتقنية . ولا شك في ان تحقيقها يغير الوضع الاقتصادي
والثقافي للمناطق التي مازالت متخلفة في العالم ، تغييرا جذريا وفي
أسرع وقت ممكن . وستنشأ في هذه المناطق مراكز جديدة للثقافة ،
ومؤسسات تعليمية ، ومعاهد للبحوث . وستحظى كل بلاد في العالم
بوجود مهندسيها من أبنائها ومعهم رجال التقنية والعمال الفنيون ورجال
الاقتصاد ، والاختصاصيون الزراعيون ، والاختصاصيون باصلاح الأراضي ،
والأطباء والمدرسون .

ولنعد الآن الى المشروعات التي أشارت اليها الوثيقة السوفياتية .
تري ما هذه المشروعات ؟

٤ [الطلعات الاقتصادية في جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط]

علينا أن نلقى نظرة أولا على خريطة الشرق الأقصى في آسيا وهي المنطقة التي ي أهلها أكثر من خمس الجنس البشرى . فالاساطير تحيط بالأنهار العظمى التي تنساب في هذه المنطقة وهي الميكونج والكنج وبراهما بوترا والسند ، والتي تعتبر مقدسة ، كما انها لعبت دورا بارزا في حياة مئات الملايين من الناس . فهناك بالإضافة الى الطاقة المائية في هذه المناطق ، موارد معدنية ضخمة تحشد فيها كالبتروول في أندونيسيا والهند ، والحديد والمنجنيز والخامات المعدنية الأخرى في الهند وبورما وأندونيسيا والفلبين وأفغانستان والبوكسيت في الملايو وسيام وأندونيسيا وهلم جرا . وهناك عدة مشروعات هندسية لتسخير أنهار جنوب شرق آسيا ، وتنمية الثروات القومية في هذه المنطقة الفسيحة الأرجاء .

وتعتبر الهند أوسع البلاد في هذه المنطقة وأكبرها . وتعتبر مصادر الطاقة الرئيسية في هذه البلاد في الوقت الحاضر ، العمل البدني للشعب والقوة العضلية للحيوانات ، والسماذ الطبيعي الجاف الصالح للاحتراق . وما زالت المواقد المشيدة من الطين الجاف والتي يشعل فيها روث الأبقار

الجاف ، والمحارث الخشبية الثقيلة التى تجرها الجواميس ، والتى لا تكاد تחדش سطح الأرض ، وعربات الريكشا التى تنقل المارة ، الصورة النموذجية العامة فى معظم مناطق البلاد . ويعكس تخلف الهند فى الطاقة المحركة ، صورة التخلف الاقتصادى العام فى البلاد . ويصح هذا القول أيضا بالنسبة الى عدد آخر من البلاد التى هى أقل تنمية اقتصادية . ويقول اى . ايدجرتون ان العمل اليدوى وطاقة الحيوانات الأليفة يؤلفان خمسين فى المائة من الطاقة المستخدمة فى الانتاج فى آسيا وأربعين فى المائة من الطاقة فى أفريقية و ٣٥ فى المائة فى بلاد أمريكا اللاتينية ، فى حين تمثل الطاقة الميكانيكية فى أمريكا الشمالية ٩٧.٥ فى المائة من مجموع الطاقة المستعملة وفى أوروبا ٩٤.١ فى المائة .

ويمثل مصدر الطاقة النابعة من الروث الطبيعى كارثة للزراعة ، ولل فلاحين الذين يؤلفون غالبية السكان فى البلاد . ويتم احراق نحو من ٢٢٥ مليون طن من الروث الجاف و ١٥ مليون متر مكعب من الخشب أو ما يعادل مائة مليون طن من الوقود فى كل عام . ويحرم هذا التربة من أسمدة عضوية لها قيمتها ، كما ان قطع أشجار الغابات يضاعف من تآكل التربة .

وكان الاستهلاك الفردى - للطاقة فى الهند وبورما وسيلان والفلبين عند انتهاء حكم بريطانيا الاستعماري ، أدنى من مستوى الاستهلاك فى أى بلاد فى العالم ، أى ٣٥ ر. من الطن من الوقود فى السنة ، فى حين كان هذا المعدل فى الولايات المتحدة ٨١٨ ر. وفى كندا ٧٥٥ ر. وفى بريطانيا ٤٥٨ ر. ، وذلك طبقا لاحصاءات عام ١٩٥٢ .

ولم تتغير الصورة الا قليلا بالرغم من الجهود التى بذلتها الحكومات الوطنية ومن بعض الزيادات فى استهلاك الفحم والغاز والبتروول والقوة الكهربائية . ولم تزد حصة موارد الطاقة الصناعية فى الهند فى فترة الخطتين الخمسيتين الأوليين فى الهند بعد تحررها الا من ٣٣.٦ الى ٣٩.٤ . ولن يزيد الانتاج الفردى فى الطاقة الكهربائية حتى فى نهاية الخطة الخمسية الثالثة فى سنة ١٩٦٦ على ٩٥ كيلو واط ساعة . ويمكن القول على سبيل المقارنة ان على الانتاج الفردى هذا كان ٥٦٠٠ فى الولايات المتحدة فى عام ١٩٦٣ و ٣٢٠٠ كيلو واط ساعة فى بريطانيا فى التاريخ نفسه .

وتملك الهند مخزونات كبيرة من الفحم والبتروول والغاز الطبيعى وهناك احتمالات فى استعمال الطاقة الذرية أيضا فى مخزونات خامات

الثوريوم واليورانيوم في البلاد والطاقة الشمسية والطاقات الناتجة من الرياح والتيارات البحرية .

• وكان يقال لأمد طويل ان الهند فقيرة بمخزونات البترول

وظل الاخصائيون البريطانيون والأمريكيون ينقبون عن البترول دهرا طويلا ودون جدوى وظلت البلاد تبتاع ملايين الأطنان من البترول من الشركات البترولية في الولايات المتحدة وبريطانيا .

ولم يعثر على البترول في الهند الا في عام ١٩٥٦ . وتم بمعونة الاخصائيين السوفييات والرومانيين اكتشاف عدد من آبار البترول الجديدة ذات طاقة انتاجية هائلة تقدر بعدة مئات ملايين الأطنان في مقاطعة اسام القديمة المنتجة للبترول في مشرق البلاد وفي مقاطعة كوجارات في الغرب . وتعزم الهند الاسراع في استخراج زيتها ليصل المعدل السنوي الى عشرة ملايين طن في عام ١٩٦٨ مقابل مائتي ألف في عام ١٩٥٨ . واضطرت الاحتكارات البترولية الأجنبية الى خفض أسعار البترول الذي تصدره الى الهند .

وتبين ان هناك مناطق كثيرة في الهند ، كوديان نهر الكنج البركانية في الشمال ، وكمنطقة نهر كافيري في الجنوب ، وكوليات البنجاب وراجستان والبنجال الغربية والمناطق الاستوائية في شبه الجزيرة ، تبشر بوجود مخزونات بترولية كبيرة ويقدر العلماء مخزونات الهند البترولية بأربعة آلاف مليون طن . وتم اكتشاف مخزونات غنية من الغاز الطبيعي ايضا في ولايتي كوراجات والبنجاب . وكان جواهرلال نهرو قد بين ان المعونة السوفياتية لم تقتصر على مسح المناطق التي يحتمل العثور على البترول فيها فحسب ، وانما تعدت ذلك الى تدريب خبراء البترول الهنود أيضا .

وتعمل البلاد الاشتراكية ايضا على مساعدة الهند في تطوير صناعة تكرير البترول القومية في بلادها . وتم في المدة بين عامي ١٩٦٢ و ١٩٦٥ انشاء مصانع تملكها الدولة لتكرير البترول بمساعدة الاتحاد السوفياتي . في بارونى على الضفة الشرقية لنهر الكنج ، وفي كوجالى في مقاطعة كوراجات . وقامت رومانيا بمساعدة الهند في بناء مصنع لتكرير البترول تملكه الدولة في جوهاتي في المصببات الدنيا لنهر براهماپوترا . وستكون لهذه المشروعات مجموع الطاقة نفسها التي تملكها مصانع تكرير البترول الأربعة التي تمت للاحتكارات البترولية الأمريكية والبريطانية . وهكذا انتهى عهد السيطرة المطلقة للاحتكارات الأجنبية في اقتصاد الهند البترولي . يضاف الى هذا ان البلاد وفرت قدرا هائلا من النقد الأجنبي

الذى كان عليها فى السابق ان تدفعه الى الخارج لاستيراد المنتجات البترولية بأسعار تصل الى ثلاثة اضعاف اسعار خامات البترول .

وفى وسع الهند أن تبنى مجمعات ضخمة من المصانع ذات الصلة بالصناعة البترولية - الكيماوية ، والتي تشمل مصانع الأسمدة الكيماوية التى تحتاج اليها البلاد كل الحاجة ، ومصانع المبيدات الحشرية ، والنباتات الصالحة لإنتاج البلاستيك والصمغ الصناعى ، والمطاط الصناعى وغيرها ، فى المناطق التى تجرى فيها تنمية صناعة استخراج البترول وتكريره . ويعنى الاستخدام الواسع النطاق لموارد البترول والغاز الطبيعى القومية فى البلاد ، توفيراً ضخماً فى المواد الغذائية التى كانت تستخدم فى الماضى كمواد أولية للصناعات الكيماوية . وفى الامكان عن طريق تنفيذ المشروع الذى يقضى بتحويل مخزونات فحمية ضخمة تحت الأرض الى غاز فى حوض نهر دامو دار ، تأمين الكثير من الموارد لتنمية صناعة كيماوية حديثة . وفى وسع الغاز الناتج هناك أن يستخدم فى منطقة كلكتا الصناعية .

وتعتبر القوة المائية لأنهار الهند والمسماة « بالفحم الأبيض » ، المصدر الرئيسى للطاقة فيها . وهى مرتبطة فى الوقت نفسه مع مشروعات الري . ولا شك فى ان الماء يؤلف ركن الحياة فى الشرق . وفى الامكان عن طريق تأمين السبل اللازمة ، وري الأرض إنتاج محصولين أو ثلاثة أو حتى أربعة محاصيل فى السنة . وسيكون فى قدرة الهند مع تطوير الصناعة وتنميتها ، تألية زراعتها ، والقيام بتنمية واسعة للري وزراعة جميع الأراضى الصالحة للزراعة . وأتذكر ، وبدون الزيادة الإضافية فى المحاصيل عن طريق استخدام الأسمدة ، يرتفع إنتاج الحبوب بمعدل يتراوح بين ضعفين ونصف الضعف وثلاثة اضعاف . وسيرتفع الانتاج الفردى للحبوب فى عام ١٩٨١ الى ما يتردد بين ١٥ و ٢ من الأضعاف .

هذه هى تقديرات الاقتصاديين الهنود أنفسهم . وتقول لجنة الطاقة المائية المركزية فى الهند أن موارد الطاقة المائية فى البلاد ، والصالحة للاستغلال تبلغ نحواً من ٣٠٠٠٠.٠ كيلو واط ساعة . وتكون القوة الخاصة بالهند وحدها من هذا المجموع ٤١ مليون كيلو واط ساعة ، اذ ان الطاقات المائية المحتملة لأنهار الحدود فى جبال الهملايا ، تقسم على أساس التنافس مع البلاد الأخرى .

وتكون أهمية موارد الطاقة المائية لاقتصاد الهند كبيرة للغاية ،

حتى ان الكثيرين من كبار الاقتصاديين الهنود يرون أن من الضروري وضع البرامج والمشروعات للتنمية القومية لا ضمن اطار الدول فرادى بل على أساس أحواض الأنهار أيضا . وتفرض هندسة الطاقات المحركة والصناعات الثقيلة والرى الآن نفوذا كبيرا على تطوير الاقتصاد الهندي ، وان كانت الهند على الغالب بلادا زراعية . ولا تستخدم حتى الآن الا ٦٠ في المائة من مجموع محمول مياه الأنهار السنوى فى الهند فى أهداف الرى .

ووضع علماء الهند والبلاد الأخرى مشروعات انشائية هندسية مائية فى حوض نهر الكنج الذى يقيم فيه أكثر من ١٤٠ مليون انسان . وتنص هذه المشروعات على اقامة محطة كبرى لتوليد الطاقة الكهربائية داخل حدود الهند ونيبال على نهر الكنج واقامة أكثر من خمسين محطة أخرى على روافد النهر . وستبلغ طاقة هذه المحطات كلها نحو ١٣ مليون كيلو واط ، وبذلك يبلغ التوليد السنوى للقوة الكهربائية نحو ١٧٠٠٠٠٠ كيلو واط ساعة . ولعل من الطريف أن نقول أن مجمل الطاقة الكهربائية الناتجة عن جميع محطات توليد الطاقة فى الهند فى عام ١٩٦٣ لم تزيد على ٢٧٠٠٠٠ كيلو واط (١) .

ولا شك فى أن اقامة محطات القوة المائية على نهر الكنج سيؤدى الى الاسراع فى تنمية الصناعات المعدنية والكيمياوية والهندسية والصناعات الخفيفة والغذائية ، وفى كهربة السكك الحديدية فى شمال الهند ونيبال ، كما تؤمن الكهرباء للمنافع العامة والزراعة . ولا شك فى أن رى نحو ٦٥٠٠٠٠ هكتار من الأرض ، ومنع الفيضانات المدمرة يمثلان جانبين أساسيين فى هذا المشروع .

وقام العلماء الهنود فى السنوات الأخيرة بدراسات واسعة لاحتمالات استخدام موارد القوة المائية فى نهر براهما بوترا . وذكرت صحيفة بهاجيرات الهندية فى عددها الثالث لعام ١٩٥٩ ، أن فى الامكان انشاء ٣٥ محطة من محطات القوة المائية على نهر براهما بوترا وروافده فى الهند والباكستان الشرقية . لانتاج ١٣ مليون كيلو واط من القوة الكهربائية . ولا شك فى أن انشاء محطات للقوة المائية فى

(١) يمكن القول على سبيل المقارنة أن طاقة محطة براتسك فى الاتحاد السوفياتى وهى أضخم محطة فى العالم تبلغ ٢٦٠٠٠٠٠ كيلو واط ، وأن طاقة محطة جراند كولى على نهر كولومبيا ، وهى أكبر محطة فى الولايات المتحدة لاتزيد على مليونى كيلو واط .

الحوض الأدنى لنهر براهما بوترا ، الذى يقيم فيه أكثر من أربعين مليون انسان فى الهند وباكستان الشرقية ، والذى توجد فيه صناعة متطورة الى حد ما ، يمثل أهمية اقتصادية كبرى . ففى الامكان اقامة ما يتردد بين عشر وخمسة عشرة محطة مجموع طاقتها نحواً من خمسة ملايين كيلو واط فى الحوض الأدنى لهذا النهر مع نظام لأجهزة الري وقناة تجتاز دلتا براهما بوترا والكنج .

وتمثل الموارد المائية لنهر السند (الاندوسى) ، أكثر الموارد استغلالاً فى انهار جنوب شرق آسيا . وتنتشر اقنية الري فوق أكثر من سبعة عشر ألف كيلو متر لتؤمن المياه لأكثر من ثلاثة عشر مليون هكتار من الأرض . وتؤمن أجهزة الري ومنشئاته هذه ، مورد الحياة لأكثر من أربعين مليون باكستانى وعشرة ملايين هندى . ويتعقد المزيد من استغلال موارد هذا النهر من جراء المنازعات القائمة بين الهند وباكستان حول توزيع المياه . ولقد أدى تقسيم القارة الهندية الى دولتين الى ان أعالى نهر السند وروافده ، أصبحت فى جمهورية الهند فى حين غدت الأجزاء الوسطى والدنيا من النهر وروافده ، ومعظم منشئات توليد الطاقة فى اراضى باكستان ، التى تملك ٨٠ فى المائة تقريباً من موارد الحوض المائية .

ونحن لا ننكر فى ضوء المفاهيم العصرية ، ان الموارد المائية لنهر السند وفروعه ، لا تستغل استغلالاً كافياً . فالطاقة المائية للنهر كافية لبناء محطات لتوليد الكهرباء يتردد مجموع طاقتها بين ٩ و ١١ مليون كيلو واط بالإضافة الى تأمين مياه الري لمساحات جديدة وضخمة من الأرض .

ويعتمد اقتصاد باكستان الغربية فى المستقبل ، وازدحام العيش لسكانها الى حد كبير على حالة أنظمة الري فى وادى نهر السند . فما زالت مقادير المحاصيل الزراعية الرئيسية فى هذه المنطقة تحتل أدنى المستويات فى العالم نسبة وذلك بالرغم من خصوبة التربة ، ومن حرارة الجو التى تجعل فى الامكان الحصول على محصولين فى السنة . يضاف الى هذا ان تزايد السكان هنا ، يبلغ ما بين الضعفين والثلاثة أضعاف لما تؤمنه الأرض من غذاء فى الأوضاع الراهنة . وبينما كانت باكستان الغربية فى الماضى مكتفية بما تنتجه من مواد غذائية ، أصبح لزاماً عليها مؤخراً ان تستورد ما يتردد بين خمسمائة وسبعمائة ألف طن من القمح فى السنة .

وستؤدي بعض المنشآت الهندسية المائية كالسدود والخزانات والأقنية والآبار التي وضعت مخططاتها الى رى نحو من ثلاثة عشر مليون هكتار من الأرض فى الباكستان الغربية وذلك من مجموع خمسة وعشرين مليون هكتار من الأراضى الصالحة للأغراض الزراعية ، ومنها ثمانية ملايين هكتار فى الحوض الأوسط لنهر السند وأربعة آلاف هكتار فى حوضه الأدنى . ويعنى هذا مضاعفة الانتاج فى حوض السند ، وحصاد خمسة عشر ألف طن أخرى من الحنطة فى كل سنة (١) . ولكن تحقيق هذه المشروعات يتطلب ثلاثة آلاف مليون دولار، وهو أربعة أضعاف القدر اللازم من جميع الاستثمارات الرأسمالية التى اقترتها حكومة الباكستان فى موازنتها لعام ١٩٦٣ - ١٩٦٤ .

ويظهر مدى ما تستطيع المياه تحقيقه هنا فى مشروع تزويد صحراء راجستان فى غرب الهند بالمياه . فى امكان قناة راجستان بعد انشائها وطولها سبعمائة كيلو متر وحولها شبكة لتحويل المياه وتوزيعها الى الأقنية التى تؤمن مياه الرى اللازمة لأكثر من مليون وأربعمائة ألف هكتار من التربة الرملية أو الغرينية ، والتى لا توجد فيها الا نتف صغيرة من الأرض المزروعة ببعض النباتات القصيرة والتى تخصص الى حد ما لزراعة الدخن (٢) . وفى رسع هذه الأراضى المروية أن تؤمن انتاج ٢٧٠٠٠٠٠ طن من المحاصيل الزراعية بينها ستمائة ألف طن من الحنطة و ٢٠٠٠٠٠٠ طن من قصب السكر ومائتى ألف طن من النباتات الصالحة لانتاج الزيوت النباتية .

وفى وسع قاعدة المواد الأولية فى راجستان أن تؤمن الحاجات اللازمة لصناعة واسعة النطاق تنتج الأسمدة الصناعية والمعادن غير الحديدية ومواد البناء . ويقدر أن فى الامكان اسكان أكثر من مليون ونصف مليون من الناس فى منطقة البناء ، وتزويدهم بالأعمال اللازمة، وهو عامل مهم بالنسبة الى معدلات البطالة العالية فى الهند . وفى الامكان بناء ست مدن وأربع وعشرين بلدة مع شبكة كثيرة التشابك من الطرق هناك .

ويتطلب انشاء قناة راجستان نحواً من ٢٧٠ مليون دولار وهو مبلغ يعادل تكاليف عشر طائرات أمريكية مقاتلة .

(١) يبلغ مجمل حجم الحنطة والأرز اللذين تم جنيهما فى الباكستان فى عام ١٩٦٣ -

بنحو من ٢٢ مليون طن .

(٢) فى وسع القناة أن تؤمن المياه اللازمة لأكثر من خمسة ملايين هكتار من الأرض .

ولا تكون الافادة المتشابكة من مواد الطاقة المائية ممكنة فى احواض الأنهار الكبرى فى الهند وحدها ، بل فى مناطق الهند الوسطى والجنوبية ايضا حيث تكثر الأنهار الصغيرة .

ولا شك فى ان تجربة ولاية كيرالا عندما كان الشيوعيون يحكمونها بتأييد أغلبية أعضاء المجلس التشريعى فيها تبين الكثير . وتتباين الثروات الطبيعية فى هذه الولاية الصغيرة التى تمتد الى مسافة ٦٥٠ كيلو مترا بين جاتا الغربية وبحر العرب . وتعتبر القوة المائية أهم مورد طبيعى فى هذه الولاية . فهناك أكثر من أربعين نهرا ، ينساب من سفوح الجبال التى تغطيها الغابات فى كيرالا باتجاه بحر العرب . وفى وسع شلالات هذه الأنهر وجنادلها العديدة ، ان تضمن انشاء مولدات الطاقة الكهربائية ذات الأحجام الصغيرة التى تتردد طاقتها بين عشرين وثلاثين ألف كيلو واط ، والتى تستطيع تأمين الطاقة الكهربائية لولاية كيرالا نفسها وللمناطق الأخرى فى جنوب الهند . ولم تحصر الحكومة التى كان الشيوعيون يقدرّون اهتمامها فى حل المشكلات النموذجية المعروفة كوضع القوانين اللازمة لتحديد الحد الأدنى لأجور العمال ، وتحديد العلاقات الإنتاجية فى الزراعة ، وتنظيم شئون التعليم ووضع السياسات الضريبية لمصلحة العاملين وغيرها ، وانما فكرت تفكيرا جادا فى المشروعات التى يؤمل منها الكثير ، ومنها وضع المخططات اللازمة والكاملة والشاملة ، لاستخدام الطاقة الكهربائية المائية وغيرها من الموارد فى الولاية . ورسمت المخططات الشاملة للمنشآت الهندسية المائية فى الولاية ، وبدأ العمل فى ٥ مشروعات للرى - ومنشآته فى مناطق عدة . واقامت الإدارات واللجان الخاصة بإدارتها، كما تم اعداد مكتب خاص من المهندسين الاستشاريين . وخول جباة الضرائب بالمصادقة على انشاء المنشآت الصغيرة الخاصة بالرى ، مع السماح لهم بقطع الأشرطة الحمراء المعلنة لبدء العمل واختصار فترات الانتظار .

وتم وضع برنامج للانشاءات الكهربائية - المائية على ٢٨ نهرا رئيسيا من أنهر الولاية ، وقد وضعت التخطيطات لتنفيذه فى فترة تتردد بين ٢٥ وثلاثين عاما . ويبلغ مجموع الطاقة المقدرة للقوة الكهربائية المائية فى ولاية كيرالا نحو ١٠ مليون وثمانمائة ألف كيلوواط ، كما يبلغ مجموع مساحة الأراضى التى ستروى حديثا نحو ٤٧٣ ألف هكتار يمكن جنى الحصاد منها ثلاث مرات فى كل عام . ويعتبر هذا أمرا فى منتهى الأهمية

لكيرالا ، لأن مواردها الراهنة من المواد الغذائية لا تسد الا نحواً من أربعين في المائة من متطلباتها . وكتب بي. اش فادهيا ناثن رئيس مهندسى حكومة كيرالا يقول . . « وسيكون فى الامكان عن طريق الزراعة المكثفة زيادة انتاج المواد الغذائية الى مليونين وسبعمئة ألف طن من الأرز مقابل ثمانمئة ألف طن فى الوقت الحاضر ، وتأمين المياه للمناطق المدنية والريفية التى يقيم فيها اثنا عشر مليوناً من الناس ، وزيادة مجموع طول الخطوط الملاحية الداخلية من ألف ميل فى الوقت الحاضر الى ٢٢٠٠ ميل ويمكن تحقيق كل هذا فى غضون فترة تتردد بين ٢٥ وثلاثين عاماً ، عن طريق الجهود المستمرة والمركزة ، شريطة أن تتوافر الوسائل اللازمة . »

وقدر الخبراء ان تمويل هذا البرنامج المخطط له فى كيرالا سيكلف نحواً من ثمانمئة مليون دولار وهو ثمن خمسة طرادات من حاملات الصواريخ .

وسيؤمن انشاء محطات التوليد الكهربائى من الماء وقنوات الري والمشروعات الصناعية المستندة الى محطات التوليد هذه ، فرص العمل لسكان الولاية .

وتعتبر ولاية أوريسا أيضاً كغيرها من مناطق الهند الكثيرة ، غنية بمواردها الطبيعية . وهى تقع فى الشمال الشرقى لشبه جزيرة الهند ، ويضاهى عدد سكانها ، سكان كندا بأسرها . وتم فى عام ١٩٤٥ اعداد برنامج بتوجيه من اى . خوصلا ، الرئيس السابق للجنة المركزية الهندية لتوليد الطاقة المائية ، وذلك لتحويل ولاية أوريسا الى مركز للطاقة المحركة يعتبر من اكبر المراكز المولدة للطاقة فى الهند ، على أن تصل طاقة هذا المركز نحواً من ١٨ مليون كيلوواط من الطاقة الكهربائية المائية والحرارية . وتصور برنامج خوصلا اقامة عدد من المجمعات المركبة لمشروعات الهندسة المائية فى حوض نهر ماهاندى ، وعدة محطات لتوليد الكهرباء الحرارية فى منطقة تلشير حيث تقدر مخزونات الفحم فيها بنحو من أربعين ألف مليون طن . ونص البرنامج بالاضافة الى اقامة عدد من محطات توليد الكهرباء من الماء على رى أكثر من ٣٠٠٠ ر٢٠٠٠ هيكتر من الأرض ، وتأمين الملاحة النهرية فى أكثر من ١٦٠٠ كيلو متر من نهر ماهاندى ، وفروعه ، وشق ممر مائى الى كلكتا عبر مناطق غنية بالفحم والحديد الخام والمعادن الأخرى . وفى وسع ولاية أوريسا الجديدة بالاضافة الى سد حاجاتها من الكهرباء ان تؤمن الطاقة الكهربائية للولايات الأربع المجاورة الأخرى وهى البنغال الغربية وبينها رومادهايا - براديش واندھرا -

جرايديش والتي يبلغ تعداد سكانها كلها أكثر من مائة وخمسين مليوناً من الناس . .

ولقد اعد هذا البرنامج منذ أكثر من عشرين عاماً ، ولكن لم تقم حتى الآن من المحطات الكبرى الا محطة واحدة لتوليد الطاقة الكهربائية من الماء ، قدرتها ٤٢٧ ألف كيلو واط فقط .

وفي وسع حوض نهر الميكونج ولاسيما في الأجزاء الدنيا منه ان يلعب دوراً ضخماً في تنمية القوى الانتاجية في جنوب شرق آسيا . ويعتبر نهر الميكونج من ناحية طوله وغزارة مياهه واحداً من أكبر عشرة أنهار في العالم . ويعيش أكثر من عشرين مليوناً من السياميين واللاوسيين والكمبوديين والفيتناميين على حوض نهر ميكونج الأدنى .

ولقد انقضى أكثر من حقبة من الزمن في دراسة احتمالات الاستفادة من موارد الطاقة المائية في نهر الميكونج . ولقد بدأت اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة المختصة بآسيا في دراسة مشروع نهر الميكونج منذ عام ١٩٥١ . وشرعت اللجنة في سلسلة من التحقيقات . وقامت مجموعة من خبراء اللجنة في عام ١٩٥٦ باتمام عملية مسح للحوض الأدنى للنهر . وأوصى تقرير اللجنة بتنفيذ خمسة مشروعات للهندسة المائية في غاية الأهمية لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد الواقعة في حوض النهر . وهذه المشروعات هي كما يلي :

١ - مشروع بامونج على الحدود بين لاوس وسيام وعلى بعد نحو من عشرين كيلو متراً الى الغرب من فيانتيان .

٢ - مشروع خيمارات الواقع في قلب الحوض حيث ينحرف الميكونج عن حدود لاوس - سيام ويتوغل عميقاً داخل أراضي لاوس نفسها .

٣ - مشروع خون في منطقة شلالات خون المعروفة عند النقطة التي يعبر فيها النهر الحدود بين لاوس وكمبوديا .

٤ - مشروع سامبور .

٥ - مشروع تونيل ساب . والمشروعان الأخيران في كمبوديا .

وأكد التقرير ان كلا من هذه المشروعات الخمسة ، يفيد بلدين أو ثلاثة بلاد على الأقل في تلك المنطقة وأقامت حكومات البلاد المعنية في شهر أكتوبر من عام ١٩٥٧ لجنة تنسيقية في الحوض الأدنى لنهر الميكونج ،

لتؤدي دور الهيئة المركزية لتوجيه اعداد المشروعات والاشراف على الافادة من موارد مياه نهر الميكونج .

وتم نتيجة الاستقصاء الذي قامت به اللجنة اعداد خطة عامة. للافادة افادة شاملة من طاقات الموارد المائية للنهر . وتضمنت هذه الخطة عشرة مشروعات لاقامة مؤسسات للهندسة المائية على النهر نفسه وستة عشر مشروعا على روافده . وكانت اقامة هذه المشروعات تعنى أولا انشاء شبكة من محطات توليد الكهرباء المائية في البلاد المعنية ، مجموع طاقتها نحو ١٣ مليون كيلو واط ، في حين أن عددا من المحطات الكبيرة كمحطات بامونج وخيمارات وسامبور وستونجرينج التي تتردد طاقة الواحدة منها بين ٦٠٠ ألف كيلو واط و ٢٠٠٠ كيلو واط ، وبينها عدد من المحطات المتوسطة والصغيرة التي تتردد طاقتها بين عشرين ألف ومائة ألف كيلو واط . . وعنت هذه المشروعات ثانيا توسيع المناطق المروية بنحو ٦٥٠٠٠ هكتار تضاف الى الخمسة ملايين وسبعمائة ألف هكتار تروى حاليا في حوض النهر . وعنت ثالثا تحسين الأوضاع الملاحية في القسم الأدنى من النهر كما عنت رابعا السيطرة على الفيضان في عدد من المناطق ، وعنت خامسا تأمين الأوضاع المواتية لتحسين عمليات صيد الأسماك في كمبوديا .

ويمثل مشروع بامونج الحلقة الرئيسية في مشروعات تنمية الطاقة الكهربائية - المائية في القسم الأدنى من حوض الميكونج ، فهنا يتحول النهر شرقا عند تيانج كارنا ، ويخترق مضائق جبلية لينفذ منها الى سهل فسيح في منطقة فيانتيان . ويعنى انشاء سد ارتفاعه تسعون مترا وطوله نحو من كيلو متر واحد على النهر اقامة خزان ضخم يكفي لرى مائتى ألف هكتار من الأرض في لاوس وثمانمائة ألف هكتار في ستام ، وبناء محطة كهربية طاقتها ١٦٠٠٠ كيلو واط وتحسين الملاحة النهرية تحسينا كبيرا في ٣٤٠ كيلو مترا من مجرى النهر . يضاف الى هذا ان مشروع بامونج يؤدي الى السماح بتنظيم مياه النهر في جميع أقسامه ، من فيانتيان الى نقطة مصبه في بحر الصين الجنوبي .

ويعتبر مشروع تونيل ساب في كمبوديا على جانب كبير من الأهمية لأن تنفيذه يؤدي الى استعمال البحيرة العظمى في كمبوديا كخزان كبير لمياه نهر الميكونج ، كما يؤدي الى الابقاء على مستوى المياه في النهر عند حد معقول طيلة أيام السنة ويتميز نهر تونيل ساب الذي يربط بين الميكونج وبين البحيرة العظمى بظاهرة نادرة ، وهى أن المياه تنساب

بين شهرى مايو وسبتمبر من كل عام من الميكونج الى البحيرة ، كما تنساب بين أكتوبر وأبريل من البحيرة الى النهر . ويؤدي اقامة سد ضخ على نهر تونيل ساب يضم سدودا عدة الى حل الكثير من المشكلات فوراً . فسيحول هذا السد فى الفترة الممطرة المبكرة ، اى بين يونيو وأغسطس ، الى منع مياه الميكونج من الانسياب الى البحيرة ، ويكون مستوى المياه فى الحوض الأدنى للنهر كافياً لدخول السفن من عابرات المحيطات فى النهر الى بنوم بينه . واذا ما ارتفعت المياه فى النهر الى حد الخطر ، كان فى الامكان تحويلها عن طريق رفع السدود الى البحيرة العظمى لحماية المناطق القريبة من الفيضانات المدمرة . وتستخدم المياه المتجمعة فى البحيرة ، ابان فصل الجفاف ، فى أعمال الري وتحسين الأوضاع الملاحية . وستؤدي مؤسسات الهندسة المائية على نهر تونيل ساب ، والطاقة الكهربائية فى نهر سامبور الى تمكين الناس . من تحويل اكثر من مليون هكتار من الأرض الخصبة فى مصب الميكونج الى الري الدائم . حيث يمكن اقامة محطات قوية للضخ لأعمال الري والصرف .

وما زالت التحريات الخاصة بالهندسة المائية فى حوض الميكونج الأدنى سائرة فى طريقها حتى اليوم . وهناك تطلعات الى بناء كثير من السدود والحواجز والأقفال واقنية التحويل التى لم ندرجها هنا . ولم نعدد هنا الموارد المدنية للمنطقة واحتمالات التنمية الصناعية فيها ، بالرغم من أن دراستها مازالت تدور على قدم وساق .

ويبين برنامج نهر الميكونج احتمالات اجراء مثل هذا الطراز من البحث والتقصيات بل جدواه بالنسبة الى البرنامج الاقتصادى لنزع السلاح . وهو فى الوقت نفسه لا يصرف اهتمام الكثيرين من الاخصائيين عن أعمالهم اليومية . وتقوم مجموعة من المتحمسين بهذه الأعمال ذات الأهمية الدولية . ولم يجتز مخطط نهر الميكونج فى الواقع حدود مرحلة الدراسة ، ولم ينفذ المخطط بسبب الافتقار الى الأموال التى يستنزفها سباق التسليح والتى تفرق فى أعماقه التى لا نهاية لها (١) . وكيف يمكن لنا أن نتحدث عن أى طراز من العمل

(١) لم يجمع فى عضون ١٢ عاما وحتى مستهل عام ١٩٦٣ أكثر من ٢٦ مليون دولار لصندوق مشروع الميكونج ، فى حين يحتاج المشروع سبعمئة ألف مليون دولار كما تصور واضفوه . وهو مبلغ انفقته الولايات المتحدة أضعاف أضعافه ضد شعب فيتنام .

الخلاق فى المنطقة عندما يحيل المعتدون الأمريكيون أرض فيتنام الجنوبية الى منطقة يسيطر عليها الدمار ، والى ميدان للتجارب على أحدث الأسلحة . وعندما يشنون غاراتهم على لاوس وكمبوديا المحايدتين ويهددون شعوب جنوب شرق آسيا بمزيد من التصاعد فى العمليات الحربية .

وليست الأمم المتحدة بالجهاز القادر على حل المشكلات الاقتصادية الخطيرة ، بكفاية وفاعلية . وليست الدراسات التى تقوم بها لمشروعات كمشروع الميكونج ، الا بقصد ايضاح طريق المستقبل للشعوب فى أحسن الحالات .

ومع ذلك فان قوة النهر هى مفتاح التنمية الصناعية للبلاد الواقعة فى حوضه . وفى الامكان استخدامها لتنمية الصناعات المستهلكة للطاقة التى يولدها النهر كاستخراج المعادن غير الحديدية كهربيا ، واستخدام المخزونات المحلية من القصدير والتونجستين والنحاس والرصاص وتحقيق التصنيع للمواد الكيميائية والورق والمصنوعات الخشبية وتعليب الصناعات الخفيفة والمواد الغذائية .

والشئ المهم هو ان مخطط نهر الميكونج كغيره من المشروعات المماثلة يتطلب التعاون السلمى بين عدد من الدول . ولقد تجاوزت القوى الانتاجية اليوم ، حدود الدول القومية ، واخذت تتحول الى المجال الدولى وتحمل طابعا عالميا . وتنشد الامبريالية استخدام هذا التحول كأساس فى سياسة استعباد البلاد والأمم المتخلفة لمصلحة الدول الامبريالية المسماة بالمتقدمة . ولكن الاستعمار اثبت من قبل افلاسه الاقتصادى - الاجتماعى ، عن طريق بقاء قارات واسعة ، فى وضع بدائى . ولا يمكن تنفيذ مشروع الميكونج ايضا عن طريق الأساليب الاستعمارية اذ ان الاستعمار يعنى العبودية وأعمال السخرة، وان هذين الأمرين لم يعودا صالحين للقوى الانتاجية فى العصر الحاضر . والاسهام الطوعى والحر من جانب البلاد المشتركة فى مشروع الميكونج لمصلحة شعوب جنوب شرق آسيا ، هو وحده الذى يطلق ينباع الجهود الخلاقة والتى لا تنضب للشعوب وحماسها للعمل . وهذا هو السبيل الوحيد للتغلب على الوف العقبات والمشاكل التى لا بد من ظهورها فى مثل هذا المشروع الضخم الهائل ، والتى سيستحيل حلها اذا كان القصد منها ارضاء المصالح الأنوية لمجموعة ضيقة من الناس . وتتغير الأوضاع مع مضى الزمن . ولقد كان موضوع تقسيم مياه

الأنهر والسيطرة عليها المجال الفسيح للدبلوماسية والحروب في كثير من البلاد الأفريقية والآسيوية ولا سيما حيث تسير هذه الأنهار « العابرة » . وكانت المياه في الماضي تخلق المشكلات بين الدول ، والاصطدامات بينها ، وبات لزاما على هذه المياه الآن أن توحد بينها بصلات ثابتة وقوية من الصداقة والسلام .

ويبرز مشروع اساهان للتنمية في جزيرة سومطرة ، بين أبرز المشروعات القومية الاقتصادية في أندونيسيا . ويؤكد العلماء أن في وسع شلالات هذا النهر وجناده ، أن تتحمل بناء خمس أو ست من محطات الطاقة الكهربائية - المائية التي يبلغ مجموع طاقتها مليون كيلو واط وأن تؤمن خمسة آلاف مليون كيلو واط ساعة من الكهرباء الرخيصة إلى المصانع التي تنتج الأسمدة الكيماوية ، والألومنيوم والسلولوز والورق والسلع الأخرى التي تحتاج إليها أندونيسيا والبلاد الأخرى التي تبتاع منتجاتها .

ولقد بدأ العمل في إنشاء محطة كهربائية مائية في سيجورارجورا قوتها الأولية ١٢٠ ألف كيلو واط ، بمعونة الاتحاد السوفيتي على نهض اساهان . وتؤلف هذه المحطة جزءا من مشروع صناعي كبير ، إذ سيكون في إمكانها تزويد الطاقة الكهربائية لمصنع الألومنيوم بالإضافة إلى مشروعات أخرى في سومطرة .

وإذا استغلت الموارد المائية للطاقة الكهربائية في أندونيسيا والمقدرة بنحو من عشرين مليون كيلو واط ، فإنها تستطيع خلق المتطلبات الأولية لتصنيع واسع النطاق وتقدم زراعي في البلاد . وتؤمن المخططات والمشروعات الاقتصادية التي يجري بحثها في أندونيسيا تنمية الصناعات المعدنية في جاوه وجنوب سومطرة ، وكاليمنتان ، وصناعة الأسمنت في شمال سومطرة ، وشرق كاليمانتان وجنوب سولاوي ، وصناعة كيماوية في سومطرة وجاوه وغيرهما من الجزر .

وتقدم البلاد الاشتراكية معونة كبيرة إلى أندونيسيا في تنمية الصناعات التي سبق ذكرها وصناعات تمت إلى فروع أخرى كالبتترول واستخراج الفحم وبناء السفن والمواد الغذائية والنقل .

وهناك مشروعات في سيلان قد لا تكون كبيرة للغاية ، ولكنها على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة إلى اقتصاد البلاد . فلقد خلفه المستعمرون البرتغاليون والهولنديون والبريطانيون الذين تعاقبوا على

حكم الجزيرة منذ القرن السادس عشر ارثا بالغ الخطورة . فليست في البلاد أية صناعة متطورة ، وهي مرغمة على استيراد ثلاثة أرباع حاجاتها من المواد الغذائية .

ولا تزيد مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الجزيرة على ربع أراضيها ، ولذا لا يمكن تنمية الزراعة في باقى أراضيها الجرداء ، دون تأمين وسائل الري ، ودون انشاء الخزانات لتجميع المياه التى تسقطها الأمطار اثناء الفصل الممطر .

ولقد شرعت دائرة الري فى سيلان منذ عدة سنوات فى دراسة اوضاع الانهار الرئيسية فى البلاد لاعداد المشروعات اللازمة للافادة الكاملة من موارد الأراضي والمياه بقصد زيادة انتاج المواد الغذائية والطاقة الكهربائية . ويمكن لسد يقام على نهر مهاويلى جانجا أن يؤمن منافع اقتصادية ضخمة . كوسيلة لايصال المياه الى المناطق المجربة . وفى امكان هذا المشروع أن يؤمن الري لمائة وثلاثين ألف هيكتار هناك والقوة لبناء محطة كهربائية مائية ذات طاقة ٢٦٠ ألف كيلو واط . وفى إمكان مياه النهر الآخر وهو دالوى جانجا أن يؤمن الري لنحو من ٤٤ ألف هيكتار من الأرض لانبثا الأرز والطاقة لعدد من محطات توليد الكهرباء المتوسطة والصغيرة . ولو توافرت الامكانات لأصبح فى الامكان الشروع فى عمليات تجفيف الأراضي المنخفضة فى المناطق الغربية والشديدة الرطوبة فى سيلان وانشاء عدد من محطات التوليد الكهربى الصغيرة على أنهار سيلان الأخرى الصغيرة .

وستؤدى الافادة الواسعة النطاق والشاملة من موارد الطاقة المائية فى الجزيرة ، والمقدرة بنحو من مليون كيلواط فى استصلاح مئات الألوف من الهيكترات من الأراضي للزراعة وتأمين مئات الملايين من الكيلواط من الكهرباء لمتطلبات الصناعة والزراعة .

وستعمل المشروعات للافادة الشاملة من الموارد المائية لنهر ايروواى وفروعه الى الاسهام أسهاما كبيرا فى تقدم بورما الاقتصادى وسيؤدى بناء عدد من الجسور وشبكة من الاقنية الى رى أكثر من مليون هيكتار من الأرض الجديدة ، ويحمى مساحات شاسعة من الأرض من الفيضانات المتكررة والمدمرة . وتكفى الطاقات المحركة المحتملة للنهر وفروعه الى ادارة محركات ذات طاقة تصل الى حدود ستة ملايين كيلواط . وفى وسع مشروعات بورما الصناعية التى قد تنشأ فى فترة اعادة بناء اقتصادها ، كما أن فى وسع زراعتها ووسائل نقلها أن تجا.

نحو من ثلاثين مليون ألف كيلواط ساعة من القوة الكهربائية الرخيصة في السنة .

وتعتبر الفلبين غنية بموارد الطاقة المائية فيها ، ولكن محطات توليد الكهرباء الحرارية في البلاد تستهلك الآن البترول المستورد . ولا يستخدم الآن سوى ثلاثمائة ألف كيلوات من طاقة محتملة تقدر بمليونين وثلاثمائة ألف كيلو واط من موارد الطاقة الكهربائية المائية في البلاد . وفي الامكان تشييد محطات ضخمة تكفي لاتساع البلاد على انهار الأجنو والانجات والابلوج في جزيرة لوزون وعلى نهري اجوزان وبولانجي وغيرهما في جزيرة مينداناو .

ولقد حصلت افغانستان على استقلالها منذ امد بعيد بعد كفاح ضد المستعمرين البريطانيين . وتزداد افادة افغانستان سنة بعد اخرى من ثرواتها المعدنية التي تضم مخزونات متنوعة وكبيرة من خامات الحديد وخامات المعادن الأخرى ولا سيما النادرة منها وموارد للطاقة المحركة ومواد اولية كيمياوية ومواد بناء والكثير من المعادن الأخرى . ولقد اكتشفت مؤخرا مخزونات كبيرة من الغاز الطبيعي في شمال افغانستان بمساعدة الاتحاد السوفيتي، والخبراء التشيك والرومانيين . وفي الامكان استخدام هذه الموارد في تنمية انتاج الطاقة المحركة والأسمدة الكيماوية وغير ذلك من الكيماويات اللازمة لاقتصاد البلاد . وتم البحث في عدة مناطق يعتقد انها تضم مخزونات بترولية كبيرة .

ويقدم الاتحاد السوفيتي المعونة لافغانستان في مجال عملية تنظيم استخراج الغاز الطبيعي في المستقبل القريب . وتقدر هذه المخزونات بنحو من خمسين مليون متر مكعب . وستصدر افغانستان الفائض من الغاز الى جمهوريات اواسط آسيا عن طريق أنابيب للغاز تربط بين اماكن استخراجها وبين الحدود السوفيتية الافغانستانية .

وتستند أفغانستان الى التجارب القيمة والمعونة الكبيرة للاتحاد السوفياتي في الافادة من موارد طاقتها المائية وشق الطرق الرئيسية وتنمية صناعاتها القومية وتدريب اخصائييها . ولقد قامت بانشاء قناة جلال اباد للري ، وهي القناة التي استصلحت ثلاثين ألف هيكتار من الأرض للأغراض الزراعية . ولقد شقت طريقا رئيسيا طولها أكثر من مائة كيلومتر في جبال هندوكوش ، كما بنيت أو تبني مشروعات عدة مفيدة لتطوير الاقتصاد الافغاني وتنميته .

ويتميز نهر باياندزه ، الذى يمثل شريان المياه الرئيسى فى هضبة البامير التى تسمى «سقف العالم» ، موارد طاقة مائية - كهربية هائلة . وتؤلف الضفة اليمنى للنهر الذى يمتد ٩٠٠ كيلو متر أرضا سوفياتية فى حين تكون الضفة اليسرى فى أفغانستان . وكانت طرق القوافل تلتقى هنا فى وادى فاخان عند الحوض الاعلى لنهر باياندزه . قادمة من الشرق والغرب ، فى مستهل العصر الذى نعيش فيه . وكان التجار والحجاج المسافرون الى الهند وتركستان والصين والتبت ، وبلاد الشرق الأوسط يعبرون وادى فاخان . ولقد ظلت هذه المنطقة لقرون عدة مصدر النزاع بين الامبراطوريات المتغيرة كإمبراطورية الكوشانيين العظمى والخلافة العربية فى الغرب ، والханان والصين والتبت تحت حكم أسرة ثان فى الشرق .

ولكن ضفاف نهر باياندزه تشهد الآن عصرا جديدا . فلقد اصبحت المنطقة الآن مسرحا لتعاون واسع النطاق بين دولتى الاتحاد السوفياتى وأفغانستان الصديقتين . وتصل احتمالات الطاقة المائية الكهربائية للنهر نحواً من مائة ألف مليون كيلو واط ساعة فى السنة أى ما يعادل مجموع الطاقة الكهربائية المولدة فى عام ١٩٦٣ من محطات الكهرباء فى ايطاليا وبلجيكا والدانيمارك معا . ويقدر الخبراء أن فى الامكان اقامة مشروعات هندسية مائية تضم محطات لتوليد الطاقة تبلغ قدرتها خمسة عشر مليون كيلو واط على نهر باياندزه ورى ما يزيد على نصف مليون هيكتار من الأرض فى شمال أفغانستان . وستفيد جمهوريات آسيا الوسطى السوفياتية بالإضافة الى أفغانستان افادة كبيرة من استغلال الطاقة المائية للنهر . وستساعد هذه الطاقة تلك الجمهوريات فى سد متطلباتها المتزايدة باستمرار من الطاقة الكهربائية والماء نتيجة التنمية السريعة فى اقتصادها .

واتفقت حكومتا أفغانستان والاتحاد السوفياتى على وضع خطة مشتركة لبرنامج يقضى باستغلال موارد المياه والطاقة الكهربائية لنهر باياندزه ونهر آموداريا اللذين يقعان على الحدود . ولاشك فى ان نموذج التعاون السوفياتى - الافغانى المتكافئ يبين المبادئ التى يمكن أن تقوم عليها العلاقات بين الدول فى عصرنا الحاضر لمصلحة السلام والتقدم ، والتى تنهى الارث الاستعمارى الخطير ، وتعزز الاستقلال القومى .

والآن لننتقل الى الشرق الأوسط . وتعتبر خوزستان (الاهواز) من أغنى المناطق وأكثرها خصبا فى ايران . ويسكنها أكثر من مليونين ونصف المليون من الناس ، كما توجد فيها جميع مخزونات ايران من البترول

والغاز الطبيعي ومحطة لتكرير البترول في عبادان ، وأهم موانئ البلاد البحرية . وكانت الاهواز في الازمنة القديمة منطقة زراعية ترويه المياه . أما الآن فقد تحولت الى منطقة يعجزها الفقر بنابه . وتقول الاحصاءات الرسمية ان ستين في المائة من أهل الاهواز يعانون من السبل . وأصبح شطر كبير من الارض فيها مجدبا قاحلا وهجره أهله بسبب العجز في أساليب الري ، وكثرة الفيضانات المتكررة ، كما أن الأراضي المزروعة لا تقدم الا محاصيل خفيفة .

والبترول هو الثروة الطبيعية الوحيدة التي تستخرج من هذه المنطقة . ولكنه لا يستغل لمصلحة ايران وشعبها . ولا يتعدى الحد الاقصى للتكلفة في انتاج البترول الخام من آبار الاهواز دولارا ونصف الدولار ، في حين يصل سعر البيع ستة وعشرين دولارا للطن الواحد في أوروبا الغربية . وتسرق الشركات البترولية الكبيرة الشعب «كالمنشار» جيئة وذهابا ، أي عند استخراجه ومبيعه . ولقد حصلت الاحتكارات البترولية الامريكية والبريطانية وغيرها منذ أنشئ الاتحاد البترولي العالمي قبل سبع سنوات على أرباح من ايران بلغت حدود ٣٥٠٠ مليون دولار . يضاف الى هذا ان مشروعات تكرير البترول هناك لا تتطور ، لان الاحتكارات تحصل على أجزى الأرباح من تصدير خامات البترول . وتسير الصناعات الكيماوية في بريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية وهولندا في طريق التنمية السريعة اعتمادا على بترول ايران وغيرها من بلاد الشرق الاوسط .

وتعتبر الاهواز من أكثر المناطق في الشرق الاوسط صلاحا للتنمية فهناك بالإضافة الى البترول والغاز ، أكبر موارد الطاقة المائية ، واليد العاملة الفنية والوضع الجغرافي المواتي والصالح لتنمية صناعة تكرير البترول والكيمياء العضوية ، والمعادن الكهربائية وغيرها من الصناعات . وتظهر الاحتمالات الصناعية الضخمة في الاهواز في المشروعات التي تم وضعها للتنمية الاقتصادية القومية الشاملة ، لمواردها القومية في نهاية الخمسينات والتي أشرف عليها الخبراء الايرانيون وأولئك الذين يمتون الى المؤسسات والمنظمات الدولية . ويقضى المشروع باقامة ١٤ سدا كبيرا ويروى مليون هيكتار من الارض الخصبة ، وانشاء عدة محطات لتوليد الكهرباء تبلغ طاقتها في مجموعها ٦٠٠٠٠ كيلو واط وبينها واحدة طاقتها ٢٠٠٠ كيلو واط وستتولى منشآت الطاقة المائية الهندسية حماية المنطقة من الفيضانات وتهيئة الاوضاع اللازمة للحماية النهرية ولا سيما في نهر قارون بطوله حتى الاهواز ، التي تمثل المركز الصناعي الرئيسي في المنطقة . ويقضى المشروع أيضا باقامة عدة محطات كهربية

حرارية تعمل بالغاز الطبيعي ويبلغ مجموع طاقتها نحواً من ٣٠٠٠ ر٠٠٠ كيلوواط .

وتتميز بلاد الشرق الاوسط بثرائها الوافر بالبترول ، وتؤلف المخزونات المعروفة لهذه المنطقة خمسة وعشرين ألف مليون طن تمثل نحواً من ستين في المائة من جميع المخزون الاحتياطي في العالم الرأسمالي . ومع ذلك فإن الوضع لا يعدو ما ذكرته إحدى الصحف الإيرانية عندما قالت « يرى المراقب صورتين متناقضتين في وقت واحد ، وهما صورة ينابيع الذهب الأسود ، وصورة الأزقة الضيقة القذرة التي تعج بمئات الألوف من الحفاة والعراة والمرضى والجوع » .

وتشتعل مئات المشاعل فوق الرمال والاراضي الحاملة للبترول في ايران والعراق ، وبلاد الجزيرة العربية . وتشتعل ألوف الملايين من الامتار المكعبة من الغاز الطبيعي ويصعد لهيبها الى السماء . وفي وسع الغاز الطبيعي أن يؤمن الاساس لصناعة كيمياوية متنوعة تنتج البلاستيك والبوليثيلين والنسيج الصناعي للملابس والاحذية ومواد البناء والاسمدة الكيماوية والعقاقير الطبية .

وكان نهرا دجلة والفرات اللذان ورد ذكرهما في التوراة ، واللذان يمران في العراق وسوريا وتركيا ، يؤمنان الغذاء في العهد القديم للامبراطورية الرومانية كلها . وكانت بلاد ما بين النهرين تمثل صومعة الغلال للعالم القديم كله . وكان هذا يمثل الواقع قبل أن يقوم المستعمرون بتدمير أنظمة الري القديمة هناك . أما الآن فقد أعدت المشروعات الجديدة للسيطرة سيطرة شاملة على نهري دجلة والفرات وأشرف على اعدادها الاخصائيون من العراق والاتحاد السوفياتي وغيرهما من البلاد .

ويقدر الخبراء أن في الامكان اقامة منشآت ضخمة للطاقة الكهربائية المائية في العراق في منطقة حديثة على الفرات والموصل على دجلة ، وحفر اقنية كبيرة وأجهزة للري والصرف ، والقيام باجراءات أخرى لتطوير الزراعة تضم تلك التي تعمل على تنمية الزراعة لضمان الاستقرار للفلاحين الجياع في المناطق المروية حديثاً ، والتنمية لوسائل النقل وشبكاته . واعادة بناء الاسطول التجاري النهري وغيرها .

وسيكون في قدرة هذه المنشآت الهندسية المائية وحدها أن تضمن الري لنحو من أربعة ملايين هكتار في حوض النهرين ، في حين لا تزيد مساحة المنطقة المروية الآن على مليوني هكتار . ويتطلب المشروع الذي

يضم إنشاء عدة محطات لتوليد الطاقة الكهربائية يبلغ مجموع طاقتها نحواً من ١٣٠٠٠ رطل كيلو واط استثمارات تقدر بنحو من ١٤٠٠ مليون دولار .

وتم في سوريا اعداد مشروع بناء سد الفرات على النهر الذي يحمل هذا الاسم . ويرمي المشروع الى اقامة محطة توليد للكهرباء قوتها اربعمائة ألف كيلو واط وهو رقم يعادل ضعف القوة الكهربائية الموجودة في سوريا في الوقت الحاضر ، وإنشاء شبكة لخطوط تحويل الضغط العالي ، وشبكة للري تكفي لستمائة ألف هكتار يؤدي الى مضاعفة المساحات المروية في البلاد . ويقدر الخبراء السوريون أن تنفيذ المشروع سيزيد الدخل القومي في البلاد بنسبة ٢٥ في المائة تقريباً . ولقد شرعت المؤسسات الصناعية في ألمانيا الاتحادية وحكومتها في محادثات مع سوريا في عام ١٩٥٨ ووصلت الى اتفاق معها يقضي بمدّها بالمعونة المالية والتقنية لتنفيذ الشطر الاول من المشروع . ولكن ألمانيا الغربية عادت فألغت هذا الاتفاق في مستهل عام ١٩٦٥ ، دون أن تبذل مجهوداً لتنفيذه .

وسيمد الاتحاد السوفياتي سوريا بالعون لبناء سد ومحطة توليد الطاقة الكهربائية المائية على نهر الفرات على غرار مشروع السد العالي في أسوان . وتقيم المنشآت التي تجرى في أسوان الدليل على أن التعاون مع الدول الاشتراكية يعتبر مهماً للغاية لتنمية البلاد التي تسير في طريق الاستقلال والتقدم .

ولم تجر أية محاولات عملية في تركيا للاستفادة من مياه الفرات حتى اليوم ، ويقول الخبراء أن في الامكان إنشاء محطات كهربية على النهر تقدم طاقة مجموعها ٣٥٠٠ رطل كيلو واط . وهناك مشروع لبناء محطة كيبان الكهربائية المائية على الفرات ، على بعد ثمانية كيلومترات من لقاء نهري مرات وكراسو . وستكون طاقة المحطة ١١٠٠ رطل كيلو واط وتولد ٥٦٠٠ مليون كيلو واط ساعة من الكهرباء في السنة . وستكلف اقامة سد كيبان نحواً من ٤٥٠ مليون دولار ، ويؤدي الى استصلاح مناطق زراعية كبيرة في جنوب البلاد وريها بالمياه ، كما أن المحطة الكهربائية ستمثل الأساس لتطوير الصناعة وتنميتها .

ولم تتجاوز معظم البرامج الاقتصادية والتقنية التي ذكرناها هنا مرحلة المخططات على الورق ، أو الافتراضات من جانب المهندسين والتقنيين . ولكن هناك مشروعات فردية تم الشروع فيها بفضل بعض الظروف المواتية . ولا شك في أن الافتقار الى الوسائل هو السبب الرئيسي في هذا التقاعس ، وكذلك السياسات التي اتبعها الاستعماران القديم والجديد ، والتي هدفت الى الابقاء على بلاد كثيرة في آسيا في هاوية التخلف ، بالاضافة الى التناقضات والحروب بين الدول الاستعمارية نفسها . ويبتلع سباق التسلح ، سيلانا مستمرا من المال ، وكأنه هاوية لا قرار لها ، كما تبتلع هذه الاموال صور الحروب « الباردة » و « الحامية » أحيانا . وهذه هي ثمار السياسات العسكرية والامبريالية .

٥ المظلمات الاقتصادية في إفريقيا

تعتبر القارة الأفريقية من أغنى المناطق في العالم في مواردها الطبيعية . ولكن نظرا للمستوى الحفيض لمعدل الانتاج والاستهلاك الفردي . يطلق على افريقية اسم قارة المجاعة او قارة التربة الميتة . ولا شك في أن كبح جماح تنمية هذه القارة التي قدر لشعوبها أن تهدد بالفناء على أيدي المستعمرين يعتبر من أخطر الجرائم التي ارتكبتها الامبريالية .

فلقد انتجت افريقية في عام ١٩٥٨ نحو من ١٠ الى ١٥ في المائة من خامات الصفيح والزنك والرصاص في العالم الرأسمالي وربع انتاج هذا العالم من خامات النحاس وخمس انتاجه من الاسبيستوس وأكثر من ثلث انتاجه من الفوسفات ، ومن خمس انتاج خامات الكروم والمنجنيز ، ومن نصف انتاج الانتيموني وثلاثة أخماس الذهب والكوبلت ومن تسعة أعشار انتاج العالم الرأسمالي من الماس .

ولم تستهلك افريقية نفسها الا جزءا ضئيلا للغاية من هذه المنتجات التي ابتزتها الولايات المتحدة والدول المتقدمة في أوروبا الغربية . وتعتبر هذه الحقيقة دليلا واضحا على افادة جانب واحد افادة غير عادية من موارد افريقية الطبيعية ، والطبيعة الطفيلية للتجزئة الدولية للعمالة في العالم الرأسمالي ، والحاجة الماسة الى احداث تبدلات جذرية في هذا الوضع .

ومع ذلك فان ثروات افريقية ما زالت حتى الآن غير مستعملة على نطاق واسع لمصلحة أهلها . أن تبتز ثروات القارة فى المواد الأولية المعدنية وانتاجها الزراعى الثمين ، كالقطن السودانى فى السنغال والقنب فى بلاد افريقية الشرقية ، وحبوب الكاكاو فى غانا وغيرها .

ولقد أصبح من المؤلف الآن الحديث فى الغرب ، كما كانت العادة قائمة فى نهاية القرن التاسع عشر عن استخراج الثروات المفتقرة الى التنمية فى افريقية . ولكن الحديث لا يكفى ، لدفع القارة الافريقية فى طريق الحضارة العصرية والتنمية الاقتصادية . فهذا يتطلب مشروعات مهمة واسعة النطاق وثورة اقتصادية وعلمية وصناعية فعلية ، تفيد منها شعوب افريقية وشعوب القارات الأخرى من العالم فعلا . ومن الضرورى لتحقيق التقدم الفعلى فى افريقيا أن نطرح الموضوع على صعيد رفيع ، والا نخوض أو نقوض فى غياهب المخططات الصغيرة والحجج الجوفاء . ولكن المستعمرين وأعدائهم فى القارة الافريقية يأملون فى مواصلة ابتزاز الأرباح الضخمة عن طريق الصفقات التى تعقد مع المجموعات صاحبة الامتياز من النبلاء المحليين .

ويعتقد العلماء ان فى افريقية خمس أو ست مناطق رئيسية لتوليد الطاقة المحركة وتحقيق التنمية الصناعية والزراعية ، التى تصلح كأساس لتحول القارة فى فترة زمنية قصيرة ، ودفعها الى مستوى يقرب من مستوى البلاد الأوروبية الغربية النامية . وهذه المناطق هى كما يلى

تقع المنطقة الأولى فى حوض نهر النيل الذى لعب فى وقت ما دورا رئيسيا كبيرا فى تاريخ الحضارة الانسانية . ويقوم شعب جمهورية مصر العربية بمعونة من الاتحاد السوفياتى باقامة السد العالى فى أسوان على النيل ، الذى يولد طاقة كهربائية تقدر بنحو من ٢١٠٠٠ر٢٠٠٠ كيلو واط ، وهى أكبر طاقة من نوعها فى افريقية .

وكان الناس يحلمون دائما بتطويع النيل . وعثر علماء الآثار على بقايا أقدم سد فى التاريخ ، وهم يقولون انه قد أقيم قبل نحو من ثلاثة آلاف عام . ولكن مصر المتحررة الآن والتى تسير فى طريق التنمية غير الرأسمالية باتت قادرة على الشروع فى تطويع النهر العظيم .

وتحول مجرى النيل عند أسوان فى الرابع عشر من مايو من عام ١٩٦٤ الى مجرى جديد ، وأشار هذا التطور الى استكمال المرحلة الاولى

فى بناء السد . وتعتبر أسوان رائدة المستقبل لتصنيع افريقية وكهربتها . وتولد محطة كهرباء السد العالى قوة كهربية تعادل ضعف ما تولده جميع محطات توليد الكهرباء فى مصر الآن ، وبتكلفة تهبط الى عشر التكلفة السابقة . وأخذ أكبر خزان للماء فى العالم فى الظهور فى صحراء النوبة . وكان الفلاحون المصريون والسودانيون يستخدمون حتى الآن ٥٢ ألف مليون متر مكعب من الأمطار من مياه النيل سنويا فى رى حقولهم ، وسيؤمن خزان أسون الجديد ٨٤ ألف مليون متر مكعب أخرى فى السنة لأعمال الرى . وسيؤدى هذا الى زيادة المناطق المزروعة فى جمهورية مصر العربية بنسبة الثلث ، وإلى رفع الدخل الزراعى بنسبة الضعف . وسيضيف مشروع السد فى مجموعه نحو ٢٣٤ مليون جنيه مصرى الى الدخل القومى فى جمهورية مصر العربية سنويا أو نحسوا من نصف الانتاج القومى لمصر قبل الثورة . وسيستد المشروع جميع النفقات التى صرفت عليه فى مدة سنتين بعد تنفيذه .

ولقد درب الألوف من المصريين على مختلف المهن فى مشروع انشاء السد العالى فى مصر ، الذى بات مركزا لتدريب العمال الفنيين .

وكانت الانتصارات التى تحققت على نهر النيل نتيجة الارادة الثورية للشعب المصرى وعزيمته على النضال من أجل مستقبل أفضل ونتيجة المعونة الأخوية للاتحاد السوفياتى . ولم يكن الامبرياليون الذين رفضوا تمويل عملية بناء السد العالى ، يقدررون أن فى الامكان تحويل مجرى النيل بمثل هذه السرعة الى مجراه الجديد . وكان المنطق الذى استند اليه جون فوستر دالاس فى منتهى البساطة . وهو أن العرب لا يملكون الأموال أو الاخصائين للقيام بمثل هذا المشروع العظيم . وكتبت مرجريتا هيچنينر الصحفية الأمريكية من القاهرة فى عام ١٩٦٤ تقول : ان سوء تقدير دالاس جعل الانتصار السوفياتى أكثر بروزا وأهمية فلم يحقق الروس عملا رائعا فحسب يظهر براعة مهندسيهم فقط ، وانما أقنعوا كل انسان أن فى وسعهم أن يكملوا إقامة السد كله بنفس البراعة التى تم فيها انجاز المرحلة الأولى .

وتؤمن أسوان حافزا جديدا للحياة الاقتصادية كلها فى جمهورية مصر العربية . وتسير عمليات الكهرباء على قدم وساق ، وشرعت البلاد فى إقامة مائة مشروع صناعى منها الكثير من المشروعات التى تضطلع الأساس لإقامة فروع صناعية جديدة . وسيستكمل بناء السد العالى فى مدة الخطة الخمسية الثانية للتنمية الصناعية أى بين عامى ١٩٦٥

و ١٩٧٠ . وسينتهى العمل فى محطة كهرباء السد ، بالإضافة الى استكمال عدد من المشروعات الضخمة الجديدة . وسيقدم الاتحاد السوفياتى . المعونة الاقتصادية والتقنية لاتمام انشاء مجمع جديد للحديد والصلب ، طاقته الانتاجية مليون طن . وسيضم هذا المشروع مصنعا لتقوية الحديد ومصنعا آخر للصهر ، وفرنا لانتاج الصلب ، وآخر لانتاج القضبان وسيتم انشاء مصنع ثقيل لانتاج المواد الهندسية ، ومحطة للكهرباء الحرارية وأخرى للكهرباء المائية . ويمكن القول ان أسوان غدت الآن نواة مجمع صناعى ضخم سيصبح الأساس للاستقلال الاقتصادى لجمهورية مصر العربية .

ولكن هذا لا يعتبر كل شىء فلقد قال الرئيس الراحل عبد الناصر : ان هذا السد يجسد النضال من أجل التحرر من لاستعمار فى جميع صورته وأشكاله . . كما ان السد العالى يقدم المثل الرائع على ما تستطيع الشعوب الصغيرة أن تحققه ، وعلى ما تحلم به هذه الشعوب من تطلعات جريئة وقدرتها على تحويلها الى واقع .

ولكن أسوان ليست فى الواقع على أى حال إلا بداية لتسخير النيل والافادة منه . فهناك مخططات توضع للافادة من موارد الطاقة المائية للنهر فى توليد الكهرباء فى مصر فى الحوض الأوسط للنهر من أسوان الى القاهرة حيث يمكن اقامة عدة محطات لتوليد الطاقة الكهربائية المائية بحيث يبلغ مجموع طاقتها نحو ٦٥٠٠٠٠ كيلو واط . ويرى هارولد هيرست ، المهندس الكهربى البريطانى الذى جعل من جمهورية مصر العربية وطناً له أقام فيه سنوات طويلة يدرس حوض النيل أن فى الامكان اقامة عدة محطات صغيرة على فروع النيل ، وأخرى كبيرة لتوليد الكهرباء على النيل العريض . وفى الامكان استخدام بحيرات فيكتوريا والبرت ، ورودلف وتانا . كخزانات طبيعية لتنظيم مجرى النيل .

ويرى الأستاذ كومزى الحبير السوفياتى البارز فى توليد الكهرباء ورئيس المستشارين السابق لمشروع السد العالى ، أن فى الامكان اقامة مجموعة ضخمة فى حوض النيل ولا سيما فى أعاليه من مؤسسات الطاقة الكهربائية الهندسية التى يبلغ مجموع طاقتها عشرة ملايين كيلو واط . وتمكن هذه المشروعات جمهورية مصر العربية والسودان والحبشة وأوغندة وكينيا من ري ستة ملايين هكتار اضافى من الأرض ، وزراعتها بالقطن والأرز وغيرها من المحاصيل الغالية الثمن واقامة عدد من مشروعات الصناعات الكيماوية والهندسية ومصانع النسيج وتكرير الزيت والمواد الغذائية .

وهناك تفكير فى استخدام مياه ما يسمى بالنيل الجوفى الذى يجرى على عمق كيلو مترين تقريبا من قعر النيل المرئى ، والذى يقدر مجموع ما يحمله من المياه سنويا بنحو تسعة آلاف مليون متر مكعب من الماء . ويمكن استخدام نحو من ثلث هذه المياه فى المستقبل فى رى دلتا النيل عن طريق استعمال المضخات الضخمة . واكتشف الخبراء المصريون فى واحات الصحراء الغربية نهرا جوفيا ضخما آخر ، يمكن استخدام مياهه بمعونة القوة الكهربائية التى ولدها السد العالى فى شق شبكة من أقنية الرى . ولكن هذا المشروع بالرغم من الشروع فيه ، وكذلك مشروع تأمين الماء لمنخفض القطارة الواسع فى مياه البحر الأبيض المتوسط الذى وضعه الأستاذ الايطالى زانو بيبينى ، ومشروعات استخدام التربة المالحة الواسعة فى دلتا النيل عن طريق استعمال وسائل الضخ العصرية تمثل كلها ولاشك تطلعات للمستقبل البعيد . ونحن لا نعددها هنا الا لنظهر الآمال الرائعة التى أصبحت ممكنة بفضل العلم الحديث والهندسة العصرية .

وفى الامكان تنمية المركز الثانى الصناعى الضخم والمستند الى الكهرباء فى افريقية ، عن طريق تنفيذ البرنامج الاقتصادى الكبير لنزع السلاح ، على أساس الموازد الضخمة للصحراء الكبرى من البترول والغاز الطبيعى ضمن حدود الجزائر وليبيا والمقدرة بنحو من مليونى مليون من الأمتار المكعبة من الغاز وعدة ألوف الأطنان من البترول ، الذى اكتشف منه حتى الآن ١٤٠٠ مليون طن من المخزونات .

واكتشفت مخزونات ضخمة من البترول فى ليبيا فى النصف الاخير من عام ١٩٥٩ . ويتميز هذا البترول بانه قريب من شاطئ البحر ، وانه من نوع ممتاز للغاية . وتقدر مخزونات البترول فى ليبيا بعدة ألوف الملايين من الأطنان اكتشف منها حتى الآن نحو من ستمائة مليون طن فقط . وحصلت اثنتان وعشرون شركة من شركات الولايات المتحدة وألمانيا الغربية وبريطانيا وغيرها على امتيازات للتنقيب عن البترول فى ستين فى المائة من مجموع مساحة البلاد . وتمضى الارباح الضخمة الناتجة عن استغلال آبار زيلتا التى تعتبر من أغنى مناطق ليبيا فى مخزونات البترول الى خزائن شركة «جيرس ستاندارد» الامريكية التى تعمل عن طريق الشركتين المتفرعتين عنها وهما شركة «ايسو ستاندارد ليبيا» وشركة «ايسو سيرتا» . وهناك احتكار أمريكى آخر للبترول يسمى «شركة بترول الواحات فى ليبيا» ، وقد سيطر على مخزونات ضخمة استخرج

منها في عام ١٩٦٤ ، أكثر من خمسة عشر ألف طن من البترول من مجموع ما استخرج من ليبيا كلها وهو ٣٧ مليون طن .

ولقد مثل هذا الوضع خطرا يهدد استقلال ليبيا وسيادتها لا سيما وأن هناك قاعدة أمريكية رئيسية في البلاد (١) . وتؤدي إقامة عدة محطات لتوليد الطاقة الكهربائية في ليبيا ، ومصانع للصناعات البترولية - الكيماوية ، الى توفير المتطلبات الأولية لتنمية صناعة واسعة النطاق في ليبيا نفسها وتوفير المياه اللازمة لمساحات شاسعة من الأراضي . وتعتبر المساحات الواسعة في القسم الشمالي من الصحراء الليبية غنية بالبترول للغاية ، ولذا يمكن اعتماد هذه الحقيقة أساسا لتعاون اقتصادي واسع بين ليبيا وجمهورية مصر العربية .

واكتشفت مخزونات كبيرة من البترول والغاز الطبيعي في الجزائر قبل اكتشاف المخزونات الليبية ، لكن الاكتشافات المهمة لم تتحقق الا في غضون السنوات الخمس أو العشر الأخيرة . ويعتبر البترول الجزائري من أجود الانواع على المستوى العالمي . وهو قريب للغاية من البلاد المستهلكة للبترول ، ولذا فان أستخراجه يسير في طريق التصاعد السريع .

ويرتبط جميع البترول المستخرج من الصحراء الكبرى بالغاز الطبيعي ، ولكن معظم هذا الغاز مازال حتى اليوم ، وعلى شواطئ البحر المتوسط كله ، يضيع عن طريق احراقه لها .

وكانت عمليات التنقيب عن البترول في الجزائر قبل استقلالها وكذلك استغلاله تتم عن طريق الشركات الفرنسية في غالبيتها ، بعد أن حصلت هذه الشركات على امتيازاتها من الحكومة الفرنسية . وكانت الخطط الموضوعة في السابق تقضي بنقل البترول المستخرج عبر أنابيبه الى موانئ البحر الأبيض في تونس والجزائر ، حيث كان يتم تكرير شطر صغير منه ، ثم يصدر الشطر الرئيسي كبترول خام الى فرنسا وغيرها من بلاد أوروبا الغربية والولايات المتحدة وكندا .

ولنست اهداف التي تتوخاها الاحتكارات الغربية الكبرى من

(١) حققت الثورة الليبية على الحكم هناك ، خطوة مهمة وكبرى في ازالة هذا الخطر ، وتأمين حرية البلاد من الاستغلال والسيطرة الأجنبية . ولاشك في أن الثورة التي حددت أهدافها في الاشتراكية والحرية والوحدة ، تستير في طريق استخدام ثروات الشعب الليبي في تأمين مصالحه وخدمة أهدافه . - المغرب -

مشروعاتها الرامية الى مد أنابيب ضخمة للبترول والغاز الطبيعي من الصحراء الكبرى الى أوروبا الغربية عبر قعر البحر الأبيض المتوسط بالشىء الغامض أو الخفى . فلقد جرى البحث عميقا وباهتمام عن أكثر الاساليب فائدة فى نقل الجاز الجزائرى الى بلاد أوروبا الغربية عن طريق تحويله الى سائل ونقله بطريق البحر فى مراكب معدة لهذه الغاية بوجه خاص ، وباقامة محطات ضخمة لتوليد الطاقة فى مدن الجزائر الساحلية لنقلها الى أوروبا وغير ذلك من الوسائل .

ولم تكن المشروعات التى أعدت فى الماضى كلها . تعنى بوجه خاص بتنمية بلاد افريقية الشمالية اقتصاديا ، كما لم تكن لتعنى بأن يستخدم العرب وهم أصحاب هذه الثروة القومية ثرواتهم .

ونحن نواجه مشكلة عدم التكافؤ الى حد ما فى مختلف البلاد المنتجة للبترول فى العالم ، كليبيا والعراق والكويت وفنزويلا ، وهى مشكلة تزداد حدة فى الكثير من البلاد المستقلة فى آسيا وافريقية وأمريكا اللاتينية ولا سيما تلك التى تناضل ضد صور الاستعمار قديمها وجديدها . فعندما تستثمر رؤوس الاموال الاجنبية على سبيل المثال فى مناجم الحديد فى السويد ، تظل السويد سيدة هذه المناجم ، وتكون جميع عمليات رأس المال الاجنبى خاضعة للقانون السويدى . ولعل هذا هو السبب الذى يجعل كل عائدات السويد من خامات الحديد تحت تصرفها . ولكن الوضع يختلف بالنسبة الى ليبيا أو ايران أو الكويت أو فنزويلا . فهذه البلاد لا تتصرف بنفسها بثروتها القومية الطبيعية من البترول والغاز الطبيعي ، كما انها لا تقرر أوضاع الانتاج وحجم التصدير وأوضاع بيع الثروات المستخلصة من أراضيها . وأصبحت الاحتكارات الاجنبية التى تجد الحماية من خيط طويل من الضمانات فى شكل « اتفاقات » مكتوبة أو غير مكتوبة ، وكذلك من القوة الاقتصادية الهائلة لرؤوس الأموال الدولية الكبيرة ، هى المالكة الفعلية لثروات هذه البلاد . ولا شك فى أن الاحتكارات البترولية الكبيرة هى التجسيد الفعلى للاستعمار فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى . وترقب هذه الاحتكارات بشكل دقيق الوضع لكيلا يقوم . أى تدخل فى شئونها «البترولية» ، الداخلية ، من جانب الدول التى تملك البترول وذات السيادة كفنزويلا وليبيا .

ولا ريب فى ان هذين المستويين للعدل والقانون فى العلاقات بين الدول يعتبران تعبيرا مباشرا عن الصورة الاستعمارية . فليبيا وايران

والسويد دول متساوية في استقلالها في ظل القانون الدولي ، وان اختلف وضعها الفعلي في العالم الامبريالى .

ويكون ضخ البترول من افريقية الى أوروبا بالطبع فى صورة عمليات تجارية . ولكن يجب أن تنال البلاد المنتجة للبترول ، على انتاجها ما تستحقه كدول متساوية ، لا فى الصورة التى تحصل فيها ايران أو العراق أو ليبيا على ما تأخذه كعائد من بترولها . ويجب أن تنال هذه البلاد أسعارا منصفة على بترولها وموادها الأولية الاخرى ، وأن يكون ما تناله متكافئا تكافؤا كاملا مع حقوقها كشرىكان على نفس المستوى مع الدول المستفلة للبترول . وقد يكون هناك من يقول ان مثل هذا الاجراء سيرفع من أسعار المواد الأولية ولكن الأسعار قد تبقى على حالها ، اذا حرمت الاحتكارات الكبرى من شطر من أرباحها الاسطورية .

ومن الواضح ان المزيد فى تنمية صناعة البترول والغاز الطبيعى فى ظل الاوضاع الراهنة فى ليبيا(١) لن يؤثر الى حد محدود أيضا الا على اقتصاد بعض المدن الساحلية وبعض المناطق الصغيرة فى داخل البلاد ، ولن تحدث الا تبديلا يكاد يكون غير ملموس فى اقتصاد البلاد كلها ، وذلك لان الشطر الاكبر من دخل البلاد ، سيتعرض الى الابتزاز دون مكافأة معادلة .

وليس هناك فى ليبيا حتى الآن إلا معمل واحد لتكرير البترول . ولا يهم الاحتكارات البترولية أن تقيم معامل التكرير هناك ، اذ ان تكاليف نقل البترول الليبى الى أوروبا الغربية وبريطانيا بالذات لا تعدو نصف تكاليف نقله من مناطق الخليج . ولكن لو عاملت الشركات البترولية الغربية ليبيا كبلد على قدم المساواة ، وعلى النحو الذى تعامل به السويد أو فرنسا ، فأنها أى ليبيا ستقيم صناعاتها الوطنية الخاصة بها ، وتخلق تحولا كبيرا فى زراعتها على أساس الثروة التى تملكها وبالتعاون مع البلاد الاخرى .

وفى الامكان اقامة محطات ضخمة لتوليد الطاقة من الغاز الطبيعى ، ومشروعات هندسية وصناعية معدنية ، بينها تلك التى تنتج الجرارات . ووسائل النقل العصرية على مقربة من المدن الكبرى ، فى البلاد المنتجة للبترول . وفى وسع الطاقة الكهربائية والصناعات الكيماوية أن تحول الزراعة تحويلا جذريا ، عن طريق زيادة انتاج الأسمدة الكيماوية و إقامة

(١) ستتغير هذه الصورة - بالطبع - بعد الثورة الليبية - التقدمية الناجحة . . .

المضخات الضخمة ، وشق وسائل الري الكبيرة • وفي الامكان الافادة من الغازات الطبيعية والمنقولة بالانابيب في صناعة الأنسجة الصناعية والاسبتلين وحامض الكبريتيك وغير ذلك من المنتجات الكيماوية • وفي الامكان أيضا تصدير شطر من البترول والغاز والقوة الكهربائية الى بلاد أوروبا الغربية وإلى البلاد المجاورة في افريقية وآسيا • ولا ريب في ان هذا كله يبين ان القضاء على التخلف الاقتصادي مرتبط ارتباطا وثيقا مع واجب القضاء على الاستعمار قضاء كاملا في مختلف صورته وأشكاله •

ولقد حال الافتقار الى الموارد المالية منذ أمد طويل دون تحقيق مشروع مد سكة حديدية عبر الصحراء الكبرى تربط كولومب ببشار في الجزائر مع باماكو في الجنوب • ولقد ظهرت هذه الفكرة للمرة الاولى قبل نحو من مائة عام • ولقد أجريت دراسات واسعة النطاق لهذا المشروع ، وكان في رأي الاختصاصيين ان تنفيذه لا ينطوي من الناحية التقنية على أية صعوبات كبيرة ، وان في الامكان استعادة الاستثمارات في وقت قصير للغاية • ولكن بعض الاختصاصيين «المعنيين» ، ذكروا ان الفترة الاولى لن تؤمن أرباحا عالية تكفي لاجتذاب الاستثمارات من رؤوس الاموال الخاصة • ولعل هذا هو السبب الذي أدى الى بقاء مشروعات مد السكة الحديدية عبر الصحراء دون تنفيذ ، وان كانت هذه السكة ستسمح بتنمية مساحات شاسعة وغنية اقتصاديا ، وستكون ذات أهمية ضخمة بالنسبة الى غرب الجزائر واقتصاد كل من مالي ، وال فولتا العليا ، والنيجر ، بالإضافة الى ما ستؤدي اليه من اقامة علاقات وثقى وتثبيتها بين الدول الافريقية المستقلة • وما زال الانتقال من بلد افريقي الى بلد آخر • أو الاتصال الهاتفي بينهما ، يتم حتى الآن عن طريق أوروبا الغربية ، وتزيد تكلفة نقل الشحنات من ابيدجان في ساحل العاج الى الفولتا العليا المجاورة على نقلها من ابيدجان الى مرسيليا • ولقد بادر المستعمرون ايماننا منهم بمبدأ «فرق تسد» ، الى اقامة تسع محولات مختلفة لخطوط السكك الحديدية في افريقية • وتقوم التقديرات التي أعدها اللجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة لتسبئون افريقية ان اقامة محول موحد لخطوط السكة الحديدية في القارة ستستغرق ثلاثين عاما على الأقل •

وتتمثل المنطقة الثالثة الصالحة لتوليد طاقة كبرى في أحواض أنهر النيجر والفولتا وكوتكوري وغيرها من أنهار افريقية الغربية ، وهي منطقة تضم أكثر من عشر دول قومية فتية يبلغ تعداد سكانها أكثر من سبعين مليونا • وفي وسع الانسان أن يرى في مناسطق قريبة من عواصمها ،

أراضي ما زالت تزرع بنفس الطريقة التي كانت تزرع بها قبل ألوف السنين ، وأساليب بدائية للإنتاج ، وفقرا يعيش فيه الألوف من الناس . وهذه هي آثار الاستعمار الرهيبة . ولا شك في أن الفضل العظيم يعود الى القادة التقدميين في هذه البلاد الإفريقية الذين ركزوا جهودهم في مثل هذه الأوضاع على رفع المستويات الحياتية لشعوبهم الى الذرى الحضارية . وهي مهمة ممكنة التحقيق بالرغم من جميع الصعوبات التي تواجهها .

وفي الامكان أن تستند صناعة القوة المحركة في هذه المنطقة في المستقبل الى موارد القوة المائية للأنهار الموجودة فيها والتي يقدر مجموع طاقتها بأكثر من خمسة عشر مليون كيلو واط . بالإضافة الى مخزونات البترول والغاز والفحم . وفي وسع بلاد هذه المنطقة كفانا ومالي وغينيا ونيجيريا والتوجو والفولتا العليا وغيرها ، عن طريق تنمية وسائل الطاقة المحركة ، أن تقوم باستغلال واسع للموارد الطبيعية الغنية المختلفة فيها كالمعادن غير الحديدية ، والمعادن النادرة والفوسفور والخشب ، وتنمية ما فيها من صناعات تصنيعية .

وفي هذه المنطقة موارد غنية للغاية من البوكسيت والمواد الأولية اللازمة لصناعة الألومنيوم (غانا وغينيا) ومن المنغنيز (غانا) ومن الكروم (سيراليون) والرصاص وخامات الزنك (نيجيريا) وخامات الحديد (غينيا وليبيريا) . وكانت الشركات الأجنبية حتى قبل قيام الدول المستقلة قد وضعت خططها لإقامة مشروعات كبيرة الى حد ما للاستفادة من مخزونات البوكسيت في غانا وغينيا والكمرون . وكان الألومنيوم وهو معدن المستقبل يصدر الى بريطانيا وفرنسا بكامله ، حيث يعيق الافتقار الى موارد الطاقة تنمية صناعة الألومنيوم .

وفي امكاننا أن نعرض الموقف الذي تقف فيه البلاد النامية من النظام الإمبريالي العالمي بالنسبة الى العلاقات الاقتصادية ، في صورة المثل التالي . فكلندا تنتج الألومنيوم من المواد الأولية التي تنقل اليها عبر ألوف الكيلومترات من بلاد أمريكا الوسطى ، وإفريقية الغربية بل بلاد جنوب شرق آسيا . ويجد هذا المعدن بعد تصنيعه في صورة سلع جاهزة طريقه عائدا الى البلاد التي تصدر المواد الأولية . وبأسعار أعلى جدا من أسعار تلك المواد المصدرة . وتملك هذه البلاد معدن البوكسيت وموارد الطاقة الضخمة ، والرغبة في إقامة صناعتها الخاصة بها . ومع ذلك فإن المصالح الاستغلالية للاحتكارات الكبرى هي التي تغلب وتنتصر على المنفعة الطبيعية .

وفي امكان البلاد الحديثة أن تتعاون في تنمية صناعة واسعة النطاق للألومنيوم عن طريق استخدام الفائض من المواد الأولية في أى بلاد والطاقة المحركة الرخيصة الموجودة في بلاد أخرى ، ويمكن القول بعبارة أخرى ان في الامكان على سبيل المثال قيام تعاون متبادل النفع بين الجزائر وبين بلاد افريقية الغربية .

ولقد اكدت اللجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة لشتون افريقية في توصياتها التي وضعتها على أساس تقرير البعثة التي أوفدتها في عام ١٩٦٣ والتي وضعتها بعد زيارة هذه البعثة لثلاث عشرة دولة افريقية ، الفوائد التي تنشأ عن تنمية صناعة واسعة النطاق هناك تنتج أسمدة النترات والفوسفات ، وكلوريد البولينفينيل ، والمنسوجات الصناعية والصودا وغيرها من الامور . ولا شك في ان اقامة محطة لتوليد الطاقة المحركة على نهر النيجر ، ستجعل من هذا النهر ممرا مائيا صالحا للملاحة يصل الى المناطق الجنوبية من الصحراء الكبرى الى جمهورية مالي . ويقضى مشروع تنمية موارد الطاقة الكهربائية المائية في نيجريا باقامة محطتين للتوليد على نهر النيجر ومجموع طاقتها مليون وخمسمائة ألف كيلوواط ومحطة أخرى على نهر كادونا وهو أحد روافد النيجر ، طاقته خمسمائة ألف كيلو واط . ولكن نيجريا لاتستطيع أن تقوم بهذه المشروعات وحدها قبل مستهل القرن القادم .

ويمكن خلق المركز الصناعي الكبير ذي الاهمية العالمية الرابع والمستند الى الطاقة المحركة في منطقة الكونجو وزامبيا . فليس ثمة مكان آخر في العالم يضم مزيجا من موارد القوة المائية الضخمة والثروة المعدنية الاسطورية والتربة الخصبة كحوض نهر الكونجو ، وهو النهر الافريقي الضخم الذي يأتي في المرتبة الثانية بعد نهر الامازون في سعة حوضه وضخامة موارده المائية . ويؤكد العلماء أن أرض الكونجو لو زرعت بالاساليب العصرية قادرة على اطعام نحو من ألف مليون انسان .

ولقد قدرت الطاقة التي يمكن توليدها من نهر الكونجو الغني بموارده الهائلة ومن روافده بقوة تتردد في أى مكان بين ١٣٠ و ٣٩٠ مليون كيلو واط . وبين المهندسون منذ أكثر من نصف قرن ان مجرى هذا النهر صالح لتنمية الطاقة ، ولكنه لم يتعرض للدراسة الجدية الا منذ عام ١٩٥٢ .

ووضع المهندسون البلجيكيون وغيرهم مشروعات لاستغلال الحوض الأدنى من نهر الكونجو . وتقضى هذه المشروعات ببناء سلسلة من المحطات الكهربائية المائية بمجموع طاقتها نحو من ٣٥ مليون كيلو واط في منطقة انجا ،

حيث يكون الفرق في مستوى الماء نحواً من مائة متر في العمق ، ضمن مسافة لا تزيد على مائة كيلومتر . وسيعنى تنفيذ مشروع الانبعاث توليد نحو من ٢٤٠ ألف مليون كيلو واط ساعة من الكهرباء الرخيصة في السنة وهو ما يعادل ثلاثة أضعاف الطاقة المولدة في ألمانيا الغربية وفقاً لما يقوله الأستاذ اف بادي ، الاقتصادي الألماني الغربي المعروف .

وفي الامكان استخدام هذه الطاقة كأساس لإنشاء مصانع ضخمة للأسمدة الكيماوية ، وأخرى للأسمدة ومشروعات فحمية وتعدينية كهربية في جمهورية الكونجو (كينشاسا) ، وكذلك في بلاد افريقية الوسطى المجاورة . يضاف الى هذا أن في الامكان تحسين الأساليب الزراعية في البلاد تحسيناً كبيراً .

ووضعت جمهورية الكونجو (برازافيل) ، مشروعاً لإقامة محطة هندسية مائية - كهربية على نهر كويلو ، تبلغ طاقتها مليون كيلو واط ، مع خزان ضخيم . وفي امكان الكهرباء التي تولد من هذا النهر أن تصل الى مدينة بوان نوار ، حيث وضعت الخطط لإنشاء مجمع صناعي ينتج القضبان الحديدية والمغنيزيوم والألومنيوم والفوسفات وأسمدة النترات .

ويؤدي إنشاء المحطات المائية - الكهربائية على نهر الكونجو وروافده ، التي تكثر فيها الشلالات والجنادل ، الى تحويل هذه الأنهر الى ممرات مائية تربط المحيط الأطلسي بالمناطق الداخلية في هضبة افريقية الوسطى المرتفعة حيث تنقل اليها السلع الآن على ظهر الحمالين الافريقيين . وتؤدي هذه الملاحة النهرية أيضاً الى تسهيل نقل المواد الأولية الصالحة للصناعات التي تستهلك الطاقة كالبوكسيت من غانا وغينيا .

وتوصلت لجنة من العلماء البارزين تضم مهندسين أمريكيين معروفين هما : بلي ولوتون ، الى أن مشروع اينجا ، يعتبر مجزياً كل الاجزاء ويمكننا من وجهة النظر التقنية .

ولكن يتعذر الحصول على أي نفع في الظروف الراهنة من مشروع اينجا . وسيظل هذا المشروع من الأحلام الطوبائية بسبب الحرب الباردة وسباق التسلح ، واستهلاكهما لجميع الموارد المائية المتيسرة ، وهي الموارد اللازمة لتنفيذه وليس ثمة أمل في الحصول عليها في المستقبل القريب .

وتقول «دير فوكسفيرت» ، المجلة الألمانية الغربية أن تكاليف تمويل

مشروع اينجا ستصل الى أكثر من خمسة آلاف مليون دولار . ومن الطريف أن نقول ان ما يسمى « بعملية قوات الأمم المتحدة فى الكونجو » ، وهى العملية التى تعتبر نموذجا للعمل الجماعى من المستعمرين فى مجموعة من الدول الغربية تكلف ٤٣٣ مليون دولار . وكان فى الامكان استخدام هذه الأموال الطائلة فى انشاء محطة قوية لتوليد الكهرباء فى الكونجو .

ونحن نتحدث هنا فقط عن تلك المشروعات الرئيسية التى تغير فى الواقع وجه القارة كلها . ولا شك فى اننا عند الحديث عن البرنامج الاقتصادى لنزع السلاح ، لابد أن نأخذ فى عين اعتبارنا القضايا المتعلقة باحتمالات النفع والفائدة ، وأن ندرس أيضا المشروعات الأقل ضخامة والتى تمثل أهمية قصوى لبلاد واحدة ، كالإفادة من المياه الجوفية فى رى القطاع الساحلى فى تونس مثلا . ولقد أجريت دراسات مائية - جيولوجية واسعة النطاق فى المغرب ، وأظهرت هذه الدراسات أن فى الامكان توسيع الأراضي المزروعة الى حد كبير وتحسين أوضاع تربية المواشى ، عن طريق السيطرة على مجرى نهر سيبو فى ولاية الغرب ، وتطوير أساليب الرى فى مجرى أنهر أم الربية وتينسيفت وسوس .

وتملك جمهورية مالاياش فى جزيرة مدغشقر ، على سبيل المثال قوة مولدة ضخمة وموارد من المواد الأولية تكفى لإقامة صناعة نامية فيها . ففيها طاقة مائية وافرة لتوليد الكهرباء والفحم والليجنيت ، والصلصال والميكه ، وخامات الحديد والنحاس والذهب والاسبستوس والفوسفات ، وكلها موارد لم يجر الاستقصاء عنها للمشروع فى استغلالها . وتتحول مدغشقر فى الربيع الى جنات رائعة ، بما تضمه من مزارع البن والكاكاو والنخيل ، وغير ذلك من المنتجات الصالحة للتصدير . ويفخر أهل مالاياش كل الفخر بما فى جزيرتهم من جمال يذهل . ولكن هذا الجمال مازال حتى الآن كما قال ممثل لمالاياش فى مؤتمر للأمم المتحدة عقد فى جنيف: « يعطى لهم الحق فى الفاقة بعد تزويقها بجمال الشمس » .

وسيكون البرنامج الاقتصادى لنزع السلاح فعلا بوجه عام فى حالة تقييم الاحتمالات الفعلية للبلاد كلها تقييما صحيحا ، واعطاء الأولوية لإقامة المشروعات والاقرار السليم بالحاجة الى الاعداد للانتقال من المشروعات الصغرى الى تلك التى تفوقها فى ضخامتها . ولابد بالطبع عند تقرير التسلسل فى التفضيل بالنسبة الى إقامة هذا المشروع أو ذاك فى افريقية وآسيا وأمريكا اللاتينية ، أن نأخذ فى عين اعتبارنا احتمال جنى النفع من أى مشروع نبدأ فى إقامته . ولا ريب فى أن اختيار الاتجاه

الصحيح فى تنمية الاقتصاد ، وتقرير الأولوية الصحيحة بالنسبة الى مشروعات الغد فى منتهى الأهمية . فمن الضرورى الشروع أولا فى اقامة جميع المشروعات التى تضمن توفير الربح فى المستقبل القريب . ونحن نتحدث هنا بالطبع عن برنامج انشائى فى أوضاع نزع السلاح الشامل والكامل ، وبعد توجيه الوسائل الضخمة الى الأهداف السلمية .

ولا شك فى ان تركيزنا على التفصيلات المتعلقة بالمشروعات الرئيسية ، يحسر النقاب من الناحية الأخرى على رغبتنا فى اظهار الخط الرئيسى للتطور الاقتصادى فى افريقية التى تضم أعظم الاحتمالات . ولكننا نود فى الوقت نفسه أن نؤكد اننا ما زلنا بعيدين كل البعد عن أن نصاب « بجنون التضخيم » ، واننا نفهم تمام الفهم أوضاع هذه الدول التى تركز الى الفلاحين . فالفلاح الافريقى فى حاجة فى الوقت الحاضر الى محطات صغيرة لتوليد الطاقة الكهربائية ، وإلى التعرف على كيفية استخدام المياه الجوفية استخداما صحيحا ، وإلى تطبيق نظام الدورة الزراعية ، واستخدام المحارث المصنوعة من الصلب بدلا من الحشب . ولا ريب فى ان ادخال الآلات الزراعية مهما كانت صغيرة ، فى الوقت الحاضر يعتبر أمرا ضروريا فى الوقت الراهن . ولا شك فى ان المشروعات الكبرى تعتبر مهمة أيضا ، ولكن على الدول الافريقية نفسها أن تقرر السرعة والتسلسل فى اقامتها .

ولا ريب فى أن الرى واستصلاح الأراضي يقفان جنبا الى جنب وفى المقدمة مع التصنيع الذى يستطيع تأمين الاستقلال الاقتصادى للدول الافريقية ، وحل استخدامهما استخداما عقلانيا لموارد العمالة لمصلحة الجماهير الافريقية ، بين المشكلات الاقتصادية القومية والأساسية ، لا بالنسبة لافريقية وحدها ، بل بالنسبة الى آسيا أيضا .

ولا يتلقى ثلثا القارة الافريقية كميات كافية من المطر . ولذا فان تنظيم جريان الأنهر وتحسين الأراضي يعتبران ضروريين للبلاد . ولقد حلل ان.دى جولاتى السكرتير العام للجنة الرى والصرف الدولية الآمال المعلقة على هذه الاجراءات فى القارة كلها ، فى تقريره الضخم الحاشد . ولا ريب فى أن ظهور مثل هذه الدراسات المفصلة يعتبر دليلا آخر ، على أن التعاون الوثيق الواسع بين الشعوب والدول الصديقة على قدم المساواة ولمصلحة المجتمع كله ، أصبح يمثل شرطا رئيسيا لتنفيذ المخططات العلمية والهندسية الواسعة وبينها تلك المتعلقة بتوفير المياه . ولو تم حل مشكلة توفير المياه فان افريقية لن تظل قارة للمجاعة والفاقة ، ومن تكون قادرة على اطعام نفسها فحسب ، بل على تأمين كميات كبيرة

من المواد الغذائية القيمة والمواد الأولية الصناعية لشعوب القارات الأخرى على أساس التجارة المتبادلة النفع .

وتقوم مجموعة من الاحتكارات الأجنبية اليوم بافتراس شعوب القارة الأفريقية وقبائلها المحبة للحرية ، وسرقتها لابتزاز الأرباح من هذا الكنز الفنى بثرواته . ولكن المخططات التى تضعها هذه الاحتكارات والتى تطمح فى جنى أقصى ما يمكن عن طريقها ، واستغلال ثروة أفريقية تعتبر تافهة اذا ما قورنت بما تستطيع أفريقية بل والعالم كله الحصول عليه اذا استغلت احتمالات الطاقة التى يمكن توليدها والموارد الطبيعية فى القارة ، على أساس القضاء نهائيا على الاستعمار وقيام نزع السلاح الكامل والشامل .

ويزعم بعض الناس فى الغرب أن شعوب أفريقية عاجزة بوجه عام عن ممارسة التقنية الحديثة واتقانها ، وانها تقبل الخنوع بطبيعتها وانها لا تستطيع تحقيق التقدم السريع . وهناك آخرون يوجهون النصح أيضا الى هذه الشعوب ويدعونها الى التمسك بتخلفها الراهن ، وتوجيهه اقتصادها فى خطوط الزراعة وحدها ، مع انتاج المواد الأولية ليس الا . وهنا يبرز سؤال كبير وهو ما عدد القرون التى لابد أن تنصرم فى حالة قبول هذا النصح أو ذاك التوجيه قبل أن تصل أفريقية الى مستوى التقنية الآلية الراهنة والزراعة العصرية ؟ ولا شك فى ان هؤلاء الناس يحاولون تضليل الأفريقيين بدعوتهم الى التمسك بالفكرة التى تقول : « ان عليهم ألا يسرعوا الخطى ، وأن يسيروا فى طريق الاعوجاج والتردد » . وهم يقولون للأفريقيين . . . ما الذى يدعوكم الى التفكير بالكهرباء والآلات ومشروعات الرى الرئيسية ، والطاقة الذرية ، والأساليب العلمية المتقدمة ، عندما يكون لديكم الفأس والمحراث الحشبي ؟

هذه هى النصيحة التى يوجهها الى الشعوب الأفريقية كل من جى بورهيرن وأى كولت ، العالمين الاقتصاديين الألمانين الغربيين . فهما يحذران فى بحثهما شبه العلمى والمنشور فى مجلة « ايردى » فى عام ١٩٦٣ من انشاء محطات لتوليد الطاقة الكهربائية المائية بل حتى السكك الحديدية فى أفريقية الاستوائية . وهما يعلنان أيضا أن النظام البدائى الزراعى الذى تمارسه هذه البلاد هو الأفضل لهذه البلاد فى هذه المنطقة ، حتى ولو كانت التربة تحتاج الى ما يتردد بين ستين ومائة عام لاستعادة خصائصها التى فقدتها فى ظل هذا النظام . وهما يمشيان الى حد الحديث بجدية عن خطر استبدال المعول بالمحراث ، وخطر استعمال الأسمدة الكيماوية ، واستخدام الأساليب العصرية الأخرى فى الزراعة .

ويعارض جى • بوهيرت أيضا فى توسيع المزارع المختصة بزراعة بعض الزراعات التقليدية ، كالنخيل الذى ينتج الزيت والكاكاو والموز والحمضيات ، لان هذا التوسع كما يقول يؤدى الى هبوط أسعار هذه المنتجات فى الأسواق العالمية • ومن العسير حقا أن نفهم العامل المؤدى الى مثل هذه الأفكار ، وهل هو سخرية المستعمرين الشريرة أو الجهل المطبق من سيد يحمل عددا من الشهادات العلمية ؟

لكن الحقيقة أن ما ينشده هؤلاء الناس هو الإبقاء على افريقية بصورة دائمة الممون للبلاد الرأسمالية المتقدمة بالمواد الأولية والزراعية ، والتابع الذى يمتص الاستغلال الاستعماري ثرواته الطبيعية وقوة العمالة الرخيصة لديه •

وليس فى وسعنا على أى حال ، أن نتقاعس عن أن ندرك ان ليست ثمة حاجة لضمان استخدام قوة البخار أو الكهرباء ، والآلات وأساليب الرى لمصلحة الافريقيين أن يبدأ هؤلاء من النقطة التى شرع فيها واط(١) وستيفنسون (٢) ولومونوسون (٣) وفارادى (٤) وغيرهم من مخترعى الآلات والأجهزة الأولى عملهم • وفى وسع شعوب افريقية أن تفيد افادة مباشرة من المنجزات العصرية ، للجهد الانسانى والعبقريّة البشرية ، وأن يجعلوا هذه المنجزات فى خدمة متطلباتهم متخطين بذلك المراحل الوسيطة بين الاختراع والوقت الراهن • ولا شك فى أن الشعب السوفيياتى قد فعل ذلك بالضبط وهو يخلق احدى الصناعات الأكثر تقدما فى العالم كله •

وستتحول المشكلة من الناحية العملية فى الواقع الى أحد سبيلين اما أن تظل افريقية على ما كانت عليه من قبل ، مقرا للقرصنة الدولية

(١) جيمس واط (١٧٣٦ - ١٨١٩) مهندس ومخترع اسكوتلندى • عمل فى الهندسة المانبة وتحسين الموانئ والأقنية • وقد اكتشف الطاقة المائية كما كان مخترع الآلة البخارية • واخترع أيضا الجبر واكتشف تركيب الماء •

(٢) توماس ستيفنسون (١٨١٨ - ١٨٨٧) - مهندس اسكوتلندى وابن الروائى المشهور روبرت لويس • عمل فى انشاء المناثر وأساليب انشاءتها ، واكتشف لوحة العرض التى حملت اسمه •

(٣) ميخائيل لومونوسوف (١٧١١ - ١٧٦٥) عالم روسى توقع النظرة الذرية للمادة التى عاد دالتون فطورها •

(٤) ميخائيل فارادى (١٧٩١ - ١٨٦٧) فيلسوف طبيعى انجليزى وكيمائى وكهربائى • من أهم اكتشافاته اسالة الغاز عن طريق الضغط ، وبعض الاكتشافات المغناطية •
المعرب

والنهب من جانب بعض الاحتكارات الكبرى ، وبذلك تبقى القارة
الافريقية فى قبضة الفاقة والمرض والجوع ، أو تتحول القارة الافريقية
العظيمة الى قارة للصدقة والاخوة بين الأمم والشعوب والقبائل ، وقارة
للاشياء الاقتصادية والنهوض والتنمية .

وتشير متطلبات الصراع مع الاستعمار ، والطبيعة الاجتماعية التى
غدت الآن وبصورة حتمية عالمية الشمول لقوى الانتاج ، الرغبة لدى
التقدميين من الناس فى افريقية فى تكتيل محاولاتهم على أساس اقليمي
يشمل القارة كلها . ولا شك فى أن مثل هذه الوحدة الطوعية ، ستساعد
الدول الافريقية على خلق صناعة وطنية على أساس الافادة الكثيرة العقلانية
من ثروات القارة الطبيعية للشروع فى التنقيب الجيولوجي المشترك
واستغلال الموارد الغنية لبناء مؤسسات الطاقة المحركة والمنشآت
الصناعية ووسائل الري ، واقامة مواصلات مباشرة بين الدول والبلاد
الافريقية كلها .

ولا شك فى ان التبذلات المضطربة التى تجتاح افريقية كلها ،
وتمحو القلاع القديمة للاستعمار من وجه الأرض ، هى بمثابة انذار بأن
الافريقيين مصممون على أن يكونوا سادة قارتهم . وهم لا يرغبون على
الاطلاق فى أن يظلوا حملة للأخشاب أو الماء . ويقترح القادة الافريقيون
فى خطبهم فكرة وضع خطة اقتصادية تشمل القارة الافريقية كلها ،
بحيث تتمكن القارة من استعمال مواردها الهائلة ، لمصلحة رفاهها
المشترك ، ومصلحة المزيد من التنمية والتقدم . ونحن نسمع المزيد الآن
من الحديث عن وحدة القوى الافريقية ، المصارعة للاستعمار مع البلاد
الاشتراكية ، والطبقة العاملة وطبقة المثقفين فى البلاد الرأسمالية وهما
الطبقتان اللتان تناهضان سياسات الدول الاستعمارية فى افريقية .

ويعيدنا هذا من جديد الى فكرة البرنامج الاقتصادي لنزع السلاح،
وهى الفكرة التى تعنى شعوب جميع القارات بصورة متكافئة وقوية .

٦ تطلعات المستقبل في أمريكا اللاتينية

نصل أخيرا الى أمريكا اللاتينية . وترتبط هذه القارة في أذهان شعوب أوروبا وأمريكا الشمالية بالأسطورة المتعلقة بالدورادو بلد العجائب والثراء الخرافي . فلقد صورت أمريكا اللاتينية في قصص الغزاة الاسبان والبرتغاليين في القرن السادس عشر على انها الفردوس الأرضي الغني بأراضيها الخصبة ، وبكنوزها من المعادن الثمينة . ولا شك في أن من العسير حساب ما في أمريكا اللاتينية من ثروات . ولكن الأوضاع الفعلية لشعوب بلاد أمريكا اللاتينية بعيدة عن هذه الحسابات المتألفة ، بعد الأرض عن السماء . ولقد كتب خوزية دي كاستروه العالم البرازيلي المشهور يقول : « لا تظهر الآن على خريطة قارة الوفرة - أمريكا اللاتينية - الا بقع قليلة من الألوان الزاهية والواضحة ، اذ حلت محلها بقع سوداء قاتمة ، تشير الى مناطق النقص في التغذية والمجاعة ، . ولا شك في أن أمريكا اللاتينية أغنى من أمريكا الشمالية في مواردها الطبيعية ، ولكنها أفقر منها كثيرا في الوقت الحاضر ويا للأسف . ففي أمريكا اللاتينية مخزونات ضخمة من البترول وخامات الحديد والنحاس والصفير والذهب والفضة والزنك والرصاص واليوكسيت وغير ذلك من المعادن . ولقد توصل الخبراء السوفييات في عام ١٩٦٣ الى الاستنتاج بأن البرازيل تضم مخزونات هائلة من البترول ، ففندوا بذلك الأفكار التي ينشرها سادة « ستاندارد أويل » وغيرها من الاحتكارات الأمريكية الشمالية التي تزعم

أن البحث عن مخزونات كبيرة فى تلك البلاد عمل غير مجد على الإطلاق .
وتضم هذه القارة أيضا موارد ضخمة من الطاقة المائية لم يتم استغلال
أكثر من واحد على خمسة وعشرين منها فى الوقت الحاضر . ولا شك فى
أن تسخير الأنهار الأمريكية الشاملة ، تسخيرا شاملا ووفق خطة علمية
مدروسة يؤمن حوافز ضخمة لتنمية القوى الانتاجية ويساعد كثيرا على
رفع مستويات العيش .

وتضم أمريكا اللاتينية أكثر من عشرين بلدا تقع الى الجنوب من
الولايات المتحدة ، وتختلف عنها وعن بعضها فى طبيعة أرضها وسكانها
ومستوى التنمية الاقتصادية الاجتماعية فيها . وبينما ظلت معظم بلاد
آسيا وإفريقية حتى وقت قريب من المستعمرات « التقليدية » أو
« الممتلكات » لقبضة من الدول الامبريالية الكبرى ، فإن الغالبية الساحقة
لبلاد أمريكا اللاتينية مرت بعهد الاستعمار من جانب اسبانيا والبرتغال
فى وقت مبكر للغاية . ولقد ظل النظام الاستعماري مهيمن على القارة
الأمريكية اللاتينية أكثر من ثلاثمائة عام . وقامت الشعوب فى القرن
التاسع عشر بالاطاحة بهذا الاستعمار ، وأقامت دولها المستقلة .

ومع ذلك ، وبالرغم من مقاومة شعوب هذه القارة للسيطرة
الامبريالية العالمية ، فقد انتهت الى طراز جديد من العبودية الاستعمارية
فرضه رأس المال البريطانى أولا ، ثم خلفه رأس المال الأمريكى . ولقد
ظل الاستعمار الجديد الذى عرفته آسيا وإفريقيا مؤخرا ، مهيمن على
أمريكا اللاتينية أكثر من نصف قرن .

ويعتبر رأس المال الأجنبى والضخم الأداة الرئيسية للاستعمار
هناك ، اذ انه يشرع بصورة متدرجة فى الاطباق على هذه البلاد
اقتصاديا ، ليعود فيمارس عدوانه على سيادتها واستقلالها . وتكون
النتيجة أن هذه البلاد اما أن تتحول الى مستعمرات « غير رسمية » أو الى
دول تعتمد اقتصاديا وسياسيا على الدول الامبريالية الكبرى . ولا شك
فى أن نظام التحكم اللامباشر بالبلاد المستقلة رسميا ، وفرض العبودية
عليها من جانب بعض الاحتكارات الكبرى ، كاحتكار « شركة الفواكه
المتحدة » المشهورة ، هو السبب المباشر فى تخلف أمريكا اللاتينية
الراهن .

ولكن التبدلات التى وقعت فى العالم وفى مقدمتها النصر الذى حققته
الاشتراكية فباتت المبدأ الذى يؤمن به أكثر من ثلث الجنس البشرى ،

وتفصح النظام الاستعماري للامبريالية ، قد غيرت بطريقة أساسية الموقف الدولي لبلاد أمريكا اللاتينية أيضا وتطلعاتها . واجتاحت هذه القارة العظيمة في هذه الأيام عاصفة قوية للغاية في النضال التحرري ، حتى ان الصحفيين الأمريكيين الشماليين باتوا يسمونها « القارة الساخنة الحمراء » .

وليست أحداث جمهوريتي بناما والدومنيكان الا مجرد رمز على التطورات العميقة التي تسير سيرها في أمريكا اللاتينية في هذه الأيام .

ويعتبر جوع الأرض والزراعة البعيدة عن الأساليب الزراعية الصحيحة والندرة المتزايدة للطعام الخصائص البارزة لأمريكا اللاتينية . وتقول التقديرات التي أجرتها الأمم المتحدة ان من الضروري زيادة مساحات الأراضي المزروعة في أمريكا اللاتينية بنحو من تسعين مليون هكتار قبل عام ١٩٨٠ ، لسد متطلبات المواد الغذائية في القارة ، التي تضم موارد كافية من الأرض ولكنها في حاجة الى استثمار ٢٧ ألف مليون دولار في زراعتها .

وليست قضية ندرة الأرض ، والتأخر في الزراعة مجرد قضيتين تتعلقان بالمعايير الزراعية الخفيفة المستعملة أو بالافتقار الى الري . فاللوم يقع قبل كل شيء على سيطرة ملاك المزارع الكبيرة من أهل البلاد ومن الأجانب ، اذ انهم يملكون أكثر من خمسين في المائة من مجموع الأراضي في المنطقة الواسعة الممتدة من خليج المكسيك الى رأس هورن . ففي البرازيل تملك مجموعة تمثل واحدا في المائة من الملاك الذين تزيد ملكيات الواحد منهم على ألف هكتار أكثر من خمسين في المائة من جميع الأراضي المسجلة في البلاد ، كما يملك نحو من ٣٥٠٠ من الملاك في فنزويلا أكثر من ثلثي مساحات الأراضي المزروعة . وفي وسع المرء ان يرى في بوليفيا بعض المزارع التي تفوق مساحة الواحدة منها مساحة الدانيمارك كلها أو بلجيكا . وما زال الرقيق منتشرا كل الانتشار في جمهورية اكوادور وفي مزارعها الكبيرة بالذات . وتظهر « فوائد » المزارع الواسعة النطاق على الصعيد الاقتصادي من الحقيقة الواقعة وهي أن نحو من ٢٠ في المائة فقط من مساحات المزارع الكبيرة في نيكاراغوا ، تزرع بالفعل ، وان المساحات المزروعة منها في الأرجنتين لا تزيد على ١٤ في المائة ، وانها تقل عن ١٤ في المائة في بيرو . ولا شك في أن الطبيعة الطفيلية لنظام المزارع الكبيرة واضحة كل الوضوح .

أو ليست هذه الأوضاع هي السبب في النقمة المتزايدة والسخط في أمريكا اللاتينية وفي ثورة كوبا وغيرها من حركات التحرر التي تنمو وتتطور في القارة ؟ ولا شك في أن سادة «وول ستريت» (١) في نيويورك يكذبون عندما يحاولون القاء اللوم على هافانا (عاصمة كوبا) لأن شعوب بناما ، وجمهورية الدومينيكان وفنزويلا واكوادور . تنزع الى المطالبة بحريتها . لا ، فالأسباب الفعلية لثورات أمريكا اللاتينية تختلف عن هذا الادعاء كل الاختلاف .

وتقد قامت كوبا ، جزيرة الحرية ، بخرق الحواجز للوصول الى عالم الاشتراكية فسبقت بذلك كل تطور في العالم الجديد . ولا شك في صدق أولئك الذين تمتد أنظارهم الى ما وراء كوبا ليروا القوى الشعبية الهائلة تكافح في أمريكا اللاتينية التخلف الاقتصادي والفقر والحرمان من الاقتراع . ويظهر الوعي المتزايد للشعوب أيضا ، في احساسها بالامكانات العظيمة التي تملكها بلاد أمريكا اللاتينية ، لتحقيق تقدمها الاقتصادي .

فهناك مشكلات مشتركة تواجهها دول أمريكا اللاتينية بالرغم من الفروق في مستويات تنميتها وتطورها وفي أوضاعها الجغرافية . وتدرس الآن المشروعات الهندسية الضخمة التي تخص القارة كلها أو تخص مناطق واسعة منها ، لمواجهة هذه المشكلات .

ويعتبر نقص الطاقة المحركة احدى المشكلات الخطيرة للغاية التي تواجهها أمريكا اللاتينية . وسيتعرض المزيد من التنمية الاقتصادية في بلاد هذه القارة الى الاعاقة والعرقلة بشكل كبير . اذا لم يرتفع توليد الطاقة الكهربائية بمعدل ثلاثة أضعاف الموجود حاليا منها ، قبل نهاية عام ١٩٧٠ . وكانت هذه الحقيقة احدى النتائج التي توصلت اليها الندوة التي أقيمت للبحث في مشكلات تنمية الطاقة الكهربائية في صيف عام ١٩٦١ تحت اشراف اللجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة والخاصة بأمريكا اللاتينية .

وستوضح نظرة عاجلة نلقينا على بعض المشروعات الكبيرة لتنمية

(١) حي المال الكبير في نيويورك والذي يضم الاحتكارات الكبرى .

القوى الانتاجية هناك ، الاحتمالات المادية والتقنية المتيسرة لتحقيق التقدم
فى أمريكا اللاتينية (١) .

ولقد اهتم العلماء والمهندسون منذ امد بعيد على سبيل المثال بموارد
الطاقة المائية الكبيرة جدا لأنهار الأرجنتين وتشيلي على جانبي سلسلة
جبال الانديز . وتقدم الخبراء فى الأرجنتين بمشروعات لاقامة مجمعات
ضخمة للهندسة المائية فى سفوح جبال الانديز تضم نحو من ٤٠ الى ٥٠
محطة لتوليد الطاقة المائية الكهربائية يبلغ مجموع طاقتها سبعة ملايين
كيلوواط وتؤمن الطاقة الكهربائية للاقتصاد وللإستهلاك العام . وهناك
أيضا إمكانات رائعة للتطور الصناعى وبوجه خاص للمخزونات الكبيرة
من خامات الحديد والبتروول والكثير من المعادن غير الحديدية ، وكذلك
للزراعة عن طريق توفير السماد الكيماوى وزراعة الأراضى غير المستعملة
فى الجزء الغربى من الأرجنتين .

وتمثل جران شاكو منطقة واسعة صعبة المرتقى فى الجزء الشمالى
الشرقى من براجووى ، والجزء الجنوبى - الشرقى من بوليفيا ، والجزء
الشمالى من الأرجنتين . وتتحول السهول التى تمتد الى أكثر من ألف
كيلو متر الى حمات يصعب المرور فيها أثناء أمطار الصيف والى صحراء
نجاحها الرمال فى فصل الشتاء .

ويمكن لتنمية الجزء الأرجنتينى من جران شاكو شق قنساتين
ملاحييتين طول الأولى منهما ٧٢٦ كيلو مترا وطول الثانية ١١٠٠ كيلو مترا ،
وانشاء شبكة من أقنية الرى ، يتم حفرها لتأمين المياه الى ما يتردد بين
ثلاثة وأربعة ملايين هكتار من أخصب الأراضى الصالحة لزراعة القطن
وقصب السكر وعباد الشمس والذرة والمحاصيل الأخرى . وتؤمن هذه
الأقنية المياه الكافية الى ما يربو على العشرة ملايين هكتار من أراضى
المراعى ، لتنمية تربية الماشية على مستوى عالمى الأهمية .

ولا شك فى أن الحل الشامل لمشكلة جران شاكو سيفيد أمريكا
الجنوبية كلها . ففى وسع الأقنية الملاحية أن تؤمن منفذا صالحا لمنطقة
بارانا ، والمدن الصناعية والتجارية لمنطقة لابلاتا وذلك لتصدير منتجات

(١) يقتصر البحث فى هذا الكتاب . على بعض المشروعات ليس إلا ، اذ ان تقديم
وصف عام لجميع المشروعات التى تم اقتراحها ، يتطلب أكثر من كتاب واحد . ولعل من
سوء الحظ انه لم تجر حتى الآن دراسات شاملة وواقية للمشكلات الشاملة والخاصة
بتنمية قوى الإنتاج فى القارة الأمريكية . - المؤلف -

الأقسام الأرجنتينية والباراجوية من منطقة شاكو وتصدير الزيت والمعادن من بوليفيا والتي لا تملك في الوقت الحاضر أى منفذ على المحيط . ولا ريب فى أن هذه الأقنية ستسهل أيضا النقل القارى بين البرازيل وباراجواى وبوليفيا ، وتؤدى الى رخص تكاليفه .

وتقوم ادارة الاقتصاد المائى والطاقة الكهربائية فى الأرجنتين بدراسات لموارد الطاقة المائية الكهربائية فى البلاد ، وأعدت مشروعات أولية لبناء عدد من محطات الطاقة المائية . ولقد وضعت المخططات لتنفيذ مشروع شوكون - سيروس - كولورادوس المائى والضرورى للمناطق القريبة ، وهو يقضى باقامة محطتين لتوليد الطاقة الكهربائية المائية مجموع طاقتهما مليون كيلوواط ، وبتنظيم مجرى نهر « ريو نيجرو » ، ورى خمسمائة ألف هكتار من الأرض (١) .

ولقد انقضى الآن أكثر من عشرين عاما ، والأرجنتين وأوروغواى ، عاجزتان عن تنفيذ مشروع حيوى مهم يقضى باستخدام موارد الطاقة الكهربائية لنهر أوروغواى الذى يقع على الحدود بينهما فى منطقة « سالتو جراند » . ويقضى المشروع باقامة سد وخزان للمياه يتسع لنحو من ٣٥٠٠ مليون متر مكعب من الماء ، وانشاء محطتين لتوليد القوة الكهربائية يبلغ مجموع طاقتهما نحو من ١٥٠٠٠٠٠ كيلوواط . وستقوم أولاهما بتأمين القوة الكهربائية لمنطقة بيونس ايريس الصناعية والأخرى لأوروغواى .

ويمثل مشروع استخدام موارد القوة المائية فى بحيرة تيتيكا فى أعالي الجبال ، أهمية كبيرة لتنمية بوليفيا وبيرو وتشيلى اقتصاديا . وفى الامكان انشاء سلسلة من خمس محطات لتوليد القوة الكهربائية مجموع طاقتها نحو من ٢٥٠٠٠٠ كيلوواط ، وتنمية مراكز جديدة لاستخراج المعادن وتنمية صناعتها فى بوليفيا وبيرو بمساعدة القوة الكهربائية الرخيصة ، وكهربة السكك الحديدية فى المناطق الجبلية التى يصعب الوصول اليها ، وتزويد لاباز عاصمة بوليفيا بالقوة الكهربائية الإضافية ، ويمكن عن طريق تحويل جزء من مياه بحيرة ستيتيكاكا الى المحيط الهادى رى صحراء اتاكاما فى تشيلى وتحسين أوضاع المياه فى شمال تشيلى ، واقامة منطقة زراعية ضخمة وجديدة هناك .

(١) بلغ مجموع طاقة المحطات الكهربائية المائية فى الأرجنتين فى عام ١٩٦٣ نحو من ثلاثمائة ألف كيلوواط .

وتملك تشيلي احتمالات لتوليد الطاقة الكهربائية المائية ، مجموع طاقتها نحواً من ٢٢ر٧٠٠٠ر٠٠٠ كيلو واط . ويكون ١٢ر٧٠٠٠ر٠٠٠ كيلو واط منها في أكثر الأجزاء المركزية تطوراً في البلاد ، وحيث يعيش نحو من ٩٢ في المائة من السكان فيها ولا تستخدم في البلاد إلا طاقة تبلغ ستمائة ألف كيلو واط في الوقت الحاضر . ولقد شرح علماء تشيلي ومهندسوها في المؤتمر الدولي السادس للطاقة الذي عقد في ملبورن (أستراليا) في عام ١٩٦٢ ، وبكثير من الأسهاب احتمالات استخدام موارد الطاقة في أحواض عشرين نهراً في بلادهم ، وإقامة ١٠٨ محطات لتوليد القوة الكهربائية التي يتردد مجموع طاقتها بين ثمانية وتسعة ملايين كيلو واط .

وهناك مشروعات رائعة للهندسة المائية على جنادل نهر البارانا وروافده عند لقاء الحدود بين البرازيل وبارجواي والأرجنتين . وفي وسع شبكات إيجواس وإرروبو - يونجا وإيبى وغيرها أن تدير محركات المحطات الكهربائية المائية التي يبلغ مجموع طاقتها نحواً من ستة عشر مليون كيلو واط . وسيكون في مكنة المراكز الجديدة للصلب والألومنيوم والصناعات الكيماوية وغيرها أن تحصل على تمويل مستقر من القوة الكهربائية . وستضمن تنمية الهندسة المائية وتطويرها تأمين الملاحه في نهر بارانا كله ، كما ستسهل الري واستصلاح عدة ملايين هكتارات من الأرض . وسيكون في وسع باراجواي تصدير جزء من القوى الكهربائية إلى البرازيل والأرجنتين ، وأن تتسلم بدلا منها المواد الأولية والسلع التي تحتاجها .

وهناك أوضاع صالحة ومواتية لإنشاء سلسلة من المحطات الكهربائية المائية التي يبلغ مجموع طاقتها نحواً من ٧ر٥٠٠٠ر٠٠٠ كيلو واط على نهر جراند الذي يؤلف رافدا للبرانا في البرازيل . وفي وسع هذه المحطات أن تؤمن الكهرباء إلى المراكز الصناعية الضخمة في البلاد كسان باولو وريو دي جانيرو وبيلو هيروزونتي وغيرها من المناطق في الجنوب الشرقي من البرازيل ، والتي تنتج ثمانين في المائة من إنتاج البلاد الصناعي و ٥٥ في المائة من إنتاجها الزراعي ، ويأهلها نحو من نصف سكان البلاد .

وفي الامكان إقامة خزانات كبيرة ، وسلسلة من المحطات المائية التي يبلغ مجموع طاقتها نحواً من سبعة ملايين كيلو واط على نهر سان فرانسيسكو في البرازيل . وستؤمن هذه الكهرباء أساساً لإنشاء منطقة جديدة للمناجم في الجنوب الشرقي ، وإلى تنمية صناعات الألومنيوم والكيماويات وغيرها

من التى تستهلك القوى الكهربائية فى هذه المنطقة واستخدام المخزونات المعروفة من البترول والبوكسيت والمعادن الأخرى، ورى نحو من مليونى هكتار من الأرض فى أكثر المناطق جفافا فى البرازيل ، وتزويد المركز بكميات اضافية من الكهرباء .

ولا تقوم البرازيل بزراعة أكثر من ١٥ فى المائة من أراضيها . فهناك مناطق شاسعة للغاية ما زالت فى حاجة الى التنمية ، ولا سيما فى حوض الامازون . فلا يعيش فى هذه المنطقة فى الوقت الحاضر أكثر من ثلاثة فى المائة من سكان البلاد على مساحة تبلغ ٣٥٠٠٠٠٠ كيلومتر مربع تمثل ٤٢ فى المائة من مساحة البرازيل كلها . ويجرى الآن اعداد البرامج الطويلة المدى لتحقيق التنمية الاقتصادية فى هذه المنطقة الواسعة الأرجاء . وان لم يكن ثمة أمل فى تحقيق تقدم سريع نظرا للافتقار الى الأموال اللازمة . ولا تمثل الستون أو السبعون مليون دولار التى يمكن رصدها بموجب الدستور فى العام لتطوير حوض الامازون وتنميته الى أكثر من نقطة من الماء على صخرة تحرقها الشمس الاستوائية اللاهبة .

ويطلق أهل البرازيل اسم « المضلع القاحل » على شطر كبير من القسم الشمالى الغربى من البلاد . وهناك حاجة ماسة أولا وقبل كل شيء للماء والقوة المحركة لتنمية هذا الجزء ، وهما متوافران فى الأنهار التى تجرى هناك . وتم اعداد مشروع مهم لتحويل جزء من مياه نهر توكانتينز الى المناطق القاحلة المجدية بمساعدة مجموعة من السدود والأنفاق . وفى الامكان اقامة عدد من محطات القوة الكهربائية - المائية التى يبلغ مجموع طاقتها ثلاثة ملايين كيلو واط ، على هذه السدود . ويمكن لهذا المشروع أن يزود المنطقة الواسعة الواقعة بين بيلين وفورتاليزا ، بالكهرباء الرخيصة ، كما يمكن له أن يؤمن الرى للأراضى فى حوض بارنايبا .

ولسكن الولايات الواقعة فى الشمال الشرقى من البرازيل تتميز فى الوقت الحاضر بأنها منطقة فقر ومجاعة وأمراض . ولقد أكد الوفد البرازيلى فى التقرير الذى قدمه الى المؤتمر الاقليمى السابع لمنظمة الزراعة والأغذية الدولية بوجه خاص النسبة العالية للوفيات فى تلك المنطقة والنقص الجذرى فى المواد الغذائية ، وسوء أوضاع الاسكان فيها . وينتقل الناس من تلك المنطقة بحثا عن العمل والخبز ، فتكتظ بهم جيوش العاطلين فى المناطق الأخرى من البلاد . ويرى بايريس فيرييرا جوراندير

رئيس المعهد البرازيلي للجغرافيا والاحصاء ، أن استصلاح المناطق الداخلية ، وتنمية اقتصاد الولايات الشمالية الشرقية من البلاد على أساس الاستغلال الشامل لموارد الطاقة المائية يمثلان أهمية قصوى وذات أولوية بالنسبة الى البرازيل كلها . وسيكون في الامكان بوجه خاص استخدام الأراضي الواسعة ذات الموارد الحرجة الغنية في اهداف الانتاج وتنمية فروع الزراعة المختلفة . والتوقف عن استيراد المواد الغذائية .

وتمثل البرازيل نموذها للمصير المؤلم الذي يواجه البلاد التي فرض عليها الاستعمار ، انتاج محصول زراعي واحد . ولقد كانت حتى القرن الثامن عشر ، ممونة للعالم بقصب السكر ، بالاضافة الى تمويناتها من الذهب والماس . وغدت في القرن التاسع عشر تزود البلاد الأخرى بالقطن ، ثم تحولت الى البن ليس الا . ولا شك في أن تقلبات أسعار البن في الأسواق الرأسمالية تصيب البلاد بالضرر اصابة شديدة .

وفي وسع البرازيل بما تملكه من ثروات طبيعية أن تغدو في الوقت نفسه واحدة من أكثر البلاد تقدما وتنمية في العالم . ولقد تم العثور فيها على عشرة آلاف مليون طن من خامات الحديد وهو ما يعادل ثلثي مخزونات الحديد في أمريكا اللاتينية كلها كما ان فيها موارد للطاقة الكهربائية - المائية تقدر احتمالاتها بثلاثين مليون كيلو واط . وفي البرازيل مخزونات غنية من الفحم والمنغنيز واليوكسيت والنيكل ، والصفير . كما أن فيها احتمالات كبيرة للعثور على البترول والغاز الطبيعي . وبالرغم من أن البرازيل تملك احراج حوض الامازون الغنية فانها مازالت تستورد نحو ٧٠ في المائة من المواد الأولية اللازمة لصناعة الورق .

ولقد أجريت مؤخرا بعض الخطوات في البرازيل كما في بلاد أمريكا اللاتينية الأخرى ، لاقامة صناعة خاصة بها . وتم انشاء بعض المشروعات ومحطات توليد الكهرباء والسدود والأقنية . ولكن لم يبدأ العمل بعد بأي تنقيب شامل عن ثروات البلاد الطبيعية على نطاق واسع . وأقيمت في عام ١٩٠٩ ادارة خاصة لمكافحة الجفاف في البرازيل . وسرعان ما ظهرت لجان اوضع المشروعات لتطوير احواض نهر الامازون وسان فرانسيسكو وبارانا وأوروغواي . ومضت السنوات والحقب ، ولكن البرازيل ظلت عملاقا مقيدا .

وأعدت خطة للتنقيب عن الموارد في الجزء الجنوبي من ولاية بيرو ، وحملت اسم « بيروفيا » . وتتركز هذه الخطة في تنمية المنطقة الجبلية

التي تغطيها الغابات بين مدينة كوسكو العاصمة السابقة لولاية انيكاس ،
وليما العاصمة الحالية لبيرو . وهناك تخطيط لاقامة مجمع صناعي كبير
هناك ، يؤمن مجالات العمل لنحو من مليون انسان . ويضم المجمع
مشروعات لانتاج الألومنيوم والصفيع والزنك والمعادن الحديدية ،
واستخراج خامات الحديد والبتروول ، والصناعات الكيماوية والخشبية
والنسيج . وتؤمن الطاقة الكهربائية من نهر مانتارو . وسيكون في الامكان
اقامة عدة محطات كهربية - مائية على النهر يبلغ مجموع طاقتها
٣٧٠٠٠٠ كيلو واط . وتقضى الحطة ببناء مدينة يروفيا لتكون مركز
الصناعات الجديدة المستندة الى القوة الكهربائية ، وبتأمين مياه الري عن
طريق الشبكات الجديدة الى نحو من ١٥٠٠٠٠ هكتار من الارض ،
وهي مساحة تقل قليلا جدا عن مساحة الارض المزروعة حاليا في
البلاد .

وهناك مشروع آخر يتعلق بتنمية القطاع الساحلي المسمى كوستا،
والذي يمثل البقعة الزراعية الرئيسية في بيرو . ويقول الخبراء ان
التنقيب عن موارد الطاقة المائية في الأربعين نهرا التي تجري من جبال
الانديز باتجاه المحيط ، يمكن البلاد من زيادة مساحة الاراضي المروية
بنسبة خمسين في المائة ، كما يمكنها من انشاء عدد من مراكز الطاقة
الكهربية المحلية التي يبلغ مجموع طاقتها مليون كيلو واط .

وعلينا أن ندرس المعلومات المتعلقة بالوضع الاقتصادي في ضوء
الأحوال الراهنة في بيرو . فليس في هذه البلاد الزراعية كميات كافية
من الغذاء ، وليس فيها سوى ١٩٠٠٠٠ هكتار من الاراضي تزرع
فعليا من مجموع ٥٧٠٠٠٠ هكتار من الاراضي الصالحة للزراعة .
فلقد هبطت نسبة الانتاج الزراعي للفرد بين الثلاثينات والخمسينات
بمعدل ١٣ في المائة للأرز و ٣٠ في المائة للبطاطا و ٦٥ في المائة للذرة .
وباتت بيرو التي كانت وطن البطاطا في الماضي في حاجة الى استيراده .
وتقوم أكثر من مائتي مؤسسة في الولايات المتحدة ، بفرض نفسها على
الاقتصاد في بيرو . وهناك مؤسسة تدعى « سيرو دي باسكو » وهي
أكبرها ، تحصر في يديها استخراج جميع الصفيع في البلاد و ٧٥ في
المائة من النحاس و ٥٠ في المائة من الفضة والرصاص . وتسيطر
شركات روكفلر على صناعة البترول في البلاد .

ويتضح من هذا ان الطريقة الوحيدة للنهوض ببيرو القديمة تتمثل
في خلق اقتصاد وطني مستقل ومتحرر من أصفاد الاستعمار الجديدة
وأساليب القرون الوسطى .

وفى وسع المشروعات التى توضع لتنمية الموارد المائية لنهرى اورينيكو وماجدالينا ، ورافديهما كارونى وكوكا ، تنمية شاملة ، أن يؤمنا تطلعات التنمية الاقتصادية فى فنزويلا وكولومبيا . وسيمكن تنظيم مجارى هذه الأنهار هذين البلدين من رى عدة ملايين من الهكتارات من الأرض الصحراوية فى شرق كولومبيا وغرب فنزويلا ، ومن ربط حوض الأورينوكو والامازون بقنوات صالحة لمرور البواخر . وسيكون فى إمكان البلدين أن تحصلا على ممر مائى صالح ورخيص يربط بين المراكز الصناعية والتجارية فيهما .

وهناك قطاع يضم خامات الحديد وتبلغ مساحته مائة ألف كيلومتر مربع وفيه أكثر من ألفى مليون طن من المخزونات ، يمتد على طول نهر كارونى . وتمثل الخامات الرخيصة التى تستخرج فى المناجم بالأساليب المكشوفة ، أغنية معشوقة لدى البلاد الأجنبية ولا سيما لدى مراكز الحديد والصلب فى الساحل الشرقى للولايات المتحدة الأمريكية . وتشترى الشركات الأمريكية الطن من خامات فنزويلا بعشرين سنتا وتبيعه الى المستهلكين بنحو من سبعة دولارات فى نقطة التفريغ . وينطبق هذا القول على البترول أيضا . ويقول هكتور مالاوى ماتا الأستاذ فى جامعة فنزويلا ، أن الأرباح التى حققتها شركات البترول الأجنبية فى فنزويلا بين عامى ١٩٤٧ و ١٩٦٠ ، بلغت أربعة أضعاف الاستثمارات الأساسية فى صناعة البلاد البترولية ، وألحقت خسائر بفنزويلا تقدر بنحو من أربعة آلاف مليون دولار .

وتكفى الأموال التى ابتزت ويجرى ابتزازها من فنزويلا لمصلحة الاحتكارات الأجنبية لاقامة مجمع صناعى يضم المشروعات البترو-كيمياوية والصناعات المعدنية الحديدية وغير الحديدية ، ويؤدى الى تنمية صناعة هندسية وطنية وغير ذلك من فروع الصناعات التكريرية .

وفى وسعنا أن نلقى فى النهاية نظرة على المكسيك . فلقد حققت هذه البلاد تقدما أكبر من كثير من دول أمريكا اللاتينية فى مجال التنمية الاقتصادية ، ومع ذلك لا يزال أكثر من ثلث السكان يعيشون محرومين من نور الكهرباء .

وتجد المكسيك نفسها مضطرة الى استيراد أكثر من نصف القوة التى تستهلكها من الولايات المتحدة بالرغم من وجود مخزونات كافية من البترول والغاز الطبيعى والفحم وموارد الطاقة الكهربائية المائية فيها .

ولقد هدف الاستعمار الى استخدام المكسيك كمون بالفضة والمعادن غير المعدنية والماشية . وظلت الأساليب الزراعية المستعملة فيها مشابهة لتلك التي كانت تستخدم في عهد الفاتحين الاسبان . ولم تمس وسائل الري قبل حقبة العشرينات ، وان كانت حيوية لأكثر من ٩٤ في المائة من مجموع أراضي البلاد ، وظلت عمليات استصلاح الأراضي إحدى المشاكل الاقتصادية الرئيسية التي تواجه المكسيك . وأعدت المشروعات مؤخرا للمنشآت الهندسية المائية في أحواض أنهار جريجالفا وأوسوماسنيتا وريو دي لاس بالساس وغيرها ، وبينها إقامة عدد من المحطات الكهربائية المائية التي يبلغ مجموع طاقتها نحواً من أربعة ملايين كيلو واط . ويمكن استخدام الطاقة التي تولدها هذه المحطات في تنمية الصناعات الكيماوية والبتروول والصناعات المعدنية والحديدية وغير الحديدية .

وسيسمح التنقيب الشامل للموارد المائية بإفادة الواسعة من الاحتمالات الاقتصادية في الأقسام الجنوبية الشرقية الاستوائية من المكسيك . وتمكينها من ري مليوني هكتار من الأرض ومضاعفة إنتاج البلاد الزراعي . وهناك مساحات هائلة من الأرض في الوقت الحاضر بينها نحو مليون هكتار من الأراضي الخصبة في المناطق الساحلية ، مهددة بالدمار بشكل منظم ، من الفيضانات . ولو تم تنظيم جريان هذه الأنهار ، لبات في الامكان تنمية مشروعات الغذاء وقطع الأخشاب ، والاضاءة وصناعات مواد البناء .

ويمثل الري شيئاً حيويًا للمناطق الشمالية الغربية في المكسيك ، وهي الأقسام التي تزود المكسيك بنحو من سبعين في المائة من قمح البلاد وخمسة وتسعين في المائة من القطن .

وقال لوبيز ماتيوس الرئيس السابق للمكسيك « ان هناك خطراً رهيباً يعيق نجاحنا في أداء جميع واجباتنا الوطنية ، وهي احتمالات الحرب ، أو استحالة إنهاء سباق التسلح ، والتسابق على الأسلحة القاتلة ذات الدمار الذري . ولو تحول هذا الاحتمال الى واقع ، فسيمثل ضربة ساحقة توجه اليها وإلى العالم كله . ولعل هذا هو الذي يدفعنا الى مواصلة الدعوة الى المفاوضات ، التي لابد أن تنهى على المدى الطويل احتمالات نشوب حرب أخرى . ونحن نقف تماماً الى جانب أولئك الذين يقاتلون ويناضلون في أجزاء العالم المختلفة وفي جبهات متعددة ، من أجل قضية جميع الشعوب والأمم ، ومن أجل قضية السلام . »

ولقد حققت بلاد أمريكا اللاتينية كلها استقلالها الرسمي منذ أكثر من ١٥٠ عامًا . ولكن هل حققت هذه البلاد الكثير من التقدم في هذه المدة الطويلة ؟ فهذه المنطقة الواسعة والمفرقة في الثراء لا تنتج إلا ٨ر٤ في المائة من مجموع الانتاج الصناعى فى العالم الرأسمالى . ولا يزيد معدل الدخل السنوى للفرد من نصف سكان القارة على ١٢٠ دولارا . وتحتاج أمريكا اللاتينية فى ضوء المعدل السنوى الراهن للنمو والذي لا يزيد على واحد فى المائة الى سبعين عاما لمضاعفة هذا المعدل الفردى الضئيل . فهى تسير رحلة فى نفق مظلم لا يتراءى فى نهايته أى ضوء . ولا شك فى ان هذا الوضع يدعو الى تفكير أولئك الذين يرغبون فى اظهار أمريكا اللاتينية كنموذج لجارتها فى الشرق وهى القارة الافريقية .

ونحن لا ننكر ان هناك مراكز صناعية كبيرة كريودى جانيرو أو ساو باولو فى أمريكا اللاتينية وهى تعادل فى حجمها بيتزبرج أو ديترويت أو كليفلاند . فالصناعة هنا أكثر تنوعا منها فى مناطق آسيا أو افريقية التى هى أقل تنمية . ولكن هذه المراكز لاتعدو أن تكون جزرا صغيرة لا قيمة لها فى بحر من التخلف الاقتصادى وجمود القرون الوسطى . يضاف الى هذا ان ما تحققت تنميته هنا لا يمت فى غالبه الى الشعب فى هذه المناطق . فاحتكارات أمريكا الشمالية تسيطر على ٨٥ فى المائة من المشروعات التعدينية ومن محطات توليد الكهرباء المائية ، وعلى ٩٥ فى المائة من المناجم و ٤٠ فى المائة من أجهزة النقل و ٣٠ فى المائة فى جميع الفروع الأخرى فى اقتصاد بلاد أمريكا اللاتينية . ويسيطر رأس المال الأمريكى أيضا على ٦٠ فى المائة من انتاج البترول .

ويعتبر التصنيع على نطاق واسع الحل لمشكلة التخلف الاقتصادى فى أمريكا اللاتينية . ولكن هذا الحل لم يقترح من جانب « التحالف من أجل التقدم » الذى يحاول البعض اقناع أمريكا اللاتينية به (١) . ولقد كتبت مجلة « أولتيميا هورا » تقول : « ان التحالف من أجل السلام ، لا يشجع على خلق الثراء فى بلاد أمريكا اللاتينية ، ولا على تحويل اقتصادها المغرق فى تخلفه الى اقتصاد متقدم ، ولا يسهل لها السير فى طريق النمو الاقتصادى ، ولا يمول لها انشاء المصانع وبناء

(١) يطلق هذا الاسم على التحالف الذى يضم دول أمريكا اللاتينية والوسطى الذى فرضته الولايات المتحدة عليها بزعامتها . - العرب -

السدود ومحطات توليد الكهرباء ، أو الأعمال التعدينية ، وكل ما يفعله هو توزيع فضلات الموائد » .

ولا يستطيع المرء الا أن يتفق مع علماء أمريكا اللاتينية ورجال الاعلام فيها وشخصياتها المصامة من الذين يرون أن التغلب على التخلف والفاقة والمجاعة والامية ، يتطلب من أمريكا اللاتينية أن تشرع دون ابطاء في عمليات البناء السلمى ، على نطاق واسع للغاية يستند الى آخر منجزات الحضارة الانسانية .

٧ بعض الإيضاحات

هذه مخططات المشروعات والتطلعات التي يستطيع نزع السلاح الشامل والكامل تأمينها للبلاد النامية في آسيا وأفريقية وأمريكا اللاتينية .

وعندما نتعمق في بحث البرنامج الاقتصادي لنزع السلاح ، يتراءى أمامنا سؤال طبيعي وهو كيف يمكن لنا أن نوزع الأموال والموارد التي يوفرها نزع السلاح الشامل والكامل ، لدفع عجلة النمو الاقتصادي في هذه البلاد . ومن المتيسر في الوقت الحاضر بالطبع ، أن نضع أي تقييم لا سيما أن هناك عوامل كثيرة لابد أن تؤخذ بعين الاعتبار .

ولو انتقلنا من الحطط التي عرضناها والتي أعدت بالفعل للتنقيب عن موارد الطاقة والموارد الطبيعية الأخرى في هذه البلاد ، وبدأنا بالاحتمالات النابعة عنها لتحقيق التنمية الشاملة للصناعة والنقل والزراعة ، فإن بعض التقديرات التقريبية ، تبين أن مجموع الانفاق على هذه الأهداف وهو يشمل تدريب الأشخاص من أهل البلاد ، يصل تقريبا إلى مائتي ألف مليون دولار لجنوب شرق آسيا والشرق الأوسط و ١٦٠ ألف مليون دولار لأفريقية و ١٤٠ ألف مليون دولار لأمريكا اللاتينية . ويمكن الحصول على هذه الأموال عن طريق تنفيذ نزع السلاح الشامل والكامل في غضون فترة زمنية قصيرة تتردد بين عشرين وخمسة

وعشرين عاما . ولا بد أن نضيف الى هذه التقديرات الأموال التي يمكن جمعها من بلاد هذه الأجزاء من العالم نفسها .

وفى وسع هذه الاجراءات والمخططات اذا نفذت ، وأقيمت المشروعات الصناعية والمستندة الى القوة الكهربائية أن تقرب جميع بلاد آسيا وأفريقية وأمريكا اللاتينية من المستوى الراهن للتنمية الاقتصادية في فرنسا وبريطانيا .

وليست المشروعات والأفكار الهندسية التي تولينا وصفها هنا الا جزءا من تلك التي تجرى مناقشتها الآن في الكتابات التقنية على الصعيد العالمي . والمعروف أن مشكلة الموارد والاحتمالات الاقتصادية والطبيعية في افريقية وأمريكا اللاتينية والمناطق غير الاشتراكية في آسيا ، لم تدرس بوجه عام الا دراسة قليلة . ولم يقم العلماء البارزون بأية حسابات جادة للموارد البترولة «الأخيرة والموجودة» في العالم ، الا منذ أمد قصير . فلقد أدت تصفية الحكم الاستعماري في عدد من المستعمرات السابقة ، وتحسين التنقيب الجيولوجي ، واستخراج البترول الى ثورة كاملة في هذه التقديرات . ويعتقد بعض علماء طبقات الأرض أن قارتى افريقية وأمريكا اللاتينية تقومان بكاملهما على « بحر من البترول » . ومهما تكن هذه التقديرات العالية زاهية أو مشرقة ، فإن المكتشف من آبار البترول يثبت أن النظرة السابقة عن « المخزونات الأخيرة الباقية من البترول » ، كانت خاطئة تمام الخطأ . ولقد اكتشفت حقول بترولية جديدة كثيرة ، في عدد من البلاد التي تم تحريرها من الاستعمار . ويبدو تبعا لذلك وكأن التاريخ يعيد نفسه . وكانت روسيا القيصرية على سبيل المثال تضم منطقة واحدة منتجة للبترول وهي باكو . أما الآن فقد اكتشف البترول في مناطق واسعة في الاتحاد السوفياتي بالمنطقة الواقعة بين الفولجا وجبال الأورال ، ومنطقة آسيا الوسطى ، وغرب سيبيريا ، والشرق الأقصى وأوكرانيا والأجزاء الغربية من روسيا البيضاء ، والشمال الأقصى . يضاف الى هذا أن التطور التقني أدى الى زيادة الفاعلية والكفاية في استغلال حقول البترول التي تم اكتشافها .

ويصح هذا أيضا بطريقته الخاصة على مخزونات العالم من الفحم والفحم الحجري وخامات الحديد والمعادن غير الحديدية والمنغنيز وغير ذلك من المعادن . ولا تمثل الآراء المتعلقة بالقوة المحركة والموارد الصناعية والزراعية في أية منطقة بوجه عام شيئا ثابتا ، وانما تمثل أمرا متحركا ومتنوعا . ويرتبط ارتباطا مباشرا بالمستوى القائم من المعرفة الهندسية

والعلمية ، وكذلك ، وهو الأمر المهم ، بالعلاقات الاجتماعية السائدة في
أى بلاد ، وفى أى منطقة جغرافية بل فى العالم كله .

ولا حاجة بنا الى القول ، بأن الخطب والتصريحات وحدها لا تستطيع
ان تحقق للدول بعثها الإقتصادى وتقدمها . فمن اللازم الإلتزام ببناء
الصناعة بأناة واصرار ، وتدريب العاملين فيها من أبناء البلاد ، وحل
مشكلة جمع الأموال لها . ونشر التقدم للشعوب فى مجالاتها الحياتية
والثقافية ، وتطوير الحماية الصحية وغير ذلك من الأمور . ومن
الضرورى أيضا ادخال أكثر منجزات العلم والهندسة بكثير من الإصرار
فى جميع فروع الإقتصاد وتحسين أساليب الإدارة . وكل هذه الأمور
ضمن نطاق القدرات الانسانية . ولقد خاضت عدة دول أفريقية
وآسيوية بالإضافة الى الاتحاد السوفياتى وغيره من البلاد الاشتراكية
غمار التجارب لمعالجة مشكلات من هذا الطراز .

وفى وسع العلم الحديث فى الدول الصديقة المتقدمة أن يقدم عوننا
فعالا لبلاد وقارات أعاق الاستعمار تنميتها الاقتصادية . ولقد ظهرت
مدرسة تقدمية للفكر الجيولوجى ابان عملية البناء الاشتراكى فى الاتحاد
السوفياتى ، وتم اعداد الخرائط الجيولوجية الكاملة لجميع أراضيه .
ويستخدم الوف المنقبين الآن هذه الخرائط ، التى تعرض صورة مرسومة
لتركيب الأرض ، وإبراز الأوضاع الجيولوجية التى يمكن فى ظلها
الكشف عن وجود معدن معين . وفى وسع علماء طبقات الأرض أن يتبينوا
على الفور ما يبحثون عنه فى أية منطقة معينة سواء أكان البترول أم الماس
أم الفحم والنحاس .

وقرر المؤتمر الجيولوجى الدولى الذى عقد فى باريس فى عام ١٩٦٣
الشروع فى اعداد خريطة جيولوجية للعالم كله . وعهد المؤتمر الى
الجيولوجيين السوفيات باكمال هذا المشروع المهم وتولى العالم دى . تاليفكتين
القيام بالمهمة على رأس مجموعة من العلماء . وكان هذا القرار اعترافا من
المؤتمر بتقدم العلم السوفياتى . ولقد قال هذا العالم ان « العمل فى
اعداد الخريطة الجيولوجية للعالم يعتبر نموذجا رائعا للتعاون بين العلماء
الذين يمتنون الى بلاد مختلفة من أجل الأهداف السلمية » .

وليس ثمة من شك فى أن هناك الكثيرين من العلماء والمهندسين
والتقنيين وغيرهم من الاختصاصيين فى جميع البلاد ، على استعداد تام
للاشتراك فى المشروعات الهندسية ومشروعات الرى التى سبق ذكرها .
ولو تحقق التبدل فى الوضع الدولى ، فان الكثيرين من هؤلاء سيؤثرون

ولا شك مثل هذه الجهود السلمية على مواصلة عملهم الراهن فى صناعة أسلحة الدمار الشامل وتطويرها .

ولا تستطيع الدول المستقلة الحديثة بالطبع الشروع فى المشروعات الكبرى التى سبق ذكرها . فلكل بلاد متطلباتها الكثيرة العاجلة وحاجاتها . فبعض هذه الدول على سبيل المثال ، مازالت تستورد وبأسعار عالية جميع سلعها المصنعة من الدول الاستعمارية السابقة . وعليها أولا أن تحقق استقلالها الاقتصادى ، وتجمع أموالها ، وتدريب أبنائها ، لتستطيع بعد ذلك أن تشرع فى معالجة المشكلات الاقتصادية الأكثر تعقيدا والتى تواجهها . فلقد شرعت روسيا الاشتراكية فى تنفيذ خطتها لكهربة البلاد كلها على أساس مخطط لينين المعروف بإنشاء المشروعات الصغيرة وبناء محطات صغيرة لتوليد الطاقة الكهربائية على نهر فولخوف ، ثم انتقلت البلاد بعد ذلك الى مشروعات أكبر مع اتباع النهج الواقعى المعتمد على التقدير الصحيح للقوى والوسائل المتوفرة والموجودة .

ولقد أعرب ممثلو الدول الفتية المستقلة فى الأمم المتحدة عن مخاوفهم من أن يؤدى استخدام الأموال التى يوفرها نزع السلاح الكامل والشامل فى تنفيذ المشروعات الكبرى التى تقتضى وقتا طويلا فى البناء والانشاء الى تجاهل الاحتياجات الملحة والفورية . وطلب هؤلاء توجيه الموارد التى يوفرها نزع السلاح أولا لتمويل مشروعاتها القومية وبرامجها الاقتصادية التى أعدتها هى . وبينوا أن من الضرورى وضع الوسائل الموفرة بواسطة نزع السلاح ، تحت تصرف حكومات هذه البلاد نفسها . وأصر الممثلون على عدم اغفال الحكومات القومية ، وأن الكلمة الأخيرة فى جميع القضايا المتعلقة بالنمو الاقتصادى الذى ترصد له هذه الأموال لابد أن تكون للدول الفتية المستقلة . وأضاف هؤلاء أنهم يخشون من تكرار تجربة الكونجو المؤلمة ، اذا كانت أمريكا هى التى ستتولى معالجة الموضوع عن طريق اشغالها لمعظم المناصب الرئيسية فى سكرتارية الأمم المتحدة .

ولا شك فى أن لهذه الرغبات ما يبررها ، وأن من الضرورى أخذها فى عين الاعتبار عند دراسة هذه البرامج . ولا بد أن يعد الأساس الصحيح للبرنامج الاقتصادى لنزع السلاح ، أولا وقبل كل شئ من جانب الحكومات والمنظمات العلمية والعامة والخبراء فى البلاد النائية وفى المناطق ذاتها . ويجب ألا نسمح أبدا باستخدام هذه القضية الهامة بأى شكل من

الاشكال فى التدخل فى الشئون الداخلية للدول ، أو باستمرار الاستغلال الاستعماري أو شبه الاستعماري فى صورهِ الجديدة فى أية منطقة من المناطق لمصلحة الدول الامبريالية . ومن الواضح أن خير وسيلة يمكن استخدامها الأسلوب الذى وضعه لينين لاستكمال خطة كهربية روسيا السوفياتية ، والذى افترض مسبقا بصورة واضحة ومؤكدة ، أن هذه الخطة لابد أن تركز على المبادرات والاقتراحات المحلية . وعندما تم وضع الخطة ، كانت تتضمن الى حد كبير الطلبات والاقتراحات المقدمة من مختلف المناطق والأقاليم فى روسيا . ولن يكون فى الامكان وضع أى برنامج اقتصادى واقعى وذى قيمة علمية لنزع السلاح الا على أساس دراسة شاملة لمصالح البلاد النامية ومتطلباتها واقتراحاتها ، بوصفها سيدة ثرواتها الطبيعية والمتصرفة بها .

ولابد أن تتألف وكالات الأمم المتحدة المعنية بتنسيق الجهود الاقتصادية على نطاق البلاد كلها أو على نطاق اقليم جغرافى يضم عددا من البلاد ، بحيث يضمن النفوذ الحاسم فيها لمثل هذه البلاد وأن يمارس هؤلاء الممثلون لا الآخرون هذا النفوذ . وفى الامكان رصد أولى الاعتمادات للسير سراعا فى طريق تنفيذ البرامج القومية للتنمية القائمة ، وأن تكون هذه البرامج صغيرة على الغالب فى البداية ، ليتم الانتقال منها بصورة متدرجة الى برامج أكبر .

ويتضح من هذا أن ما يطلب الآن هو وضع برامج ومخططات اقتصادية صالحة للتطبيق ومستندة الى الاسهام الطوعى المتصف بالتصميم من جانب الدولة المستقلة . ونحن لا ننكر أن الصلاح للتطبيق أمر نسبي ، يعتمد على أهداف المجموعة الاجتماعية المسيطرة فى تلك البلاد . وليس فى امكان أية موارد فى العالم أن تكون كافية لاجراج البلاد المتخلفة من حمأة التخلف التى تجد نفسها فيها ، اذا كان الهدف مجرد اقامة مشروعات صغيرة جزيلة الربح ، واذا كان التطلع العام للانتصار على التخلف الاقتصادى للبلاد فى وقت قصير ، بعيدا عن الدرس الوافى ، واذا كان لباب الفكر الاقتصادى ينحصر فى الحصول على أقصى حد من الأرباح لمجموعة صغيرة من الناس مع الإبقاء على الجمهرة الغالبة من السكان فى أوضاع اللاتكافؤ والتخلف والفاقة . ويقال ان الولايات المتحدة استثمرت بعد الحرب العالمية الثانية نحو من عشرة آلاف مليون دولار فى الفلبين ، ولكن هذه البلاد ما زالت متخلفة تسيطر عليها الفاقة . ولم تفد من هذه الاستثمارات الا مجموعة صغيرة من أهل الفلبين من عملاء

الاستعمار الذين جمعوا ثروات كبيرة ، وباتوا يعيشون فى رغد مع الأمريكين الذين يملكون المستوطنات فى مانيلا ، محمية برجال الشرطة ، ومحاطة بالأسيجة التى تفصلها عن أحياء الفقراء .

وعلىنا أن نتبين أيضا أن الأفكار التى ينشرها العلماء والدعاة الغربيون والتى يبرثون فيها الامبريالية والاستعمار من ذنب الإبقاء على التخلف فى البلاد النامية ، وينسبونه الى الظروف المحلية ، كوجود مخلفات الاقطاع على سبيل المثال ، وما شابه ذلك من الأعذار ، ليست فى الواقع الا تضليلا متعمدا . وستظهر أية دراسة دقيقة أن هذه الظروف الداخلية ، ليست بوجه عام ، الا ثمرة الأعيب القوى الامبريالية الخارجية .

وعندما كان البحث يدور فى الأمم المتحدة فى موضوع البرنامج الاقتصادى لنزع السلاح ، أصرت بعض الوفود الغربية ، على أن وضع خطة للتغلب على التخلف الاقتصادى للبلاد النامية على أساس نزع السلاح « سابق لأوانه ، وانه سيؤدى الى اشغال الآمال والتطلعات التى لا مرور لها فى هذه البلاد » .

وليست النظريات الليبرالية والامبريالية عن « التدرج » والتى تتحدث عن أن « الوقت لم يصبح صالحا للبحث فى المشكلات الواسعة » ، الا استمرارا للماضى ، يستند الى النظرية اللاواقعية التى تقول ان الدول الغربية وحدها هى التى تعيش كما يزعم فى القرن العشرين وأن الشعوب فى بلاد آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ما زالت تعيش فى القرن الخامس عشر أو الثالث عشر أو العاشر ولكن الحقيقة تقول ان جميع الشعوب تعيش فى النصف الثانى من القرن العشرين ، مهما كانت مرحلة التنمية الاقتصادية التى حصلت عليها . ولا تكمن المصيبة فى التقاعس عن الاكتراث الصحيح بتدنى مستوى التنمية المادية والتقنية فى مختلف البلاد ، ولا فى الافتقار الى العدد الكافى من الناس الذين ينظرون الى أبعد من رءوس أنوفهم ، وانما يكمن فى أن عدد الخبراء فى البلاد الامبريالية الرفيعة التنمية والقادرين على التفكير على نطاق واسع قليل للغاية . وليست المصيبة فى أن ليس ثمة عدد كاف من المخططات الهندسية من النوع الذى وصفناه فى الفصول الثلاثة السابقة من هذا الكتاب ، فالنقص موجود فقط فى الخطط التى تعكس السياسة الاقتصادية الرئيسية وفى الأهداف الحكومية المزدوجة فى غايتها ، أى على المستوى العالمى ، من ناحية الالتزام بالكفاح كفاحا فعلا لتحقيق نزع السلاح الشامل والكامل ،

والسلام ، وعلى المستوى المحلى من ناحية التنمية البعيدة المدى لقوى الانتاج فى البلاد لمصلحة السكان جميعا وبهدف التغلب على التخلف الاقتصادى .

ونحن لا نعنى فى المرتبة الاولى بالخطط المحددة ، وانما نعنى بتقدير تقريبي لما يجب أن يعمل فى طول العالم وعرضه ، لنكتشف عن طريق الرسم ، وبصورة شعبية ما يمكن عمله وما يجب عمله ، اذا قدر للمنطق لا للنوايا السيئة أن تقرر سير الأحداث العالمية . وستتضح الرؤية أمام الشعوب وبصورة علمية سليمة بينة . وتتركز فى مكافحة الرجعية والنزعة العسكرية والاستعمار والامبريالية ، وهكذا تشهد الكرة الأرضية وفى وقت قصير تحولا كبيرا ، اذ تخضر الصحارى ، وتحل الآلات محل قوة العمالة البشرية الشديدة الحماسة . ولا شك فى أن تنفيذ مثل هذه الخطة ، سيقع فى بعض المناطق بل فى بلاد معينة ، وقد يحدث هذا قبل تحقيق نزع السلاح الشامل والكامل ، على أساس تغيير النظام الاجتماعى القائم الذى ما زال حتى اليوم يعرقل التنمية الاقتصادية ونزع السلاح فى وقت واحد .

ولقد أظهرت التجربة التى مر بها شعب الاتحاد السوفياتى بمنتهى الوضوح ان فى وسع جميع الشعوب أن تصل الى أعلى ذرا الحضارة .

ومن المتعذر بالطبع ، إعادة تنظيم الانتاج على أساس عصرى ، طالما ان غالبية السكان فى البلاد التى تم تحريرها ما زالت مؤلفة من الأميين . ولا يكفى القضاء على الأمية وحدها ، اذ ستكون البلاد فى حاجة الى المتعلمين ، والواعين سياسيا والعمال المثقفين والخبراء من ذوى المؤهلات العالية . ولقد أصبحت أساليب قيادة الجماهير واخراجها من الظلام ومن أوضاع التخلف ، معروفة تماما ، وليست فى الكتب والنظريات وحدها ، وانما توجد فى التجارب العملية لمئات الملايين من الناس .

ويتحقق التحول للناس أيضا أثناء تحول الأوضاع التى يعيشون فيها ، وكتب لينين فى عام ١٩٢٠ يقول : « علينا أن نؤمن تحول كل مصنع وكل محطة لتوليد الكهرباء الى مركز من مراكز النور والتعليم . وإذا أصبحت روسيا مغطاة بشبكة كثيفة من محطات القوى الكهربائية والمؤسسات التقنية الكبيرة ، فان التنمية الاقتصادية فيها تتحول الى نموذج للاشتراكية فى أوروبا وآسيا » (١) .

(١) لينين - مؤلفات وكتابات مختارة - الطبعة الانجليزية - المجلد الثالث -

وهناك من يشكون أن فى امكان شعوب البلاد النامية أن يتمرسوا فى وقت قصير بالمنجزات المعقدة للعلم الحديث والهندسة والانتاج الصناعى . ولكن لنلق نظرة حولنا لنرى ما تحقق حتى الآن .

علينا أولا أن نرى كيف أن جمهورية مصر العربية ، وهى البلاد التى تعرضت فى الماضى لجميع صور الاذلال والاحتلال والاستعباد من جانب المستعمرين الأتراك أولا ثم المستعمرين البريطانيين ، والبلاد التى فرض المستعمرون عليها التخلف وسرقوا ثرواتها ، وداسوها بأقدامهم قد تمكنت وبعزيمة لا مثيل لها فى الماضى ، وبحيوية رائعة من الخروج ظافرة من المعركة القاسية التى خاضتها لتحقيق استقلالها السياسى واسترداد حقوقها الدولية ، وكيف باتت تلعب الآن دورا فعلا فى الشئون الدولية ، فكسفت بالطبيعة الكريمة لأعمالها أمجاد بريطانيا العظمى التى لوئتها أعمال المستعمرين والامبرياليين والمحتكرين .

ويعرف أولئك الذين لم ينسوا التاريخ القريب كيف بذلت الدوائر الحاكمة فى اسبانيا والبرتغال والولايات المتحدة وهولندا وبريطانيا وفرنسا وبلجيكا ، قصارى جهودها باصرار ولمدة طويلة ، لقتل الحياة السياسية والثقافية فى الهند وأندونيسيا وبلاد أمريكا اللاتينية ، وبلاد الوطن العربى وغانا وبورما . ولكن غالبية هذه البلاد أصبحت حرة الآن . ولكن هل تقف وراء البلاد الأخرى فى المعنى الانسانى العام ؟ لا فهى لا تتأخر عنها فى أى شىء سوى التنمية الاقتصادية . وهى على النقيض من ذلك ، تحترم بوجه خاص الانسان الفرد وتقدر حرية الأمم ومزاياها ، ولها قيمها الروحية والمعنوية التى قتلت على سبيل المثال والى حد ما فى بلاد أوروبا الغربية . ولا ريب فى أن البلاد المتحررة ، تلعب الآن دورا نشطا وكريما فى الشئون الدولية .

ويعرف العالم كله ويحترم عبد الناصر وموديبيوكيتا ونهرو وسيكوتورى والبطل الشهيد باتريس لومومبا . وكان هؤلاء ورفاقهم فى السلاح حتى وقت قريب ، نزلاء السجون ، وضحايا التعذيب والضرب ، ولكن سراحهم ما لبث أن أطلق ، وصافحتهم الأيدي التى كان أصحابها يخفون رغباتهم فى اعطائهم سلطات وهمية . ولكن عندما أطلق سراح هؤلاء الوطنيين لم يزجوا فى السجن بأولئك الذين يتحملون اللوم على آثام الاستعمار والتعاون مع العصابات الامبريالية .

وما زالت قوى الاستعمار تتمسك بمخلفات سيطرتها على قارات

بكاملها . ولكن أعاصير الحرية تهز هذه القوى هزا عنيفا . وهي تسير الآن فى طريق الضعف المتدرج ، مع ظهور الدول المستقلة حديثا .

وهنا يبرز سؤال مهم وهو هل تستطيع بلاد كالهند وأندونيسيا وجمهورية مصر العربية والبرازيل والمغرب أن تتغلب على تخلفها الاقتصادي ، اذا اتبعت الطريق التى سارت فيها فى الماضى البلاد الرأسمالية المتقدمة كالولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا واليابان ؟ علينا أن نقر أولا أنها لا تستطيع ذلك . فلقد غدت الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا واليابان بلادا صناعية عن طريق الحروب العدوانية التى خاضتها والفتوحات الاستعمارية التى قامت بها ، ونهب الدول الأخرى وشعوبها ، وابتزاز الغرامات الضخمة من الدول المقهورة ، والعتور على الأساليب الأخرى المؤدية الى العظمة والثراء . ولقد شقت طريق الحضارة فى هذه البلاد على أجساد الملايين والملايين من الضحايا من الفلاحين والعمال والبالغين والأطفال .

أو يمكن لأية دولة فتية أن تأمل بأن تكون « محظوظة » ، فى ميدان القتال أو عن طريق فرض الظلم أو العبودية على الشعوب المجاورة لها ؟ لا فلقد مضت العهود التى كان فى امكان بعض الأمم أن تثرى على حساب الآخرين عن طريق الحرب أو الفتح الاستعماري أو النهب الذى لا رحمة فيه للملايين العمال الى غير رجعة .

أو فى وسع البلاد النامية أن تعتمد على العون من الاحتكارات الكبرى فى الدول الامبريالية ؟ وهل فى وسعها أن تحصل من هذه الاحتكارات وحكومات تلك الدول على رموس الأموال اللازمة لها لاقامة صناعة عصرية ضخمة ، ولتحقيق تنمية زراعية سريعة ؟ هناك من يحملون مثل هذه الآمال ، ولكن الحياة نفسها تثبت انها آمال عاتية . وهناك بلاد تتميز بغناها بمواردها الطبيعية كإيران مثلا ، ظلت تتعلق بهذا الخط الفكرى أكثر من حقبة كاملة . ولكنها ، أى إيران ، بالرغم من جد أهلها ، وغزارة ثرائها بالبترول والغاز الطبيعى ، ما زالت عاجزة عن التقدم بأية صورة من الصور ، مع وجود العديد من المستشارين الأمريكيين الأجانب ، والمدرين ، وأولياء الأمور . وقد يكون الواقع أن وجود هؤلاء المستشارين هو الذى يحول بين إيران والسير قدما .

وكتب فريتز ستينبرج ، رجل الاعلام الألمانى الغربى يقول : « أن البلاد الامبريالية فى أوربا ابان فترة سيطرتها على المستعمرات ، نفذت عددا من الاجراءات التى سدت الطريق أمام المستعمرات والبلاد شبه

التابعة ، وحالت بينها وبين التطور الصناعي على غرار الصورة الأوروبية .
ولم يكن من قبيل الصدفة العارضة والحالة هذه ، اذا كان التصنيع المكثف
للمستعمرات السابقة لا يدرس دراسة جادة ، الا بعد أن تفوز هذه
البلاد باستقلالها السياسى وتصبح دولا حرة ذات سيادة .

ولم يظهر أى تبدل فى الاتجاهات الاقتصادية للدول الاستعمارية
السابقة حتى بعد حصول مستعمراتها على استقلالها السياسى فلقد
وضعت الاحتكارات خططها بالطبع لاستغلال الدول المتحررة . وقد
تظهر مشروعات أو مناجم عصرية هنا أو هناك ، وفى أى وقت فى آسيا
وأفريقية ، ولكن ظهورها يظل بعيدا كل البعد عن التحول الضخم
والشامل والأصل فى اقتصاد هذه البلاد .

وليس فى مكنة هذه الدول القومية الفتية فى ظل مثل هذه
الأوضاع أن تأمل فى سرعة اللحاق بالبلاد الغربية .

وليست القضية مجرد نية سيئة من جانب الاحتكارات الرأسمالية ،
فالطبيعة الاقتصادية لرأس المال الاحتكارى ، هى من الطراز الذى يعجز
بل لا يحاول القيام بأى عمل يؤدى الى حل فعلى لمشكلة التغلب على
التخلف الاقتصادى فى البلاد النامية . فحتى الولايات المتحدة نفسها
وهى أكثر البلاد الرأسمالية تنمية وتطورا ، تضم ما بين ست وثمانى
مناطق متطورة تطورا صناعيا ضخما ، وإلى جانبها مناطق واسعة تخصص
على الغالب فى إنتاج مادة أولية واحدة أو زراعة محصول واحد . وتضم
المنطقة الصناعية فى شمال شرق الولايات المتحدة نحو ٣٠٩ فى
المائة من أراضى البلاد وهى تنتج نحو ٨٠ فى المائة من إنتاج البلاد
من المعادن غير الحديدية ومن ٦٠ فى المائة من قوتها الكهربائية . ويتركز
٥٥ فى المائة من إنتاج بريطانيا فى الصناعات البترولية و ٦٣ فى المائة
من إنتاجها من الحديد المطاوع والصلب أكثر من ٦٠ فى المائة من الإنتاج
الحربى كله فى ١٥ منطقة صناعية أساسية . وتقدم منطقة الروهر الصناعية
فى ألمانيا الغربية ٩٠ فى المائة من إنتاج البلاد من الفحم و ٨٥ فى المائة من
إنتاجها من الصلب والصناعات الكيماوية والحربية .

ترى ما السبب فى ذلك ؟ من المجزى فى أوضاع الرأسمالية وحتى
فى أكثر البلاد الصناعية تنمية وثروة ، أن تتم الاستثمارات فى أكثر مناطق
البلاد تنمية صناعية . وفى هذه المناطق ، تكثر المحطات الكهربائية وتسهيلات
الإسكان المناسبة ، ووسائل النقل المتطورة ، والبنوك والمهندسون
والتقنيون والعمال الفنيون ، وأعداد كبيرة من العمال الآخرين . وتكون
النفقات الأولية لبناء المشروعات الجديدة فى مثل هذه المناطق ، أقل من

تكلفة اقامة مشروعات صناعية جديدة فى المناطق الأخرى غير المتطورة .
يضاف الى هذا أن الاحتكارات الكبرى ، تستطيع بوجه عام أن تتوقع
ربحا أكبر من استثماراتها فى المشروعات التى تقام فى المناطق المتطورة
صناعيا ، اذ ان طاقة السوق الداخلية على الاستيعاب تكون هناك أكبر
منها فى مناطق الأرياف .

ولما كان مثل هذا الوضع سائدا فى الولايات المتحدة وفرنسا
وايطاليا ، أى حتى فى البلاد الرأسمالية المتقدمة ، فان من المنطق عند
وضع المخططات الاقتصادية وحساباتها على أساس الحصول على أجزى
الأرباح وأعلها للاحتكارات الكبيرة ، ألا تقوم مراكز صناعة وحضارة
فعلية ورئيسية فى بعض البلاد البعيدة كالكونجو وكينيا أو حتى فى
الهند وجمهورية مصر العربية وأندونيسيا وتقيم التجارب المتجمعة فى
نحو من مائة عام من عمر الاقتصاد الامبريالى العالمى الدليل على حقيقة
واقعة وهى أن البلاد النامية تصبح فى ظل النظام الامبريالى أكثر نموا ،
وان البلاد المتخلفة تظل متخلفة . ولعل التقدم الوحيد الذى تستطيع
البلاد السائرة فى طريق النمو الحصول عليه ، ينحصر فى اقامة بعض
المشروعات فى صناعة التعدين على أراضيها لانتاج المواد الأولية . وتعمل
هذه المشروعات على نهب هذه البلاد ، عن طريق اخراج جميع المواد الأولية
التي تنتجها ومعها فى الغالب المواد الغذائية أيضا . ومن الصحيح أن
هذا الوضع قد لا ينطبق على الأماكن التى توجد فيها موارد رخيصة
ومربحة للطاقة بوجه خاص ، والتي تتوافر فيها الاحتمالات لاقامة انتاج
مجز يستند الى هذه الطاقة على أساس المعادن المحلية كالبوكسيت وغيره .
ولكن هذه الحالة تعتبر استثناء ولا تؤلف قاعدة عامة .

وفى وسعنا أن نفترض بالطبع على أساس ذلك ، قيام بعض المناطق
الصناعية المتكاملة ، بصورة عارضة وبعد مئات السنين . ولكن الشعوب
لا تعتزم كما يبدو انتظار مثل هذا الأمد الطويل . فهى ملزمة بأن تختار
الطريق الأقصر ، وأن تعرف أصدقاءها من أعدائها ، وأن تأخذ فى عين
اعتبارها التجارب التى مرت بها الانسانية كلها فى طريق تنميتها
وتطورها .

ويتضح من هذا أن الاحتكارات الكبرى ، لا تجد فائدة لها على
الصعيد الاقتصادى من استثمار أموالها فى مراكز صناعية جديدة فى
العالم ، لأن اقامة هذه المراكز تتطلب أموالا ضخمة يحتاج استردادها الى
وقت طويل . فمن الضرورى فى هذه المراكز الجديدة ، انشاء محطات

كبيرة للقوى المحركة ، ومشروعات صناعية ، وتطوير وسائل النقل ، وبناء مساكن جديدة ، وتدريب العمال الفنيين وغيرهم من الاختصاصيين ونشر شبكة واسعة من البنوك والمؤسسات التجارية ، واقامة روابط اقتصادية جديدة مع المناطق المجاورة وهلم جرا . ولن تقوم الاختكارات الكبرى بكل هذا وعلى نطاق واسع في افريقية وآسيا وأمريكا اللاتينية لنسب بسيط واحد ، وهو أن مما يعارض مصلحتها أن تخلق منافسين لها .

وليست الفجوة القائمة بين الدول المتقدمة تقدما رفيعا على الصعيد الاقتصادي وبين الدول النامية في العالم الرأسمالي والتناقض الموجود بين المدينة والريف ، الا من النتائج الطبيعية للتطور الرأسمالي .

وتجد الدول المستقلة الفتية في آسيا وافريقية وأمريكا اللاتينية والتي بدأت سيرها في طريق التصنيع خير نموذج لها في التجربة الهادية للبناء الاقتصادي السلمي في الاتحاد السوفياتي وغيره من البلاد الاشتراكية . ولقد أقامت الدولة السوفياتية مراكز صناعية جديدة ، ووصلت بالمناطق المعزقة في تخلفها والبعيدة الى مستوى المناطق المتقدمة، وطورت الصناعة العصرية في كل مكان ، غير مهتمة بالنفقات والمتاعب حتى ولو وصلت الى حد التضيق على شعبها . وقامت في الوقت نفسه بتدريب جماهير العمال الفنيين والمهندسين والتقنيين والاختصاصيين على نطاق قومي واسع .

ولقد أثبت الواقع العملي أن ما يعتبر نافعا للمجتمع ككل لا يكون نافعا أبدا لمجموعات صغيرة من أصحاب الأعمال الذين توجههم دوافع كسب الأرباح .

أو لم يثبت الواقع أن قيام الاتحاد السوفياتي بإيصال المناطق التي كانت متخلفة في الماضي في بلاده الى قدم المساواة بالمناطق النامية ، كان مفيدا من الناحية الاقتصادية لشعوب القازاخ والناحيك والاوزبيك واذربيجان والروس ؟ أو لم يكسب اقتصاد الاتحاد السوفياتي الكثير من توزيعه بصورة أكثر عقلانية على البلاد كلها ، مما قلل من النقل الزائد للسلع والمواد الأولية ؟ أو لم يكسب هذا الاقتصاد من اقامة مصانع كبيرة للنسيج في مناطق زراعة القطن واقامة مناجم الفحم ومجمعات الحديد والصلب في هضاب كوزنيتسك وغيرها ؟ طبعا جنى الاقتصاد فوائد كبيرة ، وانتفعت البلاد كلها وشعوبها المختلفة من كل هذا .

ولو تجاهلنا سنوات الحرب ، وعمليات إعادة البناء بعدها ، وهي سنوات وعمليات فرضت على الاتحاد السوفياتى فرضا ، لوجدنا أنه استطاع التفوق فى حجم الانتاج على البلاد الرأسمالية الرفيعة التنمية ، وأصبح ثانى دولة صناعية فى العالم فى غضون عشرين الى خمسة وعشرين عاما أو فى غضون حياة جيل واحد .

ترى ما السبب الرئيسى فى السرعة المذهلة التى حقق فيها الاتحاد السوفياتى تنميته الاقتصادية ؟ لا شك فى أن الاسهام الحاسم والخلاق والفعال من جماهير الشعب فى إعادة بناء بلاده ، وخلق أساس جديد لاقتصاده على أوسع نطاق كان هو السبب على المدى الطويل . أجل لم تكن القروض الأجنبية ولا المساعدات الخارجية هى التى مكنته من تحقيق خطته التى رأى فيها ا ش . جى . ويلز الكاتب البريطانى المعروف بسعة خياله ، شيئا لا يصدق . وكان الاتحاد السوفياتى يهاجم آنذاك من العالم الرأسمالى القوى الذى لجأ الى الحصار الاقتصادى والمالى والتدخل العسكرى والنشاط الهدام . ولكن ما الذى حدث ؟ لم يكن الا مجرد نفع يثار فى الهواء أو على عارضة الطريق . فلقد شرعت شعوب الاتحاد السوفياتى فى اللحاق بالولايات المتحدة أكثر بلاد العالم الرأسمالى تقدما فى الصناعة ، سواء فى الانتاج كما انها تفوقت عليها فى بعض فروع الاقتصاد .

ولو أتيح لنا أن نفكر جديا فى القضاء على التفاوت الصارخ فى التطور الاقتصادى ومستويات الحياة للسكان فى البلاد المختلفة فعلينا أن نقر بأنه سيصبح من المستحيل مع مضي الزمن إقامة الاقتصاد العالمى كله والتجارة الدولية على أساس مراكز الصناعة والطاقة المحركة الموجودة حاليا فى البلاد المتقدمة . فلقد ادعت بريطانيا فى نهاية القرن التاسع عشر انها « المشغل الصناعى للعالم كله » ، ولكن سرعان ما ثبت أن لا صحة لهذه الادعاءات المبالغ فيها . ويبدو كذلك أن مثل هذه الادعاءات من جانب مجموعة من البلاد الرأسمالية الرفيعة التنمية الاقتصادية تبدو أكثر سخفا ورجعية فى عصرنا هذا .

وكان الواجب الضخم بالتالى فى تحول تجزئة العمالة العالمية وهو ما تحقق فى وقت واحد فى الشطر الأكبر من العالم ، هو وضع هذا التحول على جدول الأعمال ، ولكن على نطاق أضخم وأوسع . ولن يكون فى ظل مثل هذه الاعادة للتعمير أى بطالة ، أو عجز فى استعمال الطاقات الانتاجية أو اغراق فى انتاج السلع فى أية بلاد . فسيتوافر العمل لكل

انسان وفي كل مكان . ومن الصحيح أن هناك متطلبات لتحقيق مثل هذه الواجبات ذات الأهمية الاقتصادية العالمية النطاق ، وفي مقدمتها توفير الموارد المالية والمعدات الصناعية وغيرها . ونحن نجد هنا ان التاريخ قد ربط في عقدة واحدة جميع مشكلات العالم الكبرى في عصرنا الراهن ، وأن هذه العقدة لا يمكن أن تقطع بسيف الحرب ، وانما يمكن أن تحل عن طريق الجهود الذكية للشعوب في أوضاع السلام العالمي ونزع السلاح الشامل والكامل ، والالغاء النهائي للنظام الاستعماري .

وهناك حاجة ماسة الى الآلات والجرارات العصرية والى تحقيق الكمال في الأساليب الزراعية لتحقيق التقدم في الزراعة وتوسيع وسائل الري ، ومكافحة تآكل الأرض ، في البلاد النامية . وتحتاج هذه المناطق التي ي أهلها الفلاحون ، الى معونة حقيقية وعلى نطاق واسع للغاية . ولكن من أية جهة ستتوافر الأموال اللازمة ؟ في مكنة إعادة تنظيم العلاقات الدولية وتصفية الاستعمار ونزع السلاح الشامل والكامل ، توفير هذه الأموال كلها .

ولقد سبق لنا أن رأينا أن الفاقة في الدول المتحررة حديثا ليست ثمرة الافتقار الى الثراء . فهذه البلاد تملك بوجه عام موارد طبيعية ضخمة . ولا شك في أن من أخطر الجرائم التي يقترفها الاستعمار ، ما يضعه من عراقيل في طريق التطور الاقتصادي للبلاد التي سقطت فريسة الطغيان الاستعماري ، مما أدى لا الى افقار افريقية وحدها ، بل الى أن يصبح اقتصاد بلاد غنية وعريقة كالهند وأندونيسيا والباكستان والبرازيل في مستوى الأوضاع التي كانت قبل عشرات السنين .

ولا شك في أن بعض الدول الغربية التي تدعى الكرم والسخاء ، تنسى أن ثراءها انما جاء على حساب البلاد الآسيوية والافريقية والأمريكية اللاتينية . وفي وسعنا الآن أن نرى بعد أن انهيار الجدار الذي كان يفصل بين المستعمرات وبقية أرجاء العالم الجرائم الرهيبة التي كانت الامبريالية تقترفها تحت ستار الحديث عن « رسالة الرجل الأبيض الحضارية » في العالم . وكان الاقتصاد الاستعماري وما زال يكيف بأسلوب يقضى بابتزاز الثروات التي تضعها الشعوب المضطهدة ، واخراجها من المستعمرات الى البلاد التي تستعمرها . ويصف مولتا تولى، وهو الاسم المستعار لادوارد دويس ديكر ، الكاتب الهولندي ، هذه العملية فيقول ان في الامكان وصف الاستعمار بالمضخة الهائلة المرتبطة بملايين الأنابيب الى صدور سكان المستعمرات . فالضرائب التي تجبى

من سكان المستعمرات ، والفوائد التي تضاف الى القروض الخرافية ، وأقساط التأمين ورسوم الشحن المفرطة ، والفروق فى الأسعار على السلع المصنوعة والاستعمارية ، وتقلبات الأسعار بالنسبة الى المواد الأولية فى المستعمرات والى منتجاتها الزراعية التى توجهها الاحتكارات على الصعيد العالمى ، كلها ظواهر تعمل على امتصاص القوة الحيوية من بلاد آسيا وافريقية وأمريكا اللاتينية . وما زالت افريقية تحس بالضائقة القدرة وذلك لان المستعمرين « المتمدنين » تولوا سلب الافريقيين من كل ما يملكونه دون رحمة أو اشفاق .

ولابد فى تقدير الامكانات والحدود الزمنية للتغلب على التخلف الاقتصادى فى البلاد النامية ، من أن نأخذ فى عين اعتبارنا قبل كل شئ ، الاحتمالات والطاقت الهائلة التى يملكها أفراد كل شعب من الشعوب . وفى وسع قدراتهم الخلاقة وطاقاتهم ومواهبهم أن تمكنهم من تفهم أرفع منجزات العلم الحديث والهندسة فى وقت قصير جدا ، ومن إعادة بناء اقتصادهم وزراعتهم ، والتغلب على الفاقة والجوع ، والوصول باقتصادهم الى درجة مساوية للمستوى الذى وصلت اليه البلاد المتقدمة . ومع ذلك وبعد أخذ هذه القوى فى عين الاعتبار وتركيز الجهود عليها ، على الدول الغنية الا تحصر نفسها فى حدود القومية الضيقة ، وألا تكيف سياستها وتوجهها فى اطار الاكتفاء الذاتى والعودة الى العهود السابقة من الاقتصادات القومية المعزولة والمرتكزة على النزعات العنصرية والجغرافية .

وكان اهتمام الوطنيين فى بلاد آسيا وافريقية وأمريكا اللاتينية يتركز حتى عهد قريب فى الحصول على التحرر السياسى ، وكان خيرة أبناء هذه البلاد يكرسون جهودهم ضمن اطار هذه المجالات . وبات الاتجاه الرئيسى الآن فى سياساتهم التغلب على هذا التراث القاتم البشع الذى خلفه الاستعمار ، وما تركه من آثار على البلاد المتحررة ولا سيما فى المجال الاقتصادى .

ولقد جند مئات الألوف من سكان البلاد الآسيوية والافريقية إبان الحرب العالمية الثانية فى جنود الدول المتحاربة . ولقد رأى هؤلاء بأنفسهم مستويات الحياة والانتاج فى البلاد الأوروبية ، ومدى اتساع الفجوة بين ما هو موجود فى بلادهم فى آسيا وافريقيا وبين الموجود لدى الأوروبيين . ويقول سيمبين عثمان فى روايته الرائعة « ابن السنغال » ان عمر ، بطل الرواية والفلاح الافريقى عاد من الجبهة الحربية فأخذ يفكر فى مستقبل

وطنه ووصل الى الاستنتاج القائل بأن فى وسع السنغال فى غضون خمسين عاما أن تحقق فى مجال التقدم ما حققه الاقتصاد الفرنسى فى غضون ثلاثمائة عام . وكانت آمال عمر تستند الى الواقع ، ولا شك فى انها كانت ستتحقق . ولكن اذا لم يتفق الامبرياليون على نزع السلاح ، فان جميع هذه الخطط ، لابد أن تصبح موضع التجاهل من القوى الوطنية فى البلاد النامية .

ولقد سبق للرئيس الفينى سيكوتورى أن قال ان من الضروري ، أن يرى المرء وراء الجيل الراهن ، تلك القيم العظيمة المقبلة التى ستتحدها وراءها الشعوب لتستطيع غدا السير فى طريق تنميتها . ولا شك فى أن هذا القول صحيح كل الصحة . فلقد بات ضيقا كل الضيق ، ومضغوطا كل الضغط ، حتى ان ما حدث فى غضون السنوات العشر أو الخمس عشرة الماضية أكثر من كل ما حدث فى القرون الماضية . ولقد وصلت سرعات عصر الفضاء الى عملية تنمية المجتمع . ولعل هذا هو السبب الذى جعل من الضروري رسم قيم المستقبل اليوم ، ومعرفة ما هو مخبوء حتى اليوم فى هذا الجيل وفى الجيل الذى يليه .

ولم يعد محو الفاقة من وجه الكرة الأرضية وإعادة الكرامة الى جميع الشعوب المظلومة ، مجرد حلم جميل وانما بات يمثل واجبا دوليا واقعيا ، وأمرأ سهلا فى بعض الحالات . وقد يكون هناك بعض المتشككين الذين يقولون « ولم يستبد بنا القلق بصدد بعض هذه المخططات الكبيرة ؟ دعنا نأمل فقط فى ألا نموت من التضور جوعا » . وقد يقول مثل هؤلاء « المستشارين » ، ان مثل هذه المشروعات « مفرطة فى آمالها » بوجه عام وان علينا أن نفكر فى « المهمات الواقعية لعصرنا هذا » . ولكن الرجال الكبار لا يكتفون بالتفكير والعمل ليومنا هذا وانما يفكرون فى الغد أيضا . وليس ثمة تناقض بين التخطيط ليومنا وبين التخطيط لغدنا فى وقت واحد . فلا يعرقل أحدهما طريق الآخر . ولا شك فى أن الترابط قائم بين الأمس واليوم والغد ، وأن التعايش بينهما موجود ، وأن من المفيد أحيانا أن ننظر الى شئون اليوم ، من وجهة نظر الغد بوجه خاص . ومن الضروري أن نكون قادرين على الدرس وعلى الخلق فى آن واحد . وأن نضمن عدم تضور الناس جوعا اليوم وأن نبني لهم مستقبلا أكثر أمنا واستقرارا فى الغد . وعلى الناس ألا يفرقوا أنفسهم فى أحلام اليقظة ، ولكن عليهم فى الوقت نفسه ألا يخافوا من التخطيط لعدة سنوات قادمة بل حتى لحقب قادمة . وما لم يوجد هذا

التخطيط فلن يكون هناك نصيب اقتصادى للبلاد المتخلفة ، وستظل عدة أجيال لاحقة تعيش وسط الفاقة والآلام .

ولا يمكن تطوير العلم وتحقيق التنمية الاجتماعية دون الخيالات والأحلام ، ودون التعمق فى لباب العمليات الهامة وجوهرها ، وهى العمليات التى تجري بانتظام ، وما تحمله من اتجاه لتطويرها . وأنا لا أنكر أن الطوبائية مضحكة فى عصرنا هذا ، ولكن الجموح الجرى للخيال الانسانى فى القرن الماضى ، قد أصبح شيئا لا يقاس بالنسبة الى ماشهده العالم اليوم من تطور فى المجتمع والعلم والهندسة . ففى عصرنا الحاضر يسبق الواقع الأحلام كما أن الأحلام تسبق الواقع .

وهناك بالاضافة الى الحاجة الى المال حاجة ماسة الى الرجال والمعدات التقنية والمعرفة لحل مشكلة التغلب على التخلف الاقتصادى .

أما بالنسبة الى القوى العاملة ، فان الشعوب نفسها ستؤمنها ، شريطة أن توفر لها فرص الحصول على تعليم أفضل ، وعلى عون تقنى متبادل ، على أساس متكافئ .

ولسنا فى حاجة الى القول بان التضرر جوعا لا يشجع على التعليم ولا ينشره ، وان الآلات الحديثة لا يمكن أن تدار من عمال أميين يقتلهم الجوع ، وتنهشهم الفاقة . وسيظل كل شئ على حاله بوجه عام ، اذا لم يتغير وضع الجماهير ، واذا لم تجد هذه الجماهير الغذاء والكساء وتنعم بالحقوق المدنية الكاملة . فالجهود وحدها ، اذا بذلت باشارك الجماهير اشراكا فعليا لاختضاع الطبيعة واعادة تشكيلها هى القادرة وحدها على تغيير الوضع الاقتصادى فى البلاد النامية .

والاخصائيون فى الدول الغنية المستقلة بالتعاون مع الاخصائيين فى البلاد الاشتراكية المتقدمة صناعا والمتقنين التقدميين فى البلاد الرأسمالية هم القادرون على تدريب العمال الفنيين والمهندسين وخبراء الرى والمخططين والمختصين بالكهربا وغيرهم على أساس التجارب المتوافرة . وهنا تكون تجربة الاتحاد السوفياتى على استعداد للمساعدة فى تنظيم الكليات فى المصانع والكليات فى مواقع الانشاء والمدارس التقنية العالية حيث يستطيع العمال أن يدرسوا مع مواصلتهم لعملهم .

أما بالنسبة الى المعدات اللازمة لإعادة تنظيم الاقتصاد العالمى ،
خفى الامكان أثناء تطبيق البرنامج الاقتصادى لنزع السلاح استخدام
الموارد الأساسية فى أكثر البلاد الصناعية تقدما ، لوضع الأسس
الاقتصادية فى بقية أرجاء العالم ، دون التقليل من قدرات البلاد الصناعية
على سد متطلبات شعوبها . ولا شك فى أن هذه القدرات ستزداد نتيجة
التنفيذ الذكى لطاقت رأس المال نتيجة ظهور أسواق جديدة ، والحاجة
المتزايدة دائما للانشاء وللمعدات فى البلاد النامية .

٨ المناقشات في البلاد الغربية

أساطير وظلمات

يكفى خمس الموارد التي ستتوافر نتيجة نزع السلاح لتنفيذ كل ما تحدثنا عنه في الفصول السابقة . وستبقى أربعة أخماس هذه الموارد وهي تبلغ نحواً من مائة ألف مليون دولار في السنة تحت تصرف البلاد التي تحمل الآن العبء الرئيسي في سباق التسلح ، مما يخلق مشكلة فريدة في نوعها للدول الرأسمالية . ومن المشكوك فيه أن تتمكن هذه البلاد من الاستفادة افادة كاملة من هذه الموارد الهائلة لمنفعتها وخيرها . أو من المحتمل أن يكون توفير هذه الموارد ممثلاً لخطر لا يقل في حجمه عن الخطر الناشئ عن تفجير الطاقة النووية من مفاعل ذري ، نتيجة افلاتها من المسيطرين عليها ؟ ومن حق القارئ أن يقول يا له من سؤال غريب .

ولكن الرد على هذا السؤال غير واضح للملايين الناس في الولايات المتحدة كما يقول فيكتور بيرلو ، عالم الاقتصاد الأمريكي . فالآمال المعلقة على نزع السلاح في بلاده ، تختلط مع التخوف من البطالة وهناك مخاوف من أن الكثيرين من الناس سيفقدون أعمالهم ، وأن الانتاج المدني لن يمتصهم ولن يستوعبهم . وليس ثمة من لا يدرك أن الولايات المتحدة ،

هى أكثر دولة تحمل الصفة الحربية ، وأن عشرة فى المائة من سكانها العاملين اما يخدمون فى القوات المسلحة أو يعملون فى تزويد هذه القوات بحاجاتها . ولقد عملت الحملات الدعائية المتفاخرة ، فى خلق مفهوم « منفوخ » عن عدد الناس الذين لا يجدون العمل الا نتيجة الموازنة الحربية ، وفى خلق الفكرة القائلة بأن نزع السلاح سيؤدى فرضا الى بطالة الملايين الكثيرة من الناس يضافون الى أولئك العاطلين فى السابق .

ومن الصحيح أن الحسابات الاقتصادية التى تجرى فى البلاد الغربية تظهر أن نزع السلاح لن يخلق أية متاعب اقتصادية ، حتى فى أكثر دول الغرب نزعة عسكرية ، هذا اذا تحولت الموارد والوسائل الى الحاجات السلمية . وتظهر هذه الحسابات انه على العكس من ذلك ، يؤدى نزع السلاح الى التقليل من البطالة بدلا من أن يخلق المزيد منها . ولقد تم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تحول الاقتصاد فى معظم البلاد المتقدمة من الأساس الحربى الى الأساس السلمى . ولقد فاقت السرعة فى إعادة توزيع الموارد ، والوفرة فى إعادة بناء الصناعة ، فى تلك الأيام ما يطلب اليوم لتنفيذ نزع السلاح الشامل والكامل . وعلى المرء أن يتبصر حقيقة واقعة وهى أن العالم أنفق ابان الحرب العالمية الثانية نحواً من خمسين فى المائة من موارده على التسليح (١) .

وفندت الأمم المتحدة أيضا الادعاء الذى ينادى به العسكريون وأساطين صناعة الذخيرة من أن نزع السلاح سيؤدى الى « كارثة اقتصادية » . فوثائق المنظمة الدولية التى أعدت بالاشتراك مع خبراء الولايات المتحدة البارزين تشير الى أن ليس من حق أية بلاد أن تخشى من نقص الفرص نتيجة استخدام الموارد التى يوفرها نزع السلاح استخداما صالحا .

ويؤكد الاعلان الذى صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها السابعة عشرة حول تحويل الموارد التى يوفرها نزع السلاح فى المتطلبات السلمية ان فى الامكان التغلب على جميع المشكلات التى تظهر

(١) خفض الاتفاق الحربى فى الولايات المتحدة من ٨٨٦٠٠ مليون دولار فى عام ١٩٤٤ الى ١١٤٠٠ مليون دولار فى عام ١٩٤٧ . ويزيد الرقم المخفض وهو ٧٧٢٠٠ مليون دولار على مجموع الاتفاق الحربى للولايات المتحدة فى عام ١٩٦٤ - ١٩٦٥ وهو ٥٤ ألف مليون دولار .

فى مرحلة التحول ، والمرتبطة بنزع السلاح عن طريق المشروعات القومية والدولية الصحيحة . فقد يؤدى التحول فى اتفاق الموارد التى تستخدم الآن فى الأغراض الحربية الى الأهداف السلمية الى استخدامها بهدف افادة جميع البلاد وتحقيق التحسن فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى العالم كله . وفى الامكان تحقيق نزع السلاح فى جميع البلاد لا دون اضرار باقتصاداتها فحسب ، بل بتأمين فوائد ضخمة لرفاه جميع الشعوب .

ولكن احتكارات الصناعات الحربية تتصرف وكأن لا وجود للأمم المتحدة على الاطلاق . ونجد عددا كبيرا من الناس فى الولايات المتحدة وفى جمهورية ألمانيا الاتحادية وفى غيرها من البلاد الامبريالية ، وكأن لا هم لهم الا محاولة البحث عن « الحجج » المتعارضة مع نزع السلاح . وهم يحاولون تبرير سباق التسلح مباشرة وبصورة لا مباشرة ، فى كتب ضخمة ونشرات شعبية يضعونها . وتدفع لهم مشروعات صناعة الأسلحة مبالغ كبيرة كجزاء لهم على عملهم ، تماما كما تدفع أجور الاعلانات عن سلعة مربحة للغاية . ولكن الاعلان عن الأسلحة يتطلب المزيد ، فهو فى حاجة الى مفاهيم « تثقيفية » على الصعيد القضائى والاجتماعى والحياتى والاستراتيجى وغير ذلك من المجالات . ولا شك فى أن العلم والصحافة ينحطان عن طريق التواطؤ مع القتل من صناعات الأسلحة ، وطريق محاولة اقناع السكان بان الانفاق الهائل على التسلح هو وسيلة من وسائل « الازدهار الاقتصادى » وأن الاقتصاد السليم والتشغيل الكامل يعتمدان فى زعمهما على صناعة وسائل الدمار الشامل . ويهتم هؤلاء الوحوش من أكلة لحوم البشر ، فى تهديدهم للناس فى الغرب بالأزمات والبطالة وفى اصرارهم على التأكيد بألا يمكن الحصول على « الزبدة دون الصواريخ » ، باعمال المشروعات التى تعمل فى الصناعات الحربية ولقد قدر المختصون بأن الدخل الصافى للاحتكارات الأمريكية وصل الى ٤٥ ألف مليون دولار فى عام ١٩٦٥ وهو أربعة أضعاف أو يزيد لمعدل الدخل السنوى ابان الحرب العالمية الثانية . وتقدم الحكومة الأمريكية أكثر من سبعين فى المائة من طلباتها الحربية الى نحو من مائة مؤسسة صناعية كبيرة فى تلك البلاد ، عشر منها فقط تحظى بأكثر من نصف هذه الطلبات .

ولقد تحدث الرئيس السابق أيزنهاور - قبل مغادرته للبيت الأبيض بمنتهى الصراحة عن الدور الخطر الذى تلعبه القوى العسكرية والصناعية المتحالفة فى التأثير على سياسات الولايات المتحدة . وبين أن

التأثير العام لهذه القوى على المستويات الاقتصادية والسياسية وحتى الروحية يظهر بوضوح فى كل مدينة وفى كل ولاية وفى كل دائرة من دوائر الحكومة الاتحادية . وقال ان الفرص المتاحة للزيادة المفجعة فى هذا التأثير ، ستستمر فى المستقبل أيضا .

وليس انتشار الحرب التى شنها الامبرياليون الأمريكيون فى فيتنام الا دليلا جديدا على ثبوت صحة نبوءة أيزنهاور . وليست الحرب فى فيتنام الا نغمة جديدة يستخدمها دعاة الحرب للدعوة الى سباق التسلح . وكتبت مجلة « الأسبوع التجارى » ، وهى الناطقة بلسان دوائر المال فى الولايات المتحدة فى صيف عام ١٩٦٥ تقول ان زيادة القوات المحاربة فى فيتنام بأمر من الرئيس جونسون أدى من وجهة نظر الحسابات الرياضية المجردة الى تبدل فى التطلعات الاقتصادية باتجاه الأفضل . ورأت المجلة أن الزيادة فى الانفاق على الحرب كانت كافية لتبديد المخاوف الجادة من احتمال الابطاء فى معدل التنمية الاقتصادية وتراخيه . ولكن علينا أن نذكر القارىء ، بأن الرئيس جونسون مع رفعه لاعتمادات الحرب ، دعا فى الوقت نفسه الى خفض الاعتمادات المخصصة للبرامج التى لا علاقة لها بشئون « الدفاع » .

وليست الأفكار الشريرة التى تقول بأن « الازدهار فى الغرب ناشئ عن النفقات الحربية الضخمة » ، أفضل من « الحجج » والأقوال التى كانت تستخدم فى الماضى للدفاع عن تجارة الرقيق والقرصنة والظلم الاستعماري . فهذه الأفكار بالرغم من غرابتها تؤدى الى تضليل الكثيرين فى البلاد الغربية الذين يعتمدون فى أعمالهم وحياتهم على الانتاج الحربى . ومن المحتمل أن يكون هؤلاء قد باتوا يخافون فعلا أن يؤدى النقص فى الطلب على السلاح والآلات والمواد الحربية الى فائض من العمالة يسفر عن بطالة عشرات الملايين من الناس الذين يخدمون الآن الآلة الحربية للدول الغربية .

وهناك كثيرون من الاقتصاديين والعلماء الغربيين الآخرين يدركون تمام الادراك الفوائد التى يؤمنها الاقتصاد السلمى . ولقد أخذت الحياة نفسها تقوض سحر الانتاج الحربى الذى ظل مهيمناً على الغرب حقبا عدة . ويمثل البطء فى سير التنمية الاقتصادية فى الولايات المتحدة فى الحقبة الأخيرة احدى الحجج الكثيرة المضادة لهذا السحر ، والحقيقة الواقعة وهى أن الولايات المتحدة لم تحتفظ بمعدل النمو لدى الكثيرات من الدول الغربية المتقدمة من امثال ألمانيا الاتحادية واليابان ، اللتين

أنفقنا حصة أقل من دخلهما القومي على التسليح . ويبدو أن البيت الأبيض نفسه شرع في فهم هذه الحقيقة أيضا .

فلقد نقلت المجلة الأمريكية « نيشن » في مستهل عام ١٩٦٣ عن جاردنر اكلي مستشار الهيئة الاقتصادية التابعة للرئيس الأمريكي قوله : ان هناك بعض البلاد الأوروبية التي حققت ازدهارا أكثر من ازدهار الولايات المتحدة في الفترة التي كانت هذه تتحمل فيها حصة الأسد في انفاق موارد البلاد على الأهداف الحربية . وكانت غالبية هذه البلاد الأوروبية تستخدم هذه الموارد في الاستثمارات الرأسمالية الانتاجية . ولذا لم يكن مما يثير الدهشة أن هذه الاستثمارات قد سمحت لها بنمو أكثر سرعة في الحجم العام للانتاج من ذاك المائل في الولايات المتحدة . ومضت المجلة تقول : ان ملاحظات الدكتور اكلي ، تحمل المرء على الاستنتاج الصحيح والواضح بان اقتصاد الولايات المتحدة أبطأ سيرا من غيره ، لأن الأمريكيين ما زالوا يعرقلون طريقه نتيجة انفاقهم الحربي المتزايد . وأضافت المجلة أن جميع الاستثمارات الكبيرة لا تشابه ، كما يدعى أرباب الصناعات الحربية ، وان من الضرورة على سبيل المثال التمييز بين الاستثمارات الكبيرة في انتاج الصواريخ وبينها في انتاج السلع الاستهلاكية . وذكرت المجلة أن من المستحيل تحقيق الاستقرار في الاقتصاد عن طريق تبديد الحصة الضخمة والمتزايدة من الاستثمارات الرأسمالية وقذفها في مهب الريح .

واعترف التقرير الذي أعدته اللجنة الحكومية الأمريكية لدراسة النتائج الاقتصادية لشئون الدفاع ونزع السلاح والذي نشر في سبتمبر من عام ١٩٦٥ ، بالحقيقة الواقعة وهي أن نزع السلاح الشامل والكامل نفسه لن يخلق أية مشكلات لا يمكن تذليلها والتغلب عليها ، وأنه لا بد أن يخلق تطلعات جديدة لتحسين الأوضاع الحياتية للمواطنين الأمريكيين .

ويعرض بعض الاقتصاديين الأمريكيين البعيدى النظر السؤال التالى، وهو أى المشكلات الاقتصادية ستحتل مكان الأهمية في العشرين سنة القادمة ؟ وهم يحسون بأن هذه المشكلة هي مشكلة الانتاج ، بل مشكلة طريقة ضمان نمو ثابت ومستمر في الانتاج .

وكتب جوزيف جيلمان يقول : ولو فرضنا أن وقوع حرب ثالثة أمر مستحيل ، فان أهم مشكلة اقتصادية ستواجه الولايات المتحدة في غضون السنوات العشرين القادمة ستكون في توجيه الانفاق الى المشروعات النافعة

اجتماعيا للاحتفاظ بمستوى التشغيل العام للحلول محل الانفاق العسكرى
فى الوقت الحاضر .

وهذا قول رجل عاقل لا يرضى بأن توجهه المكاسب الفورية لنزع
السلاح .

ولكن أمن الصحيح استثمار مبالغ اضافية كبيرة فى الولايات المتحدة
الأمريكية والبلاد الغربية الأخرى فى الوقت الذى لم تستغل فيه
المشروعات الصناعية الراهنة حتى أقصى حدود طاقتها ؟ وهذه حجة أخرى
عامة وسائدة تحسر النقاب عن التناقضات القائمة فى مايسمى بالمجتمع
الححر .

ولقد تحدثنا عن المشروعات الرئيسية فى البلاد النامية التى تتطلب
ولا شك عددا كبيرا من الخبراء ، ومقادير ضخمة من المعدات وبينها تلك
التي يسهم بها الغرب . وسيؤدى الازدهار الاقتصادى فى هذه البلاد من
الناحية الأخرى الى زيادة كبيرة فى طاقة الأسواق العالمية . ولعل خير
دليل على ذلك الاقتصاد الأمريكى الذى نما على أساس التوسع السريع فى
أسواقه الداخلية وما زال يعتمد فى الغالب على خدمة هذه الأسواق .

ويبدو أن ليس ثمة من يهتم بتوسيع تلك الفروع من الانتاج التى
تعانى فى البلاد الغربية الآن المتاعب بالنسبة الى الحفض فى الطلب . ولكن
استخدام الوسائل المتحققة عن نزع السلاح لتمويل مختلف البرامج
المدينة ، يستطيع مساعدة البلاد النامية صناعيا على زيادة التشغيل ، ورفع
الطلب على السلع وبينها تلك التى تصنعها فروع الصناعة التى تواجه
الآن الأزمة . وتعنى أية حجة مضادة لهذا القول ، الاستنتاج بأن من
الأسهل لأية أمة أن تبدد مواردها القومية دون هدف على أن تستخدمها
لسد المتطلبات الانسانية المعقولة بصورة نافعة . ولعل من المفيد والصالح
أن نذكر هنا أن نظرية التوزيع الجديد (نيوديل) التى وضعها فرانكلين
ديلانوروزفلت فى حينه (١) مكنت الولايات المتحدة من انقاذ نفسها من
أزمة اقتصادية جذرية كانت تهددها قبل الحرب العالمية الثانية فى حين دفعت
سياسة هتلر القائمة على « المدافع بدلا من الزبدة » ، ألمانيا الى هوة
الكارثة .

(١) اسم اطلق على البرنامج الإدارى والتشريعى الذى وضعه الرئيس روزفلت فى
الثلاثينات ، لتحقيق الانعاش الاقتصادى والاجتماعى - فى الولايات المتحدة - الحرب -

وكان الطلب على السلع المدنية الذى ظل يسير فى طريق التصاعد ابان الحرب أحد الأسباب الرئيسية للانتقال السريع نسبيا والسهل من الانتاج الحربى الى الانتاج السلمى بعد الحرب العالمية بالنسبة الى عدد من فروع الاقتصاد فى البلاد الغربية المتقدمة . ويقال الآن ان هذا لا ينطبق على نزع السلاح ، وذلك لأن البلاد ستشرع فى نزع سلاحها فى أوضاع السلام . ولكن ألم تنطو سنوات الحرب الباردة الطويلة على وجود طلب لم يلب تماما ، أو لم تؤجل تلبية المتطلبات والحاجات للناس فى أكثر بلاد الغرب تنمية وتقدما ؟ أو غدت الرأسمالية لا تعنى فى الولايات المتحدة مثلا ، الثراء للبعض والفاقة للبعض الآخر ؟ وأخيرا أو لم تنطو سنوات السيطرة الاستعمارية ، على « الطلبات التى لم تلب » فى قسم رئيسى من العالم الذى تخلص أخيرا من الظلم الاستعماري ؟ .

وكتب ميخائيل هارينجتون فى كتابه « أمريكا الأخرى » ، موضوعا يعالج فيه نظرية لم تلق بعد انتشارا واسعا فى الولايات المتحدة الأمريكية . فلم تعد مشاكل الأمة بموجب هذه النظرية قضية متطلبات انسانية أساسية للغذاء ، والكساء والمأوى . ولكن الكاتب يمضى فيقول ، ان أى قدر من مثل هذا الحديث ، لا يغير الحقيقة الواقعة وهى ان هناك أمريكا أخرى ، تضم نحو من أربعين الى خمسين مليونا من الناس الفقراء . فلقد كان هناك هذا العدد من الفقراء - وما زالوا كذلك - واذا كانوا لا يتضورون جوعا الى حد الموت ، فانهم جوع على الأقل . وهم يفتقرون الى الاسكان المناسب كما يفتقرون الى الرعاية الطبية الكافية والتعليم .

ولقد قال شخص له مركزه فى الحكم الأمريكى وهو آرثر جولدبرج رئيس وفد أمريكا السابق فى الأمم المتحدة ووزير العمل الأسبق ، ان من المعروف تماما ، أن الفاقة والامية والأوضاع الصحية السيئة هى نصيب الملايين الكثيرة من الأمريكيين .

ولا تستطيع الولايات المتحدة وهى بلاد لم تعان من الحرب والدمار أن تعنى عناية كافية بالحاجة الملحة لدى ملايين الأمريكيين الى الاسكان . وتقول الأرقام الرسمية لعام ١٩٦٠ ان ١٥٦٦ من الملايين من مجموع ٥٨ مليونا من المنازل قد اعتبرت دون مستوى الحد الأدنى من المتطلبات والصحية .

وتعتبر مشكلة تأمين العون للمناطق التى تسيطر عليها الفاقة من أكثر المشاكل حدة فى الولايات المتحدة . ويسير عدد هذه المناطق فى

طريق التصاعد السريع • وهي توجد الآن في ولاية نيويورك الصناعية ، وفي ولاية ميتشيجان الزراعية وفي مراكز النسيج في نيوانجلند وولاية بنسلفانيا المنتجة للصلب • ويجد الناس في المناطق الزراعية في بيد مونت والسهول الساحلية لجنوب شرق الولايات المتحدة أنفسهم مضطرين الى مغادرة ديارهم نتيجة تآكل التربة والمنافسة من المناطق الجديدة المنتجة للقطن بحثا عن الرزق •

ولقد بائت مناطق مناجم الفحم في الأجزاء الجنوبية من جبال ابالاشيان حيث يعيش نحو من عشرة ملايين من الأمريكيين أرضا للفاقة والحرب • ولقد اضطر أكثر من مليون ونصف المليون من الناس الى مغادرة هذه الأجزاء من البلاد في غضون الحقبة السابقة •

وبين ايفيريت جيبسون الزعيم النقابي العمالي أن الأوضاع الحياتية في ولاية كينتوكي سيئة للغاية • فهناك يعيش كثيرون في أكواخ خالية من الانارة أو التدفئة •

ولا تقتصر مشكلة الزوج في الولايات المتحدة وهي المشكلة التي تمثل عارا صارخا لتلك البلاد الكبيرة ، شكل افتقار الى المساواة في الحقوق المدنية ليس الا • ففي ظل الأوضاع الراهنة ، لا يمكن العثور على تشريع قادر على القضاء على اللاتكافؤ الاجتماعي - الاقتصادي ، وعلى ازالة الظلام والفاقة المخيمين على « معازل » الزوج ، ووقف المصير الذي يعيش فيه ملايين الناس الذين يعيشون ويموتون في الأكواخ وفي الباحة الخلفية للحضارة • وقدّر مجلس التخطيط القومي الأمريكي ان من الضروري انفاق ما لا يقل عن ٣٣ ألف مليون دولار في السنة ولمدة خمس سنوات لازالة هذه الأكواخ وبناء المساكن اللازمة وشق الطرق وتحسين مياه الشرب وتأمينها للسكان وتزويدهم بالتعليم والوقاية الصحية •

ولنضرب مثلا بمشكلة مياه الشرب • فالمناطق القاحلة على الشاطئ الجنوبي الشرقي للولايات المتحدة على المحيط الهادي ، ولا سيما في القسم الجنوبي من ولاية كاليفورنيا وولايتي نيفادا وأوتا ، تواجه تهديدا متزايدا بالافتقار الى المياه • وتعتمد على أحوال الري ، والعمل في الكثير من المشروعات على تحسين أوضاع المياه ، يضاف الى هذا أن بعض المدن حتى في المناطق الشرقية من الولايات المتحدة التي تكثر فيها المياه ، قد بدأت تواجه مشكلة تزويد السكان والمتطلبات الصناعية بالمياه اللازمة • ولقد وضع مكتب استصلاح الأراضي في أمريكا أكثر من ألف مشروع لتوفير

المياه في المناطق الغربية في الولايات المتحدة ، لزيادة مساحة الأراضي المروية بنحو من ثمانية ملايين هكتار . ومع ذلك فان هذه المشروعات تكلف نحو من ٢٩ ألف مليون دولار ، ولا تتوقع الولايات المتحدة أن تقوم بتنفيذها حتى في عام ألفين بعد الميلاد .

وقد يكون من المستحيل تعداد حتى جزء من المشكلات التي تواجه الولايات المتحدة بالنسبة الى اعادة انتاج الموارد الطبيعية والحفاظ على خصوبة التربة ، ومكافحة تآكل التربة والفيضانات ، والسير في اصلاح الزراعي ، وهلم جرا . وهناك على سبيل المثال المشكلة الخطيرة المتعلقة بالحفاظ على الماء في المستوى الراهن ، في البحيرات العظمى التي تمثل أهمية اقتصادية ضخمة للولايات المتحدة وكندا . ومن الضروري للحفاظ على المستوى الراهن للمياه ، القيام بإجراءات واسعة وبألغة التكاليف لتعميق بعض الأقنية ، وبناء عدد من السدود ، وتحويل مجرى الأنهر . ويكلف تحويل مجرى نهر هاريكانا نحو من ألف مليون دولار ، ونقل مصبه من خليج هدسن الى البحيرات العظمى .

وتزداد مشكلة المرور في المدن الكبرى في الولايات المتحدة ، وتصعب على الحل فيها كما تصعب في كثير من البلاد الأخرى . ولقد أدى التطور السريع في النقل بالسيارات الى ضرورة اعادة تخطيط المدن وبناء الجسور والطرق الدائرية وغير ذلك من المشروعات . ولا شك في أن النفقات التي تتطلبها هذه المشروعات تزيد على قدرات الموازنات المحلية .

وقد يكون من الخطأ الظن بأن الولايات المتحدة ليست معنية بتحقيق المزيد من تنمية قواها الانتاجية . ولا تستخدم الولايات المتحدة ، الا نحو من عشرين في المائة من طاقاتها الكهربائية - المائبة العالية نسبيا والتي تقدر بنحو من ١١٧ مليون كيلوواط من القوة الصالحة للأهداف الاقتصادية . وهناك حديث عن بناء مشروع مائي - هندسي ضخم في كاليفورنيا لتحويل مياه الأنهار الشمالية في الولايات الى الجنوب ولتوليد الكهرباء . . . وهناك مخطط لبناء سد ضخم من التراب يطلق عليه اسم « أروفيل » ويرتفع الى نحو من ٢٢٤ مترا على نهر فيشر الذي يؤلف رافدا لنهر ساكرامنتو . وشمل التخطيط أيضا اقامة عدة محطات للكهرباء - المائبة تؤمن توليد ٢٧٥٠ مليون كيلوواط ساعة من الكهرباء الى المناطق المجاورة في السنة . وتتوقع الولايات المتحدة أن يستغرق تنفيذ مشروع استخدام موارد الطاقة المائبة لنهر كولورادو في تزويد الأجزاء الوسطى من ولاية أريزونا التي تتركز فيها جميع صناعات الولاية وأكثر من نصف أراضيها المروية ومن ٧٥ في المائة من سكانها بالكهرباء والماء ، نحو من خمسين عاما . ويبدو أن السلطات

الأمريكية تحتاج إلى المدة نفسها أيضا لتسوية القضايا القانونية القائمة بين ولايتي أريزونا وكاليفورنيا حول توزيع المياه على المدن التي تعاني من نقص في المياه .

وهناك الكثير من المشروعات المماثلة التي ما زالت حبرا على ورق بسبب السباق على التسليح .

وهناك الكثير من الحديث في الولايات المتحدة ، عن التطلعات الكبيرة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ألاسكا . ولكن هذه الولاية تمثل نموذجا ممتازا للكيفية التي تعرقل فيها النزعة العسكرية وتؤجل تحقيق التقدم في المناطق الأقل تنمية في الولايات المتحدة . فالولاية تحولت إلى قاعدة عسكرية . وأنفق ما يزيد على ألف مليون دولار على المنشآت العسكرية فيها . ومع ذلك فهي تستطيع أن تتطور اقتصاديا على أساس مواردها الاقتصادية المتنوعة كالخشب والبتروول وموارد الطاقة الكهربائية - المائية وخامات المعادن الحديدية وغير الحديدية والمعادن الأخرى . وهناك فرص رائعة لتنمية الزراعة في ألاسكا حيث لا تزيد مساحة الأرض المزروعة فيها على خمسة آلاف هكتار أو ما يعادل أقل من واحد في المائة من السبعمئة ألف هكتار الصالحة للزراعة . ولكن السلطات المدنية في الولاية لا تستطيع التصرف إلا في نحو من ٢٩ في المائة من مجموع أراضي الولاية ، إذ أن حق التصرف في المتبقى منها محصور في سادة البنتاجون ، أي وزارة الدفاع الأمريكية .

ويقول جى . دبليو روجرز المكتشف الألاسكى أن إقامة محطات كهربية - مائية ضخمة على نهر اليوكون وغيره ، وهي محطات تستطيع تأمين الطاقة الرخيصة لتنمية الصناعة ، تؤمن عاملا مهما في تنمية ألاسكا اقتصاديا . ففي الامكان إقامة محطة كهربية طاقتها ٧٠٠٠ ر٧٠٠ كيلو واط على شلالات رامبارت كانيون على نهر يوكون وعلى بعد ١٧٠ كيلو مترا إلى الشمال الغربى من قيربانكس وتكون بذلك أكبر محطة من نوعها في أمريكا . وستكلف إقامة هذه المحطة ١٧٠٠ مليون دولار . وتقول تقديرات المهندسين الأمريكيين أن في الامكان إقامة تسع محطات أخرى يبلغ مجموع طاقتها خمسة ملايين كيلو واط على نهر اليوكون وروافده . وتستطيع هذه المحطات كلها ومعها محطة رامبارت - كانيون إنتاج ٧١ ألف مليون كيلو واط ساعة من الكهرباء في السنة ، وهو رقم يعادل أضعاف أضعاف الكهرباء المولدة الآن في الولاية . وفي الامكان نقل القوة الكهربائية التي تولدها هذه المحطات لا إلى مدن ألاسكا الوسطى والجنوبية أو مقاطعة كولومبيا البريطانية في كندا ، فحسب ، وإنما إلى الولايات الأمريكية على المحيط الهادئ أيضا

حيث يتزايد الطلب على هذه القوة ، وإلى المكسيك كذلك . وفى وسع شبكة واحدة من القضبان المتعالية ، أن تزود المستهلكين للكهرباء عن طريق خطوط الضغط العالى إلى مسافة عدة ألاف من الكيلو مترات ، وهى مهمة سهلة بالنسبة إلى الأساليب الهندسية الحديثة . وفى وسع المحطات الكهربائية - المائية التى تقام على نهر اليوكون وغيره أن تغذ السير فى تنمية الصناعات الالكترو - كيمياوية وغيرها من الصناعات المستهلكة للكهرباء فى الاسكا كالألومنيوم وصناعات الألياف والورق واستخراج المعادن غير الحديدية وهلم جرا . وستؤدى إقامة مشروعات هندسية - مائية وإنشاء خزان للمياه سعته نحو من ٢٨ ألف كيلو متر مربع ويمثل أكبر خزان فى الولايات المتحدة إلى تحسين الأوضاع الملاحية فى نهر يوكون وإلى إزالة خطر الفيضانات ، وخلق امكانيات جديدة لصيد الأسماك . ولكن هذا يتطلب انفاقا ضخما ، فى الوقت الذى يبتلع فيه سباق التسلح الأموال اللازمة لهذا الانفاق .

ويمكن لحوض نهر السلام وكولومبيا فى الولايات المتحدة وكندا أن يصبح منطقة لأعمال انشائية ضخمة . فهناك مشروعات لبناء محطتين كهربيتين - مائيتين قويتين على هذين النهرين تكلفان ما يتردد بين ألف وألفى مليون دولار . ولقد تحققت السيطرة على جزء نهر كولومبيا الموجود فى أراضى الولايات المتحدة إلى حد ما . فهناك ست محطات كهربية كبيرة منها محطة « جراند كولى » تقوم وتعمل الآن . ولكن جزء النهر الواقع فى الأراضى الكندية لم يستغل استغلالا طيبا حتى الآن ، بالرغم من مروره وسط مضائق ضيقة تصلح لإقامة منشآت هندسية مائية .

وليست المشكلة هنا مجرد قضية تتعلق بالأموال . فلقد عجزت الولايات المتحدة وكندا حتى الآن عن الوصول إلى اتفاق حول توزيع موارد النهر الكهربائية - المائية . فالاتفاق الأمريكى - الكندى لعام ١٩٦١ حول الافادة المشتركة من نهر كولومبيا ، وبروتوكول عام ١٩٦٤ الذى حدد هذه الافادة بصورة أكثر دقة ، يميلان إلى وضع كندا فى موضع الشريك الأصغر ، وبصورة تبعد عن التكافؤ . فلقد ضمنت الولايات المتحدة السيطرة الكاملة على المياه التى يدفعها الجزء الكندى من حوض النهر ، وحرمت على كندا بناء أية مشروعات كهربية مائية لرى المناطق القاحلة فى النجود . ووصف تى . دوجلاس زعيم الحزب الديمقراطى الجديد فى كندا بروتوكول عام ١٩٦٤ ، « بالبرشامة » المذهبة التى يتحتم على كندا ابتلاعها ، مضيفة بشكل رئيسى حقوقها السيادية فى استعمال موارد كولومبيا الكهربائية المائية . وليس من الغريب والحالة هذه إذا لم يتم

البرلمان الكندي بسرعة بإبرام هذا الاتفاق ، اذ أن الجماهير الكندية والنقابات وخبراء الطاقة المولدة يعارضونها .

وتنتمى كندا الى مجموعة الدول السبع التي تعتبر أكثر البلاد الرأسمالية تقدما ، ولكنها تحتل في هذه المجموعة مكانة خاصة . ففي الامكان القول عمليا ان حياتها الاقتصادية متركزة كما هو الوضع في استراليا في قطاع ضيق نسبيا يقع في الجنوب ويجاور بالنسبة الى كندا حدود الولايات المتحدة ، ويعتمد عليها . وتسيطر الاحتكارات الأمريكية على نحو من ٦٢ في المائة من بترول كندا وغازها الطبيعي وعلى ٥١ في المائة من مناجمها وخمسين في المائة من صناعاتها الكيماوية وصناعة الآلات والأجهزة الزراعية و٤٥ في المائة من صناعاتها التصنيعية و٣٥ في المائة من صناعة الورق فيها . وتسيطر الولايات المتحدة تقريبا على مائة في المائة من صناعة السيارات والمطاط في كندا .

ولقد نمت صناعة استخراج المعادن التي تمثل أحد الفروع الهامة في الاقتصاد الكندي ، الى حد كبير لتكون مكملة للموارد المعدنية في الولايات المتحدة المجاورة . ولكن سياسة الحماية الجمركية التي تتبعها الولايات المتحدة ، ودول السوق الأوروبية المشتركة واليابان ، تحول بين كندا وبين الافادة بصورة أحسن من مواردها ، وكذلك بينها وبين تطوير تعدينها وغير ذلك من فروع صناعة تكرير وتنقية المواد الأولية التي تنتجها مناجمها .

وفي كندا مناطق واسعة لم يتم اقتصادها بعد بصورة كافية ولكنها ستمثل أهمية متزايدة في اقتصادها . فهي تضم موارد هائلة ستتحقق الافادة منها في المستقبل . وفي وسع نزع السلاح أن يعجل أمر استخدامها .

ويقول ليبوردييه العالم الكندي ان تنمية المناطق الشمالية في كندا تنمية اقتصادية واسعة تمثل الأساس في تحولها الى بلاد ذات اقتصاد مستقل ورفيع التنمية .

ولقد ارتبط التطور الصناعي في كندا وظهورها في الحقب الأخيرة كدولة صناعية رئيسية ارتباطا وثيقا بالبحث عن مواردها الكهربائية المائية . وتقدر هذه الموارد بما يتردد بين سبعين وثمانين مليون كيلو واط ، في حين كانت طاقة المحطات الكهربائية العاملة في عام ١٩٦٤ لا تزيد على عشرين مليونا . ومن المفروض أن يبلغ مجموع طاقة المحطات الكهربائية في كندا في عام ١٩٨٠ نحو ٤٦ مليون كيلو واط . وهناك خطط وضعت لاقامة

محطات كهربية مائية مجموع طاقتها ٤٦٠٠٠٠٠ كيلو واط أو أقل من ٢٠ في المائة من الزيادة المتوقعة في الطاقة بالنسبة الى جميع المحطات في عام ١٩٨٠ ، على نهري مانيكواجان وأوتاردس في مقاطعة كويبك . ويتطلب هذا المشروع وحده نحو من ألفي دولار وهو مبلغ يمثل ٢٢٠ في المائة من موازنة كندا الحربية لعام ١٩٦٤ - ١٩٦٥ . ولا شك في أن تنمية اقتصاد كندا من الطاقة المحركة سيسمح لها بالمزيد من استعمال ثروتها الطبيعية . استعمالا فعالا ، ومن التنقيب عن مواردها الطبيعية في المناطق الأقل تنمية .

وستفيد الزراعة الكندية افادة عظيمة من البحث الشامل عن موارد الطاقة الكهربائية - المائية في ممر نهر ساسكاتشيوان - بحيرة وينيبج - نهر ويلسون المائي الممتد من جبال روكي الى خليج هدسن . وهناك حاجة ماسة الى أعمال انشائية ضخمة في المنطقة لمنع الفيضانات ، كاقامة الأقنية والخزانات والسدود ، ولاستصلاح ثمانمائة ألف هكتار من الأراضي في دلتا نهر ساسكاتشيوان كانت لا تمس بسبب تكرار الفيضانات . وهناك احتمال في المستقبل البعيد بتحويل قدر كبير من المياه من بحيرة وينيبج الى الخزان القائم على نهر ساسكاتشيوان الجنوبي . وسيؤدي تنفيذ هذا الاحتمال الى رى مساحات شاسعة من الأرض والى تحسين الأوضاع اللازمة لتنمية الصناعة . ويعتقد العلماء الكنديون انه سيكون من الضروري في المستقبل تزويد الأقسام الجنوبية من كندا بالمياه من مواردها في الأقسام الشمالية من البلاد ، وتحويل مجرى نهري السلام واثاباسكا وغيرها الى الجنوب بوجه خاص . ولكن تنفيذ هذه المشروعات التي تشمل أيضا بناء عدد من المحطات الكهربائية - المائية ، يتطلب انفاقا ضخما .

ولسنا في حاجة الى القول بأن البلاد القديمة المتقدمة صناعيا في غرب أوروبا كبريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا وغيرها ، تواجه مشكلات حيوية مهمة لا يمكن حلها نتيجة سباق التسلح الفاقد الاحساس بالمسؤولية . وتحتاج هذه البلاد الى كثير من الأموال لاقامة المساكن اللازمة ، وإدارة المرافق العامة ، وإدخال التعليم المجاني في جميع المراحل الدراسية ، والخدمات الطبية المجانية ، والرواتب التقاعدية ، والعناية بالمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية .

ومن المعروف أن من واجب البلاد نفسها ببرلمانها . وحكومتها وبلدياتها وتنظيماتها السياسية وغيرها ، أن تحدد الوسائل الممكنة لاستخدام الموارد التي ستتوافر عن طريق تنفيذ نزع السلاح . وعلينا الآن أن نستعرض بعض المناقشات التي تدور في كثير من البلاد .

وتؤلف الإعتمادات الحربية في بريطانيا طبقا للأرقام الرسمية نحو ١٠ من عشرة في المائة من جميع النفقات العامة على السلع والخدمات (١) . ولو فرضنا أن جميع التوفيرات التي تنتج عن نزع السلاح ستذهب لتأمين متطلبات المستهلك ، فإن هذا يعنى أن ما يعادل عشرة في المائة من أسعار التجزئة سيعود الى الجمهور البريطانى ترى ما الامكانيات الفعلية المتوافرة لدى بريطانيا لاستخدام مواردها ووسائلها الحربية الراهنة فى الأغراض السلمية ؟ تقول الحكومة البريطانية :

١ - سيتوافر فى حالة اقرار نزع السلاح الرجال والأراضي والأبنية والمصانع والمعدات التي تستخدمها القوات المسلحة مباشرة أو بصورة لا مباشرة فى انتاج السلع التي تخصها ، وستتحول الى انتاج مزيد من السلع والخدمات من مختلف الأنواع .

٢ - وقد تؤمن الحكومة هذا الانتاج الاضافى فيستعاض عن المشتريات العسكرية بمشتريات اضافية للتعليم والخدمات الصحية والطرق والأبنية والأهداف الأخرى . وهناك طريقة أخرى وهي خفض الضرائب مما يؤدي الى زيادة فى مشتريات القطاع الخاص لتكوين رؤوس الأموال للاستهلاك

هذا هو مقياس اتفاق الدولة على المتطلبات السلمية التي تتحدث عنها الحكومة البريطانية .

وعلى بريطانيا لازالة الأكواخ وتجديد المساكن أن تبنى أربعمئة ألف شقة فى كل سنة وهذا يتطلب اتفاق نحو من أربعمئة مليون جنيه .

ويحتاج بناء المدارس لنحو من ثلاثة ملايين طالب ، اتفاق ٧٥٠ مليون جنيه ، كما يتطلب الاسراع فى انشاء الجامعات سبعين مليون جنيه فى السنة . ولا بد من زيادة الإعتمادات السنوية لشق الطرق كما يقول الاقتصاديون البريطانيون بنحو من خمسين مليون جنيه فى السنة .

ويواجه التطور الاقتصادى فى بريطانيا العظمى متاعب بالغة بسبب الصورة الاقليمية الراهنة لاقتصادها التي تمت صياغتها منذ أيام الثورة الصناعية . وهناك حاجة الى الاستثمارات الرأسمالية الضخمة على صعيد البلاد كلها للخلاص من اللاتكافؤ بين الأقسام الجنوبية الرفيعة التصنيع

١ - بلغت أرقام مشروع الموازنة البريطانية لعام ١٩٦٦ - ١٩٦٧ نحو من ٣١٧٢ مليون جنيه أو ما يعادل ٦٠٨٢ مليون دولار .

والكتظة بالسكان في الجنوب وبين المناطق الكثيرة في الشمال ، التي ما زالت سيئة التطور والتنمية حتى الآن وتعانى من الأزمات الاقتصادية

وهناك حاجة كبيرة الى تنمية اقتصاد الطاقة المحركة ، اذ أن بريطانيا ستحتاج في عام ١٩٧٠ الى قوة كهربية تعادل ضعف أرقامها في عام ١٩٦١ . وهناك مشروعات لاقامة محطات لتوليد الطاقة النووية في بريطانيا بحيث يبلغ مجموع طاقتها بين خمسة وستة ملايين كيلو واط ، ومشروعات لبناء شبكة من المحطات الكهربائية - المائية على أنهار اسكوتلندة ، ومشروعات طاقة هندسية في وادي نهر ترينت حيث وضعت الخطط لبناء عدد من محطات الطاقة الحرارية التي تتردد طاقة الواحدة منها بين عدة ألوف وبين مليوني كيلو واط . وستكون محطة «هوم بيربون» الكهربائية - المائية ، والتي وضعت الخطط لبنائها مع المحطة التي ستقام في الحوض الأدنى لنهر ترينت مليوني كيلو واط ، وبذلك تكون كبرى المحطات في أوروبا الغربية .

ويدور الحديث في بريطانيا العظمى حول اقامة خزان كبير في خليج « ووش » لتحسين أوضاع المياه في الأقسام الجنوبية والشرقية من البلاد . وتحتاج اقامة سد طوله ٢٥ كيلو مترا ، ومزود بنظام معقد من الأقفال المائية وغير ذلك من المنشآت نحو من مائة مليون جنيه . وقد لا يكون هذا المبلغ كبيرا بالنسبة الى بلد كبريطانيا العظمى ، ومع ذلك ، لا يمكن رصد مثل هذا المبلغ في ميزانية الدولة التي تنوء بأعباء الاعتمادات الحربية . وفي وسعنا أن نقول بقصد المقارنة ان بريطانيا تنفق في كل عام ما يربو على ١٥٠ مليون جنيه للحفاظ على قواعدها العسكرية وغيرها من الأهداف الحربية في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا .

وتكفى الأموال التي تنفقها فرنسا على التسليح في السنة لكهربة جميع المناطق التي لا يزال أهلها يستعملون المصابيح الجازية ، واقامة خزانات لمياه الشرب في جميع القرى وبناء مائتي ألف مسكن ريفي ودفع الرواتب التقاعدية لسبعمئة ألف من الفلاحين العجز ، وشق آلاف الكيلو مترات من الطرق الرئيسية .

وقالت الحكومة الفرنسية في ردها على سؤال الأمانة العامة للأمم المتحدة عن النتائج الاقتصادية والاجتماعية لنزع السلاح ما نصه : « ستمثل هذه النتائج في زيادة الطاقة الانتاجية عن طريق الاستثمارات في المعدات الضخمة ، وفي توسيع التسهيلات في مجالات التعليم والبحث

العلمي ، وزيادة الاستهلاك الخاص ، ونشر الخدمات الاجتماعية والثقافية ، والقيام بمشروع اجتماعي للاسكان . ولا شك في أن هذه المجالات هي التي ستفيد أكثر من غيرها من الموارد التي ستتوافر من نزع السلاح .

وسيفيد نزع السلاح في فرنسا وكذلك في ألمانيا الاتحادية الغربية وإيطاليا كثيرا في مساعدة المناطق المتخلفة نسبيا على التطور والتنمية ، وهي مناطق تعاني في مجموعها كثيرا من البطالة ، وانخفاض الدخل . ولنضرب على سبيل المثال الأجزاء الغربية من فرنسا ولا سيما مقاطعة بريتانى ، ومناطق كثيرة في الجنوب الغربي ، ومناطق «ماسيف» الوسطى ، والجنوب الشرقي وساحل البحر الأبيض المتوسط . فليس في هذه المناطق كلها إلا مركز صناعي واحد وهو مارسيليا ، ولو استثنينا هذه المدينة لأمكننا القول بأنها خالية تماما من الصناعة . ويقول الاختصاصيون الفرنسيون ، أن من الضروري التغلب على التخلف في هذه المنطقة ، وتوجيه استثمارات رأسمالية كبيرة إلى المنشآت الصناعية الكبيرة فيها ، كإقامة فروع للصناعة تستند إلى الطاقة المحركة ، كصناعات الكلوروفينيل والألومنيوم والكالسيوم وهلم جرا ، واستخدام موارد الطاقة الكهربائية - المائية الموجودة . ومن الأهمية بمكان كبير لتنمية اقتصاد هذه المنطقة أن يتحقق ما يلي :

١ - إقامة شبكة من ستة مشروعات مائية هندسية على نهر دوارنس وروافده ونهر فردان على أن يكون مجموع طاقتها ألفي مليون كيلو واط ساعة من الكهرباء في السنة وأن تروى عشرين ألف هكتار من الأرض .

٢ - شق قناة بروفانس لتأمين المياه إلى مرسيليا والرى لسبعين ألف هكتار من الأرض الزراعية الإضافية .

٣ - استخدام موارد الطاقة الكهربائية المائية لنهر الرون استخداما شاملا وإقامة مصنع للألياف والورق ، وآخر للصناعات المعدنية - الكهربائية ، يعملان بالطاقة المتولدة من النهر المذكور .

٤ - تحسين نظام النقل ووسائطه .

وتقف إلى جانب المجمعات الصناعية المتقدمة ومناطق الراين - الروهر ، والراين - المين ، وهامبورج وشتوتجارت وميونخ وغيرها في ألمانيا الاتحادية مناطق زراعية مختلفة كثيرة تمثل أربعين في المائة من

مجموع مساحة البلاد ، ويسكنها ١٨ فى المائة من مجموع سكانها • ولعل أبرز هذه المناطق شمال هيسين وايفيل وهونسروك وويستروولد ، وفراנקو وغابة بافاريا • وفى الامكان استخدام شطر كبير مما تنقبه ألمانيا الغربية الآن على التسليح ، فى تنمية هذه المناطق صناعيا •

ويقول بيان صدر عن حكومة ألمانيا الاتحادية الغربية : « هناك فى جمهورية ألمانيا الاتحادية وفى مختلف مجالات الهياكل الأساسية للاقتصاد ، أى النقل والآفاق الاجتماعية والثقافية فجوات ضخمة ، تفوق متطلباتها بشكل كبير امكانيات توفير ما يلزمها • ولكن الزيادة فى النفقات العسكرية هى المسئولة عن هذه الفجوات ، فلقد أنفقت جمهورية ألمانيا الاتحادية مائة ألف مليون مارك على الأهداف الحربية بين عامى ١٩٥٠ و ١٩٦١ ، وهو رقم يفوق ما أنفقته ألمانيا النازية على استعداداتها للحرب العالمية الثانية ، وأنفقت البلاد فى عام ١٩٦٢ أكثر من خمسة عشر ألف مليون مارك أخرى على التسليح ، كما وصلت الموازنة العسكرية فى عام ١٩٦٤ الى عشرين ألف مليون مارك •

ولكننا نرى صورة جد مختلفة بالنسبة الى الانفاق على الشئون الثقافية والاجتماعية • فلقد امتص « مارس » اله الحرب ، من حكومة ألمانيا فى سنة واحدة ، مثل ما أنفقته على شئون التعليم والخدمات الصحية والعلوم والفنون والرياضة والمتطلبات الاجتماعية للصغار والشيوخ فى عشر سنوات تقريبا •

ويمثل الجنوب « نقطة بيضاء » كاملة على خريطة ايطاليا الاقتصادية • وبالرغم من أن أربعين فى المائة من سكان البلاد يعيشون فى تلك المنطقة الا أنها لا تستهلك الا نحواً من ١٥ فى المائة من مجموع القوة الكهربائية المولدة فى ايطاليا كلها • ولا يزيد معدل الدخل الفردى فى الجنوب على نصف معدله فى الشمال • وفى وسع مخططات التنمية لجنوب ايطاليا والتي أعدها الاخصائيون والهيئات أن تعمل الكثير للتغلب على التخلف الاقتصادى فى المنطقة • فهناك على سبيل المثال برنامج تنمية سردينيا على أساس المشروعات الهندسية للطاقة الكهربائية المائية والمقترحة من جانب شركة كهرباء سردينية ، وبرنامج إعادة بناء ١٤ مدينة فى الجنوب وغيرها • ولو توافرت الموارد اللازمة ، لأمكن اختصار المدة اللازمة لتنفيذ برنامج حرى صقلية لزيادة المساحة المروية فى الجزيرة من ٩٥ ألف هكتار الى ٢٤٠ ألف هكتار من ١٥ أو عشرين سنة كما هو مقرر فى البرنامج الى ثلث أو ربع هذه المدة •

• واتخذ أول قرار لتأمين معونة الدولة للجنوب في عام ١٩٤٧ .
ولكن هذه المنطقة ما زالت بوجه عام زراعية متخلفة ، بالرغم من ظهور عدة مراكز صناعية فيها ، وهي المراكز التي تشبه ناطحات السحاب في الصحراء ، والتي توجد في جيلا وتورانتو ، وراجوزا و نابولي .

ولقد أنفقت الهيئات التي أقامتتها الحكومة الإيطالية لتمويل الاجراءات لتنمية الصناعة في جنوب البلاد نحو ٤٧٧ ألف مليون ليرة حتى عام ١٩٦٢ ، في حين زاد الانفاق الحربي المباشر في إيطاليا في عام ١٩٦٤ فقط على ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠ مليون ليرة .

ولا شك في أن احتمالات استخدام الموارد التي يوفرها نزع السلاح في أهداف الانتاج السلمى ، أكبر بالنسبة الى بعض البلاد الرأسمالية الأخرى كاسبانيا وتركيا واليونان والبرتغال ، وذلك لأن هذه البلاد لم تفعل شيئا حتى الآن ، الا القليل جدا ، لتصل بصناعاتها الى مستوى يقوم على أساس تقنى عصى .

ولا تزيد المسافة بين « الحزيراس » في اسبانيا وطنجة على مدى « رمية الحجر » . ولكن هاتين المدينتين أقرب الى بعضهما في نواح أخرى غير الناحية الجغرافية . ولا شك في أن الصورة الاقتصادية لكثير من المناطق في اسبانيا وافريقية الشمالية ، هي واحدة أو متشابهة تقريبا . فنحن نرى فيها الصورة التي كانت تسبق الثورة الصناعية في أوروبا . ولقد كانت افريقيا وما زالت واقعة تحت ظلم الاستعمار ، أما اسبانيا ، فهي على النقيض من ذلك مرتبطة بهذا الاستعمار ، وبما يحمله من نزعات عسكرية .

وسيؤمن نزع السلاح الشامل والكامل ، فرصا ممتازة ، لتنمية التعاون الاقتصادي الأوروبي بوجه عام وتطويره . ويمكن للموارد التي يوفرها نزع السلاح أن توجه بشكل خاص الى تمويل المشروعات والمخططات المشتركة لتنمية قاعدة الوقود والطاقة الكهربائية المحركة في أوروبا ، حيث أصبح اللاتكافؤ ملموسا ، ولتوحيد الممرات المائية الرئيسية كالدانوب والراين ، والرون والالب والفستولا وغيرها . وتقول الاحصاءات المتيسرة ، ان الدول الأوروبية الغربية الأعضاء في المجلس الاقتصادي الأوروبي لن تستطيع في عام ١٩٧٠ سد أكثر من أربعين في المائة من متطلباتها من القوة المحركة من مواردها الخاصة في حين كانت هذه الموارد تؤمن ٧٥ في المائة من هذه المتطلبات في عام ١٩٦٠ .

وسيكون تنفيذ الاقتراحات التي قدمها الاتحاد السوفياتي والبلاد الاشتراكية الأخرى حول قضايا الأمن الأوروبي وبينها تخفيف التوتر العسكري ، وخفض التسليح في أوروبا حافزا طيبا لتنمية التعاون الاقتصادي على أساس أوروبي شامل للقارة . ولا شك في أن الوصول الى معاهدة صلح لألمانيا ، وحل الكتل والأحلاف العسكرية في أوروبا ، وعقد معاهدة لحظر انتشار الأسلحة النووية وتصفية القواعد العسكرية الأجنبية على أراضي الدول الأخرى ، وسحب القوات الأجنبية من هذه الأراضي ، تمثل كلها اجراءات تخلق أساسا مضمونا لقرار السلام في أوروبا وتنمية العلاقات السلمية والمتبادلة النفع بين جميع البلاد الأوروبية .

ولقد كانت اليابان حتى الآن تنفق نسبة مئوية أقل من مواردها القومية على الأهداف العسكرية ، اذا قورنت بغيرها من البلاد الرأسمالية المتقدمة . ولقد أعان هذا اليابان على التقدم بسرعة أكبر لتحقيق تبدلات نوعية مهمة في صناعتها وعلى قيادة العالم الرأسمالي في بناء السفن وإنتاج « الترانزستورات » وعلى أن تكون الثانية في إنتاج الصلب والأسمنت والرابعة في توليد الكهرباء وإنتاج مصنوعات البلاستيك .

ولكن اقحام اليابان في سباق التسليح يزداد يوما بعد آخر . ولقد بدأ هذا الاقحام في عام ١٩٥٠ عندما تم انشاء فيلق لقوات الشرطة الاحتياطية ، وباتت القوات البرية الدفاعية اليابانية تملك الآن أربعة أضعاف القوة النارية والقدرة على الحركة التي كانت لدى الجيش الامبراطوري السابق . وأنفقت اليابان ١٥٠٠٠ مليون على الأغراض العسكرية منذ أواسط عام ١٩٥٠ وحتى مستهل عام ١٩٦١ . وينص البرنامج الخمسي للدفاع على انفاق ١٦٦٠٠٠ مليون بين عامي ١٩٦٢ و ١٩٦٦ على تعصير أسلحة القوات الحربية وحده .

وقالت الحكومة اليابانية ردا على سؤال الأمين العام للأمم المتحدة ، حول النتائج الاقتصادية والاجتماعية لنزع السلاح ان أثر الحفض في الانفاق على برامج الدفاع ، بالنسبة الى الاقتصاد القومي الياباني سيكون تافها حتى ولو وقع هذا الحفض . ومع ذلك تبين الأرقام أن هذا الأثر لن يكون تافها أيضا . فلقد بلغ انفاق اليابان في عام ١٩٦٥ - ١٩٦٦ على التسليح نحو ٣٠١٠٠٠ مليون بين أو ٨٠٤ ملايين دولار . وليس هذا المبلغ بالشئ التافه فهو يزيد بعدة ألاف الملايين من اليبينات على المبالغ المخفضة في السنة نفسها لمكافحة الكوارث الطبيعية وتنمية الزراعة والري وزراعة

الأحراج • وعلينا أن نذكر أيضا أن ما يحققه مبلغ ٨٠٤ ملايين دولار في اليابان يفوق كثيرا ما يحققه في إنجلترا أو أمريكا • فمعدل الدخل القومي بالنسبة الى الفرد يصل في الولايات المتحدة الى ٢٥٢٨ دولارا وفي بريطانيا الى ١٢٤٧ وفي اليابان الى ٥٠٧ دولارات • ولا يتقاضى العامل الياباني الا ثلاثين في المائة مما يتقاضاه العامل البريطاني •

وفي وسع اليابان ، مثلها مثل أية بلاد أخرى ، أن تجد أماكن كثيرة تستطيع أن تستخدم فيها الموارد التي ستتوفر عن نزع السلاح الشامل والكامل • فلليابان متطلبات مشتركة مع غيرها من البلاد المتقدمة ، كما أن لها الكثير من المتطلبات الخاصة بها •

وكان ماكليش الجغرافي البريطاني المعروف قد كتب في الثلاثينات يقول : ان اليابان تمثل البلاد التي تحمل حجارتها آثار أصابع الانسان ، والتي يفيد فيها الناس من جميع الأراضي وبينها تلك القاسية كالجبال الصخرية • وأضاف ان الانسان استصلح كل ما يملكه من أرض في اليابان باستثناء البراكين والمناطق المجاورة لها تماما •

ولا شك في ان الحقيقة تقترب هنا من الأسطورة • فنحن لا ننكر أن الأرض تمثل المتطلب الأول للفلاح الياباني • ولكن كان هناك في اليابان حتى عام ١٩٤٩ نحو من ٥٠٠.٠٠٠ هكتار من الأراضي غير المستعملة والصالحة للزراعة وهي أقل بقليل من تلك التي كان اليابانيون يزرعونها • ولا شك في أن الفلاحين اليابانيين لا يستطيعون أن يقوموا باستصلاح هذه الأراضي بأنفسهم • ولكن الوضع سيكون جد مختلف ، اذا كانت الدولة هي التي ستستخدم مئات الملايين الاضافية من اليبانات المتوفرة من نزع السلاح في استصلاح الأراضي وسيعيد نزع السلاح الى اليابان أيضا ، عشرات الألوف من هكتارات الأرض التي تحتلها القواعد الأمريكية الآن في اليابان •

ويقول العلماء ان موارد اليابان تكفي لضعف تعداد سكان البلاد • وكل ما تحتاج اليه البلاد هو التنقيب عن هذه الموارد • وفي امكان الانسان أيضا الاستفادة من القوة المدمرة للأعاصير والتيارات البحرية وعشرات البراكين اليابانية ، ذلك في استخراج الطاقة المحركة •

وتعاني اليابان الآن خسائر كبيرة من الفيضانات التي تحدث بين الآونة والأخرى في فترة سقوط الأمطار • وتقول التقديرات ان الفيضانات والأمطار ألحقت بالبلاد في غضون الفترة بين ١٩٤٦ و ١٩٦٠ خسائر مادية وصلت الى ثلاثة ملايين مليونين أو ما يعادل ٨٤٠٠ مليون دولار وقتلت

نحو من ثلاثين ألف انسان . ولا شك فى أن السيطرة الشاملة على الأنهار وإقامة السدود الجديدة والحواجز والخزانات ضرورة قصوى .

وستعمل الافادة العقلانية من موارد الطاقة - الكهربائية على تنمية الصناعة المحلية وعلى دفع الدم الجديد الى اقتصاد المناطق المتخلفة ، اذ المعروف أن ثلثى الانتاج الصناعى ، متركز الآن فى المدن الست الكبرى ، وأن أكثر من سبعين فى المائة من مجموع مساحة البلاد تعتبر من المناطق المتخلفة .

وتحتاج طوكيو عاصمة اليابان كغيرها من المدن الى إعادة بنائها على نطاق واسع . ويزداد عدد سكانها بسرعة ، وينتظر أن يصل فى غضون عشرين عاما الى ما يتردد بين خمسة عشر وعشرين مليونا من الناس . ووضع مهندسو تخطيط المدن من اليابانيين عدة صور لإنشاء مدينة بحرية جديدة على خليج طوكيو تضم حزاما صناعيا وميناء حديثا وقسما للإسكان . ويقضى المخطط بإقامة هذه المدينة على أنقاض المدينة السابقة أو باستصلاح مناطق أخرى. من الخليج . ولكن لم يبدأ العمل فى المشروع بعد نظرا لعدم توافر الموارد .

وكان المستوطنون الاوروبيون منذ نحو من مائتى عام قد شرعوا فى الإقامة فى استراليا . ولكن مازالت المساحات الشاسعة فى القارة الاسترالية تمثل حتى الآن منطقة خلفية جرداء تقف وراء الجزء النامى جدا من البلاد . وكان جون فلين المكتشف الاسترالى قد أطلق على الأجزاء الداخلية من استراليا اسم «القلب الميت للقارة» . وأدى سباق التسلح الى الشروع فى محاولة لاستصلاح هذه الأجزاء لتكون قاعدة لتجربة الصواريخ النووية البريطانية . ومع ذلك فإن الماء لا الاسلحة هو الذى يستطيع عن طريق الرى الواسع النطاق أن يحمل الحياة الجديدة الى المناطق المتخلفة حاليا فى استراليا وأن يحولها الى صوامع للغلال لها أهميتها العالمية ، وأن يخلق الأوضاع الصالحة للاسراع فى استغلال موارد البلاد الطبيعية الوفيرة . وكتب روبرت بيرنز رئيس اتحاد الكتاب الاستراليين فى معرض الحديث عما تستطيع استراليا تقديمه الى العالم يقول : انه يأمل فى عام ١٩٨١ إقامة «صندوق عالمى للغذاء» تصب فيه جميع المنتجات الزراعية الفائضة ، وأضاف أن هذا الصندوق سيمثل أداة مهمة فى مكافحة المجاعة ، انى كان موقع وجودها . وقال بيرنز ان استراليا تستطيع أن تقدم الى العالم المعادن الكثيرة بالإضافة الى المواد الغذائية .

وهكذا نستطيع أن نتبين أن البلاد الرأسمالية المتقدمة جدا على الصعيد الصناعى تستطيع أن تحقق تقدما ماديا وتقنيا أفضل ، لو تخلص المجتمع الانسانى من أعباء النزعة الحربية الثقيلة ، ومن أعباء سباق التسلح الذى يستهلك ثروات هائلة يخلقها عمل الملايين من الناس ، والذى يهدد سلام الشعوب وأمنها .

ولاشك فى أن جميع بلاد العالم ستفيد فائدة كبرى فى توسع التبادل الاقتصادى الدولى . وسيحرر نزع السلاح التجارة الدولية فى الحدود المصطنعة الزائفة ومن التمييز التجارى الذى يخدم اليوم أغراض الحرب الباردة .

وتشمل التجارة الدولية نحواً من عشرة فى المائة من المنتجات القيمة فى العالم . وتصل أرقام هذه التجارة الى نحو من ١٣٠ ألف مليون دولار . وفى وسع نزع السلاح الشامل أن يرفع مجموع المتداول فى البيع والشراء فى العالم من السلع الى رقم يتردد بين ستمائة وسبعمائة ألف مليون دولار أى الى رقم يعادل خمسة أضعاف الرقم الحالى .

ولابد أن تتعرض التجارة بين البلاد الاشتراكية والرأسمالية الى التحول الى اتجاه جديد . فلقد احتل الاتحاد السوفياتى وبلاد اوروبة الشرقية والصين فى السنوات الطيبة التى سبقت الحرب العالمية الثانية نحواً من عشرة فى المائة من صادرات الولايات المتحدة و ١١ فى المائة من صادرات بريطانيا و ٢٨ فى المائة من صادرات ألمانيا . أما الآن فلا تزيد الحصة على ٢٥ الى ٣ فى المائة من التجارة الخارجية للدول الرأسمالية بالرغم من القدرة الضخمة للأسواق الداخلية للبلاد الاشتراكية التى يزيد تعداد المستهلكين فيها على الالف مليون من الناس .

ويؤمن الغناء الحواجز التجارية وعودة الأوضاع الدولية الى طبيعتها ، فرصة لزيادة الدورة التجارية بين البلاد الاشتراكية والبلاد الرأسمالية الرفيعة التنمية الصناعية بما يتردد بين ثمانية آلاف وتسعة آلاف مليون دولار أو بما يزيد على ضعف الأرقام الراهنة .

ويؤدى نزع السلاح الى التنمية السريعة للتجارة بين البلاد المتقدمة صناعيا وبين البلاد الأقل منها تنمية . وقد لا يحتل التصنيع وادخال الأساليب التقنية الزراعية العصرية مكانة ظاهرة فى البلاد

النامية اقتصاديا ، اذا لم تستورد هذه البلاد الآلات والمعدات والسلع الصناعية الأخرى على نطاق واسع من البلاد الصناعية . وفى مكنة البلاد النامية من الناحية الأخرى وهى تسير فى طريق التقدم أن تصدر المزيد من سلعها .

ويؤمن العالم المنزوع السلاح للدول فرصا عظيمة لتبادل المعارف الاقتصادية والعلمية والهندسية وذلك بالنسبة الى البحوث النووية. على سبيل المثال ، واستعمال الطاقة الذرية للأغراض السلمية واستكشاف الفضاء وتنظيم المناخ واكتشاف محيطات العالم وغير ذلك من القضايا .

هذه هى المشكلات العالمية التى تثيرها الثورة العلمية والتقنية التى يشهدها العالم المعاصر الآن . وهى تتطلب المزيد من التفاعل الاقتصادى الدولى ، وخلق الأوضاع اللازمة لتبادل اقتصادى واسع النطاق بين البلاد الاشتراكية وبين بلاد النظام الرأسمالى . وفى وسع هذه العملية بدورها أن تترك أثرا مناسباً على الوضع الدولى .

ويساعد نزع السلاح وتنفيذ برنامج الاقتصادى على تحسين التجزئة الدولية للعمالة ، اذ يتيح الفرصة لمزيد من الافادة العقلانية من موارد كل بلاد بحيث نضمن الافادة للبلاد نفسها ولجميع شركائها فى مجال التبادل الاقتصادى العالمى .

٩ الاشتراكية ونزع السلاح

ظهرت الدولة الاشتراكية الأولى الى حيز الوجود قبل نحو من نصف قرن . ترفع شعارات «السلام والجهد الخلاق والحرية لجميع الشعوب» . وأصبحت هذه الدولة وهي تخلص لهذه المبادئ التي جعلت منها أساس السياسة الداخلية والخارجية السوفياتية ، في فترة قصيرة من الزمن العملاق العالمى الصناعى الثانى ، وبلد التقدم فى العلم والهندسة . ويدين الاتحاد السوفياتى وغيره من البلاد الاشتراكية بما يتحقق من منجزات الى طبيعة النظام الاشتراكى نفسه، اذ ان التنمية الاقتصادية القومية فى ظل هذا النظام ومايلحق بها من اجراءات تتخذ على المسرح الدولى تكون لمصلحة الجميع ، لا لمصلحة قلة محدودة .

ومن الطبيعى أن البلاد الاشتراكية التى باتت تؤلف الآن ثلث سكان الكرة الأرضية تبذل الجهود المركزة الآن لتنفيذ الخطط الشاملة والبرامج الانمائية الاقتصادية لخلق الأساس المادى والتقنى للاشتراكية والشيوعية . وستنفذ هذه الخطط ، وان كانت البلاد نفسها مضطرة الى مواجهة سباق التسلح الذى تشنه الامبريالية . ولا ريب فى أن ما حققته البلاد الاشتراكية حتى الآن من منجزات ومن تقدم سريع خير دليل على ذلك .

فلقد ارتفع مجمل الانتاج الصناعى فى الاتحاد السوفياتى بنسبة ٨٤ فى المائة فى غضون سبع سنوات اى بين عامى ١٩٥٩ و ١٩٦٥ .
فلقد ضاعفت المشروعات الصناعية الرئيسية التى بلغ تعدادها ٥٥٠٠ والعدد الكبير من المشروعات الانتاجية الأخرى التى بدأ العمل فيها ابان هذه الفترة الطاقات الصناعية للاتحاد السوفياتى بالنسبة الى ماكان عليه فى عام ١٩٥٨ .

وبينما كانت حصة الاتحاد السوفياتى عشية بدء الحرب العالمية الثانية من مجموع الانتاج الصناعى العالمى لاتزيد على عشرة فى المائة ، ارتفعت هذه الحصة فى عام ١٩٦٥ الى نحو من عشرين فى المائة .

ويحتل الاتحاد السوفياتى مركز القيادة فى عدد من المجالات المهمة فى العالم اى فى العلم والهندسة . ولقد حقق الاتحاد منجزات مهمة فى اكتشاف الفضاء وعلم الطبيعة النووية واستخدام الذرة والطبيعات وعلم الالكترونيات والهندسة الاذاعية ، والعلوم التعدينية والهندسة الصاروخية وصنع الطائرات والنقل البعيد المدى للطاقة الكهربائية وهلم جرا .

ووصل معدل الانتاج الصناعى بالنسبة الى الفرد فى البلاد الاشتراكية الاعضاء فى مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة فى عام ١٩٥٠ الى معدل المستوى العالمى . وارتفع هذا المعدل الى ثلاثة اضعاف المعدل السابق فى عام ١٩٦٣ . وباتت الدول الاشتراكية تنتج الآن فى شهر واحد من السلع الصناعية ماكانت تنتجه قبل الحرب فى سنة كاملة .

ولقد حازمت شعوب الاتحاد السوفياتى أمرها على أن تبني المجتمع الشيوعى الذى يركز على مبدأ «من كل حسب طاقته ولكل حسب حاجته» . ولا بد لتحقيق ذلك من اقامة ألوف محطات القوة الكهربائية الاضافية ، والمشروعات الصناعية والمناجم ، وعشرات الملايين من الشقق السكنية ، واعادة تشكيل مساحات فسيحة من الأرض ، ومسبح الموارد المعدنية واستخراجها ، والافادة الى الحد الأقصى من آخر منجزات العلم والهندسة .

وسيكون لتحقيق مخططات التنمية الاقتصادية فى الفترة بين عامى ١٩٦٦ و ١٩٧٠ ، أهمية قصوى فى اقامة الأساس المادى والتقنى للشيوعية . ولا بد أن يصل الاتحاد السوفياتى فى عام ١٩٧٠ الى الأهداف الصناعية التالية .

١٩٧٠	١٩٦٥	
٨٥٠ — ٨٣٠	٥٠٧	القوى الكهربائية بألف الملايين من الكيلو واط ساعة
٣٥٥ — ٣٤٥	٢٤٣	البترول بملايين الأطنان
١٢٩ — ١٢٤	٩١	الصلب بملايين الأطنان
١٠٥ — ١٠٠	٧٢٤	الأسمنت بملايين الأطنان
٢٠٣٠٠ — ٢٠١٠٠	٨٢١	البلاستيك والصنغ الصناعي بألف الأطنان
٢٣٠ — ٢٢٠	١٨٥	أدوات الآلات القاطعة للمعادن المنسوجات بألف الملايين
٩٨ — ٩٥	٧٥	من الأمتار المربعة
٦٣٠ — ٦١٠	٤٨٦	الأحذية الجلدية بملايين الأزواج
٧٥ — ٧٥	٣٠٧	أجهزة التليفزيون بملايين الأجهزة
٥٦ — ٥٣	١٧	الثلاجات المنزلية بملايين القطع

وكانت المهمة الاقتصادية الأساسية في فترة الخطة الخمسية الوصول الى مزيد من النمو الكبير في الصناعة والى معدل عال ومستقر من التنمية في الزراعة ، وتحقيق ارتفاع كبير في ضوء ذلك ، في مستويات الشعب المادية والحضارية . وستطبق هذه المهمة عن طريق الافادة من انجازات العالم والتقنية ، وعن طريق التنمية الصناعية للانتاج الاشتراكي كله ، وزيادة الفاعلية والطاقة الانتاجية للعمالة .

وتتفق مؤشرات الخطة الرئيسية تمام الاتفاق مع المبدأ الاساسي وسيزيد الدخل القومي في غضون السنوات الخمس بنحو من ٤٠ في المائة تقريبا ، كما سيزيد مجمل الانتاج الصناعي بنحو من ٥٠ في المائة ومعدل الانتاج الزراعي . السنوى بنحو من ٢٥ في المائة ، عما كانت عليه ارقام معدل الانتاج السنوى طيلة السنوات الخمس السابقة . وستبلغ الاستثمارات الرأسمالية في الانتاج القومي ٣١٠ آلاف مليون روبل ، أى بزيادة ٥٠ في المائة تقريبا عما كانت عليه في الفترة بين عامي ١٩٦١ و ١٩٦٥ .

ويعمل الشعب السوفياتي لخلق مزيد من القوة الكهربائية والمراكز الصناعية التي ستفيد من الموارد الطبيعية الهائلة للمناطق الشرقية من الاتحاد السوفياتي والجزء الأوروبي منه أيضا . ويملك الاتحاد السوفياتي أكبر مخزونات من المواد المعدنية في العالم . وتظهر على

الخريطة الجيولوجية للاتحاد السوفياتى أكثر من ١٥ ألف علامة تشير الى المخزونات التى تم اكتشافها من المعادن الحديدية وغير الحديدية والمعادن النادرة والبتروول والغاز والفحم والمواد الأولية الكيماوية والماس وغير ذلك من المواد .

وستقوم فى سيبيريا مجمعات كبيرة لانتاج الطاقة المحركة من الوقود كالفحم المحلى الرخيص والطاقة من نهر اينيس وغيره من الأنهر العظيمة . وأصبحت آسيا الوسطى بمواردها الهائلة من الغاز والقوة الكهربائية - المائية ، احدى المناطق المهمة للغاية فى البلاد بالنسبة الى استهلاك الطاقة المحركة والى الصناعات الالكترو - كيماوية بوجه خاص . وسيقام مركزان كبيران للحديد والصلب فى وسط القسم الاوروبى من الاتحاد السوفياتى ، حيث بدأ استخراج المخزونات الضخمة من خامات الحديد من مناجم كورسك المغناطيسية ، ومثلها فى تزاخستان . وستقام مراكز كيماوية رئيسية تستند الى الغاز الطبيعى فى مناطق الأورال ، والفولجا ، وأوكرانيا وشمال القفقاس ، وسيبيريا وآسيا الوسطى .

وتسير التنمية الصناعية فى حوض نهرانجارا فى سيبيريا بسرعة هائلة . ولقد شرع التوربين الأول فى محطة براتسك لتوليد الكهرباء المائية فى الدوران فى هذا النهر منذ خريف عام ١٩٦١ . وتعتبر هذه المحطة التى هى الكبرى فى العالم ، نواة القوة المحركة للمجمع الصناعى الممتد فى دائرة نصف قطرها ٢٥٠ كيلو مترا . ويقوم هناك اكبر مصنع للألومنيوم فى العالم ، ومصنع آخر لصهر المعادن الخام وسحقها ، وهو قادر على تكرير ١٢ مليون طن من المعادن كل عام ، ومصنع ثالث عملاق لصناعة الألياف والورق والعجينة الورقية . وينتج المصنع الثالث بعد اكماله مليون طن من هذه العجينة فى السنة ، كما ينتج مواد أخرى . وستصل طاقة محطة براتسك بعد استكمال انشائها فى السنوات القليلة القادمة الى ٥٠٠٠ ر٥٠٠ كيلو واط ، كما أن الأعمال التمهيدية لاقامة محطة اوست - ايليم لتوليد الطاقة الكهربائية المائية والتى تولد القدر نفسه من الطاقة تسير على قدم وساق ، على مسافة أبعد على ضفاف النهر نفسه .

وتسير اقامة المراكز الصناعية فى اشينسك - كرازنويارسك وسايانسكى وغيرهما من المراكز المهمة جنبا الى جنب مع اقامة المجمع

الصناعى فى براتسك فى منطقة انجارا - انيسى ، وفجرت اقامة محطة كرازنويارسك للطاقة الكهربائية المائية العمل فى التنقيب عن الموارد الهائلة للطاقة المائية فى نهر انيسى الذى يستطيع تأمين طاقة تصل الى ٤٧٠ ألف مليون كيلو واط ساعة من الكهرباء فى السنة . وستكون مدى محطة كرازنويارسك طاقة تبلغ خمسة ملايين كيلو واط أو مائة ضعف تقريبا لما تولده محطة فولخوف للطاقة الكهربائية وهى أولى المشروعات التى نفذها الاتحاد السوفياتى فى هذا المجال . وستعادل كل وحدة مولدة للكهرباء فى محطة كرازنويارسك التى تقرر أن تضم اثنتى عشرة وحدة ، فى طاقتها تلك التى تولدها محطة نهر الدنيبر كلها ، وهى المحطة التى تركزت عليها أنظار العالم كله ، عندما قامت روسيا السوفياتية بإنشائها .

وهناك تطلعات رائعة وعجيبة للتنمية الاقتصادية فى المناطق الشمالية من الاتحاد السوفيتى . وسيتم استغلال موارد الخشب فى كاريليا الغربية ومنطقة أركانجل وجمهورية كومي المستقلة استغلالاتا وسيقام عدد من مصانع تنقية الخشب والمصانع الكيماوية هناك . وسيستفاد كل الفائدة من الاباتيت وخامات النحاس والنيكل والسيانيت والمعادن النادرة وغيرها من الثروات المعدنية فى شبه جزيرة كولا . ويجرى بناء محطات للطاقة المحركة تعتمد على تيارات البحر على ساحل بحر بارينستس وفى خليج مازين ، لتؤمن مصدرا جديدا من مصادر الكهرباء الرخيصة .

وستستغل موارد الخشب فى المجرى الأدنى لنهر اوب فى القسم الشمالى من آسيا استغلالاتا واسعة النطاق ، كما سيقام مركز رئيسى وجديد لاستخراج البترول وتكريره فى حوض كوندا ، وسيبدأ باستغلال الموارد الصناعية لمنطقة نهر فيلوبوى الغنية بموارد الماس . واكتشفت مخزونات كبيرة من الغاز الطبيعى والبترول فى حوض نهر فيلوبوى وعند مصبه وعلى نهر لنيا ، كما اكتشفت مخزونات ضخمة من فحم الكوك وخامات الحديد فى ياكوتيا الجنوبية مما سيسهل اقامة مركز آخر للفحم والحديد والصلب هناك . وستصبح كمشاتكا فى القريب العاجل منطقة تعدينية مهمة ومركزا للطاقة الكهربائية المائية الحرارية .

وسيمضى الاتحاد السوفياتى - سدا منه لمتطلبات العلم الحديث والهندسة - قدما فى طريق التنمية السريعة لصناعات طاقاته المحركة

وانتاج الآلات والصناعات المعدنية والكيمياوية ، وهى الفروع الصناعية الرئيسية التى تضمن التقدم الهندسى فى الصناعة القومية .

وتتحقق تنمية ضخمة فى المجال الزراعى أيضا . فلقد وضعت المخططات لرى ما يتردد بين ٢٥٠٠.٠٠٠ و ٣٠٠٠.٠٠٠ هكتار من الارض ولصرف المياه فى مساحات تتردد بين ستة ملايين وستة ملايين وخمسمائة ألف هكتار بين عامى ١٩٦٦ و ١٩٧٠ وتخلص من الرقوع تحت رحمة عوامل الطبيعة وتضمن محاصيل عالية ومستقرة فى الحبوب وقصب السكر والقطن والفواكه والخضار وغير ذلك من المحاصيل الزراعية . وسيتم رى عدة عشرات الملايين من المساحات الأخرى فى الوقت المناسب . ولقد أنتجت الأراضى المروية فى عام ١٩٦٤ ثلاثمائة ألف طن من الحبوب فى عام ١٩٧٠ ، ويتوقع الخبراء أن يرتفع هذا الرقم فى عام ١٩٧٠ الى عدة أضعاف .

وهناك مشروعات كبرى للرى تحت التخطيط أو بدأ العمل فيها فى أواسط آسيا وقزاقستان وأوكرانيا وبلغاريا والفولجا ، وما وراء القفقاس . ويستمر العمل فى بناء قناة قره - توم التى ستمكن مياه نهر امو - داريا من رى ثمانمائة ألف هكتار من الأراضى فى مناطق الهضاب الجائعة والمساحات المجاورة لها . ولقد بدأت المحاولات لاستصلاح أراضى هذه الهضاب الواقعة بين طشقند وبخارى والتى تضم ملايين الهكتارات من الأراضى القاحلة منذ أكثر من مائة عام . ولكن لم يكتمل قبل نشوب ثورة عام ١٩١٧ رى أكثر من ثلاثين ألف هكتار ليس الا . وتحولت مئات الألوف من هكتارات الأرض الى حقول ومراع ومروج وحدائق فى عهد الحكومة السوفياتية . وكانت الهضاب الجائعة بالأمس كما يقول بى . بى سيميونوف - تيانشانسكى ، الجغرافى الروسى المشهور ، «أرضا منخفضة ميتة شاحبة اللون ، تحرقها الشمس ، وينطبق عليها اسمها ، بما يسيطر عليها من حرارة محرقة ، وافتقار كامل الى الحياة» . وستصبح الهضاب الجائعة المستصلحة مع مرور الوقت اكبر المناطق الصالحة لزراعة القطن فى الاتحاد السوفياتى .

وستجرى مياه سيبيريا الى المناطق الشمالية والوسطى من قزاقستان عبر قناة أريتش - قراجاندا التى تمتد الى ٤٩٠ كيلومترا والتى بدأ العمل بها فى عام ١٩٦٢ . وستصل المياه بعد ذلك الى قناة

اريتش - اليم - توبول التى تمتد ثمانمائة كيلو متر والتى تتسع لمرور ١٢٠ الى ١٥٠ مترا مكعبا من الماء فى الثانية الواحدة (١) ، وسيمر الشطر الأول منها عبر البطاح الواسعة التى لا ماء فيها فى منطقة اومسك ومنطقة تسيلينى .

ولقد بات استكمال مشروعات تحويل مقادير كبيرة من مياه نهر سيبيريا الى آسيا الوسطى ، أمرا متوقعا فى القريب العاجل . وتم اعداد المشروعات اللازمة لتحويل نهريين من أنهر أوروبا الشمالية وهما بيشورا وفيشيجدا الى الجنوب . وسيصل خزان كاما - فيشيجدا - بيشورا الضخم بين أعالي هذه الأنهار ومنطقة كاما ، مما يسهل تحويل ما قدره ٤٠ كيلومترا مكعبا من الماء فى السنة الى الفولجا . وستحول مياه نهري بيشورا وفيشيجدا ، دون جفاف المياه فى بحر قزوين الذى يضم موارد هائلة من الأسماك ، كما سيزيد الانتاج الحالى للكهرباء من سلسلة المحطات الكهربائية المائية على نهري الفولجا وكاما بنحو من ١١ ألف مليون كيلو واط ساعة ، ويؤمن المياه اللازمة لرى مساحات شاسعة من الأراضى الخصبة فى مناطق الفولجا والمساحات الواقعة بين الفولجا والأورال ، ومصب الفولجا - اخطوبا . وستستخدم القناة العامة التى ستقام فى نقل فحم بيشورا والخشب من أحواض الأنهر الشمالية ، الى مناطق الفولجا وغيرها من الأماكن فى جنوب البلاد .

ولاشك فى أن هذه المهام التى ترمز الى الطبيعة السلمية العميقة لسياسات الاتحاد السوفياتى الداخلية والخارجية تشير الى أنها ستنفذ حتى ولو استمر سباق التسلح . ومع ذلك علينا أن ندرس ماسيفيده الاتحاد السوفياتى لو تحقق نزع السلاح الشامل والكامل ، وتخلص من الحاجة الى اتفاق جزء من أمواله وموارده على شئون الدفاع وهو ما يعادل ١٣ر٤٠٠ مليون روبل فى عام ١٩٦٦ . ولو استمر هذا المعدل فان الاتحاد السوفياتى سينفق فى عشرين عاما نحو ٢٦٨ ألف مليون روبل على شئون الدفاع . وسيوفر نزع السلاح هذه الأموال للأغراض السلمية ، وينال الاتحاد السوفياتى نفسه منها نحوا من

(١) يؤمن كل متر مكعب من الماء يصل الى الصحراء انتاج ثلاثمائة غرام من القطن الخام ، أو ما يعادل مترا واحدا من السلع القطنية وثمانية كيلو جرامات من اللحوم والشحوم و ٥٠ كيلوجرام من الصوف .

٢١٤ ألف مليون روبل ، هذا اذا فرضنا أن عشرين في المائة من الأموال التي يوفرها نزع السلاح ستخصص لمعونة البلاد النامية . وتعادل هذه الأموال المتبقية للاتحاد السوفياتي تقريبا جميع الاستثمارات الرأسمالية التي شهدتها الاقتصاد السوفياتي في غضون أربعين عاما أي بين ١٩١٧ و ١٩٥٨ من السلطة السوفياتية . وهي تعادل خمسة أضعاف الاعتمادات التي رصدت في الموازنة العامة للدولة السوفياتية لعام ١٩٦٦ للأهداف الاجتماعية والثقافية كالتعليم والخدمات الصحية والرواتب التقاعدية والمنح والتطور الثقافي وهلم جرا .

وسيؤدي تحويل القوة العاملة والموارد المالية والمادية في شئون الدفاع الى أهداف البناء السلمى وإلى الاسراع فى تحقيق مخططات الاعداد الاقتصادية وتأمين المزيد من أموال الدولة للمتطلبات الاجتماعية - الاقتصادية ، وتحسين الأوضاع الحياتية للشعب السوفياتي .

ويقول بعض الاقتصاديين السوفيات ، ان المعدل السنوى لنمو الانتاج الصناعى فى الاتحاد السوفياتي يمكن أن يزيد بنسبة مئوية تتردد بين ٢ و ٣ فى المائة اذا تحقق نزع السلاح .

وانعكس البرنامج الاقتصادى لنزع السلاح فى وثائق أصدرتها البلاد الاشتراكية ولاسيما فى ردود حكومات بولنده وتشيكوسلوفاكيا والمجر ويوجوسلافيا على مذكرة الأمين العام للأمم المتحدة حول النتائج الاقتصادية والاجتماعية لنزع السلاح وكذلك فى البيانات الصادرة عن حكومة جمهورية المانيا الديمقراطية حول هذه المشكلة .

وبينت حكومة جمهورية بلغاريا الشعبية ذات مرة ، انه لو استخدمت الأموال التى أنفقت على دفاع البلاد بين عامى ١٩٥٥ و ١٩٦٢ فى أعمال الانشاء الجديدة ورفع دخل الشعب ، فان الأموال الثابتة ، كانت ستفوق الأهداف المقررة بنسبة تتردد بين ١٠ و ١٢ فى المائة . ويعنى هذا أن ماقيمته نحو من ستة آلاف مليون ليف أو مايعادل ٤٢٠٠ مليون دولار من السلع كانت ستنتج من المشروعات الصناعية التى ستقام بهذه الاموال ، وهو مايزيد على مجمل حجم انتاج بلغاريا الصناعى فى عام ١٩٣٩ .

ولو أصبح نزع السلاح حقيقة واقعة . فان فى وسع البلاد الاشتراكية أن تستخدم بعض الاموال المتوفرة ، لتنفيذ المشروعات المشتركة ضمن اطار التعاون والتنسيق الاقتصادى فى تنمية اقتصادياتها . وكانت الدول الأعضاء فى مجلس التعاون الاقتصادى

منشغلة منذ عام ١٩٦٤ في تنسيق خططها المتعلقة بالموجودات الثابتة في عدد من المشروعات المهمة . وتعد الآن الاقتراحات لانشاء عدد من المشروعات الصناعية المشتركة بموجب الخطة الخمسية للفترة بين ١٩٦٦ و ١٩٧٠ . وتم مد أنابيب بترول الصداقة التي تمثل مشروعا أساسيا مشتركا لهذه الدول الأعضاء في عام ١٩٦٤ . ويمثل هذا الخط الذي يبلغ طوله ٥٠٠ كيلومتر والذي ينقل البترول السوفياتي من ضفاف الفولجا الى بولنده وجمهورية المانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا والمجر أكبر خط في العالم لنقل البترول . وهو أكبر من أي خط مثيل له في البلاد الرأسمالية اذ يبلغ طول الخط الأمريكي «البوصة الكبيرة» نحو ٢٢٠٠ كيلو متر وخط التابلين في العربية السعودية ١٨٠٠ كيلو متر . ويعتبر خط القضبان المتعالية لنقل الكهرباء والذي يحمل اسم خط « السلام » ويشمل خطوط أوكرانيا الغربية في الاتحاد السوفياتي وبولنده و المانيا الديمقراطية والمجر ورومانيا وبلغاريا في منتهى الأهمية للتنمية الاقتصادية للبلاد الأوروبية الاشتراكية وهو يحمل طاقة تقدر بنحو من ٣٤ مليون كيلو واط ، وان كان لا يزال يمثل مجرد بداية .

وفي وسع البلاد الاشتراكية أن تفيد كثيرا من التنمية الشاملة لنهر الدانوب ، وهو النهر الذي يتطلب أيضا جهدا مشتركا لعدد من البلاد . وتظهر التقديرات الأولية : ان الاحتمالات الكهربائية المائية لنهر الدانوب تكفي لحمس عشرة محطة كهربية - مائية تؤمن قدرا كبيرا من الكهرباء . ويمثل حوض الدانوب مكانا مناسباً لاقامة مجمع اقتصادي يستطيع الاستفادة فائدة فعالة من البوكسيت المجري ، والحامات المعدنية البلغارية والمنغنيز الروماني والتشييكوسلوفاكي والأراضي الزراعية القريبة من الدانوب وهلم جرا .

وهناك محطات القوة الكهربائية المائية الضخمة على نهر الدانوب ونهر تيسا وغيرهما ومحطات القوة الكهربائية الحرارية القوية والجهود المشتركة لاستخراج الفحم والبتترول والغاز الطبيعي ، وهي كلها تؤلف بعض الطرق التي تستطيع البلاد الاشتراكية الأعضاء في المجلس الاقتصادي ، أن تتعاون في تنمية الوقود والأساس الاقتصادي طبقا لبرامج التخطيط الطويلة المدى .

ولقد درس العلماء الصينيون والسوفييات بالاشتراك في وقت ما الموارد الاقتصادية لنهر أمور ، وتطلعات التنمية الاقتصادية في حوضه .

وسرعان ما ظهر أن في امكان هذا النهر وروافده الرئيسية أن تؤمن توليد أكثر من ٦٠ ألف مليون كيلو واط ساعة من الكهرباء وهو قدر يزيد على الطاقة التي كانت محطات الصين الكهربائية كلها تولدها في عام ١٩٦٠ وقدرها ٥٥ ألف مليون كيلو واط ساعة .

وفي وسع جمهورية الصين الشعبية كنتيجة لنزع السلاح أن تسارع في حل الكثير من المشكلات الاقتصادية الحادة التي تواجهها عن طريق تخصيص موارد وأموال اضافية تنفق الآن على الدفاع ورصدها للانشاء الاقتصادي والتنمية الثقافية .

ويتحدث مدى المخططات الانشائية في الاتحاد السوفياتي وغيره من البلاد الاشتراكية عن نفسه . ولاشك في أن بلادا كهذه تقع وتنفذ مثل هذه الخطط لابد أن تكون معنية بدوام السلام وتعزيز التعايش السلمى الواسع بين الدول المختلفة في أنظمتها الاجتماعية .

ولكن على الدول الاشتراكية في الوقت نفسه وفي ظل الأوضاع الراهنة التي ينشط فيها الرجعيون الامبرياليون . وتواصل القوى الاستفزازية للامبريالية تدخلها في الشئون الداخلية للدول المستقلة ، أن تعنى عناية مستمرة بتعزيز أمنها وخطوط دفاعها . فستعرض المكاسب التاريخية التي حققها الشعب السوفياتي وغيره من الشعوب الى الخطر ، اذا لم تجد هذه الشعوب الضمان المباشر أو اللامباشر من القوة العسكرية الضخمة للمجموعة الاشتراكية ولاسيما من قوة الاتحاد السوفياتي . ويحمل الاتحاد السوفياتي وهو يؤدي واجباته الدولية العبد الأكبر . من النفقات لتنظيم شئون الدفاع المشترك عن البلاد الاشتراكية . ويعتبر الامبرياليون ، الاتحاد السوفياتي العقبة الأساسية التي تعرقل تنفيذ مخططاتهم العدوانية . ولعل هذا هو الذي يدفع الاتحاد السوفياتي الى تحمل المسئولية الكبرى عن مصير السلام والتقدم الاجتماعى .

ولا حاجة بنا الى القول بأن الاحتفاظ بالقوات العسكرية العصرية يتطلب انفاقا ماديا وماليا ضخما . ولو كان كل شيء متوقفا على الاتحاد السوفياتي ، لقام بتخفيض كبير ومهم للانفاق الحربى لاستخدام الأموال المتوفرة في زيادة الاستثمارات الرأسمالية في القطاعات المدنية للاقتصاد . ولقد أعلن الاتحاد السوفياتي المرة تلو المرة أنه يعتبر الاندفاع نحو السلاح الذي جرت الدول الامبريالية وعلى

رأسها الولايات المتحدة الجنس البشرى اليه ، مؤذيا وخطرا . ولقد بذل الاتحاد السوفياتى قصارى جهده لوضع حد لهذا التبديد الأحق للجهد الانسانى والطاقة والموارد ، ولكن التوفير فى نفقات الدفاع فى هذه الأوضاع الراهنة التى تصعد فيها القوى الامبريالية العدوانية التوتر الدولى ، وتخلق مراكز للحرب ، لايمنى سوى العمل ضد مصالح الاتحاد السوفياتى والبلاد الاشتراكية ، وضد مصالح السلام والأمن لجميع الشعوب فى العالم .

ولم يضع الاتحاد السوفياتى ولن يضع أية مخططات لمهاجمة أية دولة أخرى . فالشعب السوفياتى مقتنع بأن السلام بين الشعوب والتعايش السلمى بين الدول هما متفقان تمام الاتفاق مع مصالح الشعوب كلها . وستكون الحرب العالمية الجديدة الكارثة الكبرى . حتى ولو حملت الدمار الى المعتدى . ويعتمد مستقبل الشعوب وما يحمله من فرص لتحسين أوضاع حياتها كل الاعتماد على حل مشكلة الحرب والسلام . ولذا فان الخط الذى يسير عليه الاتحاد السوفياتى فى الشئون الدولية يتجه فى طريق الدفاع عن السلام وحق الشعوب فى الاستقلال والتقدم الاجتماعى ، وردع قوى العسكرية والعدوان بحزم واصرار ، والعمل من أجل نزع السلاح والتعاون الواسع بين الدول على أساس مبادئ التعايش السلمى . وكان المؤتمر الثالث والعشرون للحزب السوفياتى قد عاد فأكد هذا الخط السياسى .

ويعمل الاتحاد السوفياتى باصرار رغبة منه فى كبح جماح سباق التسلح ووقفه نهائيا على الوصول الى اتفاق حول الاجراءات العملية اللازمة للوصول الى نزع السلاح الشامل والكامل . وكل مايعنى الشعب السوفياتى ، تجنب وقوع حرب عالمية جديدة . ولاشك فى أن الاتحاد السوفياتى رغبة منه فى تحقيق هذا الهدف النبيل ، على استعداد للتعاون مع جميع الحكومات التى تقف أو ستقف الى جانب تخفيف التوتر الدولى وضمان الأمن للشعوب كلها .

١٠ حول الحكم المطلق

"للفرسان الأمريكيين الثلاثة"

لا شك في أن القارئ يود بعد حصوله على هذه الفكرة التصويرية لما يمكن عمله في مجال المشروعات الهندسية التي عرضناها ؛ أن يدرس الفرص المتعلقة بتنفيذ البرنامج الاقتصادي لنزع السلاح الذي بحثنا فيه ؛ وامكان تنفيذ نزع السلاح الشامل والكامل . ويواجه القارئ بعد انتقاله من مجال العلم والهندسة ؛ ومن الحسابات الهندسية السهلة نسبيا الواقع اليومي بما فيه من تسابق على السلاح ، ومن مشكلات دولية لم تحل كالعدوان الأمريكي في فيتنام وكضمانات الأمن الأوروبي وتسوية الصلح مع ألمانيا وغيرها .

ولا شك في أن القارئ يحس بشيء من الارتباك بعد أن طاف بفكره في أرجاء الكرة الأرضية . ويتساءل بعض الناس ، هل يتطلب التعود على شيء واضح كفكرة القول على سبيل المثال بأن الحرب النووية الحرارية تهدد الجنس البشري بدمار لم يسبق له نظير ؟ وكالقول بأن نزع السلاح نعمة أرضية ، وبأن القذف بمئات ألوف الملايين في هاوية سباق التسليح عمل إجرامي وأحمق من وجهة نظر المجتمع المعاصر ؛ والعقل الانساني؛ شيئا من التكيف ؟ ولكن هناك آخرون يسألون . . . وهل نزع السلاح ممكن على الإطلاق ؟ أو لا تفرض الحتمية على الشعوب والدول التي

تفرضها قوانين علم الحياة التي تؤكد لها ألوف السنوات عبر التاريخ ؛
أن تواجه الحروب وسباق التسلح ؟

وأمامنا رغبات ثلاث من علماء الاجتماع الأمريكيين هم ار . شترادز
هوبى ، ودبليو آر . كينتز ، واس . تى بوسونى ، الذين يعتبرون من
عظماء الاختصاصيين فى الاستراتيجية العالمية والدبلوماسية . ولقد أعلن
هؤلاء ؛ الفينة تلو الفينة أن نزع السلاح الشامل والكامل ، « حلم مطلق »
وفكرة لا تستند الى أى أساس تاريخى صحيح . ولقد قال السير اليك
دوجلاس - هيوم ممثل بريطانيا فى قصر الأمم فى جنيف نفس الشئ
تقريبا . وان نزع السلاح الشامل والكامل لن يصبح ممكنا الا فى
حالة تغير طبيعة الانسان . وعلينا الآن أن ننظر الى الموضوع نظرة
مفصلة ...

(أ) النهج الجديد مقابل القنوية :

تمثل القوى الرجعية للامبريالية بسياسيتها وواضعى مذهبيتها
الخصم الأساسى لنزع السلاح وبالتالي لمعاهدة نزع السلاح الشامل
والكامل وما تنطوى عليه من برنامج اقتصادى . ولو كان الأمر موكولا
الى دعاة السلام وحدهم ؛ لكان نزع السلاح قد أصبح حقيقة واقعة منذ
أمد طويل . ولعل هذا هو الذى يفرض قبل كل شئ تحليل المفاهيم
التي تسيطر الآن على ما يسمى بعالم الغرب . وسنقوم كذلك بدرس آراء
الليبرالية البورجوازية المسرفة فى تطرفها وآراء البورجوازية الصغيرة
التي تنبع كما سيبدو واضحا لنا من أبعاد مناقضة كل التناقض للليبرالية،
ولكنها تنتهى وهنا موضع الغرابة الى نفس الاستنتاجات فى هذه القضية .
ولما كانت القضية لا تعدو مجرد عداوات مذهبية فاننا لا نحس بأية حاجة
الى الرجوع الى نفس الاستعارات اللفظية الغامضة أو شبه الغامضة التي
يستخدمها الدبلوماسيون عادة .

وكان العالم الذى تحدثنا عنه فى الفصول السابقة ؛ دنيا من الأفكار
والآمال والأحلام الغربية التي لا يعرف القسم الأكبر من الناس فى الغرب
شيئا عنها ، وان عرفوا فلا يعرفون الا القليل .

ولقد بات من الطبيعى جدا بالنسبة الى سكان الاتحاد السوفياتى
وغیره من البلاد الاشتراكية ، أن يتبينوا الخطط التقنية الاقتصادية
والعلمية الجديدة . ولقد بينا بوجه خاص أن أساليب التغلب على التخلف
الاقتصادى فى البلاد والقارات المختلفة المتحررة من النير الاستعماري
تنحصر فى محاولة لنشر التجارب المتجمعة فى هذا الموضوع على العالم

كله فى حالة تحقيق نزع السلاح الشامل والكامل . ولقد حاولنا ونحن نفعل ذلك أن نؤكد أول ما نؤكد الجوانب المادية والتقنية للموضوع لنتمكن القارىء من أن يتفهم بصورة أفضل الفرص المتاحة فى عصرنا . وفى وسعه أن يرى بنفسه أن البرنامج الاقتصادى لنزع السلاح يشبه الأفكار والمشروعات الهندسية التى ظهرت فى المجتمع غير الاشتراكى أيضا .

فلقد كانت افريقية حتى عهد قريب قارة مستعمرة بكاملها « مجزأة » الى ممتلكات للدول الأوروبية الغربية ، ولكن الانسان تمكن الآن من ابتكار خطة انيجا المدهشة لتنمية المجرى الأدنى لنهر الكونجو ، والتى تقضى بإنشاء محطات للطاقة الكهربائية المائية تفوق فى طاقتها مجموع الطاقة التى تملكها محطات الطاقة الكهربائية المائية فى ألمانيا الاتحادية .

وما زالت العواطف السياسية تجيش فى شبه جزيرة الهند الصينية، ومازالت القنابل الأمريكية تنهال على فيتنام ؛ فى حين تنعكس فى لاوس الصغيرة جميع العناصر التى تثير الجزء الأكبر من العالم ؛ كما تنعكس فى نقطة صغيرة من الماء . ومع ذلك فنحن نرى أن خطة نهر الميكونج التى بات العالم كله يعرفها الآن قد ظهرت فى تلك البلاد التى ما زالت بعيدة عن أن تنعم بالسلام والهدوء .

ولقد أصدر العالم البريطانى جون بيرنال (١) كتابه « عالم بدون حرب » ؛ فى انجلترا القديمة التى ما زالت تسير على نظام السيطرة، والتى ما زالت مقتنعة من فائدة الاتجاه المحافظ والحاجة الى أحلاف الأطلسى والمركزى والباسيفيكي (جنوب شرق آسيا) . ويبدو أن جيمس بيرنال كان أول رجل استطاع أن يقدم عرضا عاما للتطلعات الاقتصادية للكرة الأرضية فى أوضاع نزع السلاح .

ولقد صدر كتاب آخر من هذا الطراز اسمه « الاقتصاد العالمى لعلم الطاقة » صدر فى ألمانيا الغربية «وكر النزعة العسكرية والانتقامية، لعالم اقتصادى بارز هو اف . بآدى .

(١) جون ديزموند بيرنال ولد عام ١٩٠١ عالم طبيعى بريطانى معروف - أستاذ فى جامعة لندن . نال جائزة لينين فى عام ١٩٥٣ . أصبح أستاذ شرف فى جامعة موسكو وعضوا فى عدد من الاكاديميات العلمية . من أشهر كتبه « مهمة العلم الاجتماعية » و « التحرر من الحاجة » و « العلم والصناعة فى القرن التاسع عشر » و « العلم فى التاريخ » .
المغرب .

ولم يكن مؤلفو خطة اينجا ومشروع الميكونج وكتاب « عالم بدون حرب » وهم جميعا يعيشون فى العالم الرأسمالى الوحيدين الذين تبينوا رومانسية انتصار الانسان على الطبيعة . فلقد نشأ مئات الملايين من الناس فى العالم الاشتراكى على الاحساس بذلك ؛ اذ ان السلام والعمل والمعرفة والبناء ، هى الشعور والايمان والعقيدة وهى أيضا معيار تقييم جميع القيم لديهم . ولقد كان لينين هو الذى وضع لهم هذا المفهوم فى خطته لكهربية روسيا السوفياتية . وعندما يقرأ المرء خطب الزعماء الكبار فى افريقية وآسيا ، يجد أن أفكار لينين عن كهربية روسيا ؛ تشرق ساطعة فى آسيا وافريقية كما تتخلل الحجب ممتدة الى أمريكا اللاتينية . وتعتبر هذه الأفكار فى تلك البلاد القوة التى تلتف حولها الشعوب للنضال ؛ والراية المرفوعة لانتصارات شعوب البلاد النامية فى المستقبل .

ولا شك فى أن يوجين بلاك ؛ رجل البنوك الأمريكى الكبير (١) على حق الى حد ما عند ما يقول ان هذه الراية ترفع فى كثير من بلاد آسيا وافريقية وأمريكا اللاتينية فى بعض الأوقات لا من الجماهير العريضة وحدها ؛ بل من الجماعات المتقدمة من المثقفين والعمال المتعلمين وتنطلق ألسنة اللهب من الشرارة الصغيرة ، كما أن البذور الصغيرة التى تلقى فى الأرض التى تحرث فى الربيع تنتج حصادا جنيا فى الخريف .

فلم تنطلق نفس الأفكار والاقتراحات والمشروعات بوجه عام فى وقت واحد فى مختلف أرجاء العالم من أفكار الناس على اختلاف آرائهم ، ومهما كانت خطوط سيرهم فى الحياة ؟ أن هذا الانطلاق دليل على وجود قوة ضخمة ولا يمكن مقاومتها ، فقد ترفض الأفكار والمشروعات مرة ومثني وثلاث بل مائة أو ألف مرة ، ومع ذلك فهى موجودة لتبقى ، على أساس القاعدة التى تقول « . . . اطرء الطبيعة من الباب لتجدها قادمة اليك من النافذة » .

ولم يقم أحد باختراع البرنامج الاقتصادى لنزع السلاح ، وانما ولدته الحياة ، كما ولدته العصر الذى نعيش فيه .

ويقول كارل ماركس « . . . ولذا فان الجنس البشرى ، يضع لنفسه فقط تلك الواجبات التى يستطيع حلها وأداءها . ولو نظرنا الى

(١) المدير العام السابق للبنك العولى الزام للام المتحدة .

التضحية نظرة أكثر دقة وتمعنا ، فاننا نجد أن هذه المهمة ، لا تنشأ الا عندما تكون الأوضاع المادية لحلها موجودة ، أو انها في طريق الوجود، (١) .

ويعرف الذين وضعوا المشروعات للمحطات المائية - الكهربائية على نهر الكنج أو السند أو الكونجو تمام المعرفة ان هذه المشروعات سهلة على التنفيذ . ويعرف الملايين من الآخرين ذلك أيضا ، كما يعرفه رجال الأعمال . وليس هؤلاء على استعداد لاقحام أنفسهم في الأوهام . . وهم يدركون خيرا من غيرهم أن الاقتراحات لتحويل هذه الأموال والموارد التي يوفرها نزع السلاح الى المتطلبات السلمية سهلة على التطبيق من الناحيتين الاقتصادية والهندسية . فهم يعرفون أن المشروعات الهندسية ما زالت حبيسة خزائن الاحتكارات ، وأن الخطط لوضع طاقات القوة الهائلة والموارد الطبيعية في آسيا وأفريقية وأمريكا اللاتينية بالاضافة الى موارد أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية يمكن أن توضع في خدمة الانسان .

ومع ذلك هاجم المدافعون عن الامبريالية والاستعمار على الفور البرنامج الاقتصادي لنزع السلاح . وليس هذا بالغريب ، فالبرنامج يستند الى فكرة نزع السلاح الشامل والكامل ، وهي فكرة غريبة كل الغرابة على مصالح الاحتكارات الكبرى ، اذ انها لا تعرض حلا لصور اللاتوافق في العلاقات الاقتصادية الدولية التي يصوغها الامبرياليون لمنفعتهم ومصالحهم ، كتقسيم البلاد الى متقدمة ومتخلفة ، وكالزراعة الفردية ، وكتحويل النقد اللامتكافيء وهلم جرا .

وكان رد الفعل الأول لواضعي المذهبية الاحتكارية محاولة ارضاء أكثر العناصر تخلفا ومحافظة في حركات التحرر الوطني .

وكان هؤلاء يقولون « ليست الحاجة الى برامج طوبائية واسعة تجرى حساباتها لزمان مقبل مازال في طي الغيب بل الى اجراءات محددة تعالج مباشرة الآن أسوأ الشرور التي خلفها الماضي » . وكان آخرون يتفلسفون فيقولون . . « ليس البرنامج الاقتصادي لنزع السلاح الا اقتساما لجلد الدب الذي لم يذبح بعد ، أو عدا للفراخ الصغيرة قبل فقسها من البيض وتفريخها » . ولا بد من التمعن في هذه الآراء التي يراد منها اقناع الناس العاديين .

(١) كارل ماركس وانيجلز - منتخبات - المجلد الاول - دار نشر اللغات الأجنبية

- موسكو ١٩٥٥ - ص ٣٦٣ .

ولكن هذه الآراء مجرد افتعال زائف • ولما كانت الاحتكارات الكبيرة في الغرب نفسها تنشد ارضاء البلاد النامية نفسها واقناعها بنظرية « الأهداف الفورية » ، فقد حزمت أمرها على أن تكون بعيدة النظر بقدر الامكان بالنسبة الى اقتصاداتها • وهي تدع نظرية « الأهداف الفورية » الى الآخرين ، وهذا أمر منطقي طبعاً •

ولقد سبق لنا أن بينا أن القوى المنتجة في الوقت الحاضر أصبحت تحمل طابعاً عالمياً الشمول • ويتطلب المزيد من تركيز المتطلبات الرأسمالية الكبيرة ومن مركزيتها بعض التخطيط الأساسي وبعد النظر وتقييم التطلعات بالنسبة الى المدى والزمن • يضاف الى هذا أن مخططات التنمية الاقتصادية البعيدة المدى ، تمثل عاملاً سياسياً ذا أهمية عالمية كبيرة ، مما يفرض على كبار رجال الأعمال ، أن يحاولوا انتاج شيء لارباك هذه المخططات •

وتقوم الاحتكارات الكبيرة في الولايات المتحدة وألمانيا الاتحادية وبريطانيا وفرنسا باعداد توقعاتها الانمائية لعشرين سنة وأربعين سنة قادمة •

وقام خمسة وعشرون خبيراً من المؤسسات الأمريكية «موارد المستقبل» ولمدة خمس سنوات باعداد دراسة عن تطلعات التنمية الأمريكية في غضون الاربعين سنة القادمة ، والى أى مدى ستظل البلاد مزودة بالموارد • ولقد قامت مؤسسة فورد بتمويل المؤلف الذى أعده هؤلاء الخبراء والذى ضم ألف صفحة وحمل اسم «موارد أمريكا ومستقبلها - احتياجات وفرص» • ترى ما الأفكار التى حملها هذا المؤلف ؟ افترض واضعو الكتاب أن الحرب الباردة ستستمر أربع حقب قادمة ، وأن الانفاق العسكرى الأمريكى سيتضاعف مرتين أو ثلاث مرات فى الخمس عشرة سنة القادمة ليصل الى ما يتروود بين مائة ألف ومائة وخمسين ألف مليون دولار •

وقدمت مؤسسة روكفلر مثل هذا العون لاعداد مؤلف آخر من هذا الطراز حمل اسم «تطلعات أمريكا» • وهو يعالج موضوع المشكلات الرئيسية التى ستواجهها الولايات المتحدة فى غضون السنوات العشر أو الخمس عشرة القادمة •

وناقش المؤتمر الخاص بالموارد المقبلة ، وقد عقد فى مدينة مونتريال فى أكتوبر من عام ١٩٦١ ، صورة الأوضاع والتطلعات لتنمية الموارد الاولى فى كندا ، وهى سادس دولة صناعية منتجة بين البلاد الرأسمالية

الامبريالية • واشترك في هذا المؤتمر نحو من ٦٥٠ مندوبا يمثلون مختلف المؤسسات الحكومية ودوائر الأعمال والبحوث في البلاد ، كما أشرفت عليه الحكومة الكندية • ولقد ناقش المؤتمر عددا كبيرا من المشكلات المتعلقة بالطريقة العقلانية لاستغلال الثروة الطبيعية للبلاد في المستقبل • وتركز الاهتمام بوجه خاص في المؤتمر على الافادة الشاملة من موارد كندا المائية ، وعلى المزيد من تنمية الصناعات المستهلكة للقوة الكهربائية •

ويعتزم ملوك المال والبورصة وضع خطة لتنمية الاقتصاد العالمي في المستقبل ، ولكن فكرهم ينصرف أولا وقبل كل شيء الى توسيع سباق التسلح على أساس انهم غير راضين عن الأرباح الأسطورية التي جنوها حتى الآن من هذا السباق • أما بالنسبة الى الدول الفتية ذات السيادة ، فان الاحتكارات لا تستطيع أن تقدم اليها سوى نظريات منسوخة تهدف الى حرمان الشعوب حتى من الثقة بمستقبلها ، ومن الحاجة الى النضال من أجل هذا المستقبل •

ولقد بدأت فلسفة جديدة في الظهور في الولايات المتحدة بوجه خاص • ويقال هناك ان من الواجب تنفيذ برنامج طموح للتسلح ، واغراق البحر الأبيض المتوسط والمحيطين الهندي والأطلسي بغواصات بولاريس الحاملة للأسلحة النووية والاندفاع بعد ذلك الى تنفيذ مشروع جديد كمشروع مارشال (١) ، وعلى أساس أوسع في آسيا وإفريقية وأمريكا اللاتينية • ولكن هذا المشروع الجديد يفترض خلق طبقة «رقيقة» من الأغنياء في البلاد المتخلفة اقتصاديا تمثل قوة تالية وتتولى خدمة الاحتكارات بصورة مباشرة أو لا مباشرة • ويأمل الامبرياليون عن طريق هذا المخطط في توجيه تنمية هذه البلاد في سبيل سلطوى يحفظ كل ما في الاستعمار والنزعة العسكرية والاقطاع من «محسنات» • وكتبت صحيفة فرانكفورتر الجمانية زائتونج الألمانية الغربية في هذا الصدد تقول « • • يجب أن تهدف سياسات المعونة الغربية الى اقامة طبقة عريضة من الملاك الافراد في البلاد النامية ومن التجار والصناعيين الذين سيقومون باقتصاد السوق الحر ويجسدونه » • وتعنى اقامة هذه الطبقة تحول الشعب الى وجود تعس وحياسة تتميز بالفاقة • ولكن الشعب بعد هذه الحياة في هذه الطريق الملائى بالضحايا الذين ماتوا من المجاعة والمرض ،

(١) نسبة الى الجنرال جورج مارشال وزير خارجية أمريكا في الأربعينات وواضع المشروع الذي يحمل اسمه لتقديم المعونات الى الحلفاء الغربيين تمهيدا لضمان السيطرة الاقتصادية الأمريكية عليهم •
- العرب -

لا يستطيع اللحاق بالبلاد النامية صناعيا ، فى مجال الانتاج الا بعد عدة قرون .

حقا انها طوبائية دموية . ومن الطبيعى أن يكون هناك تناقض صارخ بين «الحلم الجميل» بوجود اقتصاد سلمى سريع التطور على الأرض وهو الحلم الذى يتحول الى واقع فى البلاد التى تبنى الاشتراكية ، وبين الواقع الذى يسيطر على ما يسمى بالعالم الحر . ولكن المخططات الخاصة ببرنامج سريع لزيادة اقتصاد الطاقة المحركة فى كندا ، قد تسمى أيضا، مجرد «حلم جميل» ، طالما أن خطر نشوب الحرب النووية الحرارية مازال قائما .

ويؤمن البرنامج الاقتصادى لنزع السلاح ، استشفافا للتنمية العالمية فى المستقبل ، اذ انه يتعلق بما سيتحقق من أنجازات فى العلم والهندسة والفكر الاجتماعى . فلا بد من اقامة مراكز صناعية جديدة ذات أهمية علمية كتلك القائمة فى الأورال والروهر وبيتسبرج وغيرها ، فى البلاد الاسيوية والافريقية وفى أمريكا اللاتينية أيضا . وتستطيع جميع شعوب الأرض بل لابد أن تحقق تقدما هائلا فى طريق تنميتها المادية والتقنية وذلك عن طريق اقامتها لصور جديدة من العلاقات الدولية السياسية والاقتصادية ، وضمانها ايجاد تعاون اقتصادى دولى متبادل النفع فى ظروف من السلام الدائم . ولا شك فى أن الوحيدى الذين يشكون فى ذلك ، هم أولئك الذين يتصورون جديا بأن نهاية الحياة على الأرض قادمة ، أولئك الذين يشبهون ذلك المالك السىء الخلق ، الذى أمر خدمه عندما عرف أن موته قريب ، بقطع كل ما فى بستانه قائلا « لا أريد أن يظل أى شىء بعد أن أموت » .

وعلى الانسان ألا يكون قدريا فى نظرتة الى الحاضر والمستقبل بالنسبة الى الجنس البشرى ، وأن يعتبر الحرب والدمار والفاقة الصور الوحيدة لمستقبل الانسانية الذى تخفيه طيات الغيب . فلقد حققت الحياة الاجتماعية تقدما عظيما ، وان كان بعض الساسة المحافظين فى الغرب ، يعتقدون بأن الشكل وحده هو الذى تغير ، وأن محتوى الحياة السياسية والدولية والطبيعة الانسانية قد ظلا على حالهما قبل مئات السنين . ولكن هذا هو الذى يدعو بالضبط الى احساس الانسان بتعفن الماضى وجموده ، وهو يقرأ مؤلفات مثل هؤلاء الناس .

فمن الضرورى فى عصرنا هذا أن يفكر الانسان بأسلوب جديد ، لا بنفس الأسلوب الذى كان يفكر فيه قبل عدة قرون . فالمستقبل يصنع من جديد ، وهو يولد من مخاض الحاضر وآلامه .

ويتطلب المستوى الجديد للقوى الانتاجية والذي يكتسب الآن طابعا عالمي الصورة ، تنظيما جديدا للعلاقات الدولية وصورا جديدة من الحياة الدولية . ويتمثل المتطلب الأول والرئيسي في وجود التعايش السلمي بين الدول المختلفة والتكافؤ بينها ومحور الاستعمار محوا كاملا ، والقضاء على تخلف البلاد المتخلفة ، والوصول الى نزع السلاح الشامل والكامل . وتكون كل هذه الظواهر لمصلحة جميع البلاد والشعوب ، ولذا فهي تتطلب العمل لا مجرد التصور .

ولا تستطيع شعوب البلاد في الشرق والغرب والجنوب والشمال تبني العقيدة المتوحشة التي تؤمن بها الاحتكارات المنتجة للسلاح . وتنشد الحروب وتجري وراء سباق التسلح ، وذلك لأن هذه الشعوب تريد السير قدما في طريق حياة فضلى . وهي تعبر عن هذه الارادة بمختلف الصور وبينها تأميم المشروعات الخاصة والبنوك كما حدث في جمهورية مصر العربية وبورما والجزائر .

ونحن نشهد المدى غير العادى للأحداث التاريخية التي تسير في طريق الوقوع ، والطبيعة المتعددة الصور للطوفان القوى الذي ينفذ عبر سدود المستعمرين والامبرياليين وحواجزهم بمختلف الأشكال وفي مختلف البلاد ، ليسرع في طريق بناء الحياة الجديدة .

ويعرض تحليلنا الموجز للبرنامج الاقتصادي لنزع السلاح ، الكثير من الواجبات التي تواجه الجنس البشرى ، والتي يعرفها كل انسان ، وكذلك الكثير من الواجبات الأكثر تعقيدا . فمن الضروري تأمين الرى للأرض والصرف للمستنقعات وحفر الأقنية وخلق المزيد من الطاقة المحركة والقدرات الصناعية . ولو كرس الجنس البشرى نفسه لهذه المهام بدلا من الاشتباك في الحرب ، فان المستحيل لا بد أن يتحول الى ممكن . ولو أن العمل بدأ جادا في استغلال الموارد المائية لأنهار السند والكنج وبراهما بوترا في الهند والباكستان والنيل والكونجو في افريقية والأمازون واوزينوكو في أمريكا اللاتينية ، فان السياسات الخارجية للدول والعلاقات الدولية ستكتسب معنى مختلفا كل الاختلاف عن معناها الحال .

وكما أن الانسان الآن في وضع أفضل للسيطرة على الطبيعة ، فانه بات يملك قوة أكبر ووسائل أكثر للسيطرة على تنمية المجتمع وعلى الشؤون الدولية .

وتستند الاقتراحات التي تقدم بها الاتحاد السوفياتى حول موضوع

نزع السلاح وبرنامج الاقتصادى والتي لقيت التأييد من الأغلبية الغالبة للدول الأعضاء فى الأمم المتحدة الى فهم الحقيقة الواقعة وهى أن فى الامكان بل لابد من ضمان السلام والتعايش السلمى بين الدول على أساس اتفاق يعقد بينها حول نزع السلاح الشامل والكامل ، وحول الوصول الى اتفاق آخر بإحلال التعاون بينها ضمن اطار التنافس الاقتصادى السلمى بين النظامين العالميين . ولابد أن يتضمن هذا الاتفاق تقديم العون الى البلاد النامية لمساعدتها فى التغلب على التخلف الاقتصادى .

ولن يحل نزع السلاح بالطبع جميع المشكلات الاجتماعية . ولكن لو أن الاتفاق المجنون للجهود والموارد فى انتاج أسلحة الدمار استخدم للأغراض السلمية ، فانه لابد أن يمارس بدون شك نفوذا مواتيا على الحياة اليومية فى جميع البلاد .

وسيؤمن نزع السلاح الأساس الأفضل للتنافس الاقتصادى السلمى ، للنظامين الاجتماعيين العالميين ، وأن تفيد من هذا الأساس جميع الشعوب والدول سواء أكانت فى الشرق أم الغرب أم الجنوب أم الشمال .

ومن الصحيح أن اقامة سد حتى على نهر صغير ، يتطلب قدرا معيناً من النضال والجهد . ويزداد هذا المتطلب عندما يكون المشروع يهم العديد من الملايين من الجماهير ومختلف الطبقات .

ولا تطبق حتى أحسن الأفكار أوتوماتيكيا فى المجتمع ، فكل شيء لابد أن يتحقق عن طريق النضال ، والجهد الانسانى ، أو اذا شئنا الدقة فى القول ، فإن كل شيء لابد أن يتحقق عن طريق الصراعات بين الطبقات المختلفة والفئات الاجتماعية التى تحتل أماكن مختلفة فى الانتاج القومى والعالمى . ولقد قيل منذ أمد طويل ، انه لو كانت للقواعد الحسابية أية تأثيرات على المصالح المادية للمجموعات ذات النفوذ ، فانها أيضا ستجد من يتحداها .

وسنجد أيضا مجموعة كبيرة من المحافظين العنيدى ، الذين يدعون بأن نزع السلاح شيء طيب بالطبع ، ومستحب ، ولكنه غير عملى .

(ب) على مقعد ثلاثى الأرجل :

ولنعد الآن الى قصر الأمم فى جنيف لنرى ما يدور هناك . يقول المندوب البريطانى . . . « أعتقد أن من أهم المتاعب التى نواجهها ، استحالة تصور عالم منزوع السلاح » .

ويقول المستر دين المندوب الأمريكي . . « أعتقد أن مؤتمرنا قد بين أن مشكلة تنفيذ نزع السلاح الشامل والكامل أكثر تعقيدا من التسليح وذلك بالنسبة الى بعض الأوجه ، . ويمضى المستر دين فيقول . . « وليس فى وسعنا فى مثل هذا الوضع أن نتوقع القفز فورا الى اجراءات ذات طبيعة مفرقة فى جذريتها ، اذ لا يمكن أن يكون ثمة أى تطور مفاجئ » .

وكان منطق المستر دين أول عرض للاعتراض الأول الذى أثاره ممثلو حلف الأطلسي حول الموعد المحدد لاستكمال نزع السلاح الشامل والكامل . فلقد تصور المشروع السوفياتي حدا زمنيا يتردد بين أربع وخمس سنوات ، فى حين حاول المشروع الأمريكى أن يقيم الدليل على استحالة ذلك واقترح فترة ست سنوات للمرحلتين الأوليين فقط ؛ ثم أحاط تعريف المرحلة الثالثة لنزع السلاح بعدد ضخم من التحفظات بحيث باتت عملية نزع السلاح الشامل والكامل تبدو كأنها ستستمر الى أجل غير مسمى . وأعلن المستر دين أن « نزع السلاح لابد أن يكتمل فى رأى فى أسرع وقت ممكن ، ودون أى تسويق لا مبرر له . ومع ذلك ، فإن من رأينا أن من المستحيل وضع حد زمنى ثابت سواء لأى اجراء فردى أو مرحلة أو برنامج كامل ، الى أن نكون قد درسنا التفصيلات الفعلية لمشكلة نزع السلاح ، والزمن اللازم لتعزيز جهاز الحفاظ على السلام فى الوقت نفسه » .

ولو أخذنا موقف الدول الغربية فى مجموعته من اللجنة حتى هذه اللحظة يتبين لنا انه تمخض عن لغز محير يتلخص فيما يلى : « يمثل نزع السلاح الشامل والكامل هدفا مشتركا . ولكن يبدو أن من المستحيل على أى حال تحقيقه ، أو أن من المتعذر على الأقل أن يبين المرء متى يمكن تحقيقه الى أن يقدر الخبراء فى نهاية المرحلة الثانية ان فى الامكان الوصول اليه ، أى ان فى الامكان اقامة اشراف فعال وكاف على اكتشاف سلاح نووى يمكن للانسان اخفائه فى كنه أو جيبه ، ولا شك فى أن هذا التفكير هو من النوع المعقد الذى يطلق عليه طلبة المدارس اسم « التفكير باستعمال الأنف لا العقل » .

وقال مندوب الهند . . « نحن نرى أن علينا أن نحقق نزع السلاح بسرعة كافية والا فان عملية إعادة التسليح مستتمة ، وذلك لأن أى شئ يتحقق فى صورة اجراء متدرج بطيء سيتعرض الى الشكوك والمتاعب على اختلاف أنواعها . وستظهر أسباب جديدة للشكوك والصراعات » .

وأكد المندوب البلغاري أن « المشروع الأمريكي لا يحدد أى موعد زمنى لاستكمال المراحل الثلاث ، وليس ثمة حد زمنى بوجه خاص للمرحلة الثالثة .. فهناك اصرار من جانب الوفد الأمريكى وغيره من الوفود الغربية على مقاومة وضع حد زمنى » .

وقال ممثل الهند .. « ولو شئنا الصراحة فى القول ، لذكرنا أن الخطة الغربية تسمح باستبقاء ربع أو ثلث أو نصف الأسلحة النووية حتى المرحلة الثالثة لخطة نزع السلاح حتى مرور أمد زمنى من هذه المرحلة .. ويبدو من الواضح ، أن كميات من الأسلحة النووية ستظل موجودة حتى قبيل نهاية المرحلة الثالثة ، وذلك وفق اقتراحات إحدى الخطط ، وهى تكفى لتدمير العالم » .

وقال السير مايكل رايت ، المندوب البريطانى موجهها حديثه الى مندوبى الدول المحايدة .. « وان ما أرجوه هو أن ندرك نحن أن هناك ثلاث أرجل للمقعد ، وهى نزع السلاح . والتحقق من نزعه ، وتقوية جهاز الحفاظ على السلام . ولا يمكن للمقعد أن يستند الى رجل واحدة أو رجلين بل يجب أن تتوافر الأرجل الثلاث معا » .

وتعنى الرجل الثالثة للمقعد تنظيم « الجهاز المعزز للحفاظ على السلام » أى اقامة « سنن لسلوك الدول » ، ونظاما للتدخل الإلزامى من جانب المحكمة الدولية فى الشئون الداخلية لهذه الدول ، واقامة جهاز دولى يتألف وفقا للاقتراح المقدم من الوفود الغربية يضم فيلقا دوليا من المرتزقة يكون تحت اشراف الدول الغربية بالطبع .

ويمثل الزيف والنفاق ضريبة تدفعها الرذيلة الى الفضيلة . وليست البيانات الزائفة المنافقة التى صدرت عن الوفود الغربية حول موضوع المقعد ذى الأرجل الثلاث ، الا طريقة للاعتراف بالتصميم الثابت من جانب الشعوب للحفاظ على السلام ، ولتحقيق نزع السلاح الشامل والكامل . ولقد سبق لنا أن تحدثنا عن الثلاثى من علماء الاجتماع الأمريكين الذين أعلنوا أن نزع السلاح الشامل والكامل ليس الا حلما مطلقا . وليس هؤلاء بالوحيدى فى هذا المجال ، بل انهم كالفرسان الثلاثة فى قصة اليكساندر دوماس (١) فى خدمة جلالة الملك . ولكن الملك تغير الآن فغدا

(١) اليكساندر دوماس (١٨٠٣ - ١٨٧٠) - الكاتب الفرنسى المشهور . نشأ يتيما ، وعمل كاتباً عند أحد النبلاء . من أشهر كتبه «الفرسان الثلاثة» و «الكونتيسة دى شارل» و «الكونت دى براجيلون» و «مدام دى شامبيه» . وتعتبر قصة «الفرسان الثلاثة» من روائع الادب العالمى .
- المغرب -

ممثلا فى رأس المال الضخم . ولعل من المحزن أن الفرسان فى ألمانيا الغربية يطلقون على أنفسهم الآن اسم « الاشتراكيين الديمقراطيين » . ولنضرب على سبيل المثال الكتاب الذى وضعه هيلموت شميدت نائب الحزب الاشتراكى الديمقراطى فى برلمان ألمانيا الاتحادية والذى سماه « الدفاع أو الثأر » دور ألمانيا فى البرنامج الاستراتيجى لحلف الأطلسى .

ولقد كتب شميدت يقول . . « لا شك فى أن إطلاق اسم التوأم من القطة السيامية على استراتيجية الدفاع واستراتيجية نزع السلاح أمر صحيح كل الصحة » . ويبدو أن هذا الفيلسوف الديمقراطى الاشتراكى، بعد أن توصل الى هذا الهراء الحادع الذى عادل فيه بين سياسة السلام وسياسة الحرب ، راح يعادل أيضا بين سباق التسلح ونزع السلاح الشامل والكامل . ويمضى بعد ذلك بالطبع الى أن يجعل من « الحديث المنفتح عن نزع السلاح الذى لم يعد احد يكتوئ به » هزءا وسخرية ويقول ان نزع السلاح « حلم طوبائى جميل » . ثم يصل الى الاستنتاج بان الذين يقترحون « نزع السلاح الشامل والكامل ، اما ان يكونوا من الحالمين ، أو من الذين يمضون فى طريق الدعاية المكشوفة » .

ويقول شميدت فى كتابه أيضا . . . «ولو فرضنا أن الدول احتفظت بأسلحتها الصغيرة فقط ، فإن خطر الحرب لن يزول أيضا» .

وينتقل هذا الكاتب المفعم بالحىوية من الأسلحة الصغيرة الى الأسلحة النووية الحرارية ليقول . . . « وليس ثمة من يشك فى الوقت الحاضر بأن من المستحيل ممارسة أى شكل من أشكال المراقبة الفعلية على مايقرب من نحو من مائتى ألف رأس نووى ، كانت توجد على سطح الكرة الأرضية فى نهاية عام ١٩٦٠ . ولاشك فى أن من المستحيل أيضا السيطرة والاشراف الكامل على جميع المخزونات من المواد المتوافرة الصالحة للتهشيم والتفجير » .

ويصل هذا الرجل الذى يدعو الى النزعة العسكرية والأفكار الثأرية بعد ذلك الى النتيجة المذهلة التالية . . . «وليس ثمة من شك فى أن قدرة بلاد حلف الأطلسى على التأثير على الزعماء السوفيات بأن فى قدرتها ، بل فى انها على استعداد ، اذا تطلبت الحاجة الى تنظيم شئون دفاعها بتنفيذ خططها الاستراتيجية التى كانت تهدد بها من قبل ، مما يحفز الاتحاد السوفياتى على الشروع فى محادثات جادة حول نزع السلاح » .

أو ليست هذه الطريقة بارعة كل البراعة فى عرض الموضوع ؟ .

فالرجل يمضى الى الاعلان بأن نزع السلاح « حلم » ، « ودعاية مكشوفة »
ثم يقول بأن من الضروري الاهتمام بتأمين « الحوافز المسلحة للشروع
في محادثات جادة عن نزع السلاح » .

وفي وسعنا أن نرى أن هذا السياسى الذى يتحدث باللهجة
البروسية العنيفة عن القوة وينادى بها ، يعتبر على قدر من الكفاية في
موضوع نزع السلاح الشامل والكامل ككفايته في قضايا التسلح وهو
يرفق أقواله بتفجرات غاضبة شريرة وان كانت عاجزة من الأقوال
الهستيرية المحمومة .

(ج) - ادعاء الفرسان الثلاثة - « انه ليس حلما مطلقا » :

أثبت تاريخ العالم الحر أن مذهبية رأس المال الكبير ليست الا
مذهبية ذات نزعة عسكرية . ولقد انقضى وقت كانت فيه النزعات
العسكرية والحروب تفسر على أساس السيطرة المزعومة للقوانين
الحياتية التى تتحكم فى « بقاء الأصلح » على المجتمع ، بحيث تتمثل فى
نضال الجميع ضد الجميع . وكان هناك آخرون يرون فى النزعة
العسكرية والحروب التعبير الكبير عن الروح الانسانية وعن القانون
الذى ينادى بسيطرة « عنصر السادة » وتحكمه فى « العناصر المتدنية » .
وكان هناك آخرون يتحدثون كما فى عصبة الأمم عن الطبيعة الشريرة
الكامنة للانسان ، ويمضون الى القول بأن الأسلحة لو نزعت من جميع
الدول ، فإن الناس سيواصلون ذبح بعضهم البعض بواسطة الأمواس
العادية . وكان ثمة وحوش من أمثال جوبلز (١) يعتقدون أن جذور
الحروب وأهدافها تكمن فى تطلعات «العنصر السيد» ، وهو العنصر
الجرماني فى رأيه ، للوصول الى لحوم الخنزير فى اوكرانيا والى السجق
من كوبا .

وليست الاعتراضات التى تثار الآن فى جنيف على نزع السلاح
الشامل والكامل . الا تأكيدا مكررا للأفكار العسكرية القديمة التى كان
الرأسماليون يعرضونها دائما . ولكن الطاقات المدمرة للأسلحة النووية
الحرارية ، تضيف نفمة من الجنون على هذه السيمفونية الناتجة عن
الجهل والزيف والنفاق .

(١) وزير السعاية الالماني فى عهد النازية .

ويقول ممثلو الدول الغربية بشيء من التعالي وهم يتحدثون الى الممثلين السوفييات في جنيف ... «انكم لتعتزمون تدمير كل وسائل حمل الأسلحة النووية في المرحلة الأولى من مراحل نزع السلاح ، ولكن هذا الاقتراح غير عملي ، اذ لو شئنا الدقة في التعبير لقلنا ان في امكان سيارة شاحنة أو قارب صيد أو حتى انسان يمشى في الطريق وقد حمل حقيبة جلدية على ظهره ، أن يحمل سلاحا نوويا » .

ويبدو أن هؤلاء الناس وهم مزهوون بصلاحياتهم الخطابية المدهشة ينسون أن مجلس حلف الاطلسي يدرس الآن موضوع انشاء «قوة نووية متعددة الاطراف لا على أساس زيادة أساطيل الصيد الموجودة أو عدد المشاة الذين يسرون وعلى ظهرهم الحقائب الجلدية ، ومن الطبيعي أنه لو صحت رغبتهم هذه فان في امكانهم أن يطالبوا بالقضاء على جميع المشاة الذين يحملون الحقائب الجلدية كمقدمة لتحقيق نزع السلاح الشامل والكامل . ومن الممكن أيضا أنه في نهاية الخطوة الثانية من خطوات نزع السلاح وفق المخطط الأمريكي يطلب الى الخبراء الذين سيواجهون المهمة الشاقة في اعداد أساليب الاشراف على المشاة والصيادين ، مخافة أن يؤدي العجز عن ذلك الى جعل نزع السلاح يبدو مستحيلا وغير عملي .

وهندما يتحدث خصوم نزع السلاح عن « عدم العملية » ، فانهم يبدون وكأنهم يحاولون أن يقيموا الدليل أولا وقبل كل شيء . ان هذا التعذر قائم في ظل الأوضاع الدولية الراهنة . ولا شك في أن هذا صحيح . فلو توافر وجود جميع الظروف المواتية لنزع السلاح في الماضي ، فانه لابد أن يكون الآن قد تحول الى حقيقة واقعة . ولكن لما كان نزع السلاح لم يتحقق بعد ، فان هذا يعني أن الأوضاع اللازمة لتحقيقه لم تتوافر بعد . وهنا نجد انفسنا وقد وقعنا فريسة خائفة مفرغة .

ونحن لا ننكر أن هناك عقبات تقوم الآن في طريق نزع السلاح بل ستظل قائمة في أية لحظة ، وهذا يعني أن تظل بعض الأوضاع اللازمة لتحويل نزع السلاح الى واقع غير موجودة . ولا بد لتنفيذ نزع السلاح من تغيير الأوضاع التي يستند اليها نزع السلاح في الوقت الحاضر . ولعل هذا هو الذي كنا نسعى للوصول اليه في كل حين .

وليس ثمة من ينكر أن التصعيد الامبريالي للعدوان وأن جنون سباق التسلح في البلاد الغربية امران واقعان وانهما يجملان من

محادثات جنيف أسطورة كبيرة . وليس ثمة من ينكر أيضا ان التخلف البالغ فى التقنية وفى مستويات الحياة الحفيضة للشعوب فى البلاد المتخلفة اقتصاديا ، حقيقة واقعة - ولا ريب فى أن النقص فى سد المتطلبات السلمية للشعوب فى البلاد الرأسمالية والضرائب العالية والأسعار المرتفعة ، تمثل كلها واقعا ثالثا . ولا شك فى أن خصومنا جميعا يتعلقون بهذه الوقائع .

ولكن يظل السؤال قائما ، وهو هل هذه الوقائع هى الوحيدة القائمة ، وهل يقرر الجنون السياسى للدوائر الاحتكارية وحده فى البلاد العدوانية ، الوضع العالمى ؟ ومن الواضح أن الاحتكارات لا تميل الى طرح هذا السؤال . بل انها تتعرض الى نوبة عصبية من مجرد اثارته لانها راغبة فى اقحام نفسها فى مغامرات تعتبر اعتداء على حقوق الشعوب والدول . كالعدوان الأمريكى فى فيتنام على سبيل المثال او تدخل الولايات المتحدة فى شئون جمهورية الدومنيكان . ويبدو أن هؤلاء السادة قد حزموا أمرهم على أن يضموا الى السنن الحلقى الذى وضعوه ، التجاهل الشرير لقواعد القوانين الدولية ، والاستبداد المكشوف والاجراءات الغريبة . وليست النتيجة الحتمية لهذه الاعمال ، بالأمر المجهول . ولاشك فى أن النظام الاجتماعى المنسوخ المرتبط ارتباطا حتميا بهذه الأفعال يغدو ممجوجا . وتفرض هذه النتيجة بصورة بطيئة ولكنها مؤكدة ، العزلة على هذا النظام فى المجتمع ، ويمهد السبيل للثورات ، والهزات ، التى تجعل من تطلعات شعب الدومنيكان المحبة للحرية تبدو وكأنها عبث أطفال . ونحن نعرف أن هتلر شرع فى أعماله الشريرة ، واعتدائه عن طريق الاعتداء على حريات الأفراد بل حركات شعوب بأكملها . ويعرف الجنس البشرى كله كيف انتهت القصة الفاشية ، وهو يعى هذه النهاية كدرس لن ينساه أمد الدهر .

ولقد أكدت الحكومة السوفياتية المرة تلو المرة ، أنها تدرك تمام الادراك ، النشاطات الواضحة التى تقوم بها دوائر الحلف الاطلسى العدوانية وانها تتخذ اجراءاتها لضمان أمن الاتحاد السوفياتى وحلفائه . وليس للاتحاد السوفياتى مناص من ذلك . والعبيط وحده ، أو السلامى الذى لم يعد له وجود ، هو الذى لا يعى ان السبيل الوحيد لكبح جماح سباق التسلح النووى ومنع العالم من الانزلاق الى الحرب النووية الحرارية هو أن تجد البلاد المحبة للسلام وقواها تحت تصرفها وسائل كافية للدفاع والرد الرادع، لتحطم بها المعتدين . فالسياسة الخارجية المحبة

للسلام التى يتبعها الاتحاد السوفياتى والبلاد الاشتراكية مصحوبة بالقوة النووية الصاروخية الهائلة التى يملكها الاتحاد السوفياتى ، هى التى استطاعت تجنب خطر الحرب العالمية ابان أزمة البحر الكاريبى فى شهر أكتوبر من عام ١٩٦٢ ، و ابان العدوان على السويس فى عام ١٩٥٦ . هذا هو الواقع . ترى ما الذى يعنيه هذا الواقع ، اذا التفننا حول الدائرة ؟ وهل يكون الفرسان الأمريكيون الثلاثة الذين أعلنوا أن نزع السلاح الشامل والكامل « حلم مطلق » على حق ؟ أو أن هناك آخرين على حق ونعنى بهم أولئك الذين يعلنون ان نزع السلاح « أسطورة » أو مجرد دعاية أو اجراء دبلوماسيتا على اعتبار أن الدبلوماسية تعنى أن يقول المرء شيئا وأن يعنى به شيئا آخر يفايره ؟

وبالرغم من أن المتناقضات قد تلتقى ، فان الصديق بجانب هذا الرأى أو ذاك فى هذا الصدد .

فهناك سؤال أو يبرز الى حيز الوجود وهو لم حمل الفرسان الأمريكيون الثلاثة أقلامهم وشرعوها ليخدموا المؤسسات الكبيرة ؟ ولم أصبحت هذه المؤسسات الآن فى حاجة ماسة الى الدعاية ، زاعمة أن نزع السلاح « حلم مطلق » ، وأن البرنامج الاقتصادى لنزع السلاح مجرد « وهم جميل » ؟ .

وليس ثمة من يدفع أى مال لانسان ليقيم له الدليل على أن الماء يغلى عندما تصل حرارته الى ١٠٠ درجة فهرنهايتيه . ولكننا نجد هنا ظاهرة طبيعية غريبة ونعنى بها ظاهرة وجود فصائل كاملة من الفرسان الذين يغفون أنفسهم فى محاولة اقامة الدليل على أن نزع السلاح وهم مطلق ، حتى ولو كان المستر فوستر ، الخبير الأمريكى فى التسليح ، قد وضع على رأس ادارة أمريكية لنزع السلاح والاشراف على الأسلحة ، أى على رأس ادارة للسيطرة والاشراف على الوهم المطلق .

وتحشد الاتحادات المشغولة فى العمل الحربى كل قواها ، من الصحفيين المرتزقة الى الاساتذة وكبار الساسة و « الديمقراطيين الاشتراكيين » من أمثال شميدت ، وذلك لاقتناع الكل بأن نزع السلاح وهم مطلق . انهم يفعلون ذلك لأن نزع السلاح ليس وهما على الاطلاق ، بل انه مفهوم سياسى واقعى ، قادر على توجيه ضربة ساحقة الى المخططات العدوانية المكروهة للنزعة العسكرية .

ويحاول تجار الموت بيع الناس الفكرة القائلة بأن لا أمل فى نزع السلاح وأنه أمر غير عملى . ولكننا نقول من الناحية الأخرى ان هناك آمالا

كبيرة معلقة على نزع السلاح ، وانه أمر واقعى وممكن . ولكننا لا ننكر أن واقع نزع السلاح ، يمثل شكلا خاصا من أشكال الواقع . انه ليس بالمفهوم المطلق ، بل مجموعة من بعض التحركات الدبلوماسية ، وهو ليس باللغة الحافلة بالاستعارات التى يستخدمها الدعاة فى مؤتمراتهم ، كما يستعملها الوعاظ فى مواعظهم . فنزع السلاح واقع اذا دعم بالنضال الواقعى من الدول المحبة للسلام ، وبنضال الجماهير العريضة لتعزيز السلام والجهود التى لا تكل ولا تمل من جانب جميع المنظمات والرجال الشرفاء ، لتبيان الأخطار التى يتعرض لها الجنس البشرى من احتمال نشوب الحرب النووية ، ولشرح الطريقة التى يمكن بها تنفيذ نزع السلاح .

وقد يقول بعض الناس ، وما الذى تستطيع الحركات المعادية للحرب وغير ذلك من صور النضال من أجل نزع السلاح أن تحققه طالما أن الامبرياليين يملكون الأسلحة النووية ، حتى ولو كان ما يملكونه لا يزيد على شطر منها ؟ ونرى ان لا حاجة بنا الى القول ، بانه لو وجدت جميع الأسلحة النووية فى أيدي الشعوب ، لما ظلت هذه الأسلحة حتى الآن . فلا شك فى أن الامبرياليين يملكون رؤسا نووية كما أن هناك اصبعاً على الزناد النووى ، وان هذه الحقيقة تفرض اثارا الجماهير فى جميع البلاد الآن وعلى أوسع نطاق ممكن ، لحثها على النضال نضالا يحمل طابع الاصرار والشمول وحتى الثورة اذا تطلب الامر ضد خطر الحرب وسباق التسلح ، وفى سبيل تحقيق نزع السلاح الشامل والكامل . فالصراع من أجل السلام ، صورة من أهم صور الصراع الطبقي فى هذه الأيام ، وان كان قد تحول أيضا الى قضية بقاء البلاد بكاملها بل القارات فى مجموعها ، طالما أن السياسة العسكرية للرأسمالية الكبيرة ، تهدد وجود هذه البلاد .

وليس ثمة من شك فى أن مما يجافى الحكمة أن يغلق المرء عينيه ويتعمى عن رؤية المتاعب . فالامبرياليون الذين يزدادون تخمة نتيجة سباق التسلح ، يحاولون بعث الرعب فى نفوس الجماهير فى البلاد الرأسمالية ، والشعوب فى البلاد النامية . وما زالت هناك قوى كبيرة تقاوم نزع السلاح فى العالم الغربى . ترى ما النتيجة ؟ هل تسمح لأنفسنا بأن نظل تحت رحمة تلك العناصر ، باستسلامنا أمام تلك القوى العدوانية الامبريالية ، وسكوتنا عليها دون أن نعمل شيئا؟ لا . وطبعاً لا .

فالمصالح الأنوية للمشروعات العسامة فى المجهود الحربى هى أولى العقبات فى طريق نزع السلاح . والمتعصبون فى المعسكر الامبريالى أولا

وقبل كل شيء هم المنادون بالسياسة الجنونية لسباق التسلح والاعداد للحرب الجديدة . ولقد انتهت أحلام جولدووتر في الرئاسة الأمريكية الى هزيمة ، وان كان عدد كبير من المضللين الأمريكيين قد اقترحوا الى جانبه . يضاف الى هذا أن من العسير أن يميز المرء أحيانا بين ما نادى به جولدووتر وبين السياسة التي يتبعها البيت الابيض اليوم . ولذا فمن الضروري في ظل مثل هذه الأوضاع أن نعمل عندما يكون الأمر متعلقا بالسياسات الدولية ، بشكل يضمن عزل «القوى المتوحشة» في معسكر الامبريالية ، ووضعها في صف القوى المناهضة لنزع السلاح ، وأخراجها من الميدان ، واعداد كوابح قوية في الوقت نفسه من قمصان المجانين ، لتقييد هذه القوى في حالة تفجرها في نوبة جنون .

ويقال ان العقلاء يمكن أن يتحولوا الى مجانين في حالة وجودهم في مستشفيات المجانين . فهناك كثيرون من المحامين والاقتصاديين والفلاسفة وهم من المتعلمين طبعاً . يجدون بعد أن قضوا وقتاً طويلاً في النظام الدولي للامبريالية ، وسباق التسلح الجنوني وألفوهما ، من العسير أن يصدقوا بأن هناك نظاماً مختلفاً يمكن اقامته على الأرض ، بحيث يضمن تحرر الكرة الأرضية من وحشية الامبريالية والاستعمار ونوباتهما المجنونة . وهم يرون أن امكانية التحول العملي من عالم التسلح الى عالم منزوع السلاح ، غير عملية على الإطلاق ، هكذا فإن هذا التحول في غضون سنوات عدة مع وجود الدول التي تسير على نظم اجتماعية مختلفة ، أمر غير ممكن .

ولو أخذنا بوجهة نظر هؤلاء ، لتحتم علينا أن نؤمن بأن الانسان وهو المخلوق الذي اكتشف أدق أسرار المادة ، ووصل الى الفضاء الخارجي ، واخترع أكثر الأجهزة دقة وعلماً ، وابتكر وسائل الضغط العالي لنقل الكهرباء الى ألوف الكليومترات ، واخترع المركبات الكيماوية المعقدة ، وشيد المصانع الآلية الذاتية والعقول الحاسبة الالكترونية . قد قدر عليه أن يظل متمسكاً الى الأبد بنظام عتيق ومنسوخ . تحل فيه المشكلات الدولية عن طريق الحرب ومساعدتها . ولكن هؤلاء يعجزون عن هضم الفكرة القائلة بأنه في الامكان بل من الضروري اليوم أن ننظم العلاقات بين الدول بأسلوب يضمن استبعاد خطر التدمير المتبادل .

ولا شك في أن دعاة التسلح والوزراء من ذوى الألقاب ، والسفراء فوق العادة الذين يتمتعون وهم في مناصبهم وبفضل الدعم السياسي بالشهرة وبصلاحيات ضخمة وشبه مقدسة ، والسحرة الذين كانوا حتى عهد قريب للغاية من محامي الاتحادات التجارية المغموربين ثم تحولوا اليوم

وبصورة مفاجئة الى نجوم من المشهورين ، عاجزون عن فهم جلال العصر الذى نعيش فيه ، وعظمة العقل البشرى . ونحن نؤمن حقا أن جهودهم تشبه كما قال جى . طومسون (١) المحاولات التى تقوم بها جرائم الطاعون وميكروبات الأنفلونزا لآبادة الجنس البشرى . فهم يدافعون عن النزعة العسكرية ، كما كانوا ولا يزالون يدافعون عن الاستعمار . وهم يدافعون فى حملتهم على نزع السلاح . وعلى تصفية الاستعمار . بما يحسونه من رعب من كابوس الشيوعية .

ولكن أولئك ينظرون الى المشكلة ، نظرة أكثر بساطة ، وبأسلوب أكثر سطحية . انها تحدد لهم الطريق المباشر الى نزع السلاح .

د - مشاعر الهنود

لعل من الطريف ان نستمع الى ما يقوله ممثلو بلاد عدم الانحياز . كممثلى الهند مثلا ، فى موضوع نزع السلاح الشامل والكامل . وسنقتطف هنا بعض ما قاله ممثل الهند فى جنيف فى احدى خطبه . . « لم يعد سباق التسلح والحرب يمثلان أمرا يعنى الأسر المالكة ، أو أية بلاد أو أمة بمفردها ، وذلك لأن جميع دول العالم وشعوبه ، ستقع ضحية الحرب » .

وكانت هذه الكلمات ردا مباشرا على أولئك السياسة من دعاة النزعة العسكرية فى الغرب الذين يرون ان سباق التسلح والاستعداد للحرب الجديدة هما من القضايا الداخلية التى تهم الدول الأعضاء فى الحلف الأطلسى كدول مستقلة ذات سيادة . لأنها ليسا من القضايا الداخلية ، وليسا من الاجراءات التى تقوم بها هذه الدول ، لتعزيز طاقاتها الدفاعية ، وانما من النشاطات الدولية ذات الخطر الاجتماعى ، والتى تمثل تهديدا للعالم كله وللجنس البشرى قاطبة .

ومضى المندوب الهندى يقول . . « ولهذا فان الأمن الذى ننشده ، يوجد الآن فى الهبوط فى كيان الأسلحة لا فى زيادتها ، وذلك لأننا وصلنا الآن الى الوضع الذى تؤدي فيه أية زيادة اضافية فى التسلح الى دمار يتجاوز حدود كل ما عرفته الانسانية حتى اليوم . وأنا

(١) جون ويليام . طومسون (١٨٠٣ - ١٨٨٥) كاتب انجليزى معروف . اشتهر بمقالاته التى كان يكتبها فى مجلة «ملاحظات واسئلة» .

أعنى بقولى هذا ، إنه إذا تم تدمير العالم مرة بالأسلحة الموجودة الآن ، فلن تتاح الفرصة لتدميره ثانية ، لأن الدمار سيكون شاملا ، .

ولا شك فى أن هذا الفهم للمشكلة بسيط وأكثر دقة وأبعد عن السذاجة من أى فهم آخر لقضية الأمن ، اذ انه يعرض صورة أدق « لطبيعة الانسان العصرى الحديث » .

وانطلق المندوب الهندى بعد ذلك فاقتطف بعض اقوال المرحوم جواهر لال نهرو ، رئيس وزراء الهند السابق اذ يقول

« لعل قضية نزع السلاح قد غدت الآن وبالنسبة الى الشئون الخارجية أو الى أية شئون أخرى ، وبعد النظر اليها من وجهة النظر العالمية أهم قضية . فاذا لم يتحقق نزع السلاح فان العالم كله سينزلق باتجاه الصراع والحرب . فالحرب القادمة اذا وقعت ستكون نووية ، ومثل هذه الحرب الممكنة لا بد أن تقع دون اعلان عنها ..

.. ولهذا لم يعد نزع السلاح يمثل اليوم قضية تخفيض للسلاح بمعدل ١٠ أو ١٥ أو ٢٠ أو ٢٥ فى المائة . ولو ظل هذا الخوف الأساسى قائما فليس من المهم مدى ما يقع من خفض للأسلحة ، لأن هذا الخفض لا يتطلب كما تبين الأرقام الوف القنابل النووية التى تملكها القوات النووية الكبرى ، لأن ربع هذه القنابل يكفى العالم أو أية بلاد من بلاده ، .

وتمثل كل كلمة من هذه الكلمات صفة فى وجه الفرسان الثلاثة وأولئك الذين يقفون وراءهم .

ومضى المندوب الهندى يقول .. « وفى وسع الانسان أن يضيف الى ذلك ، انه لو وقع صراع عالمى بعد هذا التخفيض الجزئى ، وان المتبقى من الأسلحة سيستخدم فى هذا الصراع ، فان جميع الأسلحة التى كان الفريقان قد تخلصا منها . ستعود الى الظهور لدى الجانبين فى غضون ستة أشهر أو أقل من ذلك ، كما ستظهر أسلحة جديدة ، ويتضح من هذا أن نزع السلاح الشامل هو الرد الوحيد على خطر الحرب . وليس ثمة طريقة لاصلاح هذا الوضع الا بوضع حد للتسلح ، ونعود فننقل عن رئيس وزرائنا قوله .. « ولو قدر الفشل لهذا المؤتمر ، فلن يكون من السهل العودة اليه بأية حال من الأحوال . ولا بد أن يصل العالم ان آجلا وان عاجلا الى نزع السلاح ، الا اذا قام بتدمير نفسه قبل الوصول الى نزع السلاح » .

أو هناك حاجة الى القول بأن الشعب الهندي ينظر نظرة أكثر عقلًا وحكمة ورصانة الى الموضوع من بعض الدوائر في بريطانيا العظمى أو الولايات المتحدة .

هـ - مشكلة الرقابة والاشراف

تمثل مشكلة الرقابة والاشراف إحدى العقبات التي تتعثر فيها محادثات جنيف .

ولو كان حقا أن من الضروري فرض الرقابة على كل صياد يخرج الى البحر طلبا للأسماك ، وعلى كل رجل من المشاة يحمل حقيبة ، وعلى كل شاحنة أو عربة للفلاحين تحمل شحنة من الهشيم الجاف ، فسنكون في حاجة الى حشد كبير من المراقبين والى عدد كبير من المكاتب والادارات والسكرتاريين وهلم جرا . ويتطلب ضمان فاعلية «الادارة العليا للرقابة» ، مبتكرات بصرية أو عقول الكترونية حاسبة ، يقال انها مع مضي الزمن ستحل محل عقول بعض المديرين ومن يدري فلعل عدد المراقبين ورؤسائهم سيزيد على مجموع عدد افراد القوات العسكرية في جميع جيوش العالم ، وبدلا من أن نمضي في تطوير مشروعات أنهار الكينج والميكونج والكونجو وفقا للبرنامج الاقتصادي لنزع السلاح . سنصبح عاجزين عن المضي قدما في المشروعات التي بدأ العمل بها .

وللمستر ويليام رويس ، وهو فارس آخر من الفرسان الأمريكيين الذين سبق لنا التحدث عن آرائهم في الحدود الزمنية لنزع السلاح ، رأى خاص به في موضوع الرقابة .

فلقد أكد رويس أنه كما سبق له القول ، لا يتوقع امكان تنفيذ الاتفاق المتعلق بنزع السلاح الشامل في وقت قصير كالسنوات الخمس . وعندما تقل في الشطر الأكبر من هذه الفترة الزمنية مشتروات السلاح ، فإن الاتفاق العسكري المتناقص سيستبدل باتفاق على نظام التفتيش وعلى المواصلات اللازمة لمراقبة عمليات تسريح القوات العسكرية وتدمير أسلحتها . وستكلف المعدات الضرورية لتنفيذ الاتفاق على تحريم التجارب على الأسلحة النووية ما يتردد بين عشرين ألفا وخمسة وعشرين ألف مليون دولار تنفق في غضون ثلاث الى خمس سنوات ، ومما يجدر ذكره أن تقريرا أجرى لتكاليف وقف الأسلحة النووية وان هذا التقرير أشار الى أن التكاليف ستبلغ خمسة عشر ألف مليون دولار . وقد تبلغ هذه

التكاليف أكثر من ألفي مليون دولار في السنة وهو المبلغ الذي ينفقه الأمريكيون على صناعة الرهوس النووية . ومضى المستر رويس في أقواله فيبين أن التأكد من ضمان وقف الإنتاج (١) يدفع الإنسان إلى الدهشة وإلى التساؤل عما إذا كانت العملية كلها تستحق هذا العناء .

وليس ثمة من داع هنا إلى اقحام أنفسنا في جميع التعقيدات القائمة في مشكلة الرقابة على النحر الذي عرضته الولايات المتحدة في مشروعها ، وذلك لأن العقبات تلي بعضها ، فاحداها تؤدي إلى الأخرى . ونحن لا نريد أن نعالج مشكلة الرقابة على النحر الذي عولجت فيه المشكلة في قصر الأمم في جنيف . وكل ما نريده أن نقدم إلى المستر فوستر ومساعديه اقتراحا عقلانيا واحدا ، وهو وصف يستحق منا إطلاقه بالنسبة إلى الرقابة .

فلم لا نقيم بالإضافة إلى الرقابة الدولية الصارمة والفعالة ، على نزع السلاح ، رقابة دولية أخرى صارمة وفعالة على تنفيذ البرنامج الاقتصادي لنزع السلاح ؟ ففي وسع الأمم المتحدة أن توفد مراقبين إلى أنهار الكنج والميكونج والكونجو ، لا للتدخل في الشؤون الداخلية للبلاد التي تقع فيها هذه الأنهار ، بل لممارسة الرقابة الدقيقة على الأموال المتوفرة نتيجة نزع السلاح وطريقة تسليمها إلى الحكومات القومية المعنية أو الأجهزة الإقليمية . وفي وسع هؤلاء المراقبين التثبت مما إذا كان العمل يدور على قدم وساق في حفر الأساسات وبناء السدود والحواجز وشق مشروعات الري وإقامة المشروعات الصناعية المستندة إلى استهلاك القوة المحركة ، والتأكد مما إذا كانت الدول كلها تنفذ التزامات التي تفرضها الاتفاقات وطلبات مصنع المعدات ، وتسلم ما تصنعه منها ، مع العلم أن هذه الأمور سهلة على التحقيق بإشراف أولئك الذين يتولون الآن بناء المطارات العسكرية طبقا لبرامج الهياكل الأساسية لمنشآت حلف الأطلسي وحلف جنوب شرق آسيا ، إذ أنهم

(١) يمكن الحكم على قدرات رويس كعراق ينظر إلى المستقبل في الكرة البللورية من الحقيقة الواقعة ، وهي أن معاهدة موسكو التي عقدت في صيف عام ١٩٦٥ لتحريم التجارب النووية في ثلاثة مجالات ، قد تمت دون أية نفقات تستحق الذكر . ولقد اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر أكتوبر من عام ١٩٦٧ قرارا بناء على اقتراح تقدم به الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة يقضي بتحريم تجربة الأسلحة النووية أو أية أسلحة أخرى من سلحة الدمار الشامل ، أو تخزينها في أية أجرام سماوية ، ويتضح من هذا أيضا أن رويس كان يتخبط تمام التخبط كمتنبئ أو كعراق .

من الأكفاء وقد حان الوقت للعهد اليهم بأعمال نافعة . وفى وسع مراقبى الأمم المتحدة أن يتثبتوا مما إذا كان الخبراء الأجانب مدربين تدريباً حسناً ، وما إذا كانوا يبدون نفس الاهتمام بمصالح أية دولة ذات سيادة كالهند وكمبوديا وجمهورية الكونجو ، الذى كانوا يبدونه لمصالح بعض الشركات أو الاتحادات الخاصة .

ولا شك فى أن الاتجاه الأهم بالنسبة الى الرقابة ، ضمان وجود محاسبة دقيقة وفعالة للانفاق الذى تقوم به الدول على الأغراض السلمية من الموارد التى تبدو الآن على سباق التسلح . فلو التزمت الولايات المتحدة مثلاً ، نتيجة اتفاق دولى على النزع الكامل والشامل للسلاح ، بتخصيص عشرين فى المائة من نفقاتها العسكرية الراهنة لمساعدة الدول النامية على التغلب على تخلفها الاقتصادى ، فان من الضرورى مراقبة الطريقة التى ينفذ فيها هذا الالتزام ، والتأكد فى الوقت نفسه قدر الامكان من أن الثمانين فى المائة الباقية من الموازنة العسكرية الأمريكية الراهنة تستخدم فى الانفاق على الأهداف السلمية الصحيحة .

ولن يشكل هذا التأكد تدخلاً فى الشؤون الداخلية للولايات المتحدة الأمريكية من جانب الأمم المتحدة أو أية جهة أخرى . ولا بد لتحقيق نزع السلاح من استعادة الثقة بين الدول فى علاقاتها المتبادلة . ويعنى هذا أن على كل دولة أن تتبع بضد نشاط سياسة سلمية ، إذ أن هذا هو الأسلوب الوحيد لتنمية الثقة بين الدول والشعوب . أما اتباع السياسة العدوانية و إخفاؤها وراء الحديث عن إقامة الثقة ، فعمل يشبه تظاهر الذئب بمظهر الغنم . ويقوم أنصار هذه السياسة بأعمالهم هذه فى مثل عصرنا وإيماننا هذه التى يبدى الناس فيها كل اهتمام بالسياسات العالمية ، معتبرين أنها جزء من قضاياهم الخاصة .

وإذا أردنا إيضاح هذا فان علينا أن نقيم جهازاً للرقابة على الأسلوب الذى يتبع فى تحويل الموارد الحالية التى تنفق على التسلح الى الأهداف السلمية . وليست اعتمادات الموازنة بالشئ المجهول ، كما أن المشروعات التى يجرى بناؤها معروفة ، ولذا فان الرقابة عليها لا تؤلف مشكلة ، ولا تسمح الأعمال الانشائية السلمية الضخمة بانفاق أى وقت على الاصطراع ، إذ ان أمام الناس أعمال كثيرة لا بد من أدائها .

ولذا فلن تكون ثمة حاجة الى سنن لسلوك الدول ، كما أن القضاة الدوليين سيكونون بعيدين عن الشك بعد قيصر عنه .

و - الفدية

وتؤلف مصالح المشروعات التى تتعامل بالدخائر ! اول عقبة فى طريق نزع السلاح فى الوقت الراهن ، سواء كانوا من صانعى السلاح أو المتاجرين به والذين يجنون اجزى الأرباح من سباق التسلح . ويظهر نفوذهم القاتل فى قصر الأمم فى جنيف وفى المبنى الزجاجى للأمم المتحدة الواقع على النهر الشرقى فى نيويورك . ويسيطر هذا النفوذ على المؤسسات الحكومية فى الدول الغربية .

وكثيرا ما يقال انه لما كان للمشروعات الصناعية الحربية مثل هذا التأثير على السياسة وعلى الانتاج المادى للولايات المتحدة وبريطانيا وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، فلا يمكن استبعاد هذه المشروعات عن حلقة اعادة الانتاج والتوزيع دون المجازفة بوقوع توقف رهيب فى الانتاج . ويقال أيضا : ان نزع السلاح الشامل والكامل لابد أن يمس الأسس الرئيسية لمبدأ الملكية الخاصة المقدس ، وهو المبدأ الذى يقضى بحق كل صاحب صناعة بأن يفعل ما يشاء ، حتى ولو كان ذلك على صعيد اطلاق الحرب النووية الحرارية من عقالها .

وهنا ليس من الحق أن نفكر فى صيغة أخرى ؟ فلم لا نأخذ شطرا من الموارد التى يوفرها نزع السلاح الشامل والكامل ، للتعويض عن جميع الأملاك المنقولة ، والعقارات الخاصة بالمشروعات الصناعية الحربية ؟ ولن يتعارض هذا الشراء مع مبدأ الملكية الخاصة الذى يتعلق به « العالم الحر » ، كما أن فى وسع الاتحادات الصناعية التى ستتوقف عن عملها الحربى أن تنصرف الى اقامة السدود ومحطات الكهرباء ، طبقا للاتفاقات التى تعقد مع الدول المعنية على اساس تبادل النفع . وقد يكون من الأجدى انفاق بعض الأموال الاضافية للارتفاع بمستوى الربح العادى الذى تأخذه هذه الاتحادات ، ولو فى المرحلة الأولى ، لدفع ملوك صناعة الأسلحة فى هذا الاتجاه الى أن يألفوا العمل فى هذه المشروعات العامة النفع . وقد يعنى هذا على أية حال ، التخفيف من المجازفة الراهنة التى يتحملونها ، وستحتفظ الدول الرأسمالية بمبادئها الاقتصادية الأساسية ، وسيضمن التعايش السلمى دون التدخل فى الشؤون الداخلية لأية دولة .

ويعنى هذا ان المجتمع سيدفع الفدية الى الاحتكارات الصناعية الحربية ، ويتخلص بذلك من سباق التسلح المخرب الحالى .

« ز » حلم جميل :

أطلق ممثلو المشروعات الصناعية الحربية الغربية على الاقتراحات السوفيتية الخاصة بالبرنامج الاقتصادي لنزع السلاح وصف « الحلم الجميل » . وليس هذا الوصف مجرد تعريف مؤلف من كلمتين وإنما هو أسلوب كامل في التفكير ومحاولة تافهة للحط من وجهة نظر عالمية الطابع .

ويقول ممثلو الدول الغربية وهم يظهرون صورة اليأس في حركات أيديهم أنهم « لا يفكرون مطلقا بالطبع في التشكيك بحسن نوايا الحكومة السوفيتية ، ولكنهم يرون أن عرض مشكلة اعداد برنامج اقتصادي لنزع السلاح فكرة سابقة لأوانها » . وقال المندوب البريطاني في اللجنة الثانية للأمم المتحدة ، انه بالرغم من أن سبعة عشر عاما قد انقضت على محادثات نزع السلاح ، فإن هذا النزاع لن يتحقق الا نتيجة المزيد من المحادثات المطولة . واعلن هذا المندوب انه في حالة تحقيق تقدم في محادثات نزع السلاح فإن الوفد البريطاني على استعداد الدراسة الاقتراح السوفيتي الخاص بالبرنامج الاقتصادي لنزع السلاح من جديد .

وراج المندوب الهولندي يردد صدى أقوال زميله البريطاني ويقول « . . . بالرغم من أن المشروع السوفياتي طافح بالأفكار النبيلة الا أنه لا يحدد لنا كيفية تحقيق هذه الأفكار » . وحذا المندوب الأسترالي حذو زميله فأعلن أن المشروع لا يوضح المبالغ التي يجب أن ترصد للبلاد الأقل تنمية بعد تنفيذ نزع السلاح ، كما لا يبين الوسائل التي سيؤمن تقديم هذه المبالغ بواسطتها . وقال انه ليس من المفيد وضع برنامج اقتصادي يستند الى الفرضيات . وان هذا البرنامج لا يمثل أي ضغط لمصلحة نزع السلاح . ويفهم من هذه العبارات أن المندوب الأسترالي يريد أن يقول نفاقا انه يؤيد زيادة مثل هذا الضغط وأنه يأسف لأنه لم يتحقق .

وأكد ممثلو الدول الغربية أن المشاورات المقترحة في المشروع السوفياتي تفتقر الى الواقعية والنضج وانها خطيرة اذ يمكن أن تخلق آمالا لا أساس لها . يؤدي انهيارها الى اليأس العميق .

وهكذا يبسود طبقا لأقوال هؤلاء السادة ، أن السيطرة على قوى الطبيعة الضخمة والتحكم في ثرواتها الأسطورية لتحقيق التقدم في

الاقتصاد السلمى لجميع البلاد والأمم فى العالم ، ليسا الا مجرد « حلم جميل » .

حقاً ان رجال الكرملين يجهلون !! ويبدو أن هؤلاء الرجال ما زالوا يقيمون فى قصر الكرملين فى موسكو منذ الساعة التى اقترح فيها لينين مخططه لكهربة روسيا . ولقد كان هذا المخطط آنذاك ، يهدف الى تحويل روسيا المتخلفة والتى تستبد بها الفاقة الى شىء جديد . وسرعان ما تلته مخططات ضخمة أخرى لأعمال الانشاء الاقتصادية الواسعة النطاق ولتنمية العلم وتطوير الثقافة والرياضة . ونحن نتحدث الآن على صعيد آخر ، عن التطلعات الى التحول الممكن للاقتصاد العالمى على أساس التعايش السلمى بين الدول المختلفة وعن طريق تحقيق نزع السلاح الشامل والكامل .

واضطرت وفود الدول الأعضاء فى الحلف الأطلسى على أى حال ، الى الموافقة على تبني قرار الأمم المتحدة المؤيد للبرنامج الاقتصادى لنزع السلاح . وسيظل اعداد برنامج اقتصادى لنزع السلاح . يدور طوعاً أو كرها ضمن اطار الأمم المتحدة أو خارجه ، وضمن نطاق الحكومات أو بعيداً عنه . وفى البرلمانات أو خارجها . فلقد باتت القضية موضوع الساعة ، وأخذت دوائر واسعة من الناس والاختصاصيين تعنى بها كل العناية . ولكن الانسان الساذج وحده ، هو الذى يؤمن بأن فى الامكان تحول الاحتكارات الصناعية الحربية التى تقاوم باصرار ضد اقرار نزع السلاح الشامل والكامل وضد البرنامج الاقتصادى لهذا النزاع بين عشية وضحاها ، والانتقال من موقف النذالة الى مواقف النوايا الطيبة .

وليس تعبير « الحلم الجميل » الا الاطار الذى يضم الحنجج الرئيسية للامبريالية فى مكافحتها للسلام ، ونزع السلاح الشامل والكامل ، والتقدم الاقتصادى . وتحاول الرأسمالية الكبيرة معارضة هذا « الحلم الجميل » بشىء واقعى ، وهو الواقع البشع والمعيب الذى تخلقه هى ، فى تأييدها ودفاعها عن سباق التسلح المجنون ، وعن الاعداد للحرب النووية واستغلال البلاد النامية وعن التبريد الأحق للموارد والقوى الاجتماعية التى تستقطع بل لا بد من استخدامها فى سد المتطلبات السلمية وتحسين الأوضاع الحياتية لجميع الشعوب فى جميع البلاد والقارات .

ولكن هل يمكن ان تكون تطلعات نزع السلاح والتغلب على التخلف

الاقتصادى فى البلاد المضطهدة سابقا ، مثالية حالة وغير واقعية ؟ قد يصح هذا فى عالم لا أخلاقى . ولكنه لا يصح بالنسبة الى العالم الأخلاقى ، فقد ذكر اليكزاندرو هيرزى (١) . الثورى الروسى العظيم ذات مرة ان « اللاعملية لا تعنى الزيف وان كان كل ما يتعلق بالمستقبل لابد أن يضم شيئا من المثالية . ولو انعدم وجود اللاعمليين من الناس ، فان الانتهازين الذرائعيين سيواصلون القيام بالأعمال التى تخلق الضيق، المرة تلو المرة » .

ونحن جدد مقتنعين الآن بأن التصميم على محو الفاقة والتخلف والجوع عن وجه الأرض واستعادة كرامة جميع الشعوب المظلومة والمنهوبة بعد أن حصلت على استقلالها السياسى وان ظلت هدفا من الناحية الاقتصادية لاستغلال البلاد الامبريالية شبه الاستعمارية ، ليسا مجرد حلم جميل . بل واجب واقعى ، يمكن تحقيقه تماما فى ظل بعض الأوضاع . ولا بد أن توضع انهار النيل والكونجو والميكونج والثروات المعدنية فى الصحراء الكبرى وفى أمريكا اللاتينية فى خدمة الانسان . وكل ما يتطلبه هذا ان تعرف الشعوب لا مجرد التصرف فى الطبيعة ، بل السيطرة على مستقبلها ومقدراتها . ولا بد أولا وقبل كل شيء ، من الحفاظ على السلام الدائم ووضع حد نهائى لسباق التسلح .

يقولون انه حلم جميل ، ولكن اليس فى امكان الانسان ان يحلم وان يظل واقعيا فى الوقت نفسه ؟ ولقد تخطى التطور الاجتماعى والعلم والهندسة ، ابعاد شطحات الخيال التى عرفها الانسان فى القرن الماضى . ولقد باتت الحياة متجاوزة فى عصرنا لشطحات الخيال البعيدة . ولا شك فى أن الذين يظنون أن هذا التجاوز مقصور على ارتياد الفضاء والعلوم النووية انما يخطئون خطأ كبيرا . وليس فى مكنة الأحذية السحرية التى تمكن الانسان من قطع سبعة فراسخ بسرعة هائلة ولا أية قوة فى الأرض أن توقف الحركة المتجهة الى الأمام .

ولسنا ننكر أن من السذاجة بل السخف أن يحمل المرء الآن

(١) اليكزاندرو هيرزى (١٨١٢ - ١٨٧٠) - مؤلف روسى كبير . أدت به صراحته الى الإبعاد عن البلاد حيث خرج من روسيا فى عام ١٨٤٧ ليقضى بقية حياته متنقلا بين باريس ولندن وجنيف . انشأ دارا للنشر فى لندن تولت إصدار الكثير من الكتب الداعية للإصلاح فى روسيا . وضع كتاب «مذكرات الامبراطورة كاترين» وعددا من القصص والمؤلفات السياسية .

- الحرب -

نظريات طوبائية . فمن الضروري الآن خلافا للفكرة الطوبائية ، أن يفهم الناس بوضوح أولا وقبل كل شيء ، أن المثل البراق والمشع للانسانية التقدمية . والهدف المثالى للاشتراكية فى اقامة سلام ثابت ودائم وفى تحقيق نزع السلاح الشامل والكامل ، لا يمكن أن يتحققا دون نضال . فهناك قوى ما زالت فى العالم تعمل وستعمل كل ما فى طاقتها للحيلولة دون تحول التطلع المثالى الى واقع . فالعالم الوضع للعواطف الشريرة والمصالح الحقيرة يتعارض فى الواقع مع عالم المثاليات ومع الشعوب التى تعبد المثاليات الرفيعة .

وليس ثمة من شك فى أنه اذا لم يحمل المرء مفهوما واقعيا عن الواقع الدقيق لعصرنا ، واذا لم يأخذ فى عين اعتباره القوى الضخمة جدا لحماية السلام والمدافعين عن نزع السلاح الشامل ، واذا أخذ عوضا عن ذلك يبنى قصوره فى الهواء . دون أن يفهم الأهمية الحاسمة لنضال الطبقات العاملة ، الذى يمثل القوة المحركة للتاريخ . فان هذا الانسان يتحول الى حالم سليم النية يتعلق بالطوبائيات . أما اذا كان المرء يحلم ليرى ويستشف ما وراء الواقع اليومى ، واذا كان يؤمن ايمانا جادا بما يحلم به ، ويحزم أمره على العمل باصرار ومثابرة ، لتنفيذ هذا الحلم مدعوما بتأييد الجماهير ، فان هذا الحلم الجميل لا بد أن يتحول الى تنفيذ وواقع .

وليس ثمة من شك فى أن أولئك الذين يصفون اليوم النزع الشامل والكامل للسلاح بالطوبائية ، وبأنه لا يمثل واجبا سياسيا واقعيا ، لا يرون واقع الحياة الراهنة ، ولا يرون القوة الهائلة المتزايدة لحماية السلام ، وهم مازالوا يعيشون فى الماضى ، دون أن تفهموا الأهمية العظمى للنضال الراهن من أجل تحقيق النصر للغد المشرق .

وكثيرا ما تتحدث الصحف الغربية عن « الصراع على النفوذ » الدائر بين النظامين العالميين الاشتراكي والرأسمالى ، وذلك فى الدول المستقلة الغنية ، وتقول انه صراع يعزز حدة الحرب الباردة وسباق التسلح ، وان نتيجة هذا الصراع ستقرر على المدى الطويل وعلى نطاق عالمي ، انتصار أحد النظامين على الآخر . ولكن هذه الآراء تفتقر من الناحيتين النظرية والسياسية الى الأساس الصحيح . ولكن المجال للحديث عن ذلك ليس ماثلا هنا .

ولكن الاقتراحات السوفياتية حول البرنامج الاقتصادي لنزع

السلاح ، تستند الى مبدأ مغاير تماما . فهي تستند الى الحقيقة الواقعة وهي ان السلام والتعايش السلمى يجب ان يضمننا عن طريق اتفاق يعقد بين الدول حول نزع السلاح الشامل والكامل ، وحول الاتفاق على تعاونها ضمن اطار التنافس الاقتصادى السلمى للنظامين العالمين ، وهو التنافس الذى يشتمل أيضا على النضال من أجل التغلب على التخلف الاقتصادى للبلاد النامية .

وسيمثل نزع السلاح الأساس الأمثل للتنافس الاقتصادى العالمى بين النظامين الاجتماعيين . وستفيد جميع الشعوب والدول فى العالم من مثل هذا التنافس .

ولو قامت الدول الامبريالية بنسف الاتفاق على نزع السلاح ، فانها ستعرض نفسها للظهور بمظهر العدو للسلام والتنافس الاقتصادى السلمى . ولا شك فى ان هذا المظهر يقوض نفوذها ، ويمهد الطريق أمام ظهور نظام آخر اكثر عقلانية .

ولا ريب فى أن الحلم الجميل سيتحول بطريقة أو بأخرى الى واقع جميل ، اذا تحقق السلام واذا تم لجم قوى الحرب وكبح جماحها .

١١ حول المذهبية..

السياسة الخارجية ونزع السلاح

(أ) المذهبية ، النزعة العسكرية والسياسة الخارجية

تصطرع القوى الاجتماعية المختلفة وبينها القوة الدولية ، مع بعضها في الصراع من أجل السلام : فهناك قوى تقف صامدة في نضالها من أجل السلام الدائم ومن أجل نزع السلاح الشامل والكامل ، ولكن هناك قوى أخرى مصممة على مواصلة سباق التسلح « والحرب الباردة » ، التي قد تنمو ، كما سبق لنا أن قلنا ، وتتحول الى حرب نووية حرارية .

وليست القضية هنا مجرد مبارزة بين الدبلوماسيتين ، بل انها موضوع صراع متعدد الجوانب سياسيا ومذهبيا بين الدول والطبقات . فمذهبية السلام والصدقة بين الشعوب تواجه في هذا الصراع من الناحية الأخرى مذهب النزعة العسكرية والقوة المتوحشة ومذهبية التفرقة بين الشعوب وخلق العداءات بينها . ومن المعروف تماما ان الأدب والسينما والاذاعة والفلسفة . والأخلاق والاعراف ولعب الأطفال تستخدم في الدول الامبريالية كوسائل للتوجيه العسكري .

وهناك قول معروف بأن « خطر الحرب سيظل قائما طالما أن

الرأسمالية موجودة ، • وقد يشترك في هذا القول كل انسان • حتى الملوك وأمراء البيوت المالكة • • فكل انسان يعرف هذه الحقيقة ، ولكن هذه المعرفة ليست كافية لتفهم كامل للأحداث والأعمال الصحيحة • وفي الامكان تجنب الحرب بل يجب تجنبها ، وان كان هذا التجنب لا يتحقق عن طريق الاقتناع والخطب الحلوة المزوقة ، اذ ان سبيله قائم في النضال من أجل منع الحروب •

ويكرر أذئاب الاحتكارات الصناعية الحربية أن نزع السلاح متعذر تحقيقه • ويتجاهل هؤلاء في قولهم الألاعيب والمناورات التي يقوم بها السياسة المحترفون من أتباع الرأسمالية الكبيرة الذين يحاولون اخفاء عزوف بعض الدوائر الامبريالية عن الموافقة على نزع السلاح عن طريق ادعاء الحاجة الى الدراسات المجهدة لاستحالة احداث « تغييرات خطيرة » وادعاء العقبات التي تقف في طريق مراقبة نزع السلاح وما شابه ذلك من مزاعم •

ويقيم هذا الدليل من جديد على صحة الحقيقة المعروفة وهي أن النزعة العسكرية والامبريالية متشابهتان في لبابهما وجوهرهما • ولاشك في أن الأساس الاقتصادي للنزعة العسكرية يتمثل في استغلال الانسان لأخيه الانسان ، وفرض الظلم من أمة على أخرى ، والتنافس العنيف الذاتي بين حفنة من الناس من أصحاب الاتحادات الصناعية وحفنة أخرى •

ويعنى هذا أن من المستحيل ايجاد تعايش سلمي بين المذاهب في الصراع بين نزع السلاح وبين النزعة العسكرية • ولا يمكن الجمع بين النار والجليد في مكان واحد • وليس في وسع أحد توفيق ما لا يصلح للتوفيق ، كالتوفيق بين السلام والحرب وبين الاستعمار وكفاح التحرير • وبين تمكين البلاد المقهورة في الماضي من الاسهام في موكب الحضارة الحديثة وبين الابقاء عليها متأخرة وفقيرة ، وبين الانسانية وبين المفاهيم الفاشية العنصرية • وقد يكون هناك بالطبع من يؤمنون « بالزج المنسجم » بين المفاهيم المتعارضة قطريا ، ولكننا لسنا بين هؤلاء • فنحن مقتنعون كل الاقتناع بأن التعايش السلمي بين مختلف البلاد ، أمر ممكن وواجب ، ولكنه لا يمكن أن يقوم في الوقت نفسه بين الحرب والسلام وبين مفهوم تسوية الخلافات العالمية والدولية عن طريق الحرب ، وتسويتها عن طريق سلمي • ومن الضروري أن يناضل المرء من أجل السلام وتسوية المشاكل الدولية سلميا ، واحترام الحقوق السيادية للبلاد والأمم والتصفية الشاملة لجميع صور الاستعمار والعدوان •

أو هناك وسيلة أخرى غير نضال الشعوب الطويل والعنيف والمتعدد الجوانب من أجل نصر الإرادة الذاتية للأمم ، لإخراج الاستعمار من قواعده ؟ وينطبق نفس القول على النزعة العسكرية . فلا يمكن اقتلاع هذه النزعة دون وجود نفس النضال الشامل . والمصمم من أجل السلام والصداقة بين الأمم ومن أجل نزع السلاح الشامل والكامل :

ولا يمكن إلحاق الهزيمة بالاستعمار على الصعيد السياسى دون تحطيمه خلقيا أولا وقبل كل شيء . ولا يمكن أيضا استبعاد النزعة العسكرية دون الإطاحة براياتها السود والدوس عليها بالأقدام ، ودون كسر سهامها المسممة ، وتعرية السياسة من دعائها . ولا بد من عمل هذا على الصعيدين القومى والعالمى .

ومن المستحيل تعزيز السلام فى العالم ، وتحقيق نزع السلاح الشامل والكامل بدون نضال يحمل طابع التصميم والإصرار ضد مذهبية الحرب الميغضة للبشر وضد سباق التسلح ، وبدون نشر أفكار السلام والصداقة والإخاء بين الأمم ، وسط الجماهير العريضة . وتجسد أفكار السلام والتعايش السلمى المتطلبات الملحة للقرن الذى نعيش فيه ، وهى لهذا وجدت لتبقى . ومن الضرورى أولا وقبل كل شيء نظرا لوجود قوى العدوان والنزعة العسكرية فى بلاد عدة ، توحيد القوى المحبة للسلام ، للوصول إلى الهدف الرئيسى وهو منع الحرب النووية الحرارية وضمان السلام العالمى ونزع السلاح الشامل .

والواجب الملح الأول يتلخص فى الخط من استراتيجىة النزعة العسكرية الحديثة والامبريالية وتكتيكهما ، وسياساتهما ومذهبيتها ، وتعرية ذلك أمام العالم كله ، وتجنيد البلاد والقوى المحبة للسلام لخوض الصراع الملح ضد خطر الحرب النووية الحرارية وضد سباق التسلح وضمان السلام الدائم ونزع السلاح الشامل . ولقد أصبح هذا الواجب أكثر إلحاحا الآن ، بعد أن تحولت الدوائر الحاكمة فى الولايات المتحدة ، وهى أغنى البلاد الرأسمالية من سياسة كنيدي إلى سياسة جونسون التى تجمع بين أعمال العدوان المكشوف وبين التعابير الحلوة الزائفة التى لا تتفق فى أى حال من الأحوال من الأفعال . وأصبحت اليقظة والاستعداد لكبح جماح المعتدين والنضال من أجل السلام أكثر إلحاحا اليوم منها فى أى وقت مضى .

ولقد باتت الاتفاقات التى تحتاج الدول إلى عقدها اليوم بين بعضها

البعض لتحقيق نزع السلاح أو للسير في هذا الاتجاه قضية سيامة خارجية أكثر منها قضية مذهبية . وقد ترغم الضرورة الدول على الوصول الى اتفاقات وسطية ، وقد تفرض الحاجة الشروع في الخطوات الأولى لتلحق بها خطوات تالية . ويعنى هذا أن هذه الاتفاقات تمثل المكان الصالح لظهور براعة الدبلوماسية ومرونتها واصرارها وحبها للسلام . وتتطلب الفاعلية في دبلوماسية حب السلام التقدم في حل المشكلات الدولية الملحة ، والتحول من خطر الحرب الى تثبيت دعائم السلام .

وكان التوقيع في صيف عام ١٩٦٣ على معاهدة موسكو لوقف تجارب الأسلحة النووية في الجو والفضاء الخارجى وتحت الماء فى منتهى الأهمية لأنها ساعدت قبل كل شيء على تخفيف حدة التوتر الدولى وخلقت جوا أفضل لاتخاذ خطوات جديدة وبذل الجهود من جانب الدول المحبة للسلام .

وكانت الحكومة السوفياتية دائبة العمل على تحسين علاقاتها مع جاراتها كتركيا وإيران والباكستان والبلاد الاسكندنافية وكذلك مع فرنسا وإيطاليا واليابان وغيرها . ويتجه الاتحاد السوفياتى فى سياساته الى تعزيز صداقته وتعاونه مع الدول المستقلة ذات السيادة فى آسيا وأفريقية وأمريكا اللاتينية التى تحارب الاستعمار والاستعمار الجديد وذلك عن طريق تقديم كل عون ودعم الى حركات التحرر الوطنى التى تغد السير قدما فى البلاد المستعمرة والبلاد التابعة لغيرها .

وفى وسع كل انسان أن يتبين أن السياسة السوفياتية . تقوم على أسس السلام والتعايش السلمى بين مختلف الدول . وتؤمن هذه السياسة للاتحاد السوفياتى مكانة محددة فى العالم وتعزل المعتدين ، وليس ثمة من شك فى وجود الكثير من المتاعب والعوائق بل الأخطار اذا شئنا الصديق فى القول فى هذه الطريق . فلقد أدى العدوان الأمريكى فى فيتنام على سبيل المثال ، الى تردى الوضع الدولى ، وضاعف من خطر الحرب ، اذ أرغم الاتحاد السوفياتى وغيره من البلاد الاشتراكية على اتخاذ الاجراءات لتقوية طاقاتها الدفاعية واستعدادها لردع المعتدين .

ومن الصعب التكهن بالكيفية التى تتطور فيها الأوضاع ، ولذا من الضرورى بالنسبة الى قوى السلام أن تكون على استعداد بحيث لا تؤخذ على غرة . ولكن من الواضح كل الوضوح أن العدوان الأمريكى على فيتنام وجمهورية الدومنيكان لم يحقق لواشنطن النتائج التى كانت

تريدها سواء على الصعيد العالمى أو المحلى . ومازال النضال البطولى الذى يخوضه الشعب الفيتنامى مستمرا ، كما أن الولايات المتحدة ، تجر الآن جرا الى شرك لا تستطيع الخروج منه عسكريا بأية حال من الأحوال . وسيواجه المعتدون فى تصعيدهم للحرب المعيبة التى يشنونها على الشعب الفيتنامى ، مزيدا من الدعم يقدمه الاتحاد السوفياتى وغيره من الأخوة والأصدقاء الاشتراكيين الى الشعب الفيتنامى . وسيغدو الشعب الفيتنامى السيد الوحيد لبلاده كلها . ولن يكون فى وسع أحد أن يخمد الشعلة الاشتراكية التى ترفعها جمهورية فيتنام الديمقراطية عاليا . ولقد ثبت أن البيانات الحمقاء التى تصدر عن الساسة الأمريكين بأنهم يصارعون حركة التحرر الوطنى فى كل من فيتنام وجمهورية الدومنيكان ، لوضع حد لهما ، والقضاء عليهما ، لا أساس لها من الصحة وكاذبة . فلم تعد حركات التحرر الوطنى والصراع ضد الاستعمار من الحركات القومية المنعزلة وانما باتت عالمية فى طابعها . ولم تعد هذه الحركات محصورة فى فيتنام أو فى الجمهورية الصغيرة فى جزيرة هايتى ، وانما أخذت تغطى القارات الثلاث كلها ، مدعومة من قوى السلام والاشتراكية ، كما لم يعد فى وسع أحد أن يوقف اتجاه الحياة فى هذه القارات أو يعرقل التطور المستقل والظاهر لأكثر من ثمانين دولة مستقلة تنشد سيادة مقدراتها وسيادة منجزات الحضارة الحديثة ، وتصفية الاستعمار فى جميع صوره وأشكاله تصفية كاملة ، الا اذا كان هذا الشخص قادرا على وقف دوران النجوم والكواكب . ولا شك فى أن هذا الهدف ، لن يتحقق ، وأن كل من يحاول الوصول اليه انما يقوض موقفه نفسه ، لا كحاكم يتطلع الى « حكم العائم » فحسب ، بل كسياسى عادى يفترض فيه أن يعترف ما يحدث حوله ، وأن يضع خطته فى ضوء معرفته .

ويواصل الاتحاد السوفياتى احتجاجا منه على الأعمال الخطرة والمغامرة لقوى العدوان ، القتال باصرار وثبات من أجل السلام وتخفيف التوتر الدولى .

وتم فى المؤتمر الثالث والعشرين للحزب السوفياتى الذى عقد فى ربيع عام ١٩٦٦ وضع برنامج عمل لتعزيز السلام وتحسين الوضع الدولى، قدم الى المؤتمر وتضمن ما يلى :

« وضع نهاية للعدوان الأمريكى فى فيتنام وسحب جميع القوات الأمريكية والأجنبية من فيتنام الجنوبية واعطاء الشعب الفيتنامى فرصة فى تنظيم شئونه الداخلية بنفسه ، وأن تؤخذ كأساس لحل المشكلة

الفيتنامية ، المواقف التي حددتها حكومة الجمهورية الفيتنامية الديمقراطية وجبهة التحرير الوطنى فى جنوب فيتنام .

« احترام مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للبلاد الأخرى احتراماً دقيقاً » .

عقد معاهدة دولية تحرم انتشار الأسلحة النووية ، والعدول نهائياً عن موضوع تسليح جمهورية ألمانيا الاتحادية تسليحاً « نووياً » والسماح لها بحيازة مثل هذه الأسلحة بأية صورة من الصور ، وارضاء تطلعات الشعوب فى خلق مناطق تحظر منها هذه الأسلحة فى مختلف مناطق العالم والتزام الدول التزاماً مقدساً بعدم استعمال الأسلحة النووية التى تملكها ، وعقد اتفاق يحظر التفجيرات الذرية تحت الأرض . ولاشك فى أن تنفيذ هذه الاجراءات الهادفة الى وقف خطر الحرب الذرية سيمهد الطريق لمزيد من التقدم نحو المنع الكامل للأسلحة النووية وتدميرها .

« الشروع فى التفاوض على قضايا الأمن الأوروبى ودراسة الاقتراحات المقدمة من البلاد الاشتراكية وغيرها فى أوروبا لتخفيف حدة التوتر العسكرى وتخفيض التسليح فى أوروبا وتنمية العلاقات السلمية المتبادلة النفع بين الدول الأوروبية والسعى الى عقد مؤتمرات دولية لهذا الغرض ومواصلة البحث عن وسائل الوصول الى معاهدة صلح ألمانية ، اذ تؤلف هذه المعاهدة مشكلة من أهم المشكلات المتعلقة بالأمن الأوروبى ، للتخلص تماماً من مخلفات الحرب العالمية الثانية على أساس الاعتراف بالحدود الراهنة فى أوروبا وبينها حدود الدولتين الألمانية الراهنيتين » .

ويهدف هذا البرنامج الاجرائى الذى يعمل الاتحاد السوفياتى على تحقيقه الى حل مختلف المشكلات المهمة فى السياسة العالمية لمصلحة الشعوب ، كما يهدف الى تعزيز السلام العالمى والأمن الدولى .

وسيمثل عقد معاهدة لحظر انتشار الأسلحة النووية خطوة كبيرة فى طريق المنع الشامل لها وتدميرها . وتقدم الاتحاد السوفياتى بمسودة مشروع لمشل هذه المعاهدة الى لجنة الدول الثمانى عشرة لنزع السلاح فى جنيف . وكان هدف المشروع السوفياتى سد جميع الفجوات أمام انتشار الأسلحة النووية فى العالم على النحو المطلوب بموجب القرار الصادر عن الدورة العشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة . وهناك مخططات

لتحقيق هذا الانتشار وان تقنمت بقناع الاختفاء وراء حب السلام .
ويتمثل لباب هذه المخططات فى تمهيد الطريق الى تسليم الأسلحة النووية
الى حملة النزعة العسكرية من الألمان الغربيين الذين يودون إعادة النظر فى
الحدود فى أوروبا وتعديلها ، والاستيلاء على أراض غربية عليهم .

ولن يتسامح الاتحاد السوفياتى وأصدقائه فى موضوع الرضا
بالمخطط الهادفة الى اعطاء جمهورية ألمانيا الغربية الحق فى الوصول الى
الأسلحة النووية . ولقد وجهت بلاد حلف وأرسو الانذار فى بيان مشترك
صدر عنها حول هذا الموضوع .

وتواجه قوى السلام فى العالم كله مهمة سياسية دبلوماسية وعامة
لتخفيف حدة التوتر الدولى ، وعرقلة سباق التسلح واحباطه ، ووضع
نهاية كاملة له على المدى الطويل .

وليست المعركة التى يخوضها الاتحاد السوفياتى من أجل نزع
السلاح ، مجرد قضية تكتيكية . فهى تتفق مع مبادئ الماركسية
اللينينية . ولقد بين فريدريك اينجلز منذ نهاية القرن الماضى احتمال
تحقيق نزع السلاح واطلق عليه اسم « ضمان السلام » . وتقدم لينين
بعد ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى التى تحققت على أيدي الطلائع
العملية البروليتارية بالتحالف مع الفلاحين بشعار نزع السلاح كالأمر
اليومى للواجب السياسى . وتقدم الممثلون السوفييت فى مؤتمر جنوة
فى عام ١٩٢٢ بأول الاقتراحات حول نزع السلاح الشامل أو الجزئى
فى حالة رفض الرأسماليين للنزع الشامل .

وليس ثمة من شك فى أن الماركسيين - اللينينيين لا يعادلون مطلقا
بين السياسة الخارجية لأية دولة اشتراكية وبين مبدأ التعايش السلمى
وحده ، ولا يطبقون هذا المبدأ على الصراع الطبقي أو صراع الأمم المضطهدة
مع الاستعمار . فالتعايش السلمى ينطبق على العلاقات بين البلاد
الاشتراكية . وبين الدول الرأسمالية ، فى حين تتمثل المبادئ الأساسية
للعلاقات بين الدول الاشتراكية نفسها فى المعونة المتبادلة بين الرفاق
والأصدقاء . ويقول برنامج الحزب السوفياتى ان « التعايش السلمى
يمثل أساسا للتنافس السلمى بين الاشتراكية والرأسمالية على المستوى
الدولى ويؤلف شكلا محددا من أشكال الصراع الطبقي بينهما » .

ويميل مذهب النزعة العسكرية الى اقتطاف هذا الجزء من برنامج
الحزب السوفياتى ، ويتجاهلون نصوصه الأخرى المتعلقة بالتعايش
السلمى ، ويقولون :

« انظروا ان السناسة السوفيات يتشدقون بالحديث عن السلام ،
وهم لا يغنون به الا صورة للصراع الطبقي على ضعيد عالمي » .

يا له من لوم غريب ! ان هؤلاء المذهبيين يودون من الناس أن يصدقوا
أن الشيوعيين الذين طوروا منذ القرن الماضي نظرية الصراع الطبقي .
خلقوا هذه الطبقات ، وحطموا بذلك وجود السلام والثقة على الأرض .
وها هم الشيوعيون الآن يزعمون أن وزارة الخارجية الأمريكية . أداة
للصراع الطبقي الذي تخوضه الاحتكارات على مستوى دولي ويعلنون أن
الأعمال الحربية في فيتنام ليست عمليات لخلق السلام بل لتجسيد
نفس الصراع الطبقي الدولي .

ويدعى الشيوعيون أيضا أن جميع الصراعات المسلحة التي وقعت
بعد الحرب العالمية الثانية إنما شنتها القوات الامبريالية والاستعمارية
وكانت تجسيدا للصراعات الطبقيّة . ويمضي المذهبيون الامبرياليون
الذين قضوا وقتا طويلا ، وبذلوا جهودا مضنية لاقامة الدليل على أن
الاستعمار لا يمثل سياسة طبقية امبريالية ، وعلى انه متكافئ النفع
بالنسبة الى الشعوب المستعمرة والشعوب التي تفرض استعمارها عليها ،
فيصفون أقوال الشيوعيين بالسخف ويؤكدون أن الأعمال العسكرية
في فيتنام والكونجو وجمهورية الدومينيكان هي لمصلحة جميع الشعوب ،
ولاسيما تلك التي تضيق بالقوات الأجنبية .

هذا هو منطق دعاة النزعة العسكرية تماما ، فهم يرغبون في وضع
نهاية لنظرية الصراع الطبقي التي تعكس واقع الحياة وتساعد في تعرية
أولئك الذين يسرون جريا وراء مصالحهم الطبقيّة الضيقة ، في متابعة
سياسة العدوان والحرب والاضطهاد الاستعماري ، وحرمان الدول والامم
من حقوقها السيادية .

لا فالشيوعيون جد صريحين ومخلصين في نضالهم من أجل التعايش
السلمي بين مختلف الدول . ويفترض التعايش السلمي بين الدول بالطبع
احترام الحقوق السيادية لجميع الشعوب واحترام حق كل شعب في أن
يعيش في ظل النظام الذي يختاره . ويعني السلام احترام كل دولة لحقوق
الدول الأخرى . فالمحاولات التي تقوم بها الطبقات الحاكمة في الدول
الامبريالية للتدخل في شئون الدول والامم الأخرى كالعدوان في فيتنام
مثلا ، ومحاولات التدخل في كوبا ، تؤدي في النهاية الى أزمات دولية
حادة تهدد السلام العالمي بالخطر .

ونحن نعيش بالطبع في أوقات مضطربة كل الاضطراب وعينهما
تحدث عن التعايش السلمي ، فاننا نعلم به أن العالم يتطور دائما
ويتغير باستمرار في طريق التقدم . وقد يجعل هذا التطور المستمر مهمة
تأمين السلام والتعايش السلمي أكثر تعقيدا ، ولكنه لا يغير حاجة جميع
الدول الى تكييف نفسها بالنسبة الى الوضع العالمي المتغير ، كما أن نزع
السلاح لا يحدث أي تغيير على الأقل .

وسيفتح نزع السلاح الشامل والكامل أفضل الأوضاع للتنافس
الاقتصادي السلمي بين النظامين الاجتماعيين ويكون نافعا لجميع الشعوب
ولا شك في أن البرنامج الاقتصادي لنزع السلاح يمثل دليلا على ذلك .
ويمكن عن طريق تحويل الصراع بين النظامين الاجتماعيين الى الصعيدي
الاقتصادي أن نحصل على أحسن النتائج من المنجزات المذهلة في ميادين
العلم والتقنية ، وأن نصل الى أفضل الأوضاع المادية والتقنية الجديدة
تماما لتطوير المجتمع وتنميته .

ويرى الشيوعيون أن المزايا التي يتفوق بها نظام اجتماعي على آخر
لا بد أن تثبت عمليا ضمن نطاق التنافس الاقتصادي السلمي بين مختلف
الأنظمة الاجتماعية . وستفيد جميع الأمم من هذا التنافس . إذ لن يكون
هناك عن هذه الطريق أمم مهزومة وأخرى منتصرة .

ولعل من الحقائق الواضحة أن فكرة السلام ونزع السلاح أخذت
تشق طريقها الى الأدب الرأسمالي والكتابات الرأسمالية ، بعيدة كل البعد
عن المذهبية الشيوعية . وتبين هذه الحقيقة ما في هذه الأفكار من حيوية
ونضج ، وتوضح أنها تعكس تماما الحالة الراهنة للأوضاع وما يجب أن
يعمل . ولا يؤمن الشيوعيون بالعزلة ولا بالتزمت الفكري ، ولذا فهم على
استعداد لضمان الوصول الى الهدف المشترك وهو ضمان السلام بالتعاون
مع الآخرين الذين لا يتفقون معهم في جميع المجالات .

ومن الضروري لتحقيق الاتفاق على نزع السلاح ، تعزيز الثقة
الدولية ، التي تعني أن الاجراءات العملية للدول ، ضرورية لتثبيت دعائم
السلام وتخفيف حدة التوتر الدولي . ويمثل الاتجاه الذي تسير فيه سياسة
الدولة ، لباب القضية وجوهرها . وليس الخلاف راجعا في الواقع ان
تجدد الا بالنسبة الى الصراع بين القوى المحبة للسلام والقوى المعتدية .
ولهذا فان المحاولات المتصاعدة للموضوعية « للبقاء في وضع المترفع » عن
الموقف المتخذ من جانب الدول المختلفة ، ولاختراع أي « مسلك وسطي »

بالنسبة الى « العالم القديم المنهك » ، ليست الا مسخافة صبيانية أو رغبة
فى الهروب من الواقع والعيش فى عالم من الأحلام .

وتضم الكتابات الأمريكية والالمانية الغربية والانجليزية الكثير عن
سباق التسلح والحرب الباردة . وهذا صوت الرأسمالية الكبيرة المتلهفة
على ابقاء السوق الرأسمالية العالمية تحت تأثير حوافز الانفاق العسكرى
المتضخم . ويخشى ملوك المال المحتكرون أن تضعف حدة التوتر الدولى كما
يخافون من تحقيق نزع السلاح الكامل والشامل . فهم يرتعدون من
معاناة الضياع فى وضع سلمي عالمى ، اذ انهم ألفوا « المسالك المطروقة »
للدبلوماسية الحربية . ويظهر أن الكثيرين منهم يبدوون عاجزين عن توجيه
سياسة الدولة واقتصادها خارج نطاق الأحلاف العسكرية وتبديد موارد
الامة على سباق التسلح . ومن الجلى أن الرأسمال الاحتكارى الكبير
عاجز دائما عن انتاج رجال من بعيدى النظر وواسعى الأفق . ومنها
تتلور الأكذوبة فى أوروبا الغربية التى تنادى تحت ستار الاهتمام
بقداسة الأمم « وبسيادتها » وبالمساواة فى الحقوق بينها ، بالصراع
العنيف بين أشد الدوائر العدوانية ضراوة ، للوصول الى الأسلحة النووية
ولتأكيد حق القوى العدوانية فى ألمانيا الغربية وغيرها من البلاد فى وضع
أصابعها على الزناد النووى . وليس ثمة من يجهل أن الدوائر الأمريكية
ذات النفوذ تشجع القوى العدوانية فى ألمانيا الغربية على التصرف بهذا
الشكل . ولكن لم هذا ؟ انها تريد التركيز على المناوشات الدبلوماسية
الآتية ، لتجاهل المستقبل . أو ليس من الضرورى معالجة مثل هذا الوضع
من قصر النظر ؟ .

وتلعب السياسة الخارجية العاقلة والمرنة والملتزمة بالمبادئ للاتحاد
السوفياتى وغيره من البلاد الاشتراكية دورا مهما وفعالا فى الشؤون
الدولية . ولكن من الواضح فى الوقت نفسه انه مهما كانت الخطوات
الدبلوماسية من جانب البلاد المحبة للسلام ، ومهما كانت دبلوماسيتها
بارعة فى تعرية القوى العدوانية ، فان تخفيف التوتر الدولى ، بما فى ذلك
نزع السلاح . لن يتحقق بالنضال الدبلوماسى وحده .

ولا بد من دعم الأفكار الصالحة بالعوامل المادية ، والا فانها تصبح
عرضة للتجاهل . وهذا هو السبب فى أن على جميع الناس فى البلاد
الاشتراكية أن يلعبوا عن طريق عملهم وحيويتهم ومحاولاتهم فى مجال
التنافس الاقتصادى مع الرأسمالية ، وفى تعزيز الطاقة الدفاعية للبلاد

المحبة للحرية ، دورا حاسما فى تعزيز مواقع السلام . ولقد أصبحوا جميعا مهما كان مجال عملهم ، من دبلوماسيين السلام .

وعلىنا ألا ننسى أن الحرب فى حاجة الى جانب واحد يقوم بإشغالها مهما كان هذا الجانب ، سواء أكان مقهورا أم عاجزا . ولهذا فمن الضرورى لضمان السلام العالمى وتحقيق برنامج نزع السلاح توفير الطاقة الدفاعية القوية ، والحفاظ على وضع الاستعداد للحرب وردع العدوان . فمن الضرورى تأمين اليقظة والحذر وتعبئة جميع قوى السلام . ولا شك فى أن الافتقار الى التنسيق والكمال فى جهود أنصار السلام لن يحقق هذا الهدف .

(ب) الأسلحة النووية - الصاروخية - الخطط التكتيكية الخاصة بالنزعة العسكرية والحركة المناهضة للحرب .

تقرر خصائص الأسلحة النووية - الصاروخية ، وخصائص الوضع الدولى الراهن الأساليب التكتيكية الخاصة لدعاة سباق التسلح . وتكيف الأسلحة النووية - الصاروخية بوصفها من النوع ذى القوة التدميرية الهائلة ، لاستخدامها فى عمليات حربية قصيرة الى حدى . وفى قدرة بعض الهجمات الصاروخية النووية المكثفة أن تشل الحياة فى بلاد بكاملها . ولذا فعلى سبيل النقيض فى الماضى ، وعندما يحول اقتصاد الدولة بصورة متدرجة ، وإبان الحرب ، الى الأساس العسكرى الذى يعنى الى حد كبير التعبئة واعداد الخطط الحربية ، فإن هذه الدولة عندما تصبح مالكة لأسلحة الدمار الشامل ، تبادر الدوائر العدوانية فيها الى الانهماك فى الاعدادات الشاملة للحرب ، وهى الاعدادات التى تنطوى على توجيه الصناعة الى المتطلبات العسكرية حتى فى أوقات السلام .

ويصبح انتاج الصناعات الحربية فى ظل مثل هذه الظروف جزءا مهما من إعادة الانتاج الاقتصادى فى البلاد الامبريالية . وفى الولايات المتحدة يخصص عشرون فى المائة من الانتاج القومى الى التسلح والقوات المسلحة فى حين يخصص خمسة فى المائة فقط الى التصدير . وتصبح النزعة العسكرية حجة سواء بالنسبة الى السياسة الداخلية أو الخارجية لبعض البلاد . وتوضع هذه السياسة لتكون نافعة الى حد ما ، إذ انها تؤمن العمل للكثيرين من الناس وتنظم العملية الانتاجية . ولكن تنظيمها لشكل العمل وشكل الانتاج يمثل قضية أخرى . وكان رجال الصناعة الحربية دائما يشبهون فى غرورهم كبار العسكريين ، يضاف الى هذا أن

الصناعيين كانوا دائما واقعين تحت سيطرة الرغبة في ابتزاز كل شيء من الدولة التي يستطيعون فرض سلطانهم عليها .

ولا شك في أن تولى زمام المبادرة في سباق التسلح إبان أوضاع السلام يعتبر دليلا واضحا على النوايا العدوانية لاية قوة دولية . وهذا هو السبب الذي يدعو القوى الامبريالية العدوانية الى رفض المشروعات الصادقة الخاصة بنزع السلاح الشامل والكامل ، لأن هذه المشروعات تشمل سباق التسلح وتشمل الاعدادات التي تتم في وقت السلام استعدادا لشن الحرب النووية الحرارية .

وتبطل المظاهر السابقة الذكر للأسلحة النووية الحاجة الى اعداد الشعب مذهبيا للحرب مقدما كما كان الوضع من قبل . ويفترض بعض رجال الاستراتيجية العسكرية في الغرب أن ليس من المحتمل أن يقوم بشن الحرب النووية فوهرر شديد التعصب أو وزير مجنون للدفاع أو رئيس مشئت الفكر ، وذلك بالضغط على الزر لتنطلق الحرب بعد ذلك . ولقد فكر رجال البنتاجون أو القيادة العليا للجيش الألماني الغربي طويلا بفكرة الحرب الرادعة أو الهجوم النووي الأول . وتستند مثل هذه المخططات الى الافتراض بأن هذه الدوائر لا تأبه بما يفكر به سكان مناطق بأسرها ، تجاه الاحتكارات الرأسمالية الكبيرة ، اذا نسفوا وتفتتوا تفتيتا دون أن يكتوتوا قد أهلوا مذهبيا للحرب مقدما .

ولهذا تؤثر الدوائر الامبريالية العدوانية الدعاية المؤيدة لسباق التسلح على الدعاية المكشوفة والصريحة للحرب . وتعبيء الرأسمالية الكبيرة في البلاد الغربية جميع الموارد لتغطية السياسة الحربية وجميع العهر الصحفي لاعداد الأساس المذهبي لسباق التسلح . ولا شك أن أمهات المسرحيات تجسد العروض التي تمثل في هذا المجال . ولا شك في أن هذا لا يثير الدهشة ففي تمجيد النزعة العسكرية يورث من جيل الى آخر ، ولا ينطوى على أى موضوع يتصل بالأخلاق . فهناك من يصرون على سبيل المثال على ضرورة صياغة « السيف النووي » و « الدرع النووي » لحلف الأطلسي بقصد الدفاع طبعا ، وتشكيل « المظلة النووية » فورا لتقرر « ملائكة السلام » من رجال مقر القيادة العامة لحلف الأطلسي بصورة مستقلة ، استعمال الأسلحة النووية الحرارية . وهناك حديث عن نشر الأسلحة النووية في بلاد لا تملكها الآن ، لأن حكومات هذه البلاد تضم بعض الحكماء أيضا . ويندر أن نسمع تعليقا من بطل الصناعة هو لشتاين أو من الجنرال نورستاد القائد العام السابق لقوات الحلف

الأطلسي في أوربا ، لتوجيه الطبقة التي ينتميان إليها ، عن « تكامل أوروبا حتى جبال الأورال » أو صوتا يعبر المحيط الأطلسي ليذكر احتمال « قيام الولايات المتحدة بالمبادرة الى الصراع النووي » ، لنعود فنسمع بعد ذلك خطبا مهدئة تؤكد أن الحرب لن تقع « وأن هذا هو المجهود الأخير » على النحو الذي كنا نسمعه في الحرب الماضية عن « الدفاع عن العالم الحر » . ولكن أركان حرب بلاد الحلف الأطلسي يقومون في غضون ذلك بأعداد المخططات المختلفة « للضربة النووية الأولى » متحدثين عن استراتيجية الانتحار النووي .

ومن المحتمل أن يكون هناك رجل كجولد ووتر يتميز بالرغبات العنيفة أو رجل آخر كالحبير الاستراتيجي الألماني هويسنجر ، وكلاهما يعرفان تماما حدود الدمار النووي الذي قد يتعرض له « العالم الحر » ، يحاولان القيام « ببلفة » نووية ، ليتوقفا قبل اللحظة الأخيرة وعلى شفير الحرب . ولكن لسباق التسليح والسياسة المغامرة منطقيهما الخاص بهما بالرغم مما قد يقوله مثل هذين السعيدين والخطباء المقوهون في جلسات حلف الأطلسي . فلقد مرت تجربتنا سيرا جيفو ودانزيغ المؤلفان بالجنس البشري ، وسجلتا بدايتي حربين عالميتين . فهل من الضروري تكرار هاتين التجربتين في ظل مثل هذه الأوضاع المتغيرة ؟

ولقد سجل اختراع الأسلحة الصاروخية النووية ثورة في العلم العسكري أكبر من تلك التي سجلها اختراع خمسة أسلحة . يضاف الى هذا أن هذا الطراز من السلاح . قد جعل من الحرب جنونا وانتحارا ، ولاسيما بالنسبة الى الأمم التي تسمح لحكوماتها بشن العدوان . ويعني تسليم مقاليد الحكم الى دعاة سباق التسليح والمغامرين أن شعوب البلاد الامبريالية تدفع بدولها وبالدول الأخرى الى شفير الحرب حتى في أوقات السلام . ولا يمكن تبرير السلبية السياسية من جانب الشعوب بالقول بأن الدوائر الحاكمة تخفي القضايا عنها الى الحد الذي يتعذر فيه على رجل الشارع تبين الحقيقة . ولا ريب في أن تبدل الدوائر الحاكمة في البلاد الامبريالية وعجزها عن مواجهة الواقع لابد أن تعوض بالاحساس المتزايد بالمسئولية من جانب الجماهير العريضة لسكان هذه البلاد وتفهمها حقائق الوضع الدولي الراهن . ولا بد أن يرتفع قناع الأكاذيب ، وأن يتبدد الضباب الحفي ، وأن تحطم الأوهام والخيالات .

وليس التوتر الدولي الراهن الا ثمرة التقاء عالمين مختلفين عالم الامبريالية وعالم الاشتراكية . فالعالم يرتكز في الجهة الأولى الى استغلال

الانسان للانسان . واستغلال حفنة من الاحتكارات فى بعض الأمم القيادية لمعظم بلاد العالم . أما من الناحية الأخرى فالعالم يرتكز الى حرية الانسان وتحurre من جميع صور الاستغلال ، والى الصداقة بين الأمم ، وتنفيذ المبدأ العظيم « من كل حسب طاقته ولكل حسب عمله » ، ليتحول بعد ذلك « لكل حسب حاجته » . ولا يمكن أن تعود ساعة التحرر الى الولا . فليس فى امكان أحد أن يوقف حركة الشعوب نحو حياة جديدة ، كما لا يمكن له أن يوقف بزوغ فجر جديد . وعندما يتواجه هذان العالمان المختلفان ، بما ينطويان عليه من نظامين اجتماعيين مختلفين ، فإن الخطر الوحيد الذى يهدد الشعوب سينبع من العالم الذى يقوم على أساس الظلم . ولا يكفى فى مثل هذه اللحظات التاريخية أن نبتهل الى السماء . ليتجاوزنا كأس العذاب المرير . ولا يكفى قوى السلام والتقدم أن تقول « اننا ندعو الاحياء ونبكي الموتى » . ففى وسع هذه القوى الآن أن تقول . . « لن تكون هناك حرب » .

فليسقط التشاؤم الواهن ، وليسقط التفاؤل الأعمى !! فالنضال ضد الحرب النووية الحرارية ومن أجل السلام ونزع السلاح الشامل والكامل ، يتطلب جهدا شاملا وبكل وسيلة ممكنة . ولا بد أن يمضى هذا النضال قدما داخل الأمم المتحدة وخارجها ، وفى البرلمانات ، تحمل رايته الشعوب فى كل ميدان من ميادين الجهد وفى كل مكان .

ويتطلب وجود الأسلحة النووية الصاروخية بصورة واضحة أن يكون ميدان النضال ضد الحرب وطبيعته على أوسع نطاق ممكن . فلو وقع الصراع النووى الحرارى لن يخلص أحد من أذاه ، سواء أكان عاملا أم فلاحا . أم محتكرا أم قائدا عسكريا . وليس فى امكان أى عالم اختراع قنبلة ذرية لا تعقل الا العمال أو الرأسماليين . وهذا هو السبب فى وجود مصلحة مشتركة للانسانية وهى النضال من أجل السلام . فالحركات المتباينة والمؤتمرات والحكومات بل حتى السياسة البورجوازيين القساسة فى البلاد الامبريالية ، كلها عناصر تؤلف مصلحة مشتركة فى السلام . وعندما تتحد هذه القوى تصبح قوة فعالة ومؤثرة . وقد أثبتت تجربتا السويس وكوبا صحة هذه الحقيقة .

ولقد وصل النضال ضد الحرب فى الماضى ذروته بوجه عام ابان الحرب العالمية ، عندما قامت جماهير الشعب وقد أنهكتها أعباء الحرب ومفازعها مقتنعة بتهور الطبقات المستغلة الحاكمة ، وبأن ليس أمامها سبيل آخر لانقاذ نفسها وانقاذ الانسانية ، باللجوء الى أكثر وسائل

النضال ضد الحرب تصميمًا فتظاهرت وأضربت جماهيريا ، ثم اختارت العصيان والثورة . وها نحن الآن نواجه مهمة أكثر صعوبة ، وهي أن نحول دون وقوع الحرب النووية الحرارية ، قبل نشوبها ، دون انتظار سقوط القنابل الذرية على رؤوس الناس .

وهذه مهمة شاقة للغاية ، وهي تعنى أن على جميع القوى التي تؤيد السلام ونزع السلاح الشامل أن توحد جهودها . وتضم هذه القوى البلاد الاشتراكية بأسلحتها الجبارة ودبلوماسيتها ، وهي البلاد التي تحمي السلام والحرية والاستقلال للشعوب ، وحركات الطبقة العاملة في البلاد الرأسمالية ، وحركات التحرر الوطني والبلاد المستقلة حديثا ، والتي ظهرت الى حيز الوجود بعد انهيار النظام الاستعماري العالمي ، والحركات الديمقراطية العامة التي تناضل من أجل السلام والديمقراطية والتقدم .

ولابد من تجربة جميع الوسائل المعروفة وغير المعروفة للنضال النشط والفعال ضد الحرب ، والأساليب السلمية وغير السلمية ، والطرق التطورية والثورية لكبح جماح «الرجال الهائجين المتوحشين» في المعسكر الامبريالي ، وعزلهم ومنعهم من شن العدوان . ولعل هذا هو الذي يدفع المرء الى الحديث والتفكير في نزع السلاح والكفاح من أجل تحقيق الهدف دائما وفي كل مكان سواء تحقق اليوم أم غدا أم بعد غد . ونقيم محادثات جنيف الدليل بوضوح على ان ارادة الشعوب وعملها المصمم سيرغمان الامبرياليين على الموافقة على تحويل السيوف الى محاريث» ، والشروع في تنفيذ البرامج الاقتصادية لنزع السلاح .

ولا ينفصل مفهوم نزع السلاح الشامل والكامل عن البرنامج الاقتصادي لنزع السلاح . وليس سباق التسليح وعشرات الألوف من الملايين التي تنفق على الاسلحة الا وجهين لنفس القطعة النقدية ، وتكلف الاسلحة العصرية مبالغ ضخمة ، فلا يمكن انتاجها او الحصول عليها دون اتفاق مبالغ مذهلة من المال . ويسير نزع السلاح والتحسين الجذري في مستويات الحياة والبرنامج الاقتصادي لنزع السلاح جنبا الى جنب . ولذا فان المطالبة بنزع السلاح ، ينطوي على النضال من أجل تحقيقه وعلى منع الحرب النووية - الحرارية من الناحية الاولى وعلى النضال من أجل تحسين فوري وضخم في مستويات حياة الجماهير العريضة من الناس ، ومن أجل تنفيذ البرنامج الاقتصادي لنزع السلاح من الناحية الاخرى . ولا يمثل هذا البرنامج مجرد وسيلة للاسراع في

تنمية قوى الانتاج ، اذ انه بطبيعته يمثل برنامجا للتعاون الاقتصادي
السلمي بين الدول والأمم المتحررة من الاستعمار ومن القهر شبه
الاستعماري .

وليس البرنامج الاقتصادي لنزع السلاح مجرد رغبة أو شعار
وإنما هو جزء لا يتجزأ من المطالبة بنزع السلاح الشامل والكامل على
النحو المعروف به اليوم . ولو انه اقتصر على الوسائل والأساليب
للخلاص من القوى المسلحة وسباق التسلح ، فانه يظل في الغالب مجرد
قضية عسكرية . فالحلفاء على وسائل مراقبة نزع السلاح ووسائل
ضمان الأمن الدولي تقع أيضا في نفس هذه المجموعة . ولكنها مجموعة
ضيقة وغير كافية للغاية . فالبرنامج الاقتصادي لنزع السلاح ، يحسر
النقاب عن جانب آخر من القضية وهو جانب مهم آخر ، اذ انه يرمز
الى الضرر الذي تلحقه النزعة العسكرية بالمجتمع عن طريق محاولتها
لجم القوى الاجتماعية الانتاجية وتبديدها . ويحسر هذا البرنامج
النقاب عن زيف ونفاق الطبقة الرأسمالية - المالكة في الدول الامبريالية
ويركز الاهتمام على البناء الاقتصادي السلمي في العالم كله وهو يبين
ما يمكن عمله اذا سيطر العقل ، كما يدفع الناس الى التفكير بنزع
السلاح . ولاشك في ان التغيرات الجذرية في التفكير كانت تعقب دائما
بالجيشان في البرلمانات وفي الشوارع .

ويقر بعض الناس بإمكان تحقيق نزع السلاح الشامل والكامل
ولكنهم يشككون في واقعية برنامجه الاقتصادي . ولكن تحقيق نزع
السلاح في حد ذاته يفترض تنفيذ برنامجه . وفي وسعنا أن نقول أيضا
ان البرنامج الاقتصادي لنزع السلاح أكثر واقعية وسهولة في التنفيذ
الى حد ما من نزع السلاح الشامل والكامل ولاسيما بالنسبة الى البلاد
النامية ، ولاشك في انه سهل على التحقيق بالنسبة الى البلاد التي
تسير في الطريق غير الرأسمالية للتنمية .

ج - واقع نزع السلاح

قد تتولد فكرة لدى الانسان ، بأن المصالح الاقتصادية للرأسمالية
الكبيرة التي تفيد من الانفاق العسكري ، وتتخلص بذلك من الأزمات
الاقتصادية وحالات الكساد ، تمثل عقبة لا يمكن التغلب عليها في طريق

نزع السلاح . ولكن مثل هذا التفكير لا يعدو أن يكون اغراقا في تبسيط الأمور .

وتؤكد تجارب بعد الحرب في تحويل الاقتصاد الحربى في كثير من البلاد الى الاقتصاد السلمى ، والتحليل العلمى لتطور الدائرة الاقتصادية بصورة منظمة في البلاد الرأسمالية ، والحقيقة الواقعة وهى أن الاقتصاد حتى في أكثر الدول نزعة عسكرية يعتمد على الفروع غير العسكرية ، أن المصالح الارتزاقية لفئة قليلة العدد وإن كانت قنوية النفوذ من ملوك صناعة الذخائر الذين يستغلون سباق التسلح لا تمثل مصالح جميع الرأسماليين . وترتبط الأرباح والأرباح الفائضة التى تجنيها المشروعات العاملة فى الصناعة الحربية ، والتى تخرج من جيوب الشطر الغالب من البورجوازية المتوسطة والصغيرة ، بالفروع المدنية للإنتاج . يضاف الى هذا أن شطرا كبيرا من الضرائب التى تدفعها المشروعات غير العسكرية ، تعود فتخرج من الموازنة العامة للدولة ، لتمويل الانفاق الحربى ، وتنتهى الى ربح تجنيه الاحتكارات العسكرية .

فلا يمكن اعتبار الهدف الرئيسى لسباق التسلح ولتردد الدول الغربية فى الشروع فى نزع السلاح . مجرد اعتماد اقتصاد هذه الدول حتميا على الانفاق العسكرى وما يؤمنه من أرباح . علينا أن نتعمق فى بحث الأمور ، وندرس التناقضات الجوهرية فى عصرنا وعالمنا ، وهى التناقضات التى ترفض الامبريالية . فهذه فى محاولتها تبرز كل جهة أخرى فى سباق التسلح ، وفى رغبتها فى الوصول الى موقف يمكنها من فرض ارادتها على البلاد التى خرجت من فلكها أو ستخرج منه ، تأمل عن طريق قطاعها الصناعى - الحربى فى انتقاذ نفسها والعودة بعجلة التاريخ الى الوراء . ومن هنا تكون المقاومة العنيدة لنزع السلاح ، ويكون تصعيد سباق التسلح ، وتكون الاستفزات والمغامرات الدولية التى لا تسفر الا عن زيادة التوتر الدولى .

ولكن العالم قد تغير كثيرا منذ مستهل هذا القرن . فلقد بات تحت تصرف المعسكر الاشتراكى الجبار درع نووى - صاروخى أمين ، كما تتوافر له وسائل الرد والثأر . ولقد انهارت الامبراطوريات الاستعمارية السابقة ، وحلت محلها دول جديدة محبة للسلام ومستقلة كل الاستقلال ، وأخذت هذه الدول تخطو أولى خطواتها فى تركيز استقلالها . وتسير القوى المحبة للسلام فى طريق التصاعد . وفى رسع

الجهود القوية أن تعزل الدوائر الامبريالية العدوانية ، وان تفرض عليها قبول نزع السلاح . ويدرك بعض الساسة المتزنى الفكر والبعيدى النظر فى البلاد الامبريالية ، أن القوى الاشتراكية ستزد بضرمة ساحقة فى حالة نشوب الحرب النووية ، وهم يدركون أيضا أن الصراع التاريخى بين المجتمعين القديم والجديد فى العالم لا يمكن أن يقع بالوسائل الحربية . ونحن لا نفكر أن هذا الادراك لم يصبح عالميا شاملا بعد . فقد يقطع جنون أولئك « العشاة المتوحشين » الذين يسرون قدما فى طريق الحرب ، الطريق على صوت العقل وعلى التقدير المتزن للأمور . ولا يمثل التاريخ المعاصر ، طرقا مهدة ومستقيمة خالية من الأماكن الصاعدة والهابطة . ولم يسبق لطريق التاريخ ان كانت سهلة فى أى يوم من الأيام ، ولكن متى بدأ التاريخ سيره فليس فى وسع أية قوة أن توقفه .

ويعمل أنصار السلم فى طريق معاكس لما يقوله المذهبون المرتزقة والمدافعون عن الامبريالية من أن نزع السلاح حلم طوبائى ، ولما تنطلق به السنتهم من بيانات منافقة وزائفة عن أهميته بالرغم من طوبائيته ، فهم ، أى أنصار السلم ، يقومون باجراءات جماهيرية تحمل طابع التصميم لتأييد السلام ونزع السلاح الشامل والكامل .

ويقال أحيانا ان الامبريالية والنزعة العسكرية يؤلفان شيئا واحدا . ولكن الامبريالية والاستعمار ييران أيضا جنبا الى جنب . ولكن هذا لايعنى على الإطلاق ان ليس فى الامكان القضاء قضاء تاما وكاملا على الاستعمار مع بقاء الامبريالية فى العالم . فلا بد من وضع القوى الامبريالية فى موقف يفرض عليها أن تظل مكبوحة الجماع ، وان تصبح عاجزة عن مواصلة طغيانها الاستعماري أو قدرتها على استغلال الشعوب سياسيا واقتصاديا . ولاشك فى أن هذه الاجراءات تضعف ، بالطبع مواقف القوى العسكرية والامبريالية ، وتخلق أوضاعا أفضل لنزع السلاح .

ومن المعروف أن الامبريالية تقف الى جانب الرجعية بمختلف السبل والوسائل ، ويعنى هذا أن جميع التطلعات الديمقراطية بما فيها التطلع الى خلق علاقات ديمقراطية بين الدول ، لا يمكن تحقيقها فى ظل الامبريالية . ولكن هذا التحقيق لا يمكن أن يتم بدون كفاح حاسم ، تماما كما كان من العسير تأمين حق الشعوب فى تقرير مصيرها دون نصر الاشتراكية فى بعض البلاد ، ونصر الثورات المعادية للاستعمار فى بلاد

أخرى . وبالرغم من أن الامبريالية والديمقراطية « متعارضتين تمام التعارض ، إلا أن حركة الشعوب التي تنشأ التقدم والديمقراطية ، لا بد أن تنتصر على وجه العموم على الرجعية والامبريالية على المدى الطويل . والسبب في هذا أن الامبريالية نفسها تبنت أعداءها ، وأن هؤلاء الأعداء باتوا الآن أقوى من الامبريالية نفسها التي أخذت تمر الآن بفترة من الأزمات العامة والنكسات التي تعاني منها ، وأصبحت تنهار أمام إرادة الشعوب المصممة والواضحة كل الوضوح .

ولعل هذا هو الذي يجعل من تقرير الشعوب لمصيرها ، حقيقة واقعة ، وإن كانت هناك حقيقة أخرى وهي أن الامبريالية ما زالت قوية نسبيا في عدة بلاد أخرى . وتوجد بين هاتين الحقيقتين الواقعتين فترة كاملة من الثورات التحررية الوطنية والاجتماعية المهمة . فالحياة تمثل عملية تطويرية . وقد تمر فترات يتعايش فيها الماضي مع الحاضر والمستقبل . يضاف إلى هذا أن القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة تستمد بداية أدوارها في أوقات مختلفة .

وتنبع المعارضة الأساسية لفكرة نزع السلاح الشامل والكامل في ظل الأوضاع الراهنة من البورجوازية الكبيرة في الدول الامبريالية ، ولأسيما من ذلك الشطر منها الذي تتركز مصالحه مباشرة أو لا مباشرة في مواصلة سباق التسلح والحرب الباردة . ولكن في وسع الجنس البشري أن يعالج أمر هذه العصبية . أو ليست قوى الشعوب المحبة للسلام أقوى مئات المرات من تلك الفئات المصممة تصميمًا جهنميًا على الحرب ؟ ويكون نزع السلاح في ظل الأوضاع الراهنة متعذرا على التحقيق ، كتعذر الإلغاء الكامل والنهائي للاستعمار ، ويعنى هذا أن من المتعذر تحقيقه دون نضال جماهيري يحمل طابع التصميم ، ودون سياسة نشطة وفعالة من جانب الدول الاشتراكية والبلاد النامية .

ولذا يجب ألا يمنع الصراع الواضح بين المصالح الارتزاقية للامبريالية وبين نزع السلاح الشامل والكامل ، القوى المحبة للسلام في مواصلة مطالبتها بنزع السلاح ، ومن كفاحها المصمم من أجله ، كما يجب ألا يؤجل تحقيقه إلى أن يتم النصر الشامل للاشتراكية في العالم كله . فأى تسويق في فكرة النضال أو تأجيل له يكون لمصلحة أصحاب النزعة العسكرية والمعتدين . فالحاجة إلى توسيع النضال من أجل نزع السلاح الشامل والكامل ومن أجل السلام ، تنبع على النقيض من ذلك من صورة الوضع على حقيقته . فعلى الناس ألا يرضوا بالاجراءات

الدبلوماسية أو البرلمانية ، بل عليهم أن ينظموا الجماهير فى حركات فعالة لتوسيع النضال ومضاعفته حتى يتخذ صورة الضربة المباشرة التى توجه الى مراكز «القنساء المتوحشين» ، وسادتهم من الاحتكاريين .

وليس المستوى الراهن للأسلحة فى البلاد الكبرى ولسباق التسلح الا النتيجة الطبيعية لما تخلفه القوى العسكرية والعدوانية من اضطراب فى بعض البلاد الرأسمالية ، ولاسيما فى الولايات المتحدة الامريكية التى كانت تمثل دائما منبت المجموعة الصغيرة من الاحتكارات الكبرى التى تركز مصالحها على تصعيد سباق التسلح واتساع السياسات العسكرية العدوانية . ويشعر الكثيرون من حلفاء الولايات المتحدة فى الحلف الأطلسى بعدم الارتياح من تطور هذه السياسة ومن تطلعاتها البعيدة ، وهم يرون أحيانا أنهم ليسوا على استعداد للمضى بعيدا معها ، الى أن يجرفهم التيار . وليست القضية مجرد دوافع وراء هذه السياسة ، وإنما هى قضية ماتحملة من معنى موضوعى . يتركز فى حقيقة واقعة وهى أن البلاد الامبريالية لا تؤبأ بصورة شاملة مثل هذه السياسة الموجهة الى اشعال نيران الحرب العالمية الجديدة . وتمثل هذه الحقيقة تناقضا فى المعسكر الامبريالى ، يشبه الى حد كبير التناقضات التى ظهرت قبل الحرب العالمية الثانية وان كان أكثر تعقيدا وأبعد عمقا فى الغالب .

فهناك بين أكثر من ١٢٠ دولة عضوا فى الأمم المتحدة اليوم أربع عشرة دولة اشتراكية وأكثر من ثمانين دولة من المستعمرات أو أشباه المستعمرات ، أو الدول التابعة السابقة ، وقد حققت استقلالها ، وأصبحت تهتم بالغ الاهتمام وعميقه بالسلام .

وتعنى مشكلة نزع السلاح الآن أولا وقبل كل شئ كبح القوى العسكرية العدوانية فى بعض البلاد ، لا مجرد التغلب على بعض المتاعب الدولية العامة .

وجهود الجيل الراهن وحدها هى التى تستطيع أن تخلق عالما بلا سلاح وعالما بلا حروب . ولاشك فى أن هذا سيتحقق . وليس من الخير أن نحاول الحدس بما يحتاج اليه الجنس البشرى من وقت لوضع حد للحرب الباردة وسباق التسلح ، وتحقيق نزع السلاح الشامل والكامل . ولا يعرف أحد اذا كان تحقيق هذه التطلعات سيستغرق عامين أو ثلاثة أعوام أخرى ، ولكن الساعة لتحقيقها ستحين

حتما ، وهى ساعة جديرة بأن يعمل الناس على حلها . ويمكن ضمان السلام الذى تتعلق به الشعوب تطلقا شديدا ، عن طريق حركة نشطة لجميع القوى المحبة للسلام ، ولجميع الشعوب التى تشترك فى تسوية مشكلة الحرب والسلام . وهو فى حاجة أيضا إلى السياسة الخارجية الثابتة والحكيمة من جميع البلاد المحبة للسلام ، على أن تجمع هذه السياسة بين أقصى مايمكن من المرونة والمناورة والسرية ، وبين التصميم الذى لا يهين على النضال من أجل الحفاظ على حقوق الشعوب السيادية والسلام .

د - مزيد عن المذهبية

وعلىنا هنا أن نبدي بعض التحفظ . فقد تجد آراؤنا نقدا حتى ممن يسمون باليساريين الذى يعتبرون انفسهم من الماركسيين . ولما كانت الاعتراضات التى قد يثيرونها شبيهة بتلك التى يثيرها «الفرسان الثلاثة» . ولما كنا قد عالجنا موضوعها من قبل ، فلاحاجة بنا هنا إلى التكرار والاعادة . ويجد القارئ بعد أن يطالع هذا الكتاب انه قد رد على مثل هذه الاعتراضات وان كانت الردود قد صدرت فى صورة مبتكرة . ولكن لم تزل هناك بعض جوانب للمشكلة متعلقة بالنظريات الأساسية للمذهبية الماركسية ، ولم نشر إليها بعد .

فلقد اعتبر اينجلز - فى نهاية القرن الماضى - نزع السلاح أمرا ممكنا واطلق عليه اسم «ضمان السلام» . يضاف إلى هذا انه طبقا للمبادئ المقررة للنظرية الماركسية فى معالجة أية مشكلة اجتماعية ، دأب الماركسيون دائما على وضع قضية نزع السلاح ضمن اطار تاريخى معين راعوا فيه خصائص أية حقبة من الحقب .

فلقد رفض لينين باصرار فى عامى ١٩١٥ و ١٩١٦ وإبان الحرب العالمية الأولى على سبيل المثال شعار نزع السلاح الذى رفعه آنذاك المرتد كوتسكى ليعارض به مطالبة لينين بتحويل الحرب الإمبريالية إلى حرب أهلية .

وعاد لينين بعد سنوات قليلة فاعتبر أن نزع السلاح شعار ممكن وصحيح ، وراح يدرج المطالبة به فى جدول أعمال مؤتمر جنوه فى عام ١٩٢٢ وجعله أحد المطالب الأساسية لوجهة النظر السوفياتية السياسية . وكانت هذه نقطة البداية لكفاح الاتحاد السوفياتى الطويل الأمد والمعد من أجل تحقيق نزع السلاح الشامل والكامل .

وقد يعتبر أحد علماء الاجتماع الفيبين والبورجوازيين الذين يعالجون القضايا بالتعاريف المطلقة مثل هذا التبدل في موقف لينين دليلا على التقلب وعدم الثبات . ولكن ليتين كان متمسكا بالموقف الماركسي طيلة الوقت وكان على حق في الحالتين في حين كان كوتسكي يتنكر للماركسية ويخونها . ترى ما السبب في هذا التغير ؟ انه يعود الى التبدل الاساسي في الوضع الذي وقع في غضون هذه السنوات القليلة ، وهو التبدل الذي أدى الى التغير الكلي في موقف الماركسيين من موضوع نزع السلاح .

ولا شك في أن « الفرسان » يضحكون ويسخرون من هذا « التقلب » المزعوم في النظرية الماركسية - اللينينية .

ولو أننا استخدمنا أسلوب « الفرسان » في مناقشة الأمور ، فإن أية آراء معقولة ستبدو مضحكة ومتقلبة . ولقد وجه ان . جي . تشيرنيشفسكي زعيم الديمقراطيين الروس في القرن الماضي السؤال التالي . . . « ما هو المطر . . . أهو حسن أم سيء ؟ » . وعاد تشيرنيشفسكي ، فرد على هذا السؤال قائلا . . . « أن تقرير الرد يتوقف على الوقت الذي بهطل فيه المطر . فلو سقط المطر في الخريف أو الربيع ، فهو حسن ، أما اذا سقط في وقت الحصاد فهو سيء » .

وقد يرى « الفرسان » أن من المضحك المقارنة بين نزع السلاح والمطر . ولكن سخريتهم هذه تقيم الدليل على تجاهلهم للاستراتيجية كتجاهلهم لأولويات المنطق وبدهيته التي يستطيع كل طالب في المدرسة فهمها . أنهم لا يكثرثون بالحقيقة ، وكل ما يهمهم العناية بمصالح « ساداتهم من ملوك المال » .

فلو طالبت الطبقة العاملة في الوقت المحدد للحرب الامبريالية الأولى وقبل ثورة أكتوبر بنزع السلاح ، فإن مطالبتها هذه ، كانت ستعنى رفضها للثورة المسلحة ، وللسيطرة على زمام الأمور في البلاد . وكانت هذه المطالبة تعنى أيضا رفض الحرب الأهلية ، أي رفض الحصول على السلطة عن طريق الكفاح المسلح ضد البرجوازية المضادة للثورة . ويعنى شعار نزع السلاح في هذا الوضع المحدد في الوقت نفسه رفض المطالبة بتحرير المستعمرات عن طريق الثورة المسلحة للاطاحة بالدول المستعمرة واخراجها من مستعمراتها . ويتضح في هذا أن شعار نزع السلاح يكون في ذلك الوضع التاريخي موافيا من الناحية الموضوعية للامبرياليين ، ومن هنا كان رفض لينين له محقا كل الحق .

وعندما صدر اعلان السلام المشهور فور انتصار ثورة أكتوبر من عام ١٩١٧ . رافعا شعار السلام والصداقة بين الشعوب ، لم يقترح لينين نزع السلاح - آنذاك - لأنه توقع قيام الحرب الأهلية الحتمية والعنيفة ، فى ظروف تستطيع فيها الطلائع العمالية المسلحة أن تلعب دورا حاسما .

وعندما انتهت الحرب الأهلية ، لم يكتف لينين باقتراح نزع السلاح ، وانما اقترح برنامجا أشمل وأوسع لاعادة تنظيم الاقتصاد العالمى فى فترة التعايش السلمى والتعاون بين الدول الرأسمالية وبين روسيا السوفياتية الاشتراكية .

ومن العسير أن يعثر المرء الآن على ماركسى واحد يشك فى صحة تفكير لينين فى ذلك الوقت . أو لم تكن المهمة الرئيسية لحركة التحرر العالمى تقوية الدولة الاشتراكية الاولى للعمال والفلاحين فى العالم ؟ ولاشك فى أن هذا التعزيز يقرر على المدى الطويل مصير جميع الحركات والثورات المناهضة للامبريالية . ولعل هذا هو الذى جعل برنامج لينين لنزع السلاح يتفق مع الروح الصادقة لأفكار اينجلز فى موضوع التسليح واعتباره «ضمانة السلام» ، كما عبر عنه بالضبط فى تلك الايام ويتفق تمام الاتفاق مع المصالح الاساسية لنضال العمال وجميع الشعوب المضطهدة فى العالم ضد الامبريالية . ولقد اعتبر لينين أن من الضرورى فى ذلك الوقت ، التوحد الى حد ما مع العناصر السلامية فى البلاد الرأسمالية . ولقد ايد ايضا فكرة وضع خطة لاعادة تنظيم الاقتصاد العالمى على أساس التعايش السلمى والتعاون بين الدولة السوفياتية وبين البلاد الاخرى .

وبين لينين وهو يؤكد ضرورة الكفاح من أجل السلام ونزع السلاح ، أن الاشتباكات العسكرية العنيفة مع الدول الامبريالية تبدو حتمية فى الوقت نفسه وفى ظل هذه الظروف .

وليس ثمة ما يدعونا هنا الى التحدث مفصلا عن نضال الاتحاد السوفياتى وكفاحه لتحقيق نزع شامل وكامل للسلاح فى السنوات التى تلت ذلك الى أن قامت الدول الغربية بتخريب محادثات السلام التى

كانت دائرة فى عصابة الأمم ، وأصبح من الواضح من سير الأحداث فى عام ١٩٣٨ أن ألمانيا الهتلرية وحلفاءها مصممون على شن الحرب .

ولم يرفع الحزب السوفياتى أبان سنوات الحرب مع الفاشية شعار نزع السلاح بالطبع ، وان ظل هذا النزاع يمثل مثلاً أعلى للاشتراكية . ودعا الحزب الشعوب الى تركيز جهودها على هزم التحالف الهتلرى الاجرامى .

وأدى النجاح الهائل للقوى المحبة للسلام وفى طبيعتها الاتحاد السوفياتى الى تحقيق النصر العسكرى للحلف المعادى للهتلرية والى استسلام ألمانيا الفاشية دون قيد أو شرط . ومثل اعلان بوتسدام المشهور عن الغاء العسكرية الألمانية سياسياً ودبلوماسياً هزيمة أحد الاجهزة العسكرية الامبريالية المتناهية القوة فى ذلك الحين . وأدت هزيمة ألمانيا الهتلرية والعسكرية اليابانية الى خلق الاوضاع المواتية لتطور الحركات الاشتراكية وحركات التحرر الوطنى المنتصرة فى فترة مابعد الحرب . وسيكون من واجب المؤرخين تحليل ماانصفت به حركات الشعوب المناضلة من انتصارات وخسائر وذلك من أجل السلام ضد الامبريالية وضد النزعة العسكرية . ويكفى أن نسجل هنا خطئية النظريات المطلقة والغيبية فى معالجتها لمشكلة نزع السلاح . فمن الاجرام أن نعالج الآن مشكلات السلام ونزع السلاح بشيء من الزراية فالمتزمتون العقائديون وحدهم ، هم الذين يشرعون فى الحوار المطلق حول هذه المشكلات دون أية دراسة صادقة لخصائص العهد الحالى ، ودون تقييم محدد للمعنى الحقيقى لهذه الشعارات .

وعندما نتدارس الآن مشكلات الحرب والسلام . ومشكلة نزع السلاح ، يتحتم على الماركسى أن يضع فى عين اعتباره وبكثير من العناية طرفين حاسمين .

فهناك أولاً التوازن الجديد القائم بين القوى العالمية اى بين الامبريالية فى جانب وبين الاشتراكية وحركات التحرر الوطنى والحركات المناهضة للامبريالية فى الجانب الثانى .

وتساوى قوات النظامين العالميين المتعارضين حتى فى رأى الامبرياليين أنفسهم فى حين يبين أى تقييم غير متحيز ، ان قوى السلام والاشتراكية هى المتفوقة .

وهناك احتمال فى منع نشوب الحرب العالمية الجديدة فى ظل

هذه الاوضاع . ولا يرجع هذا الاحتمال الى اى تغير فى طبيعة الامبريالية
او الى انها غدت اقل عدوانا واستفزازا ، وانما يرجع الى القوة المتزايدة
للاشتراكية ولل قوى المناهضة للامبريالية بوجه عام . واصبحت الشعوب
اكثر اهتماما بمنع الحرب والتمتع بسلم دائم . وتتفق السياسة
الداخلية والخارجية للدول الاشتراكية بطبيعتها مع تطلعات الشعوب
هذه . وتشير المواقف الموضوعية للدول المستقلة التى خرجت الى حيز
الوجود مع انهيار النظام الاستعماري الامبريالي ، الى اهتمامها العميق
ايضا فى وجود سلام دائم . ويؤدى هذا الى وجود جبهة قوية دائمة
النمو والاتساع للبلاد المحبة للسلام وقوى السلام ، تقف صامدة فى وجه
القوى الامبريالية المعتدية . ولم تعد الحرب حتمية قاتلة .

وهناك ثانيا وجود الأسلحة النووية - الصاروخية وأسلحة
الدمار الشامل . ولم تعد الدول الامبريالية وحدها هى التى تملك هذه
الأسلحة ، فالمعسكر الاشتراكي يملكها أيضا ويخلق هذا أثرا كابعا على
اكثر الدوائر الامبريالية عدوانا . وفى وسعنا ان نستنتج ان الدوائر
الرأسمالية الواسعة النطاق فى الغرب ، أصبحت ذات مصلحة متزايدة
فى الحفاظ على السلام .

وكان لينين قد توقع احتمال قيام مثل هذا الوضع التاريخي
وكان فى كرهه العاطفي الشديد للحرب ، يحلم بمجيء الوقت الذى
تختفى فيه الحروب نهائيا من حياة المجتمع الانساني . ولقد ذكرت
ناديجدا كروبسكايا زوجته الوفية وشريكة حياته ، انه كان يقول دائما
ان الحرب ستغدو مدمرة كل الدمار نتيجة التقدم التقنى ، وانها
ستصبح تبعا لذلك غير معقولة . وكان يعرب عن ايمانه بان
«الاختراعات الجديدة فى العلم والتقنية ستجعل الطاقات الدفاعية فى
بلادنا عظيمة الى الحد الذى يجعل كل هجوم عليها عاجزا كل
العجز» .

ولاشك فى أن الجهود التى لاتكل ولا تمل من الحكومة السوفياتية
والحزب لزيادة الطاقات الدفاعية للاتحاد السوفياتي مع الكفاح المصمم
من أجل السلام والتعايش السلمى بين البلاد الاشتراكية والرأسمالية
تمثل ضحة توقعات لينين . وكان خلق درع صاروخي - نووي - قوى
فى الاتحاد السوفياتي عملا عظيما رائعا من الشعب السوفياتي . ولا ريب
فى أن هذا الدرع الذى بات اليوم اقوى منه فى اى وقت سابق ، هو
الذى يساعد فى الدفاع عن السلام العالمى . فهو يقى شعوب البلاد

الاشتراكية والدول التي تناهض الاستعمار ، من اية محاولات تقوم بها قوى العدوان لشن الحرب العالمية . ولا شك في أن اقتصاد البلاد الاشتراكية القوي يترك مع الأسلحة الحديثة التي تحملها جيوشها اثرا يحمل اولئك الذين يفكرون في شن حرب عالمية جديدة على التفكير طويلا . ولكن هذه الأسلحة ليست الا وسائل دفاعية بالنسبة الى الدول الاشتراكية وقوى التحرر الوطني ، وأدوات للحفاظ على حقوق الشعوب المقدسة . في بناء حياتها على النحو الذي تشاؤه . ونحن لا نؤمن بتصدير الثورات . ولكننا لا نسمح في الوقت نفسه بتصدير الثورات المضادة ايضا .

وفي وسع المرء أن يلاحظ بسهولة أيضا أن مشكلات السلام ونزع السلاح تعرض في الوضع التاريخي الجديد ، بطريقة تختلف عن تلك التي كانت تعرض فيها من قبل . وبالرغم من أن خطر نشوب الحرب لم يستبعد حتى الآن بسبب الطبيعة العدوانية للامبريالية ، وتوسع الاستفزازات العسكرية من جانب الولايات المتحدة الامريكية ، مما أدى الى تزايد حرج الوضع مؤخرا ، فإن مشكلة تجنب الحرب النووية الحرارية والكفاح من أجل نزع السلاح ، غدت الآن الأمر اليومي بالنسبة الى العالم كله .

وقد يقوم هناك قارئ يقول ولكن أولم تنسوا شيئا كان لينين يفكر به في عام ١٩١٥ - ١٩١٦ عندما حمل على كوتسكى في موضوع نزع السلاح ؟ أولم تقم الامبريالية بتقسيم الشعوب في العالم الى ظالمة ومظلومة ؟ فكيف تبررون الآن لأنفسكم الدعوة الى السلام والتعايش السلمى ونزع السلاح في الوقت الذي مازالت فيه هذه التجزئة موجودة ، وعندما تحاول الشعوب التي تظلمها الامبريالية مواصلة نضالها من أجل تحريرها الشامل والنهائي ؟

ليس ثمة من شك في أن لينين كان يفكر ايضا في هذا التقسيم المذكور للبلاد ، عندما نادى بنزع السلاح في عام ١٩٢٢ . ولكن لما كنا نناقش مشكلة سياسية مهمة ونموذجية حسب وجودها في يومنا هذا ، لا بالنسبة الى وجودها آنذاك ، فإن من الأفضل أن نغوص في بحث الوقائع .

فنحن لا ننكر أن الامبريالية قسمت الأمم والشعوب في العالم ، الى عدد صغير من الظالمين ، وعدد ضخم وكبير من المظلومين . ولكن

هذه الحقيقة نفسها لاتعطي لنا صورة واضحة عن الوضع الفعلى للأحوال . فهناك ثلاث مجموعات من الدول فى العالم فى الوقت الحاضر ، كما أن أمم العالم مقسمة أيضا الى ثلاث مجموعات لا الى مجموعتين . ولاريب فى أن هذه الحقيقة تحملنا على التفكير بأن المشكلة الوطنية - الاستعمارية قد اختلفت الآن عما كانت عليه اختلافا جذريا . وعلينا أن ندرس الآن وبدقة الطريقة التى تم فيها هذا التغير .

فهنالك أولا أمم كثيرة فى العالم تحولت الى الاشتراكية . فلقد قضت نهائيا على الظلم الاستعماري والعنصرى واصبحت دعامة كفاح التحرر الوطنى للشعوب ودرعه الواقى . وأصبح الاتحاد السوفياتى بوجه خاص نموذج البلاد التى استطاعت - فى عملية بناء الاشتراكية والشيوعية - حل مشكلة محور التخلف الاقتصادى للأمم والشعوب الكثيرة التى كانت القيصرية تظلمها فى السابق . وهى مشكلة بالغة الصعوبة والتعقيد .

وشرعت الشعوب المضطهدة ثانيا ، متأثرة بانتصارات الاشتراكية فى تدمير الامبراطوريات الاستعمارية العالمية وتحطيمها . وتمكنت مجموعة من الامم التى اضطهدتها الامبريالية وظلمتها من الاطاحة بأصفاد الظلم الاستعماري السياسى ، وبحكم الادارات الاستعمارية الأجنبية وأقامت دولها القومية او المتعددة القوميات .

ومضت هذه الأمم منطلقة من المواقف التى وصلت اليها تشين كفاها من أجل تحقيق تحررها الكامل والنهائى من جميع أصفاد الاستعمار . ولقد شرح برنامج الحزب السوفياتى الموقف الموضوعى لهذه الأمم شرحا طيبا اذ قال : « لا تمت الدول المستقلة الفتية الى نظام الدول الامبريالية ، ولا الى نظام الدول الاشتراكية . ولكن غالبية هذه الدول الغالبة ، لم تستطع حتى الآن التحرر كامل التحرر من الاقتصاد الرأسمالى العالمى وان كانت تحتل مكانة خاصة فيه . فهى تؤلف ذلك الجزء من العالم الذى مازال موضع استغلال الاحتكارات الرأسمالية . ومالم تقم هذه الدول بوضع نهاية لاعتمادها الاقتصادى وتبعيتها للامبريالية ، فستظل تلعب دور «الريف العالمى» للامبريالية، وستظل عرضة للاستغلال شبه الاستعماري (١) .

ويتضح من هذا أن الأمم المقهورة للامبريالية ستظل موضع

(١) برنامج الحزب السوفياتى - موسكو ١٩٦٤ - ص ٤٣ .

الاستغلال شبه الاستعماري للاقتصاد الرأسمالي العالمي وللاحتكارات الرأسمالية الكبيرة . ولكن الاستقلال السياسي والاداري يخلق لأول مرة الظروف المواتية للتقدم السريع بالنسبة الى الأمم والدول التي بعثت من جديد ، والتي كانت متخلفة اقتصاديا بسبب ظلم الامبريالية . وتوافرت في الوقت الحاضر المتطلبات الأولية للقوى التقدمية في هذه الأمم لشن كفاحها ، من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقصر وقت ممكن ، وذلك عن طريق خلق الصورة الرأسمالية للمجتمع . وتقرر الأوضاع المحلية مراحل التنمية التي ستسير فيها أية بلاد ، قبل الحصول على صورتها الاشتراكية الأصلية ، ولا شك في أن من الخطأ كل الخطأ ، القفز على بعض المراحل إبان العملية التي تسير في طريقها .

ولكن ترى ما الذي يعنى الدول المحررة وشعوبها المعنية بالنسبة الى الأوضاع الدولية لتنميتها ؟

فهى معنية أولا بالسلام وبالتأكد من عدم تدخل الآخرين في شئوننا الداخلية ولا سيما من الدول الامبريالية ، وبالحصول على ضمانات صادقة بحق كل أمة وشعب في بناء الدولة طبقا لرغبة هذه الأمة أو ذلك الشعب . وفى وسع السلام ونزع السلاح الشامل والكامل ، أن يؤمننا فى ظل الأوضاع الراهنة المحددة ، الشروط الخارجية اللازمة لتنمية الدول الفتية المستقلة . وفى وسع نزع السلاح الشامل والكامل أن يؤمن لهذه البلاد كما سبق لنا أن رأينا ، فرصا إضافية للنضال من أجل التغلب على التخلف الاقتصادي الذي ورثته ، لا في المستقبل البعيد بل في حياة الجيل الراهن وفى أوضاع التعايش السلمى بين الدول .

ويتضح من هذا أن المصالح القومية الأصلية للدول المتحررة ، تتفق مع مصالح البلاد الاشتراكية وجميع الشعوب المحبة للحرية والمصالح الدولية للجنس البشرى التي تمثل فى تجنب الحرب النووية الحرارية ووقف سباق التسلح .

ولكن ألا تحتاج الدول الفتية الى الأسلحة للدفاع عن نفسها ضد المؤامرات والتدخلات من جانب الامبرياليين والاستعماريين ؟ وكيف يمكن التوفيق بين هذه الحاجة وبين نزع السلاح ؟

فالدول المستقلة الفتية ستبنى أثناء عملية بناء سيادتها وكيانها

كدول ، قواتها الوطنية المسلحة . ولكن برنامج نزع السلاح الشامل والكامل الذى تناولنا بحثه يعالج وجود هذه القوات . فالاقتراحات السوفياتية تظهر أن نزع السلاح لا يتعلق الا بترسانات الدول الكبرى التى جمعت تحت تصرفها الكميات الضخمة من الأسلحة . ولن تفيد شعوب المستعمرات والبلاد المتحررة الا من ائتلاف الجهاز العسكرى الامبريالى وتعطيل القواعد العسكرية الامبريالية على اراضيها . وسيؤدى نزع السلاح على المدى الطويل الى تعزيز استقلال الدول القومية الفتية وأمنها . ولو تحقق وقف سباق التسلح فان أموالا ضخمة لابد أن ترصد فورا للدول القومية الفتية لتطويرها اقتصاديا وحضاريا . وسيكون فى وسع الدول الاشتراكية أيضا أن تضاعف الى حد كبير من معوناتها الاقتصادية والعلمية والهندسية الى بلاد آسيا وأفريقية وأمريكا اللاتينية . ولكن فى حين يرفض الامبرياليون نزع أسلحتهم ، يكون من حق الدول الاشتراكية والبلاد المتحررة حديثا من الحكم الاستعمارى أن تعزز طاقاتها الدفاعية .

ولم تظل انجولا وغينيا المسماة بالبرتغالية وموزمبيق وغيرها من البلاد مستعمرات حتى الآن ؟ ولم تحرم شعوبها من حقها فى الانتفاض وحمل السلاح للحصول على حرياتها الوطنية ؟

أن حمل السلاح حق طبيعى لها . فلقد اكد اعلان الأمم المتحدة عن منح الاستقلال للبلاد المستعمرة وشعوبها والصادرة بمبادرة من الاتحاد السوفياتى هذا الحق ، وادان جميع الأفعال التى يقوم بها المستعمرون والموجهة الى استبقاء العبودية المفروضة على المستعمرات ووصفها بأنها من الجرائم الدولية . وهكذا لم يبق ثمة غموض فى هذا الشأن الذى لم يعد موضع تساؤل . فكل شئ واضح كل الوضوح .

ولم تعد البلاد الامبريالية القاهرة للشعوب ثالثا فى وضع يمكنها من تقرير الأجواء الدولية على سطح الأرض . فلقد ضعف مركزها الدولى الى حد كبير ، ولا بد أن تستمر فى ضعفها نتيجة كل نصر جديد تحققه الاشتراكية وثورات التحرر الوطنى ، ونتيجة كل نجاح جديد فى ميدان العمالة يحققه الشعب السوفياتى ومواطنو البلاد الاشتراكية الذين يمثلون البناة المخلصين للحياة الجديدة .

وفى وسع المرء داخل البلاد الامبريالية أن يلاحظ الضغط المتزايد، الذى تفرضه الطبقة العاملة ، والشعب العامل ضد سيطرة الاحتكارات الكبيرة والحركة المتزايدة من أجل السلام ونزع السلاح .

هذه هي صورة الوضع بالنسبة الى علاقة حركات التحرر الوطنى بالنضال الذى تشنه الشعوب من أجل السلام ونزع السلاح والاشتراكية فى عصرنا .

ولكن الا يتناقض شعار السلام ونزع السلاح من ناحية المبدأ مع الكفاح الثورى للشعوب من أجل تحررها من الامبريالية ؟ - هذا هو السؤال المطروح .

ولنفترض أننا نرد على هذا السؤال ، بعرض بعض الاسئلة من جانبنا . ترى ما الجانب الذى وقفت حركة السلام ونزع السلاح الى صفه ابان أزمة السويس فى عام ١٩٥٦ ؟ أوقفت الى جانب حركة التحرر الوطنى فى مصر أم الى جانب المعتدين الامبرياليين بزعماء انطونى ايدن وجى موليه وبن جوريون ؟

وهل لعبت حركة السلام والرغبة العارمة لدى الشعوب فى توطيد أركانه دورا ايجابيا فى أزمة البحر الكاريبى فى اكتوبر عام ١٩٦٢ ، ومن كان أكثر حقا فى السخط على هذه الحركة ، الشعب الكورى أم « الرجال العتاة القساة » فى الولايات المتحدة الأمريكية ؟

لا يحتاج المرء أن يكون مؤرخا أو دبلوماسيا ليصدر بالرد الصحيح على هذه الأسئلة ، وفى وسع كل انسان أن يفهم تنوع الأطراف المشتركة فى حركة السلام ونزع السلاح ومدى اتساعها هما اللذان يضيفان عليها قيمتها الخاصة من وجهة نظر ضمان السلام العالمى .

ولو كان لنا أن ندرس النضال السياسى درساً جدياً فإن من السهل علينا أن نفهم أن برنامج السلام ونزع السلاح الشامل ، لابد أن يستخدما فى النضال ضد النزعة العسكرية والامبريالية ، وأن ظاهرة كالرسالة التى وجهها البابا يوحنا الثالث والعشرون والتى حملت اسم « سلام العالم » ، والخطب التى القاها عدد من كبار الشخصيات البرجوازية دفاعاً عن السلام ، تعكس اتجاه الطبقات غير البروليتارية من الناس فى البلاد الامبريالية . وتمثل الى حد ما تريباقاً مر المذاق « للرجال القساة العتاة » .

ولو حصرنا أنفسنا فى الحجة التى تقول بأن الامبريالية تجعل من نزع السلاح « وهماً » ، أو أحسننا بأن هيئات أركان الحرب فى البلاد الامبريالية وهى تملك القنابل الذرية ، ستكون صاحبة الحق فى تقرير ما اذا كانت الحرب النووية ستنشأ ، فان هذا يعنى اخضاع الطبقات

العاملة والشعوب العاملة الى مذهبية ذوى النزعة العسكرية وسياساتهم ، ولعل هذا ما يريده فرسان النزعة العسكرية وساداتهم . فليس ثمة ما يدعو الى ابتهاجهم أكثر من حمل الشعوب على وقف النضال ضد خطر الحرب وسباق التسلح .

وقد يقول بعض الناس أيضا ، ان ليس من المصلحة التأكيد على الأخطار المرتبطة بالقوة التدميرية للأسلحة الصاروخية - النووية ، لأن هذا التأكيد قد يضعف ارادة الشعوب في نضالها من أجل التحرر الوطنى والاشتراكية . لكن هذا المفهوم خاطيء كل الخطأ . فعلى الشيوعى ان يكون واقعيا . وعليه ان يقيم تقييما صحيحا مثل هذا الوضع الموضوعى فى العالم وأن يوضح ذلك الى الجماهير . ولا يمكن أن يكون ثمة تقييم يفتقر الى التفكير للأسلحة النووية الحرارية . ولا يستطيع ظهور الأسلحة النووية الحرارية أن يوقف بالطبع حركة التاريخ التى تدفع بالجنس البشرى قدما الى الأمام ، أو أن ينقذ الامبريالية . ومن هنا كان التنافس الاقتصادى السلمى بين النظامين عن الأسلحة الهيدروجينية وأن نحتمل نتائج الحرب النووية الحرارية .

ولقد حدث عرضا فى تاريخ الانسانية أن الاشتراكية تسلمت زمام الأمور فى البلاد التى كانت أقل تنمية من الناحية الاقتصادية فى البلاد الامبريالية . ومن هنا كان انتنافس الاقتصادى السلمى بين النظامين الاجتماعيين يسير موضوعيا فى ظروف كانت أقل مواتاة للبلاد الاشتراكية منها لبعض البلاد الرأسمالية . اذن ، ما المخرج من هذا الوضع أن وجد ؟ ان الرد على هذا السؤال يمثل الجهود الملحة من جانب شعوب البلاد الاشتراكية فى اكتساب جميع منجزات الثورة العلمية والهندسية ، ورفع مستوى اقتصادها ويعنى هذا بين ما يعنيه من أمور أن الواجب الدوائى لشعوب البلاد الاشتراكية يتألف قبل كل شئ من تنظيم البناء الاقتصادى على أساس العلم الحديث والهندسة العصرية .

ومن أهم نظريات الاشتراكية العلمية أن تقسيم المجتمع الى طبقات ، ووجود أنظمة الرق والاقطاع ورأس المال ، كانا مرتبطين بالمستوى الخفيض للقوى المنتجة ، بحيث كان أى تقديم يتحقق على حساب الأغلبية الطاغية من الشعوب العاملة التى كانت تعيش وجودا تعيشا ومنحطا . واستند القهر الاستعمارى للشعوب الى نفس المبدأ أيضا ، ولذا فمن الواضح كل الوضوح أن تدمير المراكز الرئيسية

للحضارة الحديثة بل لبلاد أو قارات بكاملها نتيجة الحرب النووية الحرارية لن يهبط بالناس في البلاد التي ستنجو من الدمار الى الأوضاع التي كانوا يعيشون فيها منذ أقدم العصور فحسب ، بل سيجل أحوالهم أسوأ من ذلك بكثير . فلم يكن هناك اشعاعات ذرية أو تلوث ذري في الجو في العصور القديمة .

وبالرغم من أن الشعوب هي التي تضع التاريخ ، الا أنها لا تستطيع أن تصوغه وفق مشيئتها ، وذلك لأن الكثير يعتمد على الأوضاع المادية الاقتصادية التي تعيش فيها هذه الشعوب . ولعل هذا هو الذي يدفع الشعوب في مثل هذه الأوضاع الراهنة الى تركيز أهمية خاصة على مشكلة الحفاظ على السلام وتعزيزه ، وعلى تنفيذ نزع السلاح الشامل الكامل وعلى الاشتراكيين في كل مكان أن يقوموا بتعرية « العتاة القساء » واحباط مكائدهم والنضال ضد سباق التسلح الامبريالي والاستعدادات للحرب التي لا تقود الا الى التبديد الأحق للثروة الاجتماعية ، وتأكيد الحاجة الى استخدام الأموال التي يوفرها نزع السلاح في خدمة الأهداف السلمية النافعة اجتماعيا .

وأرى أن نكتفى بهذا الحد من الحجج ، وأن نستأنف الخط الفكري الذي كنا نسير فيه .

هـ - نزع السلاح .. متى ؟

لا شك في أن مشكلة امكان تحقيق نزع السلاح الشامل والكامل، تهم بصورة طبيعية كل انسان شريف . ولكن تحدث هناك في الوقت نفسه أمور تدعو الانسان الى الظن بأن نزع السلاح لن يتحقق . فاندفاع الأحداث الدولية ، وتعقد التصادم في المصالح بين النظامين الاجتماعيين السياسيين المتعارضين واختلاط جوانبه ، والصراعات بين الدول المختلفة ، والنشاطات العدوانية المستمرة التي تقوم بها الدوائر الغربية ذات النزعة العسكرية كلها أمور توحى بأن لا مجال للخلاص من هذا الاضطراب بل ان مجرد المحاولة للخلاص ، أمر يائس لا نفع فيه .

وإذا كان ثمة بعض الناس ولاسيما في البلاد الغربية المتقدمة اقتصاديا يميلون الى مقاومة الأوضاع السائدة في بلادهم ، فان هذا الميل يتزايد اذا كانوا يملكون بيتا يأوون اليه ، أو عملا يعيشون منه ، أو قطعة أرض يزرعونها أو أى مورد للرزق ، اذ انهم لا يعرفون ما الذي

يخفيه الغد في طياته . ولكن ما موقف الآخرين الذين يشاء لهم سوء طالعهم أن يروا الجانب الآخر من القصة ، وهو الجانب المتمثل في هاوية التخلف والمصائب والآلام التي دفعتهم الامبريالية والاستعمار الى معاناتها .

وهناك حجة شائعة تقول ان نزع السلاح أمر غير ممكن بل فكرة خيالية ، وان النضال الطويل من أجله لم يحقق شيئا حتى الآن . ويتناسى بعض الناس أن هناك مشكلات رئيسية تاريخية لا يمكن قياسها « بالبوصات » من المنطق . فهذه المشكلات لا تناقش بطريقة محدودة وانما تناقش جدليا أى على أساس ارتباطها بالتطور التاريخى العالمى .

ويقود الاتحاد السوفياتى الآن نضالا ملحا من أجل نزع السلاح الشامل والكامل ، انسجاما منه مع تعاليم لينين وليس هذا النضال بالشئ الذى لا يجدى . فلقد سارت وراء هذه الراية مئات الملايين من الناس . واضطرت حتى حكومات الدول الغربية ودبلوماسيتها الى الاهتمام بارادة الشعوب فى تحقيق نزع السلاح . فلم يعد فى وسع هذه الحكومات وأولئك الدبلوماسيون أن يقولوا لشعوبهم بشكل قاطع ان نزع السلاح الشامل والكامل مجرد حلم أو وهم اذ انهم أنفسهم يدرسون الأوضاع التى تسير فيها المحادثات المتعلقة به فى جنيف ، ويؤكدون لكل الناس انهم لا يوفرون جهدا من أجل الوصول الى اتفاق حوله . لأنه أمر مفيد ونافع .

ولقد كتب لينين كتاباته الخالدة عن حق الأمم والشعوب فى تقرير مصيرها ابان الحرب العالمية الأولى . وهناك بعض الماركسيين أيضا من أمثال روزا لوكسمبرج ، الشيوعية الألمانية ، بالإضافة الى كثيرين من الرجعيين ومن المدافعين عن الاستعمار كانوا يعتقدون آنذاك أن تقرير المصير للأمم والشعوب أمر غير عملى لأن الامبريالية لن تسمح به ، ولأنه يعدو فى ظل الاشتراكية ، كما زعموا أمرا لا ضرورة له . ولقد انقضى وقت حافل بأعظم التحولات التاريخية ، وأصبح اللاعمرى ، حقيقة واقعة . وبينما كان لينين وأنصاره ، يجدون المنافذ والمخارج حتى عبر أعظم سلاسل الجبال . كان خصومه وأعداؤه يعاملون التلال الصغيرة ، وكأنها جبال شاهقة يستحيل ارتقاؤها . ولقد تحقق الكثير مما توقعه لينين . فلقد أطل عصر جديد مؤمنا للشعوب فرصا جديدة للتنمية تفوق حدود الأحلام البعيدة . وعليها حقا أن تقيم هذه الفرص تقييما واقعيا وألا تقلل لا من قيمة قواتها ولا من قيمة قوات العدو .

وينمو باطراد التأثير السياسى للبلاد الاشتراكية وأثر سياساتها

المحبة للسلام على البلاد الأخرى • يضاف الى هذا أن المذهبية الماركسية اللينينية عن السلام والصداقة بين الشعوب تكتسب اقرارا متزايدا في جميع أرجاء العالم •

وأخيرا فان القدرات الدفاعية للدول الاشتراكية تدفع الامبرياليين الى الخوف والرجفة • ترى هل كان هتلر سيشن حربه لو انه عرف مسبقا أن المطاف سينتهى به الى الملجأ الذي انتحر فيه تحت أنقاص الرايشستاخ ؟ •

وتطورت ثورات التحرر الوطني المناهضة للاستعمار من جانب الأمم التي كانت مضطهدة في السابق ، الى مراحل أعلى بكثير مما كانت عليه من قبل وأسهمت اسهاما عظيما في النضال العالمي المشترك من أجل السلام ونزع السلاح • وهي تقوم الآن بدك أركان قوى الامبريالية واضعافها ، كما تقوم بالمزيد من تقويض نفوذ القوى الاستعمارية ذات النزعات العسكرية ، وترغم الامبرياليين على التراجع واللجوء الى مختلف صور التآمر • وتمكنت الشعوب حتى الآن من وضع نهاية تقريبا للتقسيم السياسي والجغرافي للعالم • على النحو الذي كانت الامبريالية قد قررتة في نهاية القرن التاسع عشر ومستهل القرن العشرين • ولقد تلا النضال من أجل وضع نهاية للتقسيم الاقتصادي للعالم بين الاحتكارات الامبريالية الكبرى ، تلك المرحلة الأولى •

وأخذت بلاد كثيرة في آسيا وافريقية وأمريكا اللاتينية تسير قدما الى الامام ، مهتدية بنجم الاشتراكية ، ومدركة شيئا فشيئا أن الرأسمالية ليست الا الاسم الآخر للاستعمار • وتتزايد المكانة الدولية للدول المحبة للسلام في هذه القارات الكبرى الثلاث • وتتسع رقعة السلام ، ويزداد نفوذها في العالم • وليس في وسع أحد أن يتكهن بالمراحل التي ستمر فيها هذه العملية ، لأنها قضية نضال وكفاح •

ويوضح السير الكلي للأحداث التاريخية في الحقب الأخيرة أن الامبريالية ليست بالصخرة التي ستنهار دفعة واحدة ، وانما هي أشبه بالجبل الذي يتآكل من جميع الجوانب ، لتحمل صخوره مختلف الجداول والأنهار ، التي أصبح نضال الجماهير العريضة في العالم من أجل السلام ونزع السلاح الشامل والكامل ، يحتل فيها مكانة هامة كبيرة • ولا شك في أن هذه القضية تؤلف مشكلة هامة في عصر التحول الذي نعيش فيه •

وتضم التجارب الجماعية المتجمعة للجنس البشرى أساليب متنوعة

جدا للنضال الفعال المناهض للاستعمار بينما الاجتماعات والمظاهرات والاحتجاجات التي يوقعها أكثر من خمسمائة مليون انسان ضد الأسلحة النووية ، وكلها تهدف الى هزم السياسة من ذوى النزعات العسكرية فى الانتخابات البرلمانية ، لاجراجهم من الحكم . وبينما تشترك كل طبقة ، وكل صف من صفوف المجتمع بل كل فرد فى العمل ضد الحرب ، انسجاما مع قوة كل منها وفرصه ، وهى فرص تزايدت الى حد كبير . وأصبح النضال ضد خطر الحرب النووية الحارارية الواجب الأول والرئيسى فى حياة جميع الشعوب .

وتسير شعوب البلاد المختلفة قدما وبطرائقها الخاصة باتجاه الهدف المشترك وهو تعزيز السلام ونزع السلاح العام .

وتعتبر البلاد الاشتراكية أقوى دعائم السلام والصداقة بين الأمم ويعنى النضال من أجل السلام فى هذه البلاد أول ما يعنى ، ما يقوم به كل انسان لدعم الاقتصاد والعلم والثقافة فى بلاده وزيادة الطاقات الدفاعية لمجموعة الدول الاشتراكية كلها .

ويتضح ما تستطيع الدول الكبيرة والصغيرة فى القارات المختلفة اقتصاديا عمله فى النضال من أجل السلام ونزع السلاح الشامل ، من الاجراءات التى يقوم بها ذوو النزعات الحربية أنفسهم فليس من الغريب انهم يحاولون أن يثبتوا فى نفوس الناس فى هذه البلاد بأنهم ليسوا أكثر من بياذق شطرنج فى الشئون الدولية ، وانهم عاجزون عن مقاومة ملوك المال من رجال الصناعة والعسكريين . ولكن النماذج التى تقدمها بلاد كثيرة ولا سيما الهند وجمهورية مصر العربية وسوريا وتانزانيا التى أيدت وفودها الى الأمم المتحدة صراحة وباصرار البرنامج الاقتصادى لنزع السلاح ، تبين بوضوح أن طاقاتها لأداء دور بناء فى النضال لتعزيز السلام كبيرة وتعتمد الى حد كبير على تفهمها الخاص للواجبات العالمية الراهنة فى هذا المجال .

ونزع السلاح وسيلة واقعية للتغلب على التخلف الاقتصادى للبلاد النامية ، ودفع عجلة التقدم الاقتصادى العام فى العالم . ولقد باتت الشعوب أكثر أدراكا لضرورة النضال المستمر والملح من أجل نزع السلاح . وعندما يتحقق نزع السلاح الشامل والكامل ، فإن هذا التحقيق يكون ثمرة النضال ليس الا . ولا شك عندنا فى أن السلاح سيتحقق ، سواء أكان ذلك قبل الاطاحة بالامبريالية أم ابان الاطاحة بها أو بعدها . لكن الحقيقة الناصعة تتمثل فى أنه سيتحقق .

ولبن يصبح نزع السلاح بعيدا عن التحقيق الا اذا توقفت البلاد المحبة للسلام عن النضال باصرار من أجل تحقيقه . فالكواكب وحدها هي التي تدور من نفسها ، أما الأحداث التاريخية فلا تقع دون نشاط الشعوب من أجل وقوعها . ولهذا فان جميع الشرفاء في العالم يفكرون تفكيرا عميقا في مشكلة نزع السلاح الشامل والكامل ، وفي الأساليب التي تتمكن فيها الشعوب التي سحقتها الامبريالية في الماضي من السير في طريق التقدم والحضارة . ولا شك في أن هذه القضايا كلها تؤلف مشكلات ملحة ، ولذا فان من الواجب عمل كل شيء لحلها الآن حتى تتحول الفرص الظاهرة حاليا الى واقع .

فائمة

يمثل هذا الكتاب محاولة لاستشفاف الغد . وهو يضم أفكارا ، صدرت عن العلماء والمهندسين وعمال الكهرباء والرى والقيادة السياسيين الذين ينادون بالسلام الدائم على الأرض . ونحن نرى أن العقل الانسانى لم يعد عاجزا أو خائفا من الاكتشافات العظيمة فى مجال العلم ، ومن منجزات التاريخ .

وليس ثمة من شك فى أن الجنس البشرى لم يعيش حتى الآن الا شطرا من حياته . ولكن لا يمكن الحفاظ على الحضارة الحديثة وتنميتها الا اذا سارت قدما فى طريق السلام فى كل مكان من العالم . ولعل هذا هو السبب فى ان من المهم تقييم المشكلات العالمية من وجهة النظر العريضة للمصالح الحيوية للانسانية فى مجموعها ، لا من زاوية الفوائد للمجموعات الصغيرة والمعزولة .

ولقد رأينا أن الفرصة متاحة لرفع مستوى الاقتصاد العالمى والتقنية الى ذرا عالية لم يسبق لها مثيل . ويمكن تحقيق ذلك فى حياة الجيل الحاضر ، عن طريق الجهد وحده . ويؤلف التعايش السلمى بين الدول ونزع السلاح الشامل والكامل ، الطريق الى تحقيق

ذلك بل الى عالم دون سلاح ودون حروب ، ولا شك فى أن لابد من بناء هذا العالم واقامته .

وهناك اخطار ومصاعب كبرى امامنا . وتتطلب ازالتها الشجاعة بل المزيد منها .

وينكمش الزمن والمدى بسرعة فى العالم بفضل المنجزات الضخمة فى العلم والتقنية . وليس من الطبيعى فى الأوضاع الراهنة بالنسبة الى متطلبات الشعوب ، ان توجه تنميتها وامنها بطريق بطيئة تشبه سير الجمل فى القافلة ، فالتقدم فى حاجة الى سرعة أكبر ، وهذه قضية لا تحتاج الى نقاش .

ويقضى القدر على القرن العشرين ان يضع حدا لآلام البشرية . ولا يمكن تحقيق ذلك الا عن طريق النضال من أجل السلام وضد خطر الحرب ، وعن طريق البناء الاقتصادى السلمى ولمصلحة جميع الشعوب . ولابد من أن يسيطر الأمل وتنتشر الثقة فى نفوس جميع الناس . فنشاطهم وحده هو الذى يتغلب على جميع العقبات .

وسيكون فى وسع الناس بعد ذلك أن يقولوا : لقد أصبحت الحرب شيئا من ذكريات الماضى . وسينتهى مع نهاية الحروب نفوذ أولئك الذين يملكون خزائن لا قلوبا كبيرة ، والذين يتطلعون الى المكاسب الذاتية لا الى حكم العقل والمنطق .

وسيولد هذا الغد فى آلام المخاض وبعد جهود ضخمة ، مثله فى ذلك مثل كل شئ خير يولد على سطح الأرض .

وسيكون فى وسع العاملين والمضطهدين من الناس فى العالم آنذاك أن يقولوا . . لنعمل معا من أجل الوفرة هنا على الأرض ليتمتع الناس جميعا بنعم الحياة . وسنبحث عن هذه النعم فى حشايا الأرض ، وفى قدرة المياه على رى الأراضى وقدرة الناس على العمل واكتساب المعرفة ، وفى مساعدة الأخ لأخيه فى المجالات الطيبة لا فى سباق التسلح أو الخلافات أو العدا .

وستصبح آنذاك قوانين الأخلاق المبسطة هى المتحكمة فى العلاقات بين الدول . وستوحى الأفكار الجديدة للناس بالتعاون الأخوى والعمل الانسانى . وستكون جهود السياسة المعاصرين من رجال الدول

لتقويض السلام وتدمير العالم ، مجسدة في شكلها الصحيح المغيب ،
وسيكون تفكير هؤلاء ، وحكمتهم الكاذبة الزائفة اشبه بالشمعة الصغيرة
التي تضيء في وضح النهار .

فلقد اشرقت شمس المنطق الصحيح على شطر كبير من انحاء
المعمورة . وستصعد الشمس الى كبد السماء شيئاً فشيئاً لتسطع
بنورها فوق كل بلد وكل كوخ على وجه البسيطة .

فهرس

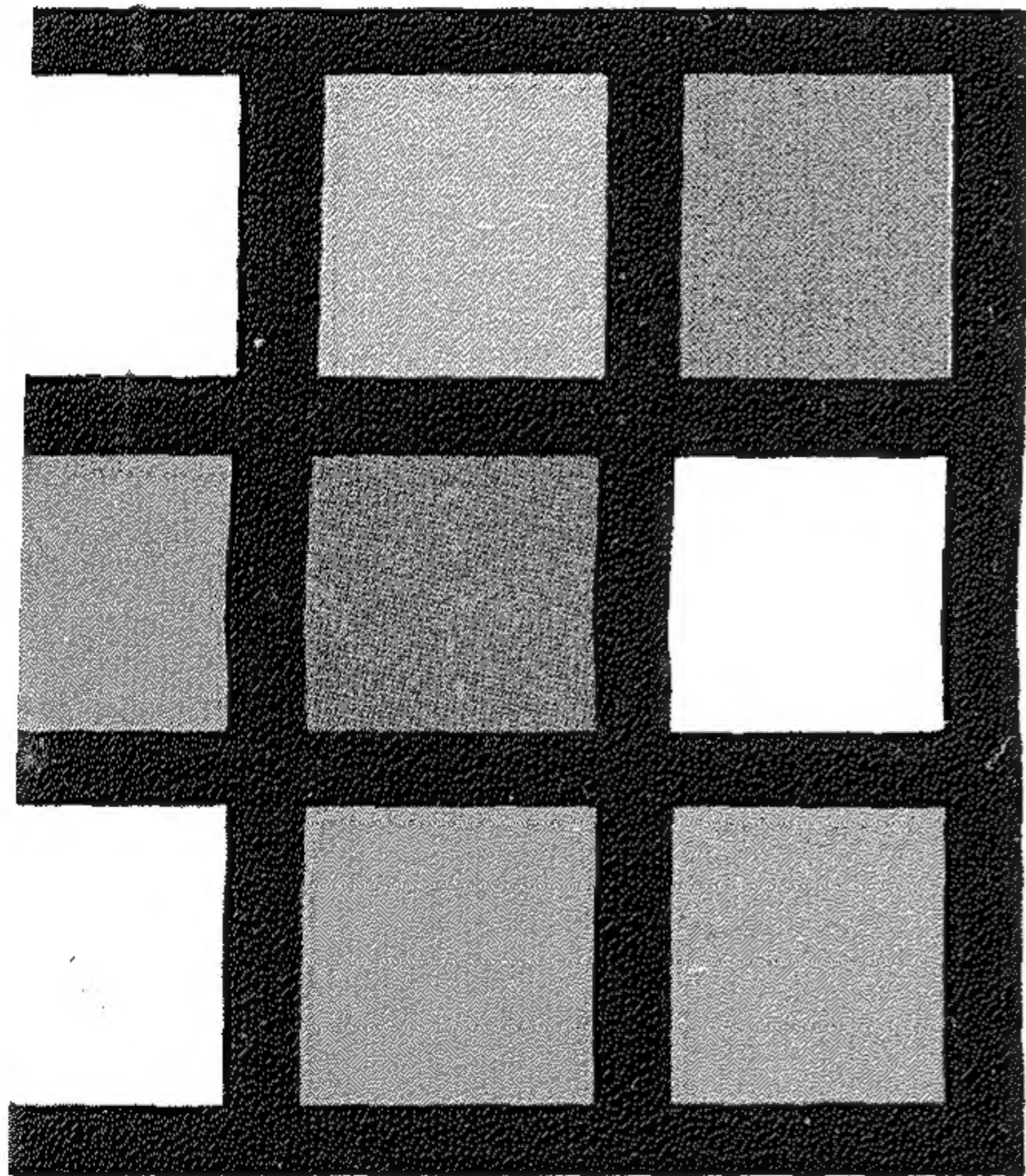
صفحة

٣	تقدمة العرب
١١	مقدمة المؤلفين
١٣	استهلال
٢٣	١ - فى قصر الأمم ..
٤١	٢ - الجانب الآخر للقضية ..
٤٩	٣ - مشكلة عالمية أخرى ..
٦٥	٤ - التطلعات الاقتصادية فى جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط
٨٧	٥ - التطلعات الاقتصادية فى أفريقية ..
١٠٥	٦ - تطلعات المستقبل فى أمريكا اللاتينية ..
١١٩	٧ - بعض الايضاحات ..
١٣٧	٨ - المناقشات فى البلاد الغربية - أساطير وتطلعات ..
١٦١	٩ - الاشتراكية ونزع السلاح ..
١٧٣	١٠ - حول الحكم المطلق « للفرسان الأمريكين الثلاثة »
١٧٤	(أ) النهج الجديد مقابل القدرية ..
١٨٢	(ب) على مقعد ثلاثى الأرجل ..
١٨٦	(ج) ادعاء الفرسان الثلاثة : « انه ليس حكما مطلقا »
١٩٢	(د) مشاعر الهنود ..

الموضوع	الصفحة
ا هـ) مشكلة الرقابة والإشراف	١٩٤
و) الفدية	١٩٧
ز) حلم جميل	١٩٨
١١ - حول المذهبية - السياسة الخارجية ونزع السلاح	٢٠٣
أ) المذهبية - انزعة العسكرية والسياسة الخارجية	٢٠٣
ب) الأسلحة النووية - الصاروخية - الخطط	
التكتيكية الخاصة بالانزعة العسكرية والحركة	
المناهضة للحرب	٢١٢
ح) واقع نزع السلاح	٢١٨
د) مزيد عن المذهبية	٢٢٣
هـ) نزع السلاح ... متى ؟	٢٣٤
و) خاتمة	٢٣٩

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ٥٥٧٥/١٩٧٣



مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

الشمس ٧٠ قرشاً